صور من

تاريخ العلاقات الدولية

في العصر الحديث

أ.د. عمر عبد العزيز عمر

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

ونائب رئيس الجامعة السابق

أ.د. جمال محمود حجر

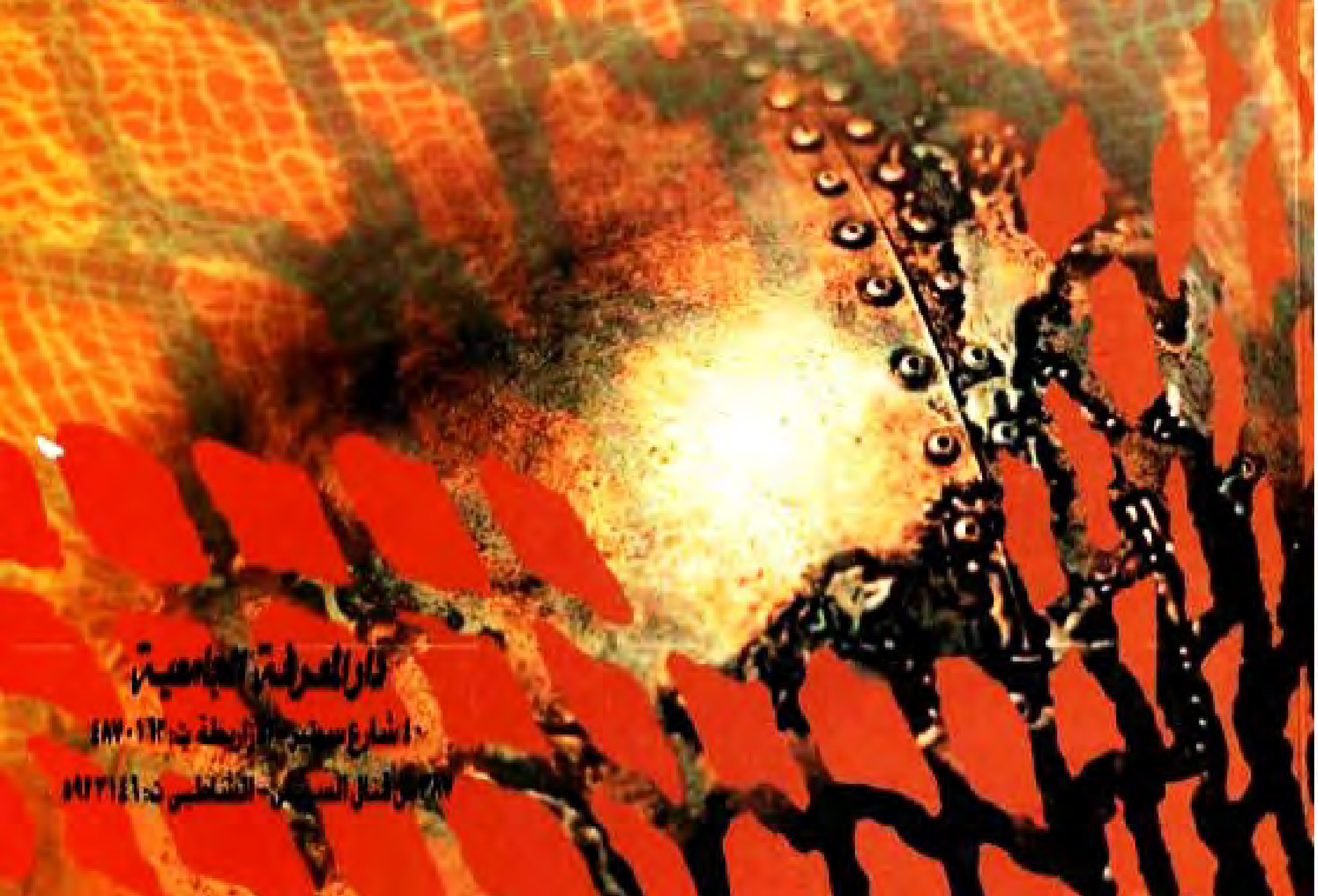
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET



دار المعرفة الجامعية


منتدى سور الأزبكية
www.books4all.net

صور من
تاريخ العلاقات الدولية
في العصر الحديث

أ. د. عمر عبد العزيز عمر

نائب رئيس جامعة الإسكندرية السابق
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

أ. د. جمال محمود حجر

وكيل كلية الآداب - جامعة الإسكندرية
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

٢٠٠٤

دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش سوتير - الأزاريطة ت ٤٨٧٠١٦٣

٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبي ت ٥٩٢٣١٤٦

تمهيد

«العلاقات الدولية» قديمة قدم الجماعات البشرية، ولكن مصطلح International Relations أي «العلاقات الدولية» لم يستخدم إلا في أواخر القرن الثامن عشر، وإن كان المصطلح اللاتيني قد ظهر قبل ذلك بكثير، حين كان الهدف منه الإشارة إلى قانون الأمم أو قانون الشعوب، أي ذلك القانون الذي كان يطبق عند البت في القضايا التي تتضمن علاقات مع أجانب. وبعبارة أخرى فإن المعنى القانوني للمصطلح اشتخدم قبل المعنى السياسي الذي نردده اليوم.

ولاشك في أن كلمة «دولية» إنما جاءت لتصف تلك العلاقات بين كيانات مختلفة أو متعددة، هي في المقام الأول «دول» States. كما أنها عادة ما تشير إلى العلاقات بين الحكام والملوك، أو السلطات السياسية بصفة عامة، التي تحكم هذه الدول، وبالتالى فإن مصطلح Inter-States يصير أكثر ملاءمة للتعبير عن المعنى المقصود من مصطلح «الدولية» International .

وإذا كان مصطلح «العلاقات الدولية» يتضمن الإشارة إلى العلاقات بين الدول فقط، فإنه فى الواقع أوسع مدى من ذلك بكثير. ذلك أن المقصود من المصطلح هو رصد كافة الاتصالات بين الدول والحركات الوطنية، وحركات الشعوب والأفكار والسلع، عبر حدود وطنية. وبالتالى فإن العلاقات الدولية تعكس كافة صور المبادلات التي تجري بين الأطراف المختلفة عبر الحدود. وفي هذا الإطار تعتبر الاتصالات بين الأفراد عبر الحدود من بين ما يمكن وصفه بالعلاقات الدولية. فالأفراد الذين يسافرون عبر الحدود، والتجارة التي تنتقل من دولة إلى أخرى، والبعثات التي يتم تبادلها، والمنظمات التي ترعى تلك العلاقات، سواء أكانت حكومية أو غير حكومية، تدخل جميعًا في إطار العلاقات الدولية.

وتسعى الدول والجماعات والأفراد لتعميق علاقاتها عبر الحدود الوطنية

بهدف تحقيق مصالح مشتركة على المستويات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والدبلوماسية والسياسية، في محاولة لتدعيم السلام وتوثيق الروابط. وخلاصة القول أن العلاقات الدولية هي مجمل التفاعلات المتبادلة والمتداخلة بين مختلفة وحدات المجتمع الدولي.

بهذا الفهم العام الواسع نتناول في هذا الكتاب مجموعة من الدراسات المعمقة والموثقة، تنعكس على صفحتها صور مختلفة للعلاقات الدولية من منظورين جغرافيين:

المنظور الأول: يعكس صور العلاقات الدولية الأوروبية أو العلاقات الأوروبية - الأوروبية، وحددنا لها القرن التاسع عشر، باعتباره عصر ازدهار الدبلوماسية الأوروبية في التاريخ الحديث، وباعتباره القرن الذي نشأت فيه الدول القومية بالمعنى الاصطلاحي المعروف اليوم.

أما **المنظور الثاني:** فيعكس صور العلاقات الدولية العربية، وخاصة العلاقات الأوروبية - العربية. ونقدم فيه نماذج للعلاقات الدولية بين قوى سياسية غير متكافئة في القوة والنفوذ والنشأة والتطور، في محاولة لتقديم أمثلة متنوعة لأشكال العلاقات الدولية، بعض هذه الصور سياسي وبعضها اقتصادي والبعض الآخر دبلوماسي.

المؤلفان

القسم الأول

صور من تاريخ العلاقات الدولية الأوروبية(*)

- الفصل الأول: فكرة التنظيم الدولي قبل القرن التاسع عشر.
- الفصل الثاني: الاتحاد الأوروبي في القرن التاسع عشر.
- الفصل الثالث: نظام المؤتمرات الأوروبية.
- الفصل الرابع: الموقف الدولي والمسألة الشرعية.
- الفصل الخامس: التحالفات الأوروبية ومعاهدات الضمان.
- الفصل السادس: التحالفات الدولية بعد سقوط بسمارك.
- الفصل السابع: أوروبا والحرب العظمى.
- الفصل الثامن: أوروبا وصناعة السلام.

(*) كتب هذا القسم: أ.د. عمر عبد العزيز عمر

الفصل الأول

فكرة التنظيم الدولي
قبل القرن التاسع عشر

الفصل الأول
فكرة التنظيم الدولي قبل القرن التاسع عشر

تشمل العلاقات الدولية السياسة الدولية، والتنظيم والإدارة الدوليتين والقانون الدولي، والمقصود باصطلاح «العلاقات الدولية» تلك العلاقات القائمة بين الدول المختلفة، وتنقسم بدورها إلى قسمين: علاقات سلم وعلاقات حرب. ففي حالة الحرب فالعلاقة علاقة عداء، أما في وقت السلم فقد تظهر العلاقات السياسية. وفي العصور القديمة والوسطى لم يكن هناك تمثيل سياسي، وإنما التمثيل السياسي الدائم هو وليد العصور الحديثة، ووليد نشوء القانون الدولي وتطوره وكانت العلاقات بين الدول تتم في العصور القديمة عن طريق البعثات والسفارات، وربما تبع هذه العلاقات السياسية عقد اتفاقات تجارية، أما نظام القناصل والسفراء فهو من نتاج العصر الحديث، وفي واقع الأمر لم تنشأ علاقات دولية منتظمة إلا في الوقت الذي أصبح فيه للدولة وزراء للخارجية بمعنى أنه أصبح للدولة سياسة خارجية معينة.

وقد عرف الفكر الغربي نهجين في السياسة الخارجية منذ الثورة الفرنسية: النهج الأيديولوجي والنهج التحليلي. ويفترض الأول أن السياسات التي تصطفيها الدول تجاه العالم الخارجي هي تعبيرات عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة. فتصف السياسات الخارجية ديمقراطية واستبدادية وتحررية واشتراكية ومحبة للسلام أو عدوانية، وهكذا.. ويفترض النهج الثاني أن للسياسة عدة مقومات منها: تقاليد الدولة التاريخية وموقعها الجغرافي والمصلحة الوطنية وأهداف الأمن

وحاجاته، فعلى المراقب الذي يريد أن يفهم السياسة الخارجية أن يحيط بكل هذه المقومات وما هو أكثر منها.

وقد شهدت دراسة العلاقات الدولية رد فعل ضد المنهج الأيديولوجي لأنه يصور السياسة الخارجية وليدة السياسات الداخلية فيتجاهل عناصر الاستمرار في السياسة الوطنية ويتناسى أن المتطلبات الموضوعية للمصلحة الوطنية تفرض قيودًا على رجل الدولة الذي يتصدى لوضع السياسة الخارجية، أيًا كانت نواياه وفلسفته الاجتماعية ونظرته الدينية فإن هذا لا يمكن أن يعميه عن مصالح أمته الاستراتيجية المنبعثة من وضعها الجغرافي ودورها الدولي ولا يمكن أن تصرفه عن مراعاة هذا الصالح إذا أراد المحافظة على استقلال بلاده. وهكذا كونت الدول الكبرى سياستها عن نتاج التفاعل بين وضعها الدولي المستمر وبين تقاليدها وأنظمتها الدائمة وتابعت هذه السياسة لفترات طويلة من الزمن بالرغم مما تكون قد تعرضت له من تغيرات سياسية داخلية هامة. ويعني هذا أن السياسة الخارجية تتطلب من صانعيها أن يراعوا أن المصالح التي يتعهدونها مصالح دائمة، وتنظمها تسلسلية تجعل بعضها أقل أهمية من البعض الآخر. فهناك مصالح يجب الدفاع عنها بأي ثمن ومصالح تكون المحافظة عليها في ظروف معينة ومصالح لا يهم الدفاع عنها أو المحافظة عليها.

وتهدف السياسة الخارجية لكل دولة عادة إلى تحقيق أحد هدفين: إما الإقناع وإما الإخضاع. فإن كانت تبغي الإقناع فوسيلتها إلى ذلك هي الدبلوماسية والدعاية ذلك أن الدبلوماسية هي وسيلة إقناع الحكام. أما الدعاية فهي سبيل إقناع الرأي العام. وإن شاءت الإخضاع فطريقتها إلى

ذلك هو القوة المسلحة والصورة القصوى لاستخدام القوة هي الحرب. وبذلك تتمثل الأساليب الكبرى لممارسة العلاقات السياسة الدولية في: الدبلوماسية والدعاية والحرب. وتركز في هذا المجال على توضيح لفظة الدبلوماسية Diplomate - Diplomacy التي تطلق اصطلاحًا على علم علاقات الدول الخارجية وشئونها الأجنبية. هذا هو مدلول الدبلوماسية الواسع. أما مدلولها الضيق فهو في التفاوض فيما بين الدول L'Art des Negciations, Art of Negotiations. وبالتالي فن التعامل الدولي، وأساليب الدبلوماسية وغاياتها متنوعة متطورة، ولقد كان إبرام المعاهدات بين الدول ولا يزال في طليعة هذه الأساليب. كما عرف تاريخ الدبلوماسية الحديثة نظام التحالف (الأحلاف) Le Systeme d'Alliance - System of Alliances في طليعة الوسائل الدبلوماسية، فلقد كان ينظر له طوال القرن الثامن عشر باعتبار كبير تدعمه مجرد فكرة الدفاع الطبيعي أو قيام المصالح المشتركة أو مجرد انتقال أسباب الخلاف بين المتعاقدين. فلقد كانت فرنسا - في عهد فرنسوا الأول (١٥١٥-١٥٤٧) ومن بعده لا تتردد كلما أتاحت لها الظروف - في الاستعانة بتركيا على النمسا وإسبانيا.

ولقد أدى نظام التحالف والوفاق هذا بأوروبا إلى معظم النظم الدبلوماسية الحديثة شأنًا ألا وهو نظام «التوازن الأوروبي» L'equilibre Europeen ذلك النظام الذي كان يهدف في ظاهره إلى حماية الدول الضعيفة من الدول القوية، فلقد كان من مؤداه ألا تصير دولة ما على درجة من القوة تظهرها على الدول الأخرى كلها أو بعضها مجتمعة فلا يغريها ذلك على التعدي والاستخفاف بسلام غيرها. وقد وعمل مؤتمر فيينا على

إعادة التوازن الأوروبي إلى الصورة التي كان عليها قبل التوسع النابليوني إلى سلام دائم لأوروبا بعد حروب نابليون الطويلة. فقد كان العمل على تحقيق توازن القوى Balance of Power في صدارة موضوعات معظم المعاهدات الدولية السياسية وغاياتها في القرن الثامن عشر والتاسع عشر. ولما كانت المشكلة الحقة في العلاقات السياسية الدولية هي مشكلة القوة، فإن العلاج التقليدي لمشكلة القوة جاء في صورة «توازن القوى» وهكذا فإن سياسة توازن القوى تهدف أساسًا إلى حفظ السلام أو المساهمة في العمل على إقرار حسن التفاهم الدولي، إذ ليس من مانع أن تقوم الحروب أو أن تستخدم وسائل الإكراه لتحقيق التوازن في القوى أو هي - على حد تعبير المؤرخ أرنولد توينبي Arnold Toynbee نظام فن الديناميكية السياسية يمارس حينما يربط مجتمع نفسه بعدد من الدول المستقلة.

وقد أخذ مبدأ توازن القوى يلعب دورًا لا يستهان به في السياسة الدولية منذ القرن السابع عشر وخاصة منذ معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨. وقد أعلن للمرة الأولى في معاهدة أوترخت Utrecht عام ١٧١٣ بين إسبانيا وإنجلترا، ثم راح يتبوأ مكانه في الوثائق والمحادثات الدبلوماسية في فترة مؤتمر فيينا. ففي معاهدة باريس الموقعة في ٣٠ مايو عام ١٨١٤ جاء أن Une Paix solide Fonde sur une juste repartition des forces entre tes pusissances وظل مبدأ توازن القوى بعد مؤتمر فيينا يعتبر قاعدة السلوك السياسي الكبير التي ينبغي على الدول التزامها بكل دقة، فما كان لدولة ما أن تجرؤ على التنكر له، ولا تكاد معاهدة من معاهدات الصلح التي أبرمت خلال القرن التاسع عشر تخلو من الإشارة إلى ذلك المبدأ أساسًا على أنه من بديهيات السياسة الدولية. بل إن الناظر في المعاهدات

الكبرى التي أبرمت في تلك الفترة يلمس أنها جميعًا قد اشتركت في العمل على تحقيق غاية واحدة هي ضمان التوازن. وفي سبيل تحقيق التوازن الأوروبي تمسكت أوروبا بمبدأين يضيفان على التوازن الاستقرار الذي تسعى إليه وهما: مبدأ الشرعية La Principe de la legitimite وفكرة التضافر الأوروبي Le Concert Europeen.

وقبل أن نتعرض بالبحث في الوسائل التي انتهجتها أوروبا لتطبيق مبدأ توازن القوى خلال القرن التاسع عشر تنبغي الإشارة إلى تطور التفكير في إنشاء منظمة دولية سياسية ذات اتجاه عالمي تختص بالعمل على حفظ الأمن والسلام في العالم وتجنب الحروب التي تسبب أضرارًا بالغة للغالب والمغلوب على حد سواء[1].

(١) كونفوشيوس:

وربما كان الفيلسوف الصيني كونفوشيوس Konfucius (٥٥١-٤٧٩ق.م) هو أول من فكّر في إنشاء هيئة تشترك في عضويتها الدول للتعاون من أجل الصالح الدولي العام، إذ جاء في كتاب Li-Ki الصيني المقدس، أنه كان يرى إنشاء اتحاد كبير Grand Union لتحقيق التعاون الدولي ولاستغلال ثروات البشرية لمصلحة جميع الدول.

(٢) أمريك كروشيه:

ومنذ أوائل القرن السابع عشر وقبل أن تنتهي حروب الثلاثين عامًا بدأ بعض المفكرين في أوروبا ينادون بضرورة إنشاء هيئة دولية تقوم على حفظ السلام، وتشجيع التعاون بين مختلف الدول. ومن أوائل من راودتهم هذه الفكرة الفرنسي أمريك كروشيه Emeric Cruce de Paris فقد

نشرَ في عام ١٦١٣ مشروعًا بعنوان:

"Le Nouveau Cynee, ou Disours d'Etat representant les Occasions et moyens d'etablir une paix generale, et la liberte de commerce par tout le monde".

وتنحصر الفكرة الأساسية في هذا المشروع في المناداة بإنشاء جمعية تضم ممثلين دائمين لكافة الدول بما في ذلك الدول غير المسيحية مثل الدولة العثمانية واليابان، تجتمع في مدينة معينة، وتختص بالفصل فيما قد ينشأ بين الدول المختلفة من منازعات، ولما كان كروشيه يكره الحرب، فقد استقصى في كتابه أسبابها وحلل بواعثها وأرجعها إلى أربعة عناصر:

(١) رغبة بعض الدول في إظهار شجاعتها لتخشى الدول بأسها.
(٢) محاولة الملوك والأمراء أن يستردوا ما فقدوا من أقاليم أو مدن.
(٣) رغبة بعض الحكام أو الأمراء في تمرين جيوشهم خوفًا من أن يكون السلام سببًا من أسباب فتور العزائم وتفشي الجبن بين أفرادها.
(٤) كراهية الشعوب لبعضها بسبب التعصب الديني.

(٣) سـلي:

كما نادى الدوق سلي De Sully وزير هنري الرابع ملك فرنسا، في مذكراته المنشورة عام ١٦٣٨ بمشروع نسبه إلى سيده Le Grand Dessein du Roi Henri IV يهدف أساسًا إلى إنشاء مجلس لأوروبا Un Conseil General de L'Europe. يتمتع ببعض الاختصاصات القضائية والإدارية للقيام بفض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ومنع قيام الحروب ورأى أن يتكون ذلك المجلس من العناصر التالية:

(١) الـدول ذات الـنظام الملكـي الوراثـي مـثل: فرنسـا وإنجلـترا والدنمـارك والسويد.

(٢) الـدول الـتي تخضـع لنظام ملكي مثل: الولايات البابوية، والإمبراطورية الرومانية المقدسة وبولندا بوهيميا ونابولي.

(٣) الـدول الـتي تخضـع للـنظام الجمهـوري وهـي: سويسـرا والأراضـي المنخفضة والبندقية وسردينيا والولايات الإيطالية الشمالية.

وقـد رأي المؤيـدون لسـلي أنـه لـو طـال أجـل الملـك هنري لمدة سنتين لـتحقق مشـروعه فعـلاً. ولكـن دراسـة المشروع تبين مصعوبة تنفيذ مثل هذا المشـروع الخيالي في مثل الظروف التي كانت تمر بها أوروبا في ذلك الوقت. ومهمـا كـان الأمـر فلقـد أبرز هذا المشروع أمرين لهما شأن كبير في التنظيم الدولي وهما: اللامركزية والمساواة بين أعضاء التنظيم.

(٤) هوجو جروسيوس:

ونجـد كذلـك في بعـض كـتابات هوجـو جروسيوس Hugo grotius المعـروف بـأبي القـانون الدولـي، دعـوة صـريحة إلى عقـد مؤتمرات دولية من الـدول المسـيحية لفـض مـا قد ينشأ بينها من منازعات وخلافات وفقًا لمبادئ العدل والإنصاف وكتب جروسيوس يقول[٢]:

"It would be advantageous indeed in a degree necessary, to hold certain conferences of Christian powers, where those who have no interest at stake may settle the disputes of others, and where in fact, steps may be taken to compel parties to accept peace or fair terms".

وقد ساعد على انتشار نظريات جروسيوس التي أثبتها في كتابه De Jure Belli et Pacis عام ١٦٢٥م وعلى قبولها في ذلك الحين أنه أخذ في بحثه مواضيع القانون الدولى العام بنظريات كانت موضع احترام وقبول المفكرين في ذلك العصر.

وبعد ما يقرب من ثلاثة وعشرين عامًا من ظهور أبحاث جروسيوس، قضت معاهدة وستفاليا على فكرة وجود رئيس أعلى للشئون الدولية وأحلت محلها فكرة وجود عائلة دولية، أعضاؤها دول مستقلة متساوية لا تخضع لأي رئيس وإنما تربطها بعضها بالبعض المصالح المشتركة ووجوب اتباع قانون يسرى عليها جميعها. ولذلك تعتبر معاهد وستفاليا عام ١٦٤٨ النقطة التي ابتدأ منها القانون الدولي العام الحديث. ويتلخص أهم ما جاء في هذه المعاهدة من تيارات فكرية حديثة فيما يلي:

(١) كان معاهدة وستفاليا أول مؤتمر أوروبي انعقد بمحض رضي الدول المشتركة فيه لتنظيم شئونها ولحل المنازعات والمشكلات الدولية التي كانت قائمة بينها فهي التي خلقت الجماعة الدولية وجعلت منها هيئة تشعر بوحدة المصلحة.

(٢) سوت معاهدة وستفاليا بين الدول جميعًا، الجمهورية منها والملكية، الكاثوليكية والبروتستانية ولو أن الوقت لم يكن قد حان بعد لأن يسوى بين الدول المسيحية وغير المسيحية. ونزعت عن الدول الأوروبية نير السيادة الدينية البابوية كذلك، وبذلك قضت على فكرة وجود رئيس أعلى يسيطر على الدول جميعًا، وهذا واضح من اشتراك الدول البروتسانتية والدول الكاثوليكية في هذا المؤتمر على قدم المساواة.

(٣) طبقت المعاهدة سياسة التوازن الأوروبي محافظة على السلم في أوروبا، ولكن لم يأت ذكر التوازن الدولي صراحة ضمن عبارات المعاهدة كما جاء في معاهدة أوترخت التي تلتها، وإنما يتضح تطبيقها للنظرية مما قرره المؤتمر من استقلال ٣٥٥ دولة كانت تكون الإمبراطورية الرومانية ومن منع اتحاد المانيا مع النمسا، ولقد سيطرت فكرة التوازن الدولي - كما سبق أن أوضحت - على السياسة الدولية منذ ذلك الوقت وحتى قيام الثورة الفرنسية، فهي أثارت حروب ذلك العصر وهي أول ما كان يناقش فيه عند انعقاد مؤتمرات الصلح.

(٤) استبدلت معاهدة وستفاليا نهائيًا نظام السفارات المستديمة بنظام السفارات المؤقتة، وكان هذا النظام الأخير هو المتبع إلى ذلك الحين. وفي إيجاد السفارات المستديمة ما يحكم الروابط بين الدول بعضها مع بعض، ويؤكد استمرار التشاور والتفاهم بينها في المسائل الدولية.

(٥) وليم بيــــــن:

ومن المشروعات الجديرة بالذكر في مجال إقامة تنظيم دولي مشروع المفكر الإنجليزي وليم بين William Penn وقد تعرض لشرحه في مؤلف أصدره عام ١٦٩٢ تحت عنوان: An Essay Towards Present and Future Peace of Europe ويشبه هذا المشروع إلى حد بعيد مشروع كروشيه السابق الإشارة إليه، إلا أن من يرى تمثيل الدول في الجمعية أو المجلس المقترح بعدد من الممثلين يتناسب ومقدار الدخل القومي أو التجارة الخارجية لكل منها وقد تضمن كتابه الآراء التالية:

(١). أن يقوم بين الدول الأوروبية اتحاد مصدره الإخاء والحب المتبادل بين كافة الشعوب. ويتم ذلك بمنع التنافس في التسلح، على ألا يكون هذا المنع ماسًا بالشئون الداخلية لأية دولة، أو متعارضًا مع سيادتها أو ضارًا باقتصادياتها.

(٢) يقوم بمعاونة الاتحاد في أداء هذه الرسالة برلمان مؤلفٌ من الدول الأوروبية يتولى وضع القواعد العادلة التي يلزم الحكام بمراعاتها، ويتولى هذا البرلمان أمر الفصل في كل ما ينشب من خلاف بين الدول وتصدر إقراراته بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات.

(٣) يتألف هذا البرلمان من تسعين عضوًا ، وتكون كل دولة ممثلة فيه بأعضاء حسب قوتها، فيكون للإمبراطورية الألمانية اثنا عشر عضوًا، ولفرنسا عشرة أعضاء، ولإسبانيا عشرة، ولإنجلترا ستة، ولكل من السويد وهولندا أربعة وهكذا.

(٤) لم يذكر في مشروعه شيئًا عن الوسائل التي يجب اتخاذها ضد كل دولة لا تتخذ قرارات برلمانه المقترح واكتفى بأن تكون «قوة الرأي العام» هي العامل القوى في تنفيذ قرارات البرلمان.

(٦) ســـان بيير :

ومن أجدر المشروعات بالاهتمام كذلك مشروع القس الفرنسي سان بيير Saint Pierre المنشور عام ١٧١٣ تحت عنوان:

Project Pour etablir la Paix Perpetuelle en Erope

. ويرمى هذا المشروع إلى منع الحروب، ومحاولة حل المشكلات الدولية

بالطرق السلمية عن طريق التوفيق أو التحكيم وذلك بإنشاء منظمة أوروبية تسمى المجلس الأوروبي Senat de l'Europe تقوم على تحقيق هذه الأهداف. وتمكينًا لهذه المنظمة من أداء مهمتها، اقترح المشروع تزويدها بقوة بوليس دولية تتكون من كتائب تمدها بها الدول الأعضاء لتعمل بعد وضعها تحت تصرف المنظمة وفقًا لأوامر هذه الأخيرة وحدها - وواضح ما في هذا المشروع من ثورية وطموح لا يتفقان البتة وظروف المجتمع الدولي المعاصر لنشره ولقد أثبت سان بيير بلباقة أن توازن القوى لا يمكن أن يؤدي إلى استتباب السلام، لأن الدول غير متساوية، ولذلك يكون كل توازن عرضة للاختلال بسبب مطامع بعض الملوك أو الأمراء، أو بسبب الانقلابات الداخلية، وليس السلام في رأيه وليد توازن القوى، ولكنه على العكس يتولد من عدم توازن القوى، ويفسر هذه الفكرة تفسيرًا معناه أن تكون كفة الدول المحبة للسلام أرجح من كفة الدول العدوانية. وبهذا تتمكن الدول المحبة للسلام من رد أي عدوان يقع عليها. ولا يتم ذلك إلا بإقامة اتحاد بين الدول الأوروبية.

(٧) جرمي بنتام :

ولا يقل عن هذا المشروع في الأهمية ما اقترحه الاقتصادي البريطاني الشهير جرمي بنتام Jeremy Bentham في كتاباته العديدة المنشورة خلال الفترة من ١٧٨٩ إلى ١٨٢٨ من إنشاء محكمة تحكيم ذات طابع سياسي تتكون من ممثلين لكافة الدول تختص بالفصل في كافة ما ينشأ بين أعضاء المجتمع الدولي من منازعات على أن يضمن تنفيذ قراراتها تعهد الدول الأعضاء سلفًا بمقاطعة أية دولة لا تستجيب للقرارات الصادرة في مواجهتها

بـل وباسـتخدام القـوة المسـلحة ضـدها إذا لم تُجـدِ المقاطعـة السياسـية أو الاقتصـادية في حملها على الخضوع. ومن أهم ما تعرض له بنتام قضية السلام الـتي درسـها في كـتابه Principles of International Law (١٧٩٣) وجعـــل عـنوان الـباب الرابع في هذا الكتاب «مشروع لسلام عالمي دائم» A Plan for an Universal and Perpetual Peace وَاقـترح بنـتام لتحقيق هذا المشروع الخطوات التالية:

(١) تخفيض تسليح كافة الدول.

(٢) تحرير جميع المستعمرات وجلاء المستعمر عنها.

(٣) مكافحة المعاهدات السـرية والدبلوماسـية الخفـية لأنهما تعكران صفو السلام والحرية، ولا تتفقان مع قضاياهما.

(٤) تشجيع تبادل التجارة بين مختلف البلدان.

(٥) إنشـاء محكمـة عـدل دولـية تفصـل في الخصـومات، ولكـن لـيسَ لها أن تفرض عقوبات.

(٦) تكويـن مـا يسـمى «ديـت» أي هيـئة دولـية مكونـة مـن نائبين عن كل دولـة. وتكـون المناقشات في تلك الهيئة علنية ليكون الرأي العام العالمي على علم بقضاياه، وليدافع عن السلام والأمن.

(٨) إيمانويل كنت:

وفي عام ١٧٩٥ نشر الفيلسوف إيمانويل كنت Emmanuel Kant بحثًا أسماه Zum Ewigan Frieden أي السـلام الدائـم. وقـد وضـع فـيه مـبادئ لحكـم العلاقـات بـين الـدول، وذكـر أن مـراعاة هـذه المبادئ يترتب عليها إبعاد احتمال نشوب الحرب، وتتمثل هذه المبادئ في:

(١) إلغاء جميع المعاهدات أو الاتفاقات الدولية التي تكون مشتملة على تحفظات أو شروط يصح أن تكون نواة الحرب، أو تتضمن مشروع إقامة حرب مقبلة.

(٢) لا يجوز لأي دولة أن تتملك إقليمًا من أقاليم دولة أخرى ولو كان هذا التملك عن طريق الهبة أو التبادل أو الشراء.

(٣) وجوب تسريح الجيوش المنظمة لأن من شأنها الحط من قدر الإنسان وكرامته.

(٤) تحريم القروض الأجنبية نظرًا لما تثيره من مشكلات وباعتبارها عقبة كبيرة في طريق السلام الدائم.

(٥) تحريم التدخل في شئون الدول الأخرى.

(٦) منع المحاربين من استعمال وسائل غير مشروعة قد يترتب على استعمالها فقدان الثقة بعد انتهاء الحرب وعند عقد معاهدة السلام.

ومن دراسة المشروعات السابقة يتضح أنها باستثناء مشروع Cruce يقتصر نطاقها على الدول الأوروبية، ومن ثم فليس لها الطابع العالمي الذي يميز المنظمات الدولية في الوقت الحاضر، كما يتضح أن هذه المشروعات كانت في مجموعها تغلب عليها الصفة السياسية أو الدينية، أو كتبت تحت تأثير أحداث سياسية معينة عاصرها كاتبوها ولذلك فإنه من الصعب الأخذ بفكرة وجود أي صلة تاريخية بين هذه المشروعات وبين المنظمات الدولية السياسية التي نجحت الدول في إقامتها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى فلم تتعد هذه المشروعات الدائرة النظرية التجريدية ولم تحدث أي تأثير في سير الأحداث أو تصرفات الدول على نحو يمكن معه القول بأنها كانت حلقة في السلسلة الطويلة التي مهدت لقيام المنظمات الدولية السياسية ولم تقتصر

المدرسة المثالية الخيالية في عالم السياسة والعلاقات الدولية على المفكرين الأوروبيين، بل ظهرت مشروعات مماثلة لها لدى فلاسفة المسلمين ومفكريهم أمثال:

(١) أبو نصر الفارابي:

في منتصف القرن العاشر نشر أبو نصر الفارابي[٣] كتابه «آراء أهل المدينة الفاضلة» دعى فيه إلى ضرورة إقامة اتحاد بين دول العالم. وقد أشار فيه إلى ما بين مختلف شعوب العالم من تضامن فقال: «إن الإنسان لا يمكن أن ينال الكمال الذي لأجله حصلت له الفطرة الطبيعية إلا باجتماع جماعة كثيرة متعاونة الأفراد يقوم كل واحد منهم للآخر ببعض ما يحتاج إليه في قوامه. ثم قسَّم المجتمع الإنساني إلى مجتمعات كاملة وغير كاملة، وقسَّم الكاملة إلى ثلاثة أنواع وهي: العظمى، الوسطى، والصغرى. وعرَّف العظمى بأنها: «اجتماعات الجماعة في المعمورة» ثم قال: «والاجتماع الذي به يتعاون على سبيل السعادة هو الاجتماع الفاضل. والأمة التي تتعاون مدنها كلها على ما تنال به السعادة هي الأمة الفاضلة. كذلك المعمورة الفاضلة إنما تكون إذا كانت الأمم التي قام فيها يتعاونون على بلوغ السعادة».

(٢) عبد الرحمن الكواكبي:

وفي أواخر القرن التاسع عشر دعا الكواكبي (١٨٤٩-١٩٠٢) في كتابه «أم القرى» إلى إنشاء اتحاد بين الشعوب الإسلامية، وقد سمَّاه الكواكبي «أم القرى» لأنه فرض أن هذه الآراء وضعت على بساط البحث في مكة، وتباحث فيها المؤتمرون الذين يمثلون أقطار الأمم الإسلامية في أرجاء العالم، وتم استعراضها في اثنتي عشرة جلسة، تناولت أحوال المسلمين وأسباب فتورهم وانهيار قواهم، وجعل شعار المؤتمرين «لا نعبد إلا الله» وقد

ناقش الكواكبي اتحاده المقترح فرسم مبادئه العامة، وفصَّل شروط العضوية في الاتحاد والهيئات العاملة، وإذا كانت أفكار الكواكبي لم تخرج إلى حيز التنفيذ في وقته، فقد نفذت فيما بعد في شكل الجامعة العربية، والمؤتمر الإسلامي، والكتلة الأفريقية الأسيوية.

وهكذا، ظلت فكرة المجتمع الدولي فيما قبل القرن التاسع عشر مجرد آراء يدلي بها الكتَّاب والفلاسفة ولم تظهر المحاولة الأولى الجادة لإقامة تنظيم دولي إلا بعد الحروب النابليونية، فمنذ ذلك الوقت طرأ تغيير كبير على العلاقات الدولية. فقد بدأت الدول تشعر بضرورة التعاون فيما بينها وبذل الجهود المشتركة لتنظيم المرافق الدولية على النحو الذي يهيئ استغلالها على الوجه الأكمل ويكفل انتفاع جميع الدول بها. فقد ترتب على الثورة الصناعية تقريب المسافات بين أجزاء العالم المختلفة، وازدياد الترابط الاقتصادي بين الدول بحيث أصبحت كل دولة تعتمد على غيرها في الحصول على جزء كبير مما تحتاج إليه من السلع، وأن تصدر إلى العالم الخارجي جزءًا من فائض سلعها وخدماتها وأصبح من الصعب على أية دولة بل من المتعذر عليها أن تعيش في عزلة عن باقي الدول. وهكذا بدأت فكرة المجتمع الدولي تفرض نفسها فلم يخرج التنظيم الدولي إلى الوجود على يد أنبياء رأوا فيه الوارث الشرعي للدول ذات السيادة بقدر ما خرج على يد رجال سياسة بحثوا عن ترتيبات ووسائل جديدة تستطيع الوحدات ذات السيادة بوساطتها أن تتابع مصالحها وتدير شئونها في الأوضاع المتغيرة لعصر المواصلات والحركة

الحواشـــي

(١) انظــر:

S.J. Hemleben, Plans for World Peace Through Six Centuries, Chicago, Univ. of Chicago Press, 1943.

(2) L. Claude, Jr., Swords into Plowshares, The Problems and Progress of International Organization, N.Y., 1950, p. 23.

(٣) ولـد بمدينة فـاراب إحـدى مـدن البلاد التركية، واستقر في العراق، ثم قَدِمَ إلى حلب واتصـل بسـيف الدولـة الحمداني، ولقد تأثر الفارابي بجمهورية أفلاطون تأثرًا كبيرًا، ومات بدمشق عام ٩٥٠م.

الفصل الثاني

الاتحاد الأوروبي في القرن التاسع عشر

- معاهدة باريس الأولى (١٨١٤).
- مؤتمر فيينا (١٨١٤-١٨١٥).
- معاهدة باريس الثانية (١٨١٥).
- التحالف الرباعي (١٨١٥).
- الحلف المقدس (١٨١٥).

الفصل الثاني
الاتحاد الأوروبي في القرن التاسع عشر
The Concert of Europe

كان المؤتمر الذي عقدته الدول الأوروبية في مدينة فيينا عام ١٨١٤ هو نتيجة غير مباشرة للثورة الفرنسية التي قامت في أواخر القرن الثامن عشر وللحروب المروعة التي أدت إليها تلك الثورة. فبوفاة لويس الرابع عشر فقدت فرنسا الكثير. إذ تولى عرشها ملوك ضعاف ليسوا في مقدرة لويس الرابع عشر السياسية أو الحربية. وكلما كانت الملكية الفرنسية قادرة على انتزاع النصر من أيدي الدول المعادية لها كلما أحبها الشعب وتعلق بها. ولكن حينما أثقلت الملكية كاهل الشعب بالمصروفات والضرائب الباهظة فقدت محبة الشعب لها. وكان عليها أن تسلك أحد طريقين: إما أن تغير من سياستها، أو أن تذهب إلى غير رجعة. ولم يكن في استطاعة الملكية أن تغير من سياستها. فلويس السادس عشر كان ضعيفًا ولم يتحمل المسؤولية. حقيقة أنه أظهر بعض النوايا الطيبة نحو إصلاح حال الشعب، ولكن الطبقات صاحبة الامتيازات رفعت كل التنازلات. ولقد بدأت الثورة فعلاً بتدمير الباستيل في يوليو عام ١٧٨٩، وأخذ الشعب يراقب الملك، وفسروا أعماله بأكثر مما تحتمل، وازدادت الرغبة في مجيئه إلى باريس ليكون تحت مراقبتهم. فقامت مظاهرة إلى فرساي في ٥ أكتوبر عام ١٧٨٩ أجبرت الملك على العودة إلى باريس حيث أصبح في حقيقة الأمر سجين الثورة. وحاول الملك في عام ١٧٩١ الهروب مع عائلته من سجنه ولكن قبض عليه عند فارن وأعيد إلى العاصمة وأصبح تحت رحمة مجلس طبقات الأمة.

- وقامت بعض المفاوضات نيابة عن الملك مع عدد معين من الدول الأوروبية (وهي النمسا وإسبانيا وبعض الدول الأخرى) للتعاون العسكري مع الجيش الملكي لإعادة الهدوء إلى فرنسا. ورغم عدم اكتمال هذا المشروع فقد تكون في عام ١٧٩٢ تحالف من الدول الأوروبية، وأعلنت دول التحالف الأوروبي الأول الحرب عليها في عام ١٧٩٣. ويرجع تكوين هذا التحالف ضد فرنسا إلى العوامل الآتية:

(١) لم يقابل الإنجليز بعين الارتياح الهجوم على الملكية الفرنسية وقتل الملك، فوجدوا في ذلك تناقضًا لمبادئ الثورة الفرنسية.

(٢) لم تعد الثورة الفرنسية مسألة داخلية صرفة تهم فرنسا وحدها. فالثورة قد خرجت عن حدود فرنسا إلى بلجيكا، واستولى الجيش الفرنسي عليها وأعلن حرية الملاحة في مصب نهر شلت Scheldt وكانت إنجلترا حريصة على إغلاق مصب هذا النهر حتى لا تنافس تجارته تجارة نهر التيمز، ولذلك وجدت إنجلترا ضرورة التدخل في الحرب.

(٣) لم تعد الثورة الفرنسية محلية صرفة، فعندما أحرز رجال الثورة بعض النجاح في صدهم لقوات الأعداء (فالي) أعلنوا في ١٩ نوفمبر عام ١٧٩٢ قرارًا بتأييد فرنسا لكل أمة تطالب بحريتها. أي أن فرنسا مستعدة للتدخل في شؤون الدول الأخرى، وهذا ما لا تقره الدول الأوروبية.

فقد بدأت الحرب الفرنسية الكبرى عندما غزت قوات النمسا وبروسيا فرنسا، وتمكنت جيوش الثورة من صد هذه القوات، وتم الاستيلاء على ولاية الفلاندرز وكل ولايات الأراضي المنخفضة ما عدا

Luxemburg وقام الجنرال الثوري كوستين Custine ببعض العمليات العسكرية الناجحة في ألمانيا، كما استولى الفرنسيون أيضًا على سافوي. وشجع نجاح كوستين في ألمانيا مجلس طبقات الأمة على العمل من أجل الحصول على فتوحات أكثر. وفي النهاية انفرط عقد التحالف الأوروبي الأول بسبب انقسام الأعداء على أنفسهم بخصوص تقسيم بولندا مرة أخرى في عام ١٧٩٣ فعقدت بروسيا الصلح منفردة مع فرنسا مباشرة بتقسيم بولندا دون أن يكون لها نصيب في الغنيمة (صلح بال في ٥ أبريل ١٧٩٥) وكذلك إسبانيا التي خشيت من عبور القوات الفرنسية لأراضيها (٢٢ يوليو ١٧٩٥). وفي عام ١٧٩٧ عقدت فرنسا صلحًا مع النمسا يعرف باسم صلح كامبو فورميو. ولما كانت فرنسا تعلم أن أوروبا لابد وأن تقوم بحرب أخرى عندما بدأت تعمل على تقوية نفوذها في البلاد المفتوحة، وعلى إنشاء جمهوريات موالية لها في البلاد المجاورة (في هولندا وسويسرا وبيدمونت ونابولي والولايات البابوية) ورأت الدول الأوروبية ضرورة وضع حد لأطماع فرنسا، فتكون في عام ١٧٩٩ التحالف الأوروبي الثاني من إنجلترا والنمسا والروسيا وتركيا. وانتهى هذا التحالف بتوقيع معاهدة إميان Miens في ٢٥ مارس ١٨٠٢، ولكنها في الواقع لم تكن نهاية الحرب بين إنجلترا وفرنسا، ففي عام ١٨٠٥ استطاع بت Pitt وزير خارجية إنجلترا تكوين حلف أوروبي ثالث ضد فرنسا من الروسيا والنمسا والسويد، وتمكن نابليون بونبارت من إقناع بروسيا بالوقوف على الحياد في هذه الحرب نظير منحها مقاطعة هانوفر. وكانت الأهداف المعلنة لهذا التحالف هي إعادة فرنسا إلى حدودها القديمة، ودعوة مؤتمر لتسوية المسائل

الدولية المختلفة التي نشأت أثناء الحرب وإقامة نظام فيدرالي للمحافظة على السلام في أوروبا. وهذا الهدف الأخير يسترعي الانتباه بصفة خاصة، فهو يبين لنا أن فكرة إيجاد أساس مستقر ما للمحافظة على النظام في أوروبا قد خطرت في الأذهان حتى في تلك الفترة المبكرة أثناء الصراع مع نابليون. ولسوف نشاهد كيف أن تلك الفكرة هي التي نشأ عنها ما عُرف بالحلف المقدس أثر سقوط نابليون.

ولقد استمرت الحرب حتى عام ١٨١٤، وفي النهاية دخلت الدول الأربع الكبرى: النمسا وإنجلترا وبروسيا وروسيا، في محالفة عظمى بموجب معاهدة شومون Chaumont في ٩ مارس ١٨١٤. فقد تعهدت الدول الموقعة على تلك المعاهدة بتوحيد جهودها في محالفة مدتها عشرون ساعة واتفق رأيها أولاً على إسقاط نابليون ثم الحيلولة دون عودته هو وأسرته إلى فرنسا. وأخيرًا على ضمان التسوية الإقليمية التي تضعها الدول المتحالفة لمدة عشرين عامًا وقد كان أثر المحالفة مباشرًا، فقد قرر الحلفاء ولم ينقض شهر مارس إعادة آل بوربون إلى فرنسا، واحتلوا باريس بالفعل في ٢١ مارس ١٨١٤. وفي أبريل تنازل نابليون عن حقه وحق أسرته في العرش، فجلس الحلفاء ليشكلوا خريطة أوروبا من جديد. وفقًا لأهوائهم. وفي ٢ مايو ١٨١٤ دخل لويس الثامن عشر باريس بينما أبعد نابليون إلى جزيرة البا في اليوم التالي، وعندئذ بدأت المفاوضات بين لويس الثامن عشر والحلفاء لعقد معاهدة باريس الأولى. ولما كان الموقعون على معاهدة شومون قد اتفقوا على عقد اجتماعات دورية لتأكيد التفاهم وتوثيق الصلات الودية فيما بينهم فإن المعاهدة قد تضمنت أيضًا أساس نظام المؤتمرات التي عقدتها

الدول الكبرى وهي المهمة التي اضطلعت بالقيام بها. وكان مؤتمر فيينا نفسه أول وأهم هذه المؤتمرات التي عقدتها الدول لهذه الغاية، وإن لم يكن آخرها.

معاهدة باريس الأولى (٣٠ مايو ١٨١٤):

The First Treaty of Paris

وقعت معاهدة الصلح الأولى في باريس في ٣٠ مايو ١٨١٤، وقعها تاليران عن الملك الفرنسي وممثلو النمسا وروسيا وبريطانيا وبروسيا. وأعلنت المادة الثانية أن حدود فرنسا لابد وأن تظل كما كانت عليه في ١ يناير عام ١٧٩٢ مع بعض التغييرات المعينة، وهكذا لم يتقرر عودة حدودها في أوروبا إلى ما كانت عليه عام ١٧٨٩. كما تعهدت المعاهدة بالاعتراف بكل الترتيبات التي يتفق عليها الحلفاء بشأن الأقاليم التي تخلت عنها فرنسا وفي النظام الذي سوف ينجم عنه هذه الترتيبات ليكفل التوازن الحقيقي والدائم في أوروبا، وأما هذه الترتيبات المستقرة فكان قد تم تقرير المبادئ التي تقوم عليها بحيث تتألف من الأراضي المنخفضة دولة واحدة تجمع بين بلجيكا وهولندا، وأن تسترجع النمسا كلاً من لمبارديا والبندقية وأن تستقل ألمانيا، ويتألف منها اتحاد كونفدرالي وأن تحتفظ إنجلترا ببعض الجزر التي استولت عليها، وكانت جزءًا من المستعمرات الفرنسية توباجو وإيل دي فرانس وسانت لويس وميشيل.

ودلت شروط الصلح الذي تم في باريس إذا على أن الذي حصل لم يكن رجوع الملكية إلى فرنسا وحسب، بل كان الغرض المتوخى منها كذلك إضعاف فرنسا ذاتها. حقًا لقد احتفظت فرنسا بأفنيون Avignon (في الجنوب على نهر الرون)، ومونتبليار Montebeliard وملهوسن

Milhausen (في الشرق في إقليم الراين الأعلى) وشامبري Chambery وأننسي Annecy في (سافوي) وكانت فرنسا قد استولت على هذه الأقاليم قبل ١٧٩٢. وكذلك احتفظت بحقوقها القديمة في الصين في نيوفوندلاند، والجزيرة الإنجليزية في أمريكا الشمالية ولكنها فقدت عددًا من مستعمراتها، وحرمت من أن يكون لها صوت ما في توزيع الأسلاب من الإمبراطورية النابليونية.

وبعقد الصلح مع فرنسا في معاهدة باريس الأولى انتهت الحروب التي بدأت في أوروبا في عهد الثورة الفرنسية، ثم استمرت في عهد الإمبراطورية النابليونية وأصبح من الضروري عقد مؤتمر للتباحث في شؤون أوروبا العامة وتسوية المشكلات التي نجمت عن هذه الحروب الطويلة. ووقع الاختيار على فينا لتكون مقرًا لهذا المؤتمر لأنها مدينة أوروبية عظيمة، وعاصمة لدولة من الدول الكبرى التي انتصرت في الحرب، ولأن حكومتها حكومة الإمبراطورية النمسوية - كانت تمثل كل ما ينطوي عليه معنى المحافظة على التقاليد والقانون والنظام في أوروبا وقتئذ. وهكذا فالمؤتمر لم ينعقد لإبرام الصلح لأن الحرب كانت منتهية فعلاً وقانونًا بين فرنسا وبين الدول المتحالفة، وفي استطاعة فرنسا كذلك عند انعقاد المؤتمر أن تطلب الانضمام إلى الأسرة الدولية. ولم يكن الغرض من عقد المؤتمر إعادة تنظيم شؤون أوروبا على قواعد جديدة، باعتبار أن النظام الأوروبي قد انهار فعلاً من أمامه نتيجة لحروب الثورة ونابليون خلال العشرين سنة الماضية. ولكن الذي حدث أن السياسيين الذين اجتمعوا في هذا المؤتمر اعتقدوا على العكس من ذلك أن النظام القديم بالصورة التي عرفها القرن الثامن عشر،

أي احترام السلطات الحكومية وتمجيد التقاليد والمحافظة على التوازن الدولي، هو خير نظام وجد ليضمن للشعوب حرياتها، وليحقق سيادة القانون. وكان الأمل في نشأة هذا المؤتمر أنه جاء في معاهدة باريس الأولى في مادتها الثانية والثلاثين، أن تتعهد الدولة المشتركة وقتئذ في الحرب من كلا الطرفين بإرسال مندوبيها في خلال شهرين إلى فيينا للاجتماع في مؤتمر عام لوضع التسوية التي تضمنتها نصوص هذه المعاهدة[1]. على أنه لما كان يحق لفرنسا بحكم هذه المادة، ولأنها كانت في حالة سلم مع الدول بفضل إبرام معاهدة الصلح هذه، وأن تشترك في وضع التسوية المزمعة، فقد أراد الحلفاء أن يحرموها هذا الحق، فأضافوا مادة سرية، اضطرت فرنسا إلى الموافقة عليها، نصت على أن يكون للحلفاء فيما بينهم هم وحدهم فقط الحق في وضع المبادئ والقواعد التي تحوى عليها تسوية الصلح النهائية.

مؤتمر فيينا (١٣ سبتمبر ١٨١٤- ٩ يونيو ١٨١٥):

تكون المؤتمر من الدول التي وقعت على معاهدة باريس الأولى، وكانت سبعة هي: بريطانيا، روسيا، النمسا، بروسيا، السويد، إسبانيا، والبرتغال. وعندما تبين أن العدد كبير انحصر النشاط بموجب اتفاق بين الدول الكبرى بين دول أربع فقط هي: بريطانيا، بروسيا، النمسا، وبروسيا، تألف منها ما يعرف باسم «لجنة الأربعة» ولقد نجح تاليران عند اجتماع المؤتمر بفضل مهارته السياسية، في أن يجعل الدول توافق على انضمام فرنسا إلى هذه اللجنة التي تحولت عندئذ إلى «لجنة خماسية» وكانت لجنة الخمسة هذه هي المؤتمر فعلاً، فاستأثرت وحدها ببحث المشكلات والمسائل الهامة، وباتخاذ القرارات الحاسمة بشأنها. وعندما انتهى مؤتمر فيينا من أعماله انضمت ثلاث

دول أخرى هي السويد، وإسبانيا، والبرتغال إلى الدول الخمس الأولى في التوقيع على وثيقة أو قرار المؤتمر النهائي Final Act في ٩ يونيو ١٨١٥. وأما ممثلو سائر الدول والإمارات الذين بلغ عددهم إلى فيينا المائة تقريبًا، فقد اشترك قليلون منهم في أعمال اللجان الأخرى الفنية. ولم يعقد المؤتمر جلسة واحدة رسمية تضم جميع أعضائه، سواء عند البدء في العمل، وعند الانتهاء منه.

بدأت أعمال المؤتمر باجتماع ممثلي الدول الأربع إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا في ١٣ سبتمبر ١٨١٤ وبعد عشرة أيام وصل تاليران ولم ترقه عزلة فرنسا وبعدها عن لجنة الأربعة، فبذل جهدًا كبيرًا وتحققت رغبته عند إنشاء لجنة الخمسة التي ضمت فرنسا إليها. وإلى جانب هذه اللجنة الخماسية أنشأ المؤتمر عددًا من اللجان الأخرى لدراسة الموضوعات التفصيلية وإعداد البيانات اللازمة. فكانت هناك لجنة الثمانية وهي التي وقعت على القرار النهائي كما سبق في ٩ يونيو ١٨١٥. ولم تكن مهمة هذه اللجنة سوى تلقى القرارات والبحوث الخاصة بالمسائل الأوروبية الهامة ودرست هذه اللجنة موضوع تجارة الرقيق ومسألة الاتحاد السويسري، ثم كانت هناك «اللجنة الألمانية» لبحث شؤون ألمانيا ووضع دستور لها، ثم «لجنة الإحصاءات» وقد اختصت بتعداد السكان في الأراضي التي يراد استبدالها أو إعطاؤها كتعويض كجزء من التسويات التي يتفق عليها المؤتمر. ولقد تناول المؤتمر مسائل تسعًا تتعلق ببولندا وسكسونيا وبحدود الراين وبلجيكا وهولندا، وبالدانمارك والسويد وبسويسرا وبإيطاليا، وبالاتحاد الألماني، وبالأنهار الدولية، وبتجارة الرقيق.

بلغت الخلافات في فينا في بداية ١٨١٥ درجة خطيرة حدت بفرنسا والنمسا وإنجلترا إلى تكوين حلف دفاعي لمقاومة مطالب روسيا وبروسيا في ٢ يناير ١٨١٥ وقد أسفرت هذه الخطوة المتطرفة عن نتائج طيبة: فقد استسلم إسكندر في بعض النقاط وحذت بروسيا حذوه. وكانت جميع الأمور قد سويت في الواقع عندما فوجئ العالم بأنباء انطلاق نابليون من أسره في البا، وفرار لويس الثامن عشر، واستقبال فرنسا من جديد للإمبراطور الذي حكمت بسقوطه بقية أوروبا. ولذلك انزعج المندوبون انزعاجًا كبيرًا وبادروا يعملون بكل سرعة لإنجاز القرار النهائي الذي وقع بالفعل قبل معركة ووترلو بتسعة أيام فقط. وقد تضمن القرار النهائي التسوية التي وضعها السياسيون للمسائل التسعة التي سبقت الإشارة إليها.

قامت تسوية فينا على أساسين هما: توازن القوى Balance of Power والتعويضات Compensation قاعدتا الدبلوماسية الأوروبية في القرن الثامن عشر. فأعاد السياسيون فرنسا إلى ما كانت عليه Status quo ante bellum قبل حروبها الأخيرة كي يعيدوا التوازن الدولي في أوروبا، ثم أنهم اتبعوا خطة تعويض الدول التي أخذت منها أراضيها لإعطائها إلى دولة أخرى كذلك صار إرجاع الأسر القديمة إلى الحكم في الدول التي نحى نابليون أصحابها عن عروشهم وضعها إلى فرنسا ولكن هذا المبدأ الشرعية Legitimism لم يتبع أيضًا بحذافيره فلم يشأ المؤتمر عودة الأسر الحاكمة التي كان يسوءه رجوعها أو التي أراد توزيع أملاكها في شكل «تعويضات» تعطى للدول التي تولى المؤتمر التصرف في أملاكها. وفي الواقع أن هذا كله إنما كان يجرى وفق المبادئ والتقاليد وما أخذ به العرف الدبلوماسي في

القرن الثامن عشر، فلم يكفر إنسان أن هناك ما يدعو لاستثارة الشعوب التي أخذ المؤتمر على عاتقه أن يفصل هو وحده في مصيرها. ولم يلبث المؤتمر أن أضاف إلى قاعدتي توازن القوى والتعويضات اعتبار آخر، وهو ضرورة الاطمئنان لعدم تكدير السلام من ناحية فرنسا في المستقبل في اتخاذ التدابير والإجراءات التي تمنع فرنسا من الإقدام على أية اعتداءات جديدة فأحاط المؤتمر مدن فرنسا بحلقة من الدول التي أرادوا أن تكون قوية بدرجة تكفي لمنع فرنسا من استئناف الاعتداء فضموا بلجيكا إلى هولندا، وأعطوا الأراضي الواقعة على ضفة الراين اليسرى إلى ألمانيا بينما دعموا استقلال سويسرا التي ضمنت الدول حيادها، ثم أعطوا سافوي إلى بيدمونت لتقوية الحدود الشرقية الجنوبية بالنسبة لفرنسا.

ولقد أدى العمل بمبدأ توازن القوى إلى نتائج هامة فقد كان أساس النظام الجديد طبقًا لتسوية فيينا إنشاء توازن القوى بين مجموعتين مَن الدول العظمى: إنجلترا وفرنسا، والدولتان الغربيتان في جانب ، وروسيا وبروسيا والنمسا الدول الثلاث الشرقية في جانب آخر، ولم تكن واحدة من هذه الدول العظمى قوية بالدرجة التي تعطيها السيطرة بمفردها على شؤون أوروبا أو القدرة على المغامرة بدخول الحرب وإحراز النصر على الدول الأخرى وكان يقع بين هاتين المجموعتين إقليم وسط أوروبا ويشمل ألمانيا وإيطاليا وسويسرا والأراضي المنخفضة (بلجيكا وهولندا). أما ألمانيا وإيطاليا فكانت كل منهما مجزأة إلى دويلات وإمارات صغيرة، بينما ضمنت الدول حياد سويسرا ثم الأراضي المنخفضة، وتمكنت أسرة هابسبرج النمسوية من السيطرة على الدويلات الصغيرة في إيطاليا وألمانيا بفضل ما كان لها من

أملاك في إيطاليا وما تمتعت به من نفوذ في ألمانيا بسبب أن الإمبراطور النمسوي كان رئيس الاتحاد الكونفدرالي بها فلم تعد أسرة هابسبرج في حاجة إلى توسع جديد من ناحية، في حين أنها وجدت من ناحية أخرى أن من صالحها أن تظل قائمة هذه الدويلات الصغيرة. فصارت سياسة النمسا التمسك بالوضع القائم والمحافظة عليه وإخماد كل الثورات القومية والدستورية في المستقبل. وكان من أثر زيادة نفوذ النمسا في كل من إيطاليا وألمانيا أن تأخرت وحدة الأولى، وتعطل اتحاد الثانية مدة خمسين عامًا تقريبًا، أي حتى عام ١٨٧٠-١٨٧١. كما أن حصول بروسيا على بعض الأقاليم الواقعة على نهر الراين منحها حق الدفاع عن ألمانيا عمومًا، فعلا شأنها ثم انتقلت إليها تدريجيًا الزعامة في ألمانيا.

وعلى أية حال تتكون معاهدة فيينا الموقعة في ٩ يونيو ١٨١٥ من عدة أقسام رئيسية أولى تلك الأقسام ما يتعلق بمبدأ إرجاع الحقوق الشرعية لأصحابها، أي بمعنى آخر تحقيق مبدأ التوازن الدولي الذي كان موجودًا في ذلك الوقت. وقد تطلب تحقيق هذا المبدأ أن عوضت بعض الدول عن بعض المناطق التي فقدتها بمناطق أخرى ليظل التوازن الدولي معمولاً به. كانت هذه هي القاعدة المرعية إذا ما استثنينا الروسيا التي خرجت بنصيب الأسد نتيجة تشددها، ولما كانت تحتفظ به من جيش كبير العدد بلغ المليون جندي. ولذا اضطرت كل من إنجلترا والنمسا مرغمتين على منح ولاية وارسو - بعد تنازل بروسيا عنها - إلى الروسيا رغم كبر مساحة هذه الولاية مما سيتيح للروسيا التفوق في أوروبا، وما يستتبع ذلك من إخلال بالتوازن الدولي في نظر كل من إنجلترا والنمسا.

أما فيما يتعلق بمطالب بروسيا في ضم إقليم سكسونيا بأكمله إليها في مقابل تنازلها للروسيا عن بولندا (ولاية وارسو)، فقد عارضت النمسا وإنجلترا في منحها إياها كاملة حتى لا يتضخم حجم بروسيا فيخل ذلك بالتوازن الدولي. فاضطرت بروسيا في نهاية الأمر إلى قبول ضم نصف سكسونيا ومقاطعة الراين الألمانية. وبذلك أصبحت مساحتها أكثر مما كانت عليه في عام ١٨٠٥ وهو التاريخ الذي حدد لإرجاع حدود كل دولة إلى ما كانت عليه وقتئذ.

أما بخصوص الولايات الألمانية التي اجتاحتها قوات نابليون وأقامت فيها نوعًا من الوحدة، فقد تمت تسوية أوضاعها السياسية طبقًا لمشيئة الدولتين الألمانيتين الكبيرتين النمسا وبروسيا اللتين كانتا تنافسان حول زعامة هذه الولايات. وقد نجحت النمسا في الجولة الأولى واستطاعت أن تشكل الولايات الألمانية تبعًا لأهوائها، وذلك للحد من سلطة بروسيا، فأقامت النمسا ولاية بافاريا كدولة قوية تعتمد علي ولائها في مقاومة النفوذ البروسي في الولايات الألمانية. كذلك تمكنت النمسا من إقامة اتحاد للولايات الألمانية التسعة والثلاثين تحت زعامتها بصفتها الدولة الألمانية الكبرى ورغم أن تسوية المسألة الألمانية قد تمت بما لا يتفق ورغبات الولايات الألمانية، إلا أنها لم تكن مجحفة بحقوق الإنسان مثلما حدث في المسألة الإيطالية.

وإذا انتقلنا إلى الولايات الإيطالية التي كانت تشبه في وضعها السياسي الولايات الألمانية إلى حد بعيد، نجد أن نظرة الدول الأوروبية إليها وعلى رأسها النمسا قد اختلفت عن نظرتهم للولايات الألمانية. فقد أهملت المطالب القومية للولايات الإيطالية إهمالاً شديدًا فيه مساس بكرامة

الإيطاليين. وتم هذا بفضل سياسة مترنيخ الرجعية الاستبدادية ومؤازرة الدول الأوروبية له. فإيطاليا لم تكن في نظر مترنيخ سوى تعبير جغرافي ومنطقة نفوذ لها. ولذا فقد شكل إيطاليا طبقًا لأهوائه ووفق ميوله الاستبدادية الرجعية. فقد أعاد مملكة نابولي إلى ماكانت عليه من قبل مع وضع أحد أفراد أسرة البوربون الفرنسية ملكًا عليها. وفي نفس الوقت عقد معه معاهدة سرية تمنعه (ملك نابولي) من منح بلاده حكمًا دستوريًا إلا بعد موافقة النمسا، ولم تكن الأخيرة ترضى بأي حال من الأحوال أن يجد النظام الدستوري طريقه إلى إيطاليا حتى لا تنتقل عدواه إلى الولايات الإيطالية التابعة لحكمها. كذلك استطاعت النمسا استرجاع لمارديا واحتلال ولاية البندقية، وبذلك تمكنت من استعادة نفوذها في إيطاليا والضغط على الولايات الأخرى لاتباع سياسة تتفق مع رغباتها ومصالحها. كذلك ا[illegible]رد البابا ممتلكاته (الولايات البابوية). كما ضمت بيد مونت إليها مدينة جنوه.

أما القسم الثاني من تسوية فينا فهو الخاص بإحاطة فرنسا بدول قوية تمنعها من الاعتداء على غيرها. ولما كانت كل من هولندا وبلجيكا على تقع على حدود فرنسا الشمالية ولا تستطيع بمفردها أن تقاوم التوسع الفرنسي، فقد رؤى إدماج الدولتين في بعضهما لتكون دولة واحدة قوية على حدود فرنسا، رغم كره البلجيكيين الشديد لجيرانهم الهولنديين. كذلك اعترفت الدول الأوروبية باستقلال سويسرا وضمان حدودها واستعادت كل من إسبانيا والبرتغال ما كان لهما من حدود قبل الغزو النابليوني. كما كوفئت السويد على انضمامها إلى جانب الحلفاء في الحرب ضد نابليون بمنحها النرويج التي كانت تابعة للدانمارك.

ومن التسويات الهامة التي تمت بمقتضى هذه المعاهدة وضع تنظيم دولي لاستغلال الأنهار الدولية، حتى لا يؤدي تضارب المصالح بين بعض الدول حول الاستفادة من هذه الأنهار إلى قيام نزاع دولي قد يؤدي إلى نشوب حرب كذلك أعلنت الدول الموقعة على المعاهدة استنكارها لتجارة الرقيق بصفتها تجارة غير مشروعة ولا تتفق مع أبسط القواعد الإنسانية. وكان لهذا الاستنكار صداه مع أبسط القواعد الإنسانية. وكان لهذا الاستنكار عداء في تحريم ممارسة هذه التجارة في المستعمرات الخاضعة لحكم كل من إسبانيا وفرنسا والسويد وهولندا.

وألحقت بالمعاهدة سبع عشرة وثيقة أخرى هي عبارة عن المعاهدات التي وقعت بين الدول المشتركة في المؤتمر لوضع الترتيبات السابق الإشارة إليها واستكمالها[٢].

ورغم عيوب تسوية فيينا. فقد نجحت في تحقيق الغرض المباشر الذي هدفت إليه الدول التي وقعت على معاهدة باريس الأولى في ٢٠ مايو ١٨١٤ وكانت تريد وقتئذ إقامة نظام حقيقي ودائم للتوازن الدولي في أوروبا. حقيقة طرأ على هذا النظام شيء من التعديل بانفصال بلجيكا عن هولندا في عام ١٨٣١، أو حينما خطت إيطاليا خطوة كبيرة نحو وحدتها في عامي ١٨٥٩ ، و ١٨٦٠، ولكن هذا النظام لم يتصدع وعلى العكس فقد استطاعت تلك التسوية أن تجنب أوروبا حربًا أخرى لمدة أربعين عامًا، وحتى هذه الحرب (حرب القرم ١٨٥٣-١٨٥٦) وقعت في ميادين بعيدة، ولكن التوازن الدولي الذي أوجدته تسوية فيينا قد تصدع فعلاً في عام ١٨٧٠ عندما قامت الحرب السبعينية بين ألمانيا وفرنسا واستولت الأولى على

الإلزاس واللورين من فرنسا. وعمومًا خضعت للتسويات التي أقرها مؤتمر فيينا بمرور الوقت لضغط شعبي أوتوقراطي، وهو أمر لم يكن من المحتمل التنبؤ به أو منعه في حينه .

معاهدة باريس الثانية (٢٠ نوفمبر ١٨١٥):

بعد هزيمة نابليون في ووترلو واجه ساسة أوروبا أمرين: الأول: عقد الصلح من جديد مع فرنسا التي آزرت نابليون أثناء حكم المائة يوم، والثاني: تجديد محالفة الدول العظمى على أساس الاتحاد فيما بينها بعمل مشترك الغرض منه اتقاء أية أخطار قد تهدد السلام العام من جانب فرنسا في المستقبل، ثم المحافظة على التسوية النهائية التي تمت في فيينا لعدم تكدير السلام كذلك في أوروبا. وبالنسبة للأمر الأول، عقد الحلفاء (إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا) معاهدة جديدة مع فرنسا هي «معاهدة باريس الثانية» The Second Treaty of Paris وقد فقدت فرنسا بمقتضاها كثيرًا من المزايا التي كانت قد نالتها في معاهدة باريس الأولى في ٢٠ مايو ١٨١٤، فأرجعت فرنسا الآن إلى الحدود التي كانت لها عام ١٧٩٠ (أي بدلاً من حدود ١٧٩٢ التي كانت قد نصت عليها معاهدة باريس الأولى) كما طلبت من فرنسا دفع تعويض قدره سبعمائة مليون من الفرنكات يؤخذ منها جزء لتقوية الحصون التابعة للدول ذات الحدود الملاصقة للحدود الفرنسية، ويوزع بقية المبلغ على حكومات الحلفاء والدول الأخرى التي أصابتها أضرار من ناحية فرنسا. وقد قسم هذا المبلغ الضخم بصورة يتمكن بها الفرنسيون من سداده في خلال خمس سنوات على أقساط متساوية وبشريطة أن يحتل مائة ألف مقاتل من جيوش الحلفاء حصون فرنسا الشمالية

الشرقية إلى أن يتم تسديد المبلغ بأجمله.

التحالف الرباعي (٢٠ نوفمبر ١٨١٥م):

أما بالنسبة للأمر الثاني فقد انطوت فكرة الاتحاد الأوروبي على إنشاء تحالف بين الدول التي اشتركت في النضال ضد فرنسا من جهة، ثم السعي من أجل المحافظة على السلام عمومًا في أوروبا من جهة أخرى. واستطاع كاسلريه، وزير خارجية إنجلترا على وجه الخصوص أن يظفر بتحديد المبدأ الذي تضمنته معاهدة شومون السابقة، من حيث المبادرة بتقديم القوات العسكرية إذا وقع عدوان جديد من جانب فرنسا. وفي اليوم الذي وقعت فيه معاهدة باريس الثانية مع فرنسا، أبرمت الدول الأربع الكبرى فيما بينها تحالفًا رباعيًا Quadruple Alliance كانت هي الأساس الذي قام عليه نظام الاتحاد الأوروبي في السنوات التالية.

وقد تعهدت الدول الأعضاء في هذه المحالفة الرباعية بتأييد معاهدة باريس الثانية المبرمة مع فرنسا في التاريخ نفسه، ثم أنها أخذت على عاتقها أن تبادر كل منها بتقديم ستين ألف مقاتل لمساعدة أي عضو من أعضاء المحالفة يقع عليه هجوم في المستقبل. وأبرزت المادة السادسة من المعاهدة فكرة الاتحاد الأوروبي كما صورته معاهدة شومون وإنما بصورة عملية، فنصت على ما يأتي: «حتى يمكن دعم الروابط التي تجمع في الوقت الحاضر الملوك الأربعة في اتحاد وثيق، يوافق المتعاقدون على تجديد عقد اجتماعهم في فترات معينة سواء كانت هذه الاجتماعات تحت إشرافهم شخصيًا، أو حضرها وزراؤهم الذين يمثلونهم، وذلك لتبادل الرأي فيما يتعلق بمصالحهم المشتركة، ولفحص الوسائل التي يقر الرأي في كل فترة أو دورة من هذه

الدورات على اعتبارها ذات أعظم أثر طيب في تأمين هدوء وسكينة الأمم ورخائها وفي تأييد واستقرار السلام في أوروبا»[٣]. وقد ترتب على هذا النص وتطبيقه قيام الاتحاد الأوروبي The Concert of Europe الذي أخذ يعالج المشكلات التي ظهرت في الفترة التالية.

ومما دفع روبرت ستيوارت كاسلريه، وزير خارجية إنجلترا إلى إنشاء التحالف الرباعي خوفه من فرنسا وتجدد الاعتداء من ناحيتها فاحتاط للأمر بعقد أوامر المحالفة مع الدول الكبرى من جهة، وتدبير احتلال فرنسا نفسها (وقد استمر هذا الاحتلال حتى عام ١٨١٨) من جهة أخرى، وكان تحقيق هذه الحيطة إذن في إبرام المحالفة الرباعية. ولم يرض كاسلريه فيما بعد أن يخرج هذا التحالف الرباعي عن الغرض الأساسي الذي أنشئ من أجله، فيتخذ منه السياسيون الرجعيون في أوروبا وعلى رأسهم مترنيخ أداة للتدخل في شؤون الدول الداخلية، بدعوى أن إخماد كل ثورة أو انقلاب قد يحدث في داخل هذه الدول ضروري من أجل صيانة السلام العام في أوروبا. وهكذا تكون سياسة كاسلرية عند إنشاء التحالف الرباعي قد نجحت في تحقيق مايلي:

(١) ضمان تنفيذ الشروط التي فرضها المنتصرون في الحرب على فرنسا بمقتضى معاهدات الصلح.

(٢) أن إنشاء نظام الاتحاد الأوروبي قد أتاح الفرصة لتسوية عدد من المشكلات التي ظهرت فيما بعد، من غير حاجة للالتجاء إلى الحرب كوسيلة ناجحة لفضها.

الحلف المقدس (٢٦ سبتمبر ١٨١٥):

وفي الوقت الذي وقع فيه ساسة أوروبا القواعد العملية لتنفيذ شروط التسوية الأوروبية في فيينا. أخرج إسكندر الأول (١٧٧٧-١٨٢٥) قيصر روسيا إلى الوجود مشروعًا آخر للسلام من ثمرات خياله الخصب يعرف باسم الحلف المقدس The Holly Alliance وقام مشروعُ القيصر على فكرة أن يصبح الملوك أخوة وأن يسترشدوا في معاملاتهم مع بعضهم بعضًا بمبادئ المسيحية وتعاليمها. وأراد القيصر الروسي أن يستند الاتحاد الأوروبي الذي يدعو إليه على كل المبادئ والتعاليم التي جاءت بها المسيحية، أي أنه أراد أن يتخذ من الدين أساسًا تقوم عليه العلاقات بين الدول وكان لمشروع القيصر بهذا الثوب الديني الذي أضفى عليه آثار عديدة ومنوعة لقد كان القيصر رجلاً تنطوي شخصيته على متناقضات كثيرة، وعندما تقدم بهذا المشروع كانت تغمره موجة من الورع والتقى ويعيش تحت تأثير أرملة أحد السياسيين الروس هي البارونة جوليانا فون كرودنر Krudner، كان القيصر قد قابلها في مدينة بال بسويسرا في خريف ١٨١٣ في وقت كانت فيه هذه السيدة قد نبذت حياة الترف واللهو التي انغمست فيها سابقًا، وصارت تأخذ على عاتقها مهمة اعتقدت أنها موصى بها إليها، وهي إرشاد الملوك والأمراء إلى الطريق السوي.

وتألفت وثيقة الحلف المقدس من مقدمة وثلاث مواد. وجاء في المقدمة ما معناه أن إمبراطوري روسيا والنمسا وملك بروسيا صاروا يعتقدون بأنه قد بات ضروريًا أن يسترشدوا في علاقاتهم مع بعضهم بعضًا بالمبادئ السامية التي نادى بها الدين المسيحي والحقائق العالية التي أتى بها. وأنهم لا

يبغون من إعلانهم هذه الوثيقة إلا أن يطلعوا العالم أجمع على القرارات التي اتخذوها لهذا الغرض. فنصت المقدمة إذن على أنه: «ليس لهذه الوثيقة من غرض سوى أن تعلن للعالم أجمع أنه قد صح عزم الموقعين عليها- سواء فيما يتعلق بإدارة شؤون بلاد كل منهم، أو فيما يتعلق بشؤون علاقتهم السياسية مع كل حكومة من الحكومات الأخرى - على أن يسترشدوا بمبادئ الديانة المقدسة (المسيحية) وحدها، وهي مبادئ العدالة والمحبة المسيحية والسلام، وتلك مبادئ لا ينبغي أن يكون الأخذ بها مقصورًا على العلاقات الشخصية وحسب بل يجب أن تكون ذات أثر مباشر على ما يصدر من آراء عن الملوك والأمراء، وأن يسترشد بها هؤلاء في كل خطواتهم بوصف أنها الوسيلة الوحيدة لدعم الأنظمة الإنسانية ومعالجة وجوه النقص بها».

وفي المادة الأولى تعهد الملوك الثلاثة المتعاقدين بالبقاء متحدين ، وتجمع بينهم أواصر الأخوة الحقيقية والتي لا تنفصم عراها، اهتداء بما جاء به الكتاب المقدس الذي يأمر جميع الناس أن يعتبروا أنفسهم إخوانًا. ولما كانوا يعدون أنفسهم أبناء وطن واحد فإنهم يتبادلون في كل الظروف والمناسبات (في كل زمان ومكان) المعاونة والمساعدة والنجدة، وحيث إنهم يعتبرون أنفسهم آباء لرعاياهم ولأجنادهم في أسرة واحدة. فهم سوف يسوسونهم بروح الأخوة نفسها التي تحفزهم إلى الذود عن الدين والسلام والعدالة، والمحافظة على هؤلاء جميعًا. وفي المادة الثانية جاء ما نصه: «وعلى ذلك فإن المبدأ الوحيد الذي يسير عليه العمل بين الحكومات أو بين رعاياها سوف يكون تأدية الخدمات من جانب كل فريق للآخر، وإقامة الدليل بفضل الرغبة الطيبة الثابتة على تبادل المحبة التي يجب أن تملأ قلوبهم ليعتبروا

أنفسهم جميعًا أعضاء أمة مسيحية واحدة. أما الأمراء الثلاثة المتحالفون فإنهم يعتبرون أنفسهم مجرد وكلاء من قبل الإله ليحكموا فروعًا ثلاثة من أسرة واحدة: النمسا وبروسيا وروسيا. معترفين بذلك بأن الأمة المسيحية التي يؤلفون هم ورعاياهم قسمًا منها ليس لها غير سيد واحد هو الإله يسوع المسيح...». وفي المادة الثالثة والأخيرة، وجهت الدعوة إلى بقية الدول التي تريد الاعتراف بهذه المبادئ المقدسة حتى تنضم إلى الحلف المقدس.

وعند مقارنة ما جاء في المادة الثانية من الحلف المقدس، بالمادة السادسة في التحالف الرباعي يتضح الفارق الكبير بين تفكير القيصر إسكندر الذى طغى عليه نوع من التصوف المبهم وقتئذ، وبين الطريقة العملية الإيجابية التي اهتدى إليها كاسلريه لمحاولة المحافظة على التسوية الأوروبية. ولقد أثار الحلف المقدس دهشة رجال الدين ورجال السياسة على السواء. فمترنيخ وصفها بأنها «طبل أجوف» وفيض من عواطف التقى والورع التي تجيش في صدر القيصر إسكندر». ثم إن كاسلريه صار يعتبرها «خليطًا» من الصوفية والكلام الفارغ». ورغم ذلك فقد انضمت أكثر الدول إلى الحلف المقدس مراعاة لشعور القيصر إسكندر... وكان من بين الدول التي انضمت إليه فرنسا. وهي التي تلمست دائمًا كل الطرق للخروج من عزلتها السياسية، والعودة إلى المجتمع الأوروبي. أما إنجلترا فقد امتنعت عن التوقيع على هذه الوثيقة بدعوى أن الدستور يمنع الملك أو الوصي على العرش من فعل ذلك.

ومن آثار الحلف المقدس أنه خلف آثارًا عميقة في أذهان سواد الناس مدة جيل بأكمله عندما ساد الاعتقاد بأن قيام الحكومات الاستبدادية. ثم

إخماد كل حركات أو ثورات الشعوب التحررية، إنما كان من أسباب وجود الحلف، كما كان من نتائج إنشائه. ورغم ذلك فإن الحلف المقدس لم يكن في ذاته مسؤولاً عن انتشار الرجعية ولا عن قيام نظام الحكم المبني على الاستبداد وعلى إخماد الحركات القومية والدستورية في أوروبا، بل كان المسؤول في ذلك كله التحالف الرباعي وحده فقط. ويرجع ذلك لعدة أسباب من أهمها: أن تعهد أعضاء الحلف المقدس بمساعدة بعضهم بعضًا في كل الظروف والمناسبات كان تعهدًا يتعذر تنفيذه، لأن الظروف والمناسبات لم تكن معينة ومحددة، على عكس ما حدث في معاهدة التحالف الرباعي التي أوضحت هذه الظروف والمناسبات، ثم عينت قدر المساعدة المطلوبة ونوعها - وهي ستون ألف مقاتل يقدمها كل عضو عند وقوع الاعتداء على أحد أعضاء التحالف الرباعي، قد وضع القاعدة التي من شأنها أن تجمع بين الدول في صورة عملية، وفي اتحاد أوروبي له أغراض معينة ومحددة ومعروفة.

وعلاوة على ذلك أدرك مترنيخ ما كان للتحالف الرباعي من قيمة عملية فاعتمد عليه في تنفيذ سياسته التي كانت ترمى إلى تأليف جبهة متحدة من الحكومات الأوروبية هدفها إخماد الحركات والثورات التي قد تهدد النظام القائم والسلم في أوروبا. وبرغم أن مترنيخ كان يرى في الحلف المقدس «طبلاً أجوف» فقد أدرك أيضًا إمكان الاعتماد على هذا الحلف المقدس في الجمع بين الدول الموقعة على وثيقته والتقريب فيما بينها للقيام بعمل مشترك - دائمًا على أساس التحالف الرباعي - الهدف منه تأييد النظام القائم، ثم تحويل التحالف الرباعي إلى أداة فعالة للتدخل في شؤون الدول الداخلية إذا اقتضى تأييد النظام القائم هذا التدخل. ولكن اصطدمت

أهداف مترنيخ مع السياسة البريطانية التي استنها كاسلريه وسار عليها جورج كاننج من بعده. وقد أدى هذا الاصطدام في النهاية على فشل الاتحاد الأوروبي عند معالجة المشكلات السياسية التي واجهها رجال السياسة بعد ذلك. ومن هذه المشكلات رغبة فرنسا في الانضمام إلى التحالف الأوروبي ومسألة التدخل Intervention بسبب الثورات والاضطرابات التي وقعت في إيطاليا وثورة اليونان ضد السلطان العثماني رغم أن الحلفاء لم يضمنوا ممتلكات وأراضي الإمبراطورية العثمانية، ثم أخيرًا شؤون المستعمرات الأوروبية في أمريكا وهي التي لم يتناولها الحلفاء.

الحواشي

(1) Article XXXII ran as follows: "All the Powers engaged on either side in the present war shall, engaged on either side in the present war shall, within the space of two months, send plenipotentiaries to Vienne for the purpose of regulating, in General Congress, the arrangements which are to complete the provisions of the present treaty".

(2) Oakes and Mowat, The Great European Treaties of the Nineteenth Century, pp.·95-98.

(3) Article VI of the Quadruple Alliance of Paris, November 20, 1815: To facilitate and to secure the execution of the present treaty, and to consolidate the connections which at the present moment so closely unite the four sovereigns for happiness of the world, the High Contracting Parties have agreed to renew their Meetings at fixed periods, either under the immediate auspices of the Sovereigns themselves, or by their respective Ministers, for the purpose of consulting upon their common interests, and for the consideration of the measures which at each of these periods shall be considered the most salutary for the repose and prosperity of Nations, and for the maintenance of the Peace of Europe".

الفصل الثالث

نظام المؤتمرات الأوروبية

- مؤتمر إكس - لا شابل.
- مؤتمر تروباو.
- مؤتمر ليباخ.
- مؤتمر فيرونا.

الفصل الثالث
نظام المؤتمرات الأوروبية
The Congress System

جاء في المادة السادسة من معاهدة باريس الثانية أنه من أجل تدعيم الروابط العميقة التي توجد بينهم، سيقوم الملوك الأربعة أو وزرائهم بجمع مؤتمرات في فترات محددة يبحثون فيها الوسائل اللازمة لا لمجرد ضمان استمرار السلم ولكن تأكيد احترام «المصالح العامة الكبرى» وبشكل خاص «هدوء الشعوب ورفاهيتها». ولذلك فإن مسألة العلاقات مع فرنسا لن تصبح هي الموضوع الوحيد الذي يعالج في هذه الاجتماعات: فيمكن لحكومات الدول المنتصرة أن تثير كل المشكلات حتى تأخذ حيالها موقفًا مشتركًا. ولاشك أن فكرة المؤتمرات الدولية كان منهجًا دبلوماسيًا جديدًا، يمكنه أن يسهل الوفاق بين الحكومات فبدلاً من الاكتفاء بمجرد تبادل «المذكرات» سيكون لرجال الدولة المسئولين عن تسيير السياسة الخارجية مقابلات مباشرة، حيث يمكنهم تبادل وجهات نظرهم بطريقة سهلة، والبحث عن أسس لحلول وسط بين مصالحهم وإذا كانت الحكومات في هذه المؤتمرات ستتخذ لها هدفًا يتمثل في المحافظة على «المصالح المشتركة»، فإن هذا كان دليلاً على معرفتهم بمعنى الواجب الجماعي، أو على الأقل بما يعتقدون أنه من الواجب أن يقوموا به، ولكن هل يمكننا أن نرى في ذلك فكرة جديدة للعلاقات الدولية؟ وهل كان رجال الدولة يفكرون في عام ١٨١٥ في إقامة «اتحاد أوروبي»؟ قطعًا لا فليس هناك في هذه النصوص ما يهدف إلى تحديد سيادة الدول في صالح منظمة دولية، وما ينظم حماية متبادلة للسلامة الإقليمية، أو ما يعني التعهد بالابتعاد عن الحرب ولم يكن للحلول

المقترحة أي هدف سوى تأكيد تفوق الدول العظمى المنتصرة فكانت في أقصاها تمثل نوعًا من «الإدارة» Directioire وتمثل تمهيدًا لجهود تنظيم مستوحى من الفكرة الاتحادية.

مؤتمر إكس لا شابل Aix La Chapelle

عقدت الدول الأوروبية أول اجتماعاتها في سبتمبر ١٨١٨ في إكس لا شابل من أعمال وستفاليا في ألمانيا للفصل في موضوع فرنسا، لقد طالبت فرنسا بجلاء قوات الحلفاء من أراضيها، دون انتظار لمدة الخمس سنوات المحددة في معاهدة باريس الثانية، وبقبول الحلفاء بدخولها في «المجموعة الأوروبية». ولقد استخدم الدوق ريشليو Richelieu رئيس وزراء فرنسا - السياسة الداخلية حجة أساسية، لكي يدفع الحلفاء إلى الموافقة على الجلاء عن الأراضي الفرنسية قبل الميعاد ولم تعترض الدول على هذه الرغبة، فكاسلريه كان قد اطمأن إلى فرنسا، وصار لا يرى ما يحول دون عودتها إلى حظيرة الاتحاد الأوروبي. وبمجرد أن تم الاتفاق في المؤتمر على الطريقة التي تسدد بها فرنسا فورًا بقية التعويضات المطلوبة منها، وافقت إنجلترا وبروسيا والنمسا وروسيا على جلاء جيش الاحتلال في معاهدة إكس لا شابل في ٩ أكتوبر ١٨١٨. أما بخصوص طلب فرنسا الانضمام إلى المحالفة الرباعية فقد اختلفت آراء الدول حول هذا الموضوع، فاقترح القيصر الروسي بقاء التحالف الرباعي كما هو موجهًا ضد فرنسا، على أن يسمح لفرنسا في الوقت نفسه بالانضمام إلى محالفة عامة أخرى، تعلن فيها الدول عزمها على القضاء على الثورات، ومساعدة بعضها بعضًا، وعلى الخصوص مساعدة الدول التي تتعرض حكوماتها للاضطراب. ولكن كاسلريه رفض هذا

الاقتراح وامتنع امتناعًا تامًا عن أي تدخل في شئون الدول الداخلية.

كانت السياسة الروسية ترغب في إدخال فرنسا في «المجتمع الأوروبي» لكي تستخدمها كقومة موازنة إما لإنجلترا أو للنمسا، وكانت إنجلترا تفضل الاحتفاظ بالاتجاه المتفق عليه في عام ١٨١٥، لا لمجرد استمرار اعتقادها في «الخطر الفرنسي» ولكن لخوفها من قيام تعاون بين روسيا وفرنسا، وكانت كل من النمسا وبروسيا تشارك في الشعور بهذا الخوف، ولكنهم اعتقدوا في ذلك أنهم سيزيدون من الأخطار برفضهم طلب فرنسا، وحين تفقد الأمل، يمكن للحكومة الفرنسية أن تتوجه صوب سياسة «التحالف الخاص» مع روسيا. وعلى أية حال أقنع مترنيخ الدول الأربع بعقد اتفاق سري فيما بينها في أول نوفمبر عام ١٨١٨ تتعهد بموجبه باستخدام جيوشها مشتركة ومتحدة ضد فرنسا إذا حدثت ثورة ناجحة يترتب عليها تهديد أمن جيرانها وسلامتهم. ولقد وافقت إنجلترا على هذا الإجراء ولكن في حالة واحدة فقط، هي اعتلاء أحد أفراد أسرة بونابرت عرش فرنسا.

وفي ٤ نوفمبر ١٨١٨ وجهت الدول الأربع في مذكرة مشتركة إلى فرنسا الدعوة إلى الملك الفرنسي ليعمل من الآن فصاعدًا بآرائه وجهوده للاتحاد مع الحلفاء الأربعة لتحقيق ما يعود بالنفع على الإنسانية وعلى فرنسا معًا. وقد وافق المؤتمر على هذا الحل الوسط في ١٥ نوفمبر ١٨١٨، وذلك في وثيقتين، إحداهما تتضمن المبدأ الذي وافقت عليه الدول الأربع في الاتفاق السري بتاريخ أول نوفمبر، فكانت هذه الوثيقة عبارة عن «بروتوكول سري» تجددت بمقتضاه المحالفة الرباعية لمراقبة فرنسا ولحمايتها

كذلك من الأخطار الثورية التي تتهددها، وعلى أن يبلغ هذا البروتوكول إلى دوق ريشيليو ويطلع عليه بصفة خاصة. وأما الوثيقة الثانية فقد قامت على المبدأ الذي ووفق عليه في «المذكرة المشتركة» في ٤ نوفمبر ، فكانت تصريحًا Declaration دعيت فرنسا إلى الانضمام إليه ، وجاء فيه أن الدول الخمس : إنجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا وفرنسا، تنوي توثيقَ عرى الاتحاد فيما بينها على أساس المعاهدات والاتفاقات المعقودة للمحافظة على السلام، وذلك كان الأساس الذي تمسكت إنجلترا به دائمًا، والمبدأ «العملي» الذي قام عليه التحالف الرباعي، والذي كان يجب في نظر إنجلترا أن يقوم عليه الاتحاد الأوروبي. ولما كانت إنجلترا تعارض فكرة عقد مؤتمرات دورية باعتبارها أنها ترمز إلى التدخل، فقد جاء في ختام التصريح تحديدًا واضحًا وهو أنه لا ينبغي عقد «اجتماعات جزئية» لبحث شئون الدول الأخرى من غير أن تطلب هذه ذلك، وفي حضورها إذا لزم الأمر، وكان معنى ذلك بالرغم من هذه الشروط المحددة، أن تقرر في هذا التصريح مبدأ التدخل. وهكذا تدعمت أركان المحالفة وصارت بعد انضمام فرنسا إليها محالفة خماسية Quintuple Alliance ضد الثورات في أوروبا.

وفي الوقت الذي قل فيه الخوف من انفجار في فرنسا، ازدادت المخاطر في نقط أخرى من القارة. ففي ألمانيا نجحت الحركة التحررية في مملكة بافاريا حيث منح الملوك والأمراء نظمًا دستورية. وفي إيطاليا ظهرت الأخطار في نابولي في يوليو عام ١٨٣٠. وفي تورينو في مارس عام ١٨٢١. وكانت الحركة الثورية تهدف إلى إجبار الملوك والأمراء على قبول نظام دستوري، كما أنها اشتملت على برنامج وطني: فمندوبي جمعيات

«الكاربوناري» في نابولي حاولوا أن يبعثوا في بقية الدول الإيطالية الأخرى حركة في صالح اتحاد إيطاليا، وفكر سانتا روزا Santarosa رئيس الثوار في بيدمونت في تحرير لمبارديا والبندقية من الحكم النمسوي، ولكنها لم تكن إلا مجرد أمنيات. وفي إسبانيا سقط نظام فرديناند السابع المطلق في يناير ١٨٢٠، وفرضت حركة ثورية تقودها مجموعة من الضباط على الملك نظامًا دستوريًا. وحاول أنصار الملكية المطلقة أن يقوموا بحركة مضادة في يوليو عام ١٨٢٢، وفشلوا أمام مدريد. ولم تكن أي من هذه الحركات الثورية تهدد الوضعية الإقليمية التي أنشأتها معاهدات عام ١٨١٥، بطريق مباشر، فلم يتعرض أحد للحدود، ولكنها هددت النظام الاجتماعي والسياسي. وكان هذا يؤكد المخاوف التي عبر عنها إسكندر الأول منذ أكتوبر عام ١٨١٥. فهل كان من الضروري العودة إلى الحلول التي كان القيصر قد اقترحها. أي التدخل المشترك في الشئون الداخلية للدول؟

لقد عرض الروس هذه المسألة من جديد في أثناء مؤتمر إكس لاشابل واقترحت المذكرة التي قدمها القيصر في ٨ أكتوبر عام ١٨١٨، بعد أن ذكرت مبادئ الحلف المقدس إقامة «تحالف عام» يفتح للجميع ، ويكون «أساسًا لنظام ضمان مشترك لحالة الممتلكات الراهنة للدول المتعاقدة»، ولكن الحكومة الإنجليزية اعترضت على ذلك، وأعلن كاسلريه بطريقة تهكمية في مذكرة في ١٩ أكتوبر أن مبادئ معاهدة التحالف المقدس حتى إذا ما «اعتبرت كأساس لنظام أوروبي في نطاق الضمير السياسي»، لا يمكن الرجوع إليها في نطاق «الالتزامات الدبلوماسية العادية التي تربط دولة بدولة أخرى». وكان معنى إعطاء تحالف بين الدول هدفًا يتمثل في

«الاحتفاظ بنظام الوراثة، والحكم، والملكية في كل الدول الأخرى، وضد كل عنف أو هجوم» هو التبشير بوجود حكومة دولية يمكنها أن تفرض قانون عدالة على الجميع ، فكيف يمكن التفكير في إقامة مثل هذه الحكومة؟ وقال كاسلريه عن الامتداد «العالمي» لهذا التحالف أنه إمكانية «لم يكن أبدًا مظهر عملي ولا يمكن أن يكون لها ذلك».

ورغم أن مترنيخ قدَّر المزايا التي مثلها المشروع الروسي بالنسبة للمحافظة على النظام الاجتماعي أو السياسي، فإنه لم يؤيد المشروع الروسي. فما هو سبب ذلك؟ لم يكن ذلك لمجرد أنه خضع لضغط السياسة الإنجليزية، بل كان قبل كل شيء بسبب خوفه من مشروع تحالف «عام» ألم يكن في وسع القيصر أن يدخل في هذا التحالف الدول الأوروبية «المتوسطة» والتي سيكون حضورها مضايقًا للنمسا؟ ألم يفكر في جعله يضم إسبانيا، وبشكل يمكنه من أن يمد «الضمانات»، بالنسبة لمسألة المستعمرات الإسبانية، فيما وراء النطاق الأوروبي؟ لم يدع إسكندر أنه يظهر للعالم أن السلم يتوقف عليه شخصيًا ويحاول إثبات سيطرة روسيا على السياسة الدولية؟ ولذلك فقد أبعد اقتراح القيصر، بوضعه في صيغة الماضي في «البلاغ النهائي» لمؤتمر إكس لاشابل. وكان هذا حلاً سهلاً ، مادامت الاضطرابات الثورية لم تكن قد ظهرت بعد ولكن الاقتراح الروسي وجد من يصغي إليه، وتقررت سياسة التدخل بالفعل حينما ظهرت هذه الأخطار كحقائق ملحة. وفي ثلاث مناسبات، وهي مؤتمر تروبا وفي ديسمبر عام ١٨٢٠، وفي مؤتمر ليباخ في يناير عام ١٨٢١، وفي مؤتمر فيرونا في صيف عام ١٨٢٢، سارت الدول رغم ترددها، ثم مقاومة إنجلترا على الطريق الذي أشار إليه القيصر.

مؤتمر تروبـــاو Tropeau:

كـان أكثر الملوك خوفًا من نتائج الثورة العسكرية في إسبانيا الإسكندر قيصـر الروسـيا، الـذي خشي من انتقال عدوى الثورة إلى بلاده حيث تعيش في ظـروف مماثلـة لإسـبانيا. فهبّ للمطالبة بعقد مؤتمر من سائر ملوك أوروبا لاستنكار قـيام دسـتور ١٨١٢ والمطالـبة بإلغائـه ولـو بقـوة السلاح إذا لزم الأمـر. وقـد عـارض كاسـلريه دعـوة مؤتمـر للانعقـاد دون بـيان الغـرض من انعقـاده بصـورة واضـحة جلـية. وقـد ظـل مترنـيخ معارضًا لعقد المؤتمر حتى شـهر يونـيو ١٨٢٠، ولكنه سرعان ما تخلى عن موقفه عندما حدث في شهر يولـيو ١٨٢٠ أن اشـتعلت الـثورة العسـكرية في نـابولي واضـطر ملكهـا فرديـناند الأول إلى قـبول دسـتور ١٨١٢ الإسـباني (أي استصـدار دسـتور مـثله) فكـان لهـذا الحـادث الـذي هدد بالزوال النظام الحكومي النمسوي في إيطاليا، أعظم الأثر في تشكيل الخطة التي اعتزم مترنيخ اتباعها.

عـارض كاسـلريه الدعوة إلى عقد مؤتمر واضطر أمام التوسع المفرط في تفسـير تعهدات فينا إلى إعلان موقفه، فأصدر في ٥ مايو ١٨٢٠ وثيقة رسمية مطولـة اتخذت أساسًا للسياسة الخارجية البريطانية في القرن التاسع عشر وقد قال كاسلريه في تلك الوثيقة: «لقد كانت (المحالفة بين الدول العظمى) اتحادًا لاسـتعادة جانـب كـبير مـن القـارة الأوروبية وتحريره من السيطرة العسكرية الفرنسـية. وبتحقـيق هزيمة الفاتح نابليون بسطت المحالفة حمايتها على أوضـاع الـتملك الـتي أقرها الصلح - بيد أنه لم يقصد بها أن تكون اتحادًا لحكم العالم أو للإشـراف عـلى الشئون الداخلية للدول الأخرى، وقد تحوطت على وجه التخصـيص ضـد انـتهاك فرنسـا «لأوضـاع الـتملك» التي تم إقرارها فنصت

على الحيلولة دون عودة المغتصب «نابليون» أو أي فرد من أفراد أسرته إلى العرش، وجعلت الحكم الثوري الذي زلزل فرنسا ودمّر أوروبا موضوع انشغال بالها دائمًا - ولكن الاحتياطات التي انتوت اتخاذها كانت تنصب بصفة خاصة ضد الحكم الثوري في طبيعته العسكرية القائمة فعلاً في فرنسا أكثر مما تنصب على المبادئ الديمقراطية التي كانت في ذلك الحين، كما هي الآن، منتشرة بصورة عامة جدًا في شتى أنحاء أوروبا».

«... وليس ثمة ما هو أكثر ضررًا لدول القارة من اتخاذ شئونهم مادة للمناقشة اليومية في برلماننا، وهو الأمر الذي سيترتب حتمًا على إسراع بعض الدول بإقحام نفسها في شئون الدول الأخرى، إذا نحن وافقنا على المضي معهم بخطى متساوية في مثل هذا التدخل...»

«... والواقع أن شعورنا ليس واحدًا، ولا يمكن أن يكون كذلك بالنسبة لجميع المسائل. فإن وضعنا ونظمنا وطرائق تفكير شعبنا ومشاربه تجعلنا نختلف عن غيرنا اختلافًا جوهريًا...»

«... وما من بلد يتيح نظام حكم نيابي يستطيع أن يتصرف وفقًا لهذا المبدأ (مبدأ تدخل دولة بالقوة في الشئون الداخلية لدولة أخرى)- وكلما عجلنا بإعلان إنكار أن مثل هذا المبدأ يكون - على أي نحو- أساس محالفتنا كان ذلك أفضل...»

«... ونحن - (إنجلترا) - سنقف في مكاننا عندما يتهدد نظام أوروبا (الإقليمي) خطر حقيقي، ولكن هذا البلد لا يمكن أن يتصرف ولن يتصرف وفق مبادئ الحيطة المجردة القائمة على التكهنات...».

لقد أوضح كاسلريه أنه يعتبر الثورة الإسبانية مسألة داخلية لا تشكل خطرًا على البلاد الأخرى، وأنه لا يرى مبررًا لتأييد إنجلترا أية محاولة لقمع تلك الثورة بالقوة وأوضح الدبلوماسي للقارة بأن إنجلترا تدين بأسرتها المالكة الحالية ودستورها لثورة داخلية. ومن ثم فإنها لا تستطيع أن تنكر على البلاد الأخرى هذا الحق نفسه في تغيير شكل حكوماتها. وفضلاً عن ذلك فإن الحكومة الإنجليزية لا تستطيع أن تتصرف دون تأييد برلمانها وشعبها، وهما لم يخطرا بأية التزامات سوى تلك التي تم الاتفاق عليها في فيينا على النحو الذي أوضحه وأكد أن إنجلترا سوف تفي بتلك الالتزامات ولكنها لا تعترف بالتزامات سواها.

وعلى أية حال كانت الثورة التي نشبت في نابولي مصدر خطر كبير على نظام مترنيخ برمته في إيطاليا. وانتهز مترنيخ فرصة وجود القيصر الروسي في وارسو واقترح عليه أن يعقد مع إمبراطور النمسا اجتماعًا يكون مقصورًا عليهما وحدهما لبحث المسائل التي تشغل الأذهان وقتئذ، ولكن القيصر إسكندر رفض أن يتم تفاهم منفصل بين الإمبراطوريتين وحدهما فقط ومن غير أن يشركا معهما بقية الدول التي وقعت على تصريح إكس لاشابل في ١٥ نوفمبر ١٨١٨. وقد لقي هذا الرأي أيضًا كل تأييد من فرنسا. ولكن كاسلريه رفض المساهمة في مشروع قال أن من شأنه، وبالصورة التي يريدها مترنيخ إنشاء محالفة عدائية ضد نابلوي وإرغام إنجلترا على الاشتراك في الحرب التي سوف تكون نتيجة هذا المحالفة العدائية وعندئذ لم يجد مترنيخ مناصًا من قبول الفكرة التي نادت بها روسيا وأيدتها فرنسا لدعوة مؤتمر للانعقاد على غرار مؤتمر إكس لاشابل.

حضر هذا المؤتمر روسيا وبروسيا والنمسا وفرنسا، ولما كان كاسلرية مترددًا في حضور مثل هذا المؤتمر فقد أرسل شقيقه لورد ستيورات Stewart لتمثيل إنجلترا فيه. ومنذ البداية كان مقضيًا بالفشل على أمل مترنيخ في أن يجمع كلمة الدولة على عمل مشترك لتأييد سياسة النمسا في إيطاليا. ولكن إنجلترا سعت جاهدة لتجنب مبدأ التدخل من بداية المؤتمرات إلى نهاية عهدها، وتمسك كاسلريه بالفكرة الأساسية التي أوجدت التحالف، وقصر مهمته على تأدية الغرض الذي وجد من أجله. وهكذا رفضت إنجلترا مبدأ التدخل وأيدتها فرنسا في ذلك. واعتمد مترنيخ حينئذ على تأييد قيصر روسيا، واستنادًا على هذا التأييد استطاع مترنيخ أن يغفل معارضة إنجلترا وفرنسا، فتعددت اجتماعات ممثلي الدول الثلاث: النمسا وروسيا وبروسيا وأسفرت هذه الاجتماعات عن عقد بروتوكول تروباو الذي وقعه أعضاء الحلف المقدس في ١٩ نوفمبر ١٨٢٠. ومع أن إنجلترا رفضت التوقيع على هذا البروتوكول، فقد انضمت إليه فرنسا خشية العزلة السياسية.

ونص بروتوكول تروباو على أن «الدول التي يحدث تغيير في حكوماتها بسبب قيام ثورة بها، ويترتب على هذا التغيير تهديد للدول الأخرى، تفقد بحكم الضرورة عضويتها في التحالف الأوروبي، وتظل خارج التحالف ومستبعدة منه إلى أن يجيء الوقت الذي يعطي الموقف الداخلي في هذه الدول الضمانات اللازمة لتأييد النظام القانوني، والاستقرار. أما إذا نجم عن هذه التغييرات أخطار مباشرة تهدد الدول الأخرى، فالدول المتحالفة تتعهد فيما بينها بإرجاع الدولة المذنبة إلى حظيرة التحالف (أو الاتحاد الأوروبي) إما بالوسائل السلمية، وإما بقوة السلاح إذا لزم الأمر».

ولقد نقد كاسلريه هذا البروتوكول نقدًا مرًا لأن إنجلترا كما قال لا يمكنها الموافقة على نظام من شأنه إيجاد نوع من حكومة عامة في أوروبا لها من السلطان ما تستطيع به تحطيم السيادة العليا في داخل الدولة. وكعضو من أعضاء المحالفة لا تستطيع إنجلترا كذلك تحمل مسئولية القيام بأعمال بوليسية من قبيل ما يريده أصحاب هذا البروتوكول.

مؤتمر ليباخ Laibach:

تأجل مؤتمر تروباو من غير الوصول إلى قرار بشأن المسألة الإيطالية على أن يجتمع المؤتمر في يناير عام ١٨٢١ في مدينة ليباخ على أن يدعى لحضوره فرديناند الأول ملك نابولي لأن الدول الثلاث رفضت المفاوضة مع حكومة ثورية. وانعقد المؤتمر فيما بين ٨ يناير و ١٢ مارس ١٨٢١ وحضره إمبراطور النمسا وقيصر روسيا ومترنيخ وفرديناند الأول ملك نابولي. وقرر المؤتمر، أو بمعنى أصح أعضاء الحلف المقدس (النمسا وروسيا وبروسيا) إلغاء دستور نابولي ثم عهد ثلاثتهم إلى النمسا بمهمة تنفيذ هذا الإلغاء بالقوة العسكرية، ولذلك أرسلت النمسا جيشًا إلى نابولي أخمد الثورة الدستورية وأعاد إلى فرديناند سلطاته الاستبدادية. وقبل أن يختتم المؤتمر أعماله استنجد به ملك سردينيا ضد رعاياه الثائرين، فأرسلت النمسا الجيش الذي جمعته في لمبارديا لهذه الغاية دائمًا لإخماد الثورة في بيدمونت، وأعيد بفضل هذا الجيش النظام القديم إلى سردينيا.

وفي مايو ١٨٢١ انفض المؤتمر بعد أن أعد منشورًا جاء فيه أن الهدف من التحالف الأوروبي إنما هو تأييد المعاهدات القائمة والمحافظة على السلام العام وتحقيق سعادة الأمم ، وأن التغييرات النافعة والضرورية من الناحيتين

التشـريعية والإداريـة والـتي تحـدث في داخـل الدولة يجب أن تأتي من جانب أولـئك الذيـن أعطـاهم «الله» مسـئولية الحكـم في هـذه الـدول. وهكذا فإن المؤتمـر لم يقـنع بتأييـد مـبدأ الـتدخل Intervention الـذي أسـفر عنه مؤتمر تـروباو بـل عمـل عـلى إرجاع النظام القديم بحذافيره، على أساس الاعتراف مـن جديـد بـالحق الإلهي المقدس للملوك في الحكم. وقد أدت تلك القرارات إلى اتسـاع شـقة الخـلاف بين دول الحلف المقدس (روسيا والنمسا وبروسيا) وبـين إنجلـترا بـالذات، مما عجل في نهاية الأمر بفشل نظام الاتحاد الأوروبي. فلقـد أعلنـت الحكومـة الإنجليـزية اسـتنكارها لمـا حـدث وعـدم اعترافهـا بـه وتنصلها من تبعاته وتمسكها بما سبق أن أعلنته من قبل.

وفي أثـناء انعقـاد المؤتمـر في ليـباخ قـام اليونانـيون بالـثورة ضـد الحكم العثماني وطالـبوا باسـتقلالهم عن الدولة العثمانية. وقد نظر مترنيخ إلى هذه الـثورة عـلى أنهـا تهديـد للحكم الملكي أيًا كان نوعه بصرف النظر عما إذا كـان الملـك في هـذه الحالـة السـلطان العثماني المسلم، فليس هناك فارق بين الملـك المسـلم والملـك المسيحي. فالثورات تهدد كليهما على السواء. وكان من رأيه أن يقوم بعمل من شأنه تأييد موقف السلطان العثماني ليحول بذلك دون تدخـل روسـيا ضد الدولة العثمانية لنصرة اليونانيين. أضف إلى هذا أن الـثوار في إسـبانيا اسـتطاعوا أن ينـتزعوا مـن الملـك فرديناند السابع دستورًا أقيمـت بفضـله الحكومـة الدسـتورية في مدريـد، وهـذا بيـنما كانـت الـثورة مشـتعلة في مسـتعمرات إسـبانيا في أمـريكا الجنوبـية، فأعلنـت الأرجنـتين اسـتقلالها منذ ٩ يوليو ١٨١٦ وأنشئت ديكتاتورية مستقلة في براجواي منذ ١٨١٧، وأعلنـت ديكـتاتورية أخرى في فنزويلا على يد سيمون بوليفار منذ

عـام ١٨١٣، واسـتطاع بولـيْفار كذلـك أن يحـرر كولومبـيا في أغسـطس ١٨١٩، وبعـد ذلك بعامين تحررت بيرو، وفي مايو ١٨٢٣ أعلنت المكسيك استقلالها. وفي هذا الشهر أيضًا أعلن بدرو Pedro بنفسه إمبراطورًا مستقلاً في الـبرازيل. وإزاء انتشـار الـثورة في العـالمين الجديـد والقديـم والـتفكير في الـتدخل العسـكري في هذيـن العالمين من أجل إخماد الثورة بهما، انعقد مؤتمر فيرونا في منتصف أكتوبر عام ١٨٢٣.

مؤتمر فيرونا Verona:

حضر المؤتمر إمبراطور النمسا وقيصر الروسيا وملوك بروسيا وسردينيا ونـابولي وجـراندوق تسـكانيا ودوقـة بارما، ودوق سردينيا، ثم كثيرون من السياسـيين وعـلى رأسـهم مترنـيخ. ومـثل فرنسـا وزيـر خارجيتها، كما مثل إنجلـترا دوق ولنجتون ولورد ستيوارد شقيق كاسلريه ولم يحضر كاسلريه لأنه مـات منتحرًا منذ ١٢ أغسـطس ١٨٢٢ قـبل انعقاد المؤتمر، ولم يشأ وزير خارجـية إنجلترا الجديد جورج كاننج G. Canning الذهاب إلى فيرونا لأنه لا يرتاح لسياسة مترنيخ. وكان على المؤتمر أن يعالج مسألتي إسبانيا وإيطاليا، كمـا كـان منـتظرًا أن تـثير اهـتمام المؤتمـر الثورة التي قامت في المورة. ولكن المسـألة الإسـبانية اسـتغرقت معظـم نشـاط المؤتمر، وتركت مسألة إيطاليا من غـير الوصـول إلى حـل حاسـم بشـأنها، كمـا لم يجرؤ المؤتمر على بحث المسألة اليونانية لاختلاف الدول في أمرها.

وفـيما يـتعلق بالمسـألة الإسـبانية فقـد أظهـر المـندوبون الفرنسيون عزم حكومـتهم عـلى الـتدخل لـيس فقـط للقضـاء عـلى الـثورة في إسـبانيا، بـل ولإخمادها في مستعمراتها الأمريكية كذلك. وأيدت النمسا وروسيا وبروسيا

المقترحات الفرنسية، وفي ٣٠ أكتوبر قرر المؤتمر التدخل المسلح في شؤون إسبانيا، وفي ١٩ نوفمبر ١٨٢٢ بعثت هذه الدول بإنذار إلى مجلس الكورتيز الإسباني وسحبت سفراءها من مدريد. وامتنعت إنجلترا عن مجاراة الدول في هذا العمل، فأعلن ولنجتون أن الحكومة الإنجليزية لا توافق إطلاقًا على أي تدخل في شئون الدول الداخلية ولا تؤيده، وانفض مؤتمر فيرونا في ١٤ ديسمبر من نفس السنة، وأمام هذا الإصرار فشل أعضاء المؤتمر في أن يتدخلوا ككل لإخماد الثورة الإسبانية. ولكن فرنسا تدخلت بمفردها وعلى مسؤوليتها الخاصة لقمع الثورة. وقد أغمضت إنجلترا عينيها عن هذا التدخل المنفرد، ونجحت فرنسا في القضاء على الثورة وفي إعادة ملك إسبانيا إلى عرشه مرة أخرى ولكن المسألة الإسبانية لم تقف عند هذا الحد، بل مضى وزير خارجية فرنسا شاتوبريان Chateaubriand يريد إخماد الثورة في المستعمرات الإسبانية في أمريكا الجنوبية. ولكون هذه المشروعات لقيت معارضة من جانب كاننج الذي أراد أن يظل العالم الجديد يعيش في حرية واستقلال وأن يفتح أبوابه للتجارة الأوروبية ، ولإنجلترا أكبر نصيب في هذه التجارة، وأن يغلق أبوابه دون أي تدخل مسلح من جانب أوروبا.

ولقد كان للموقف الذي اتخذه كاننج في المسألة الإسبانية ومستعمرات إسبانيا الأمريكية أعظم الأثر في انحلال نظام مترنيخ بالصورة التي أظهرته بها في هذه الآونة فكرة الاتحاد الأوروبي. حقيقة أن تمادي بعض الدول مثل روسيا والنمسا وبروسيا في توسيع اختصاصات تلك المؤتمرات أدى إلى فشلها. ولقد برر كاننج عدم اشتراكه في المؤتمرات بأسباب ثلاثة:

(١) أن الشعب الإنجليزي الذي بنى حياته الدستورية على أساس الثورة لا ينظر بعين الارتياح إلى جلوس المندوب الإنجليزي إلى جانب مندوبي الدول الاستبدادية لعقد الاتفاقات السرية، وإذا كانت إنجلترا ستتمسك برأيها وبوجهة نظرها فيما يعرض عليها من مشكلات، فإن بريطانيا لا يمثلها إلا صوت واحد. فهي في هذه الحالة لن تستطيع التغلب على أصوات الدول الاستبدادية العديدة.

(٢) إن نظام المؤتمرات على النحو الذي سار فيه، قد فرض القوة كوسيلة مشروعة للقضاء على الثورات الداخلية والتي تعتبر من الشؤون الداخلية لكل دولة ولا يجوز التدخل فيه، وأن مبدأ التدخل هذا لا تقره الحكومة الإنجليزية ويأباه الشعب الإنجليزي.

(٣) إن هذه المؤتمرات لا تمثل إلا الدول الكبرى فحسب ومن الضروري أن تشمل المؤتمرات الدول الكبرى والصغرى على حد سواء. فإهمال تمثيل الدول الصغرى فيه جعل مصالحها عرضة للضياع ولتسلط الدول الكبرى عليها.

لقد صممت إنجلترا على منع فرنسا ولو أدى ذلك إلى استخدام القوة إذا ما حاولت قوات فرنسا عبور الأطلنطي والتدخل في مسائل أمريكا الجنوبية، لأن مصالح إنجلترا التجارية ستكون إذًا في خطر كبير. ولذلك اقترح كانتج دعوة الولايات المتحدة إلى مؤتمر فيرونا وأن تشترك في مناقشاته، وكان الرأي العام في إنجلترا في ذلك الوقت ميالاً لمناصرة حرية الشعوب ومناهضة النظام الأوروبي القائم على ضغط آمال الشعوب والحد من حريتها، ثم ما كانت إنجلترا تستطيع أن تنسى أن مصالحها بحرية قبل أن

تكون قارية ، وأن لها تجارة مهمة مع أمريكا الجنوبية. ثم هي دولة رأسمالية تهتم بالإنتاج الصناعي الكبير ومحتاجة إلى أسواق عالمية. فهي إذًا مستعدة لأن تعترف باستقلال الدول الثائرة في أمريكا الجنوبية مهما أساء ذلك إلى عواطف إسبانيا التي كانت حليفتها بالأمس ضد نابليون. ومن ناحية أخرى عارضت الولايات المتحدة الأمريكية كل تدخل يأتي من جانب أوروبا، بالأحرى من جانب فرنسا في شؤون أمريكا الجنوبية. وكان موقف الولايات المتحدة الأمريكية على قدر كبير من الأهمية لأنه أسفر عن وضع مبدأ عام شامل يمنع العالم القديم (أي الدول الأوروبية) من التدخل في شؤون العالم الجديد بأجمعه، وليس فيما هو متصل بالمستعمرات الإسبانية وحدها فقط. فقد بعث الرئيس جيمس منرو Monroo في ٨ مارس ١٨٢٢ برسالة إلى الكونجرس الأمريكي يوصي فيها بضرورة الاعتراف بكل مستعمرة إسبانية استطاعت التحرر والخلاص، أمة مستقلة.

ودارت مفاوضات بين كاننج والوزير الأمريكي في لندن هدفها استمالة الحكومة الأمريكية إلى استصدار تصريح مشترك بينها وبين إنجلترا ضد أي تدخل أوروبي في أمريكا، ولكن الاقتراح الإنجليزي لقى معارضة من جانب وزير الخارجية الأمريكية وقتئذ John Quincy Adams الذي بنى رفضه للعمل المشترك مع إنجلترا على اعتبارات عدة، مبعثها خوفه من أن تؤدي هذه المشاركة إلى دخول الولايات المتحدة ذاتها في دائرة النظام الأوروبي الذي تسعى لانتزاع إنجلترا منه، ثم خوفه من أن التصريح المنشود ضد أي تدخل أوروبي في أمريكا لا يلبث حتى يتخذ شكلاً يدل على أن الدولتين ، إنجلترا والولايات المتحدة ليس غرضهما مجرد الحيلولة وحسب

دون استيلاء دولة أوروبية على قسم من أملاك إسبانيا في أمريكا بل إنهما تتعهدان فوق ذلك بالامتناع أيضًا من فعل ذلك، الأمر الذي يغل يد الولايات المتحدة فلا تستطيع في المستقبل الاستيلاء على بعض الأقاليم التي كانت تريدها مثل تكساس Texas أو كوبا Cuba وكان آدمز يرغب على وجه الخصوص في الاستيلاء قريبًا على كوبا، فكان في رأيه إذًا أنه من الضروري أن تبتعد الولايات المتحدة كل البعد عن النظام الأوروبي ، وأن تحرص على أن يبقى الباب مفتوحًا لتضم إليها ما تشاء من الأقاليم في المستقبل. أي أن آدمز لم يكن يريد التقيد بتصريح يغل يد الولايات المتحدة عن العمل.

وتحت تأثير هذه الاعتبارات أصدر منرو تصريحه المشهور الذي تضمنته رسالته إلى مجلس الكونجرس الأمريكي في ٢ ديسمبر ١٨٢٣. وكان هذا التصريح يشمل المبادئ الآتية: وأولها أن الولايات المتحدة ليست لها أي مصلحة ولا تريد التدخل في شئون أوروبا السياسية، وأنها تريد من الدول الأوروبية وتطلب منها الابتعاد عن التدخل في شؤون العالم الجديد السياسية بل إنها لن تتردد في قتال أي دولة تحاول أن تفرض أو تبسط سيطرتها السياسية في أمريكا، وأخيرًا أن الولايات المتحدة لا تتدخل في شؤون المستعمرات والممتلكات الحالية التي للدول الأوروبية في أمريكا. ومع أن التصريح الذي تضمنته رسالة منرو إلى مجلس الكونجرس الأمريكي كان تصريحًا من جانب واحد Unilateral فقد جاء محققًا للأغراض التي أرادها كانتج. وبينما انتصرت الرجعية في إسبانيا أمكن أن تنجو أمريكا الجنوبية من طغيان الحلف المقدس.

. وهكذا تسببت سياسة كاننج في فشل الحلف المقدس وتبعًا لذلك في إخفاق محاولة الدول أن تحكم أوروبا بطريقة المؤتمرات. وسبب ذلك أن إنجلترا ما كانت تجد في هذه المؤتمرات ما يحقق الأغراض التي أرادتها سياستها. ولم تكن احتجاجات كاننج مجرد عبارات بليغة وحسب، عندما أخذ يتساءل عن ذلك النفوذ الذي قيل أنه كان لإنجلترا في مشاورات التحالف الأوروبي، والذي قال كاننج أن مترنيخ كان يحث الحكومة الإنجليزية على عدم التفريط به. ثم انبرى كاننج يقول: «لقد رفعنا صوتنا بالاحتجاج في ليباخ، وذهبت معارضتنا أدراج الرياح. فإذا كان لنفوذها أن يبقى قائمًا في الخارج فالواجب أن يعتمد هذا النفوذ على مصادر القوة في داخل بلادنا. وتلك تكون بالتعاطف والتفاهم بين الشعب والحكومة، وتتم في الاتحاد بين الشعور السائد والمشورة التي يتفق عليها الرأي العام، ثم في الثقة المتبادلة والتعاون الكامل بين مجلس العموم والتاج البريطاني». وهكذا كان معنى تحطيم سياسة التدخل إخفاق فكرة الاتحاد الأوروبي، وعندما تمسكت إنجلترا بمبدأ عدم التدخل كانت فكرة الاتحاد الأوروبي مقضيًا عليها بالفشل كما أرادته الدول الأوتوقراطية. وانقسمت الدول إلى قسمين: قسم الدول الأوتوقراطية وهي روسيا والنمسا وبروسيا (أعضاء الحلف المقدس الأصلية)، وقسم الدول المتمسكة بالمبادئ الحرة وهي الدول الغربية: إنجلترا وفرنسا ثم الولايات المتحدة الأمريكية التي وقفت إلى جانب إنجلترا في مشكلة المستعمرات الإسبانية في أمريكا، فعطلت مطامع وأغراض الدول الأوتوقراطية الرجعية صاحبة مبدأ التدخل في شئون الدول الداخلية.

الفصل الرابع

الموقف الدولي والمسألة الشرقية

- الموقف الدولي في أوروبا بعد حرب السبعين.
- المسألة الشرقية (١٨٧٦-١٨٧٨) وسياسة الاستصلاح والتعويض.

الفصل الرابع
الموقف الدولي والمسألة الشرقية

(١) الموقف الدولي في أوروبا بعد حرب السبعين:

كان عام ١٨٧٠ سنة مهمة في تاريخ العالم وفي توجيه سياسة الدول الكبرى وجهة جديدة. لقد انهارت فرنسا كأولى دول القارة من الناحية الحربية، وحلت محلها الدولة الألمانية الجديدة التي قامت بصفة خاصة على يد بسمارك وعلى تفوق الجيش الألماني وعلى زعامة بروسيا. ونتيجة لذلك أخذت الدول الأوروبية المختلفة تعمل على التقرب من هذه الدولة الجديدة المتفوقة.

أصبحت الدولة الألمانية الجديدة بمواردها الاقتصادية الغنية وبحماستها الوطنية أقوى دولة في أوروبا من الناحية الحربية، ولكن بسمارك كان يعلم بأن فرنسا كدولة قوية لم تنته بعد، فلازالت لها حيويتها الكبيرة ونشاطها وأملها في المستقبل خاصة وأن الدول الأوروبية لم تكن لترض مطلقًا القضاء عليها تمامًا، وكان بسمارك يعلم، كذلك أن ألمانيا مهما بلغت قوتها الحربية ومواردها الاقتصادية ، فهي ما برحت دولة حديثة التكوين ، لم تصبح جزءًا من النظام الدولي الأوروبي إلا في عام ١٨٧٠. وهكذا أيقن بسمارك أن الألمان بانتصارهم الحاسم على الفرنسيين قد أثاروا بقية الدول الأوروبية الكبرى وأحقادها.

لقد أفاقت إنجلترا من حيائها الطويل وهي سياسة العزلة التي اتبعها جلادستون Gladstone لتجد أن قوة حليفتها القديمة فرنسا قد تحطمت،

وأن دولة أعظم نشاطًا وهي ألمانيا قد سيطرت على وسط أوروبا إلى حد كبير. ولذلك بدأت إنجلترا تخشى هذه الدولة الجديدة. وأخذت تفكر في مصير أسواقها الأوروبية إذا تمكنت تلك القوة الناهضة من السيطرة على وسط أوروبا اقتصاديًا كما سيطرت عليه إلى حد ما سياسيًا. ولذلك سيتغير موقف إنجلترا عندما تولى ديزريلي Bengamin Disraeli زعيم المحافظين الوزارة في عام ١٨٧٤. وكان ديزريلي يتوثب إلى اتباع سياسة خارجية نشيطة تخرج إنجلترا من عزلتها وتعود بها إلى مركزها الممتاز في أوروبا والعالم. ولذا سيكون بسمارك حريصًا على استرضاء إنجلترا في عهدها الجديد لكي توافق على النظام الجديد الذي أوجده.

أما إمبراطورية النمسا والمجر فكانت تحسب حسابًا حقيقيًا للدولة الألمانية الجديدة التي تجاورها من الشمال. فكان يوجد في النمسا عدد كبير من الجيش الألماني يقطن في أوستريا Austria ويتطلع الجزء الأكبر منه للانضمام إلى ألمانيا، وبذلك تحقق الوحدة الألمانية الحقيقية. وبجانب هذا الفريق، وجد فريق آخر كان متشبعًا بحب آل الهابسبرج، وله مصالح إقطاعية ومعنوية تربطه بذلك البيت العتيق، ثم إن انفصال الجزء الألماني من جسم إمبراطورية النمسا والمجر كان معناه زوال إمبراطورية الهابسبرج لأنها تعتمد في ثروتها ونفوذها على الجزء الألماني الصرف من أراضيها، وهو الجزء الصناعي، ولم ينس هذا الفريق بسهولة الهزيمة المرة التي تلقتها النمسا على يد ألمانيا في سادوفا، ولذلك عمل جاهدًا على إيجاد تحالف بين النمسا وأعداء ألمانيا مثل فرنسا وعلى فصم العلاقة القوية بين روسيا وألمانيا، غير أنه وجد فريق آخر وهو الفريق المجري الذي كان يتزعمه الكونت أندراشي

Count Gyula Andrassy,وزير خارجية النمسا، كان هذا الفريق يريد السيطرة على الفريق الألماني السابق، ووسيلته الوحيدة في تحقيق ذلك هو توثيق الصلة بينه وبين ألمانيا حتى لا يتفوق فيها العنصر الصقلبي. وعلى العموم كان موقف النمسا يتسم بالتردد والحذر والخوف غير أن بسمارك كان يفهم الموقف في النمسا جيدًا، فأخذ يعمل على استرضائها «فهي الحليف الذي يعده للمستقبل».

أما روسيا فكانت تربطها صداقة قديمة مع بروسيا منذ حرب القرم، كما كانت هناك علاقات شخصية وعائلية بين الأسرتين الحاكمتين: أسرتي رومانوف وهوهنزلرن، وبسبب هذه الصلة المتينة، وقفت روسيا موقف الحياد والعطف على الهوهنزلون في حربهم مع النمسا ومع فرنسا. وإذا كانت روسيا قد اتخذ هذا الموقف انتقامًا لنفسها من النمسا وفرنسا، فإنها كانت تشعر بأنها أدت خدمة جليلة لبسمارك ولذلك فهي تنتظر المكافأة من ألمانيا، ولكن بسمارك كان يعرف تمامًا بأن روسيا تعمل لمصلحتها قبل كل شيء غير أن روسيا أفاقت بعد عام ١٨٧٠ لتجد على حدودها الغربية أقوى دولة حربية في أوروبا، وأدركت أنه ربما كان من مصلحتها ألا تترك فرنسا تنهار أمام ألمانيا بهذا الشكل. ولذلك وقفت روسيا موقف الحاسد المترقب لأية فرصة تمكنها من الحد من قوة ألمانيا. وكان بسمارك يفهم موقف روسيا تمامًا، ورأى من الحكمة استصلاحها وضمها إلى جانبه والإبقاء على صداقتها بقدر المستطاع.

حاول بسمارك، إذن ، عزل فرنسا وإبعادها عن أصدقائها وهما الروسيا والنمسا ولذلك أسرع بالتفاهم معهما. ففي عام ١٨٧٢ دعا

بسمارك كل من إمبراطور النمسا وقيصر الروسيا إلى برلين حيث اجتمعا بالإمبراطور الألماني وليم الأول واتفق الأباطرة الثلاثة شفويًا على المحافظة على الوضع الراهن في أوروبا، ومقاومة الحركات الثورية التي تهدد أنظمة الحكم القائم في هذه الدول. وازدادت العلاقات بين الأباطرة الثلاثة توثقًا عندما زار بسمارك روسيا في العام التالي بصحبة الإمبراطور الألماني. وأمكن التوصل إلى عقد اتفاقية عسكرية سرية بين ألمانيا وروسيا، وعدت ألمانيا بموجبها إرسال ٢٠٠,٠٠٠ جندي إلى روسيا فيما إذا اعتدت على الأخيرة دولة أوروبية، على أن تقدم روسيا نفس المساعدة إلى ألمانيا إذا وقع عليها اعتداء. وفي يونيو من نفس العام زار القيصر الروسي فينا حيث وقع الجانبان الروسي والنمسوي اتفاقية تقضي بإجراء مشاورات في كل مسألة تتعارض فيها مصالح الدولتين، وكذلك وعد كل منهما الآخر بالتفاهم حول توحيد الخطط في حالة اعتداء عسكري عليهما دون ما حاجة إلى اتفاق عسكري جديد. وبعد انضمام الإمبراطور الألماني إلى هذا الاتفاق تكون تحالف (أو عصبة) القياصرة الثلاثة Dreikaiserbund في عام ١٨٧٣.

وعلى أية حال فلقد اقتنع بسمارك أن الوسيلة المتناسبة لإقناع الدول الأوروبية الكبرى بالاعتراف بمركز ألمانيا الجديد في أوروبا هو استصلاح تلك الدول. كان بسمارك محتاجًا إلى السلام لكي يتفرغ لمعالجة المشكلات الداخلية الخطيرة التي واجهته، ولتدعيم الوحدة التي تمت في ميدان الحرب. ولكن فرنسا كانت تقف وراء الحدود متعطشة للانتقام إذا سنحت لها الفرصة المناسبة، فلقد تخلصت سريعًا من نتائج أخطاء الماضي ودفعت الغرامة الحربية بسرعة أثارت إعجاب العالم بقدر ما أزعجت بسمارك ،

ووجد بسمارك في سقوط تيير ذلك الجمهوري المحافظ وفي اعتلاء مكماهون الكاثوليكي الملكي ورجل الحرب مدعاة لإثارة مخاوفه لأنه كان يعرف جيدًا أن فرنسا في ظل حكم الأحزاب اليمينية ستكون أكثر تفاهمًا مع روسيا ومع البابوية. وهذا ما سعى بسمارك إلى تجنبه لعزل فرنسا عن القوى الأوروبية المناهضة له ولسياسته، كذلك كان بسمارك متضجرًا من رغبة فرنسا في الثأر ومن «حركة الانتقام» التي كانت ترمي إلى الانتقام من ألمانيا واسترداد الألزاس واللورين ولهذه الأسباب اضطر بسمارك دائمًا إلى اتباع سياسة تهديد فرنسا وتحذيرها وإنذارها حتى لا تفكر في إثارة حرب جديدة ربما أدت على تدخل الدول الأوروبية والإطاحة بما لألمانيا من مركز متفوق. وبلغت الأزمة بين فرنسا وألمانيا حدًا هددت بالحرب بين الدولتين في عام ١٨٧٥، وعندئذ اضطر ديكاز Decazes وزير خارجية فرنسا إلى الاستنجاد بإنجلترا وروسيا موضحًا لهما إن فرنسا لا تريد الحرب وأن ألمانيا تعد حربًا تقضي فيها على فرنسا تمامًا، وكانت كل من الدولتين تؤيدان فرنسا، فالإبقاء عليها كقوة دولية ضروري لحفظ التوازن الأوروبي. وتدخلت الدولتان بسرعة لمنع تدهور الموقف، وأرسل كل من قيصر روسيا وملكة إنجلترا خطابًا للإمبراطور الألماني يدعوانه فيهما إلى ضرورة الحفاظ على السلام.

وكان لهذا التدخل أثره على سياسة بسمارك إزاء فرنسا فلقد غير بسمارك سياسة التهديد والوعيد التي اتبعها مع فرنسا، لأنها لم تعد في عزلة سياسية كما كان يعتقد ، بل إن دولتين من دول أوروبا الكبرى تعطفان عليها ولا تسمحان بإبعادها أو القضاء عليها. وتأكد لبسمارك الآن أهمية

استصلاح إنجلترا وروسيا ورأى ضرورة استخدامهما حتى تتمكن ألمانيا من المحافظة على تفوقها في أوروبا. ووجد بسمارك في ممتلكات الدولة العثمانية ما يحقق تنفيذ سياسة التعويض Compensation، وألمانيا ليست كالروسيا أو النمسا لها أطماع في الدولة العثمانية تحاول الوصول إليها بمختلف السبل، فهي عازفة عزوفًا تامًا عنها، كما أنها لا تساوى عندَ بسمارك دم جندي بروسي. غير أنها في نظره تمثل الوليمة التي ستدعى إليها الدول الكبرى لإشباع رغباتهم ونزواتهم، وهو لذلك رغب بأن توجه هاتان الدولتان جهودهما نحو تقسيم البلقان لينشغلا بعض الشيء عن مناصبة ألمانيا العداء أو العمل على الاتفاق مع فرنسا.

وعلى هذا الأساس قامت النظرية الألمانية أو سياسة «التعويض» على الأسس التالية:

(١) تستطيع حكومة القيصر الروسي الإشراف على شرقي البلقان.

(٢) تستطيع إمبراطورية النمسا والمجر الإشراف على غربي البلقان في المناطق الغربية من حدودها الدلماشية والكرواتية.

(٣) تستطيع إنجلترا إرضاء مطامعها والمحافظة على التوازن الدولي في شرقي البحر المتوسط بالسيطرة على مصر. وكان بسمارك يعلم تمامًا مدى اهتمام إنجلترا بمصر وعمومًا بعد تطور سياستها الهندية وإشراف الحكومة البريطانية نفسها على الهند منذ عام ١٨٥٨ بعد أن كانت شركة الهند الشرقية هي المشرفة عليها. وقد تزايد اهتمام إنجلترا بمصر منذ افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ التي ستصبح في نظرها الشريان الحيوي لإمبراطوريتها.

(٤) تستطيع فرنسا إذا أحسنت سلوكها نحو ألمانيا وتناست مسألة استرجاع الإلزاس واللورين أن تستعيض عن الولايتين المفقودتين بأخذ سوريا أو تونس.

وهكذا عمل بسمارك على تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية لإرضاء الدول الكبرى ولحفظ السلام في أوروبا، وبالتالي المحافظة على الوضع الدولي المتفوق لألمانيا في أوروبا. وهكذا رأى بسمارك ضرورة استخدام سياسة استصلاح الدول الكبرى، وهي السياسة التي سيقوم عليها مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ والسياسة التي ستطبق خلاله وفي السنوات التي تليه، وفي الواقع كانت الظروف مواتية لبسمارك بسبب قيام الثورة في البلقان على الحكم العثماني وظهور المسألة الشرقية من جديد، وعودة فكرة الإبقاء أو عدم الإبقاء على ممتلكات الدولة العثمانية.

(٢) المسألة الشرقية(١٨٧٦-١٨٧٨) وسياسة الاستصلاح والتعويض:

ثارت المسألة الشرقية في عام ١٨٧٥ وبدأت الاضطرابات في البلقان بثورة البوسنة والهرسك ضد الحكم العثماني. وكانت روسيا تؤيد تلك الثورة، ولكن ألمانيا كانت تفضل سياسة التعاون مع غيرها من الدول لحل هذا النزاع سلميًا، لأن قيام حرب تشترك فيها الدول الأوروبية قد يجر ألمانيا إلى الاشتراك فيها. ولهذا أيدت ألمانيا فكرة روسيا في أن تتدخل دول اتحاد القياصرة الثلاثة (ألمانيا والنمسا وروسيا) لدى الدولة العثمانية للضغط عليها لإتباع سياسة تهدف إلى القضاء على أسباب الثورة. ولكن هذا الموقف لم يرض إنجلترا وفرنسا لأنه يحول بينهما وبين الإسهام في حل المسألة الشرقية

التي كانت تعتبر من أهم المشكلات الأوروبية في ذلك الوقت. كما أنه يمنح روسيا حرية العمل على تحقيق أطماعها في ممتلكات الدولة العثمانية وهو ما يتعارض مع سياسة كل من الدولتين. واضطر الباب العالي أمام تدخل الدول إلى إصدار فرمان في ١٢ ديسمبر عام ١٨٧٥ يتضمن بعض الإصلاحات لتحسين أحوال سكان هاتين الولايتين.

ولكن الثورة لم تنقطع بصدور هذا الفرمان. فاستمرت الثورة في البوسنة والهرسك واستعد الجبل الأسود والصرب لمساعدتهما. ولهذا احتج بسمارك وجورتاشكوف Gartchakoff وزير خارجية روسيا. والكونت أندراشي وزير خارجية النمسا في برلين في مايو عام ١٨٧٦ دون اشتراك إنجلترا، وتقدموا إلى الحكومة العثمانية بمقترحات من وحي روسيا تضمنتها ما أطلق عليه اسم مذكرة برلين Berlin Memorandum بعد موافقة الحكومتين الإيطالية والفرنسية عليها. وقد طلبت هذه المذكرة من الحكومة العثمانية إيقاف العمليات العسكرية لمدة شهرين، والدخول مباشرة في مفاوضات مع رؤساء الثوار في البوسنة والهرسك بخصوص المطالب التي تقدموا بها. ولكن الحكومة العثمانية رفضت المذكرة وشجعها على ذلك عدم اشتراك إنجلترا في توقيعها. هذا بالإضافة إلى ما تضمنته من مساس لحقوق الشرعية للدولة العثمانية.

وازدادت الحالة سوءًا في البلقان بقيام الثورة في بلغاريا، إذ قام أهل البلاد بتدبير مذبحة للموظفين المحليين من العثمانيين. ورأى العثمانيون في تلك الثورة أصابع الروس واضحة تنذر بتقويض الحكم العثماني في أوروبا. وتلا قيام الثورة في بلغاريا إعلان الصرب والجبل الأسود الحرب على الدولة

العثمانية. وبإعلان الحرب تمت الحلقة الأولى من المخطط الروسي، الذي كانت روسيا تعمل جاهدة على تحقيقه، وذلك بأن تتاح لها فرصة التدخل للقضاء على الدولة العثمانية. ولكى لا تعرقل النمسا تنفيذ هذا المخطط، عقدت معها في ٨ يوليو عام ١٨٧٦ اتفاقية رشستادت Reichstadt وفيها اتفق الطرفان على مبدأ عدم التدخل، فإذا انتصر العثمانيون على الصرب وجب التدخل لمنع العثمانيين من الانتقام وحرمانهم ثمرة النصر. وإذا انتصرت الصرب تتدخل الدولتان فتأخذ الروسيا بسارابيا من رومانيا وتحتل النمسا البوسنة والهرسك، وفي حالة انهيار الدولة العثمانية تصبح الاستانة مدينة حرة. وعلى أساس هذه التسوية أمنت الروسيا جانب النمسا وأمنت النمسا جانب الروسيا.

وعندما فشلت الصرب في الحرب فشلاً ذريعًا، اضطرت روسيا للتدخل الفعلي مناصرة لفكرة الجامعة الصقلبية واضطرت روسيا للتدخل عندما أصبحت بلغراد نفسها عاصمة الصرب في خطر. ولذا أسرعت روسيا باقتراح هدنة وعقد مؤتمر من الدول ولكن العثمانيين المنتصرين رفضوا الهدنة قبل أن تقدم الصرب شروط صلح يرضونها. وكانت روسيا ترغب في مدة هدنة طويلة حتى تستطيع الصرب لم شعث قواها، بينما كانت الدول الأخرى ترغب في هدنة قصيرة، واختلفت الآراء بين الدول. ووجد المستشار الألماني بسمارك في هذا الموقف فرصة في التدخل لتنفيذ سياسته التي طالما أعلنها من قبل وهي عدم حل المسألة الشرقية بشكل جزئي وإنما تطرح المسألة برمتها على بساط البحث. وحرص بسمارك على توجيه نظر إنجلترا إلى استغلال فرصة هياج المسألة الشرقية لأخذ مصر، وقال بأنه إذا

استشير فيما يجب أن تكون عليه سياسة إنجلترا الخارجية فإنه يقترح أن «تنتهج بريطانيا السنن التي تنتهجها روسيا، فإذا كانت روسيا تريد أن تستحوذ على النقط الاستراتيجية اللازمة لها بالسيطرة على المضايق، البوسفور والدردنيل، والإشراف على الآستانة، فعلى الحكومة الإنجليزية أن تقابل ذلك بالسيطرة على مصر وقناة السويس». وكان هذا الحل خيرًا في نظره من معارضة إنجلترا لروسيا في البلقان وقيام حرب بينهما قد تتحول إلى حرب أوروبية ربما تعصف بما لألمانيا من مركز متفوق، ولقد قال بسمارك في هذا الصدد : «إنه من الخير لإنجلترا أن تأخذ قناة السويس والإسكندرية بدلاً من أن تعلن الحرب على روسيا، وبذلك وحده تتوثق عرى السلم في أوروبا».

ولكن حكومة المحافظين في إنجلترا لم تقبل هذا الاقتراح بسهولة، فرئيسها دزريلي رغم أنه هو الذي اشترى أسهم الخديو إسماعيل في قناة السويس عام ١٨٧٥، ورغم تعلقه الكبير بالشرق ، ورغم أنه زار مصر فبهره جمالها وأبهتها وسحرته حضارتها القديمة وفخامة آثارها وبهاء نيلها وكثرة خيراتها إلا أنه لم ير في ذلك الوقت أن احتلال إنجلترا لمصر وسيلة مفيدة لدرء الخطر الروسي عن الشرق الأدنى. فقال إذا أخذ الروس الآستانة فإنه يمكنهم في أي وقت الوصول إلى سورية ووادي النيل. ويبدو من هذا أن إنجلترا في عام ١٨٧٧ كانت تخشى عواقب إتباع سياسة بسمارك. وفي الواقع كانت سياسة إنجلترا قبل السبعينيات من القرن التاسع عشر هي سياسة المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية وعلى تماسك ممتلكاتها، وهي السياسة التي وضع أسسها اللورد بامستون وزير خارجية

إنجلترا خلال النصف الأول من هذا القرن، ولكن حملات جلادستون التي قامت في إنجلترا بعد حركة القمع التي قام بها العثمانيون في بلغاريا كانت من أهم العوامل التي أطاحت بسياسة إنجلترا التقليدية إزاء الدولة العثمانية. تزعم جلادستون زعيم المعارضة من الأحرار الحركة التي ترمي إلى التخلص من هذه السياسة القديمة، وكتب عدة مقالات أهمها The Bulgarian Horrors التي وصف فيها الأتراك بأبشع ما توصف به أمة من الأمم، واتهمم بأنهم أعداء الإنسانية.

كان لهذا الموقف أثر كبير على الرأي العام الإنجليزي فلم يعد هناك من نصير قوي للدولة العثمانية خصوصًا بعد أن أعلنت الحكومة العثمانية عجزها عن دفع فوائد الديون التي اقترضتها من إنجلترا، فازداد السخط في الدوائر العالمية عليها، وشعرت حكومة المحافظين في إنجلترا بأنه لم يعد في استطاعتها الدفاع عن سياسة إنجلترا التقليدية إزاء الدولة العثمانية، ولكن موقف إنجلترا نحو روسيا وأطماعها لم يتغير، فلا زالت حريصة على وقف التوسع الروسي نحو البحر المتوسط، وعندما يتولى اللورد سولزيري Salisbury منصب وزير الخارجية في أوائل صيف عام ١٨٧٨ ستتخذ إنجلترا موقفًا حاسمًا إزاء كل من روسيا والدولة العثمانية، فكان سولزبري يمقت الدولة العثمانية مقتًا شديدًا، ويعتقد أن الأتراك لا يصلحون للبقاء كدولة حديثة فأفكارهم في نظره غير معقولة ، وحكومتهم فوضى. لقد أدرك سولزبري أن وجود الدولة العثمانية الضعيفة من شأنه أن يعرض مصالح بريطانيا الإمبراطورية للخطر، ولذلك قرر استبعاد الدولة العثمانية من شرق أوروبا وتقسيم ممتلكاتها وهكذا وضع سولزبري «حدًا نهائيًا للسياسة الإنجليزية التقليدية نحو الدولة العثمانية من الناحيتين العملية والنظرية.

وبدأت تظهر أطماع إنجلترا في ضم جزء من ممتلكات الدولة العثمانية مثل مصر أوكريت أو قبرص. وفي حقيقة الأمر كانت نفس إنجلترا تهفو إلى احتلال مصر، وطالما شجعها بسمارك على ذلك منذ عام ١٨٧٥ ولكنها خشيت الإقدام على هذه الخطوة حتى لا تسئ إلى علاقاتها مع فرنسا. ولذا اتجه نظر إنجلترا إلى جزيرتي كريت وقبرص، ولكن سولزبري ورُجال الحرب فضلوا احتلال قبرص لما لها من موقع ممتاز في البحر المتوسط، فهي «مفتاح غربي آسيا» وجبل طارق جديد ومما رجح قبرص على غيرها إشرافها على السواحل المصرية الشمالية، وقربها من ممتلكات الدولة العثمانية الآسيوية حيث تتركز أطماع روسيا وبدأت المفاوضات السرية بين الدولة العثمانية وإنجلترا، واختارت إنجلترا توقيتًا مناسبًا للدخول في تلك المفاوضات ، وهو الوقت الذي استعرت فيه الحرب بين روسيا والدولة العثمانية، واندحرت قوات الأخيرة أمام ضربات روسيا، وأمام التهديد الإنجليزي بالقضاء على الإمبراطورية العثمانية اضطر السلطان إلى توقيع اتفاقية ٢٦ مايو عام ١٨٧٨، التي قبلت الدولة العثمانية بمقتضاها احتلال الإنجليز لجزيرة قبرص مقابل حماية إنجلترا للدولة وعلى هذا النحو نفذت إنجلترا من الناحية العملية فكرتها لنظرية تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية، ومغادرة السياسة التقليدية نهائيًا.

أما عن الموقف في البلقان، فقد كانت روسيا تستعد للحرب، ودخلت في مفاوضات مع النمسا انتهت في ١٥ يناير بتوقيع اتفاقية بودابست السرية Budapest Convention وتنص على وقوف النمسا على الحياد في حالة قيام حرب بين الدولة العثمانية وروسيا بشرط أن توافق روسيا على احتلال

النمسا للبوسنة والهرسك في معاهد الصلح. وفي ٢٤ أبريل عام ١٨٧٧ أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية وأقدمت على الحرب لاعتقادها أن إنجلترا لن تستطيع التدخل هذه المرة لتأييد الدولة العثمانية ، فالرأي العام الإنجليزي كان قد انصرف كلية عن السياسة التقليدية، وكانت خطة روسيا منذ دخولها الحرب الإسراع بعبور الدانوب ومهاجمة القوات العثمانية ثم اختراق جبال البلقان ومهاجمة القسطنطينية نفسها، وبذا تضع حدًا لمسألة الدولة العثمانية، كما تضع الدول أمام الأمر الواقع. ودعا انتصار الروس إلى التفكير في شروط الصلح التي تفرض على الدولة العثمانية، ولكن عندما بدا الخطر واضحًا على الآستانة والمضايق، أرسلت إنجلترا ببعض قطع من أسطولها إلى البحر المتوسط للوقوف على مقربة من الدردنيل وأدى ذلك إلى توتر العلاقات بين روسيا وإنجلترا وتدخلت ألمانيا للتوفيق بين الدولتين.

وفي تلك الأثناء فرضت روسيا في ٣ مارس عام ١٨٧٨ معاهد سان استفانو على الدولة العثمانية، ونصت تلك المعاهدة على اعتراف الدولة العثمانية بحرية الملاحة في المضايق، وتعهدها بإغلاق البحر الأسود في وجه الدول المعادية لروسيا في وقت الحرب، كذلك نصت على استقلال رومانيا بصفة نهائية عن الدولة العثمانية مع منحها جزءًا من دلتا نهر الدانوب، أما بلغاريا فتضم إليها إقليم دبروجه وبذلك تتسع رقعتها وتصبح ولاية كبيرة تتمتع بالاستقلال الذاتي مع الاعتراف بالسيادة الاسمية للباب العالي. وإلى أن تصبح تلك الولاية قادرة على حماية نفسها تقوم القوات الروسية باحتلالها، كذلك تلحق أجزاء من الهرسك بالجبل الأسود. أما بخصوص روسيا فتضم إليها إقليم بسارابيا وأردهان وقارص وباطوم وجزء من أرمينية.

هذا بالإضافة إلى غرامة حربية فرضتها على الدولة العثمانية قدرها ٢٣٥ مليون جنيه.

هاجمت إنجلترا والنمسا تلك المعاهدة لأنها منحت روسيا امتيازات واسعة في البلقان، إلى جانب سيطرتها على المضايق والملاحة في البحر الأسود، فرأت إنجلترا أن روسيا حصلت بمقتضى تلك المعاهدة على مركز متفوق في شرقي البحر المتوسط يهدد مصالح إنجلترا وسلامة مواصلاتها إلى الهند وجنوب شرقي آسيا، أما النمسا فلم تحصل على نصيب من الغنيمة، وكانت تطمع في زيادة نفوذها في غربي البلقان، وهنا اتجهت الأنظار إلى ألمانيا وانتقال مركز الثقل السياسي إلى برلين وتدخل بسمارك لإنقاذ السلام الأوروبي فتوسط بين النمسا وروسيا ووافقت الأخيرة على الاعتراف بحق النمسا في البوسنة والهرسك. وبذلك تحقق النمسا السيطرة على غربي البلقان مقابل سيطرة الروس على شرقيه ، وتعادل بالتالي نفوذ الدولتين في البلقان، أما في إنجلترا، فقد جرت مفاوضات بين سولزبري وشوفالوف Suvalov السفير الروسي في لندن وأوضحت إنجلترا أنها تعارض معاهدة سان استفانو للأسباب التالية:

(أ) أن المعاهدة أوجدت دولة بحرية جديدة هي بلغاريا مما أخلّ بالتوازن بين دويلات البلقان.

(ب) أنها وضعت الباب العالي تحت رحمة روسيا.

ولم تمانع روسيا في تعديل بنود معاهدة سان استفانو بما يتمشى مع مقترحات إنجلترا، ولكن إنجلترا كانت وقد وقعت فى تلك الأثناء المعاهدة الدفاعية مع الدولة العثمانية التي احتلت بمقتضاها قبرص. ولما كانت هذه

المعاهدة سرية، فلم تعلم بها روسيا والدول الأوروبية الأخرى، وبذلك ضمنت إنجلترا سلامة ممتلكات الدولة العثمانية الآسيوية وسلامة مصالحها الإمبراطورية.

واتفقت الدول الأوروبية على ضرورة إعادة النظر في معاهدة سان استفانو في مؤتمر دولي عقد في برلين، وكان انعقاد المؤتمر في برلين برئاسة بسمارك اعترافًا من الدول الأوروبية بتفوق النفوذ الألماني. وفي الواقع لم يكن اجتماع الدول الأوروبية الكبرى لإعادة النظر في معاهدة سان استفانو بقدر ما كان للموافقة على الاتفاقات التي تمت بين روسيا والنمسا من ناحية وبين روسيا وإنجلترا من ناحية أخرى. واجتمع المؤتمر في ١٣ يوليو عام ١٨٧٨، وثارت مناقشات عنيفة خلال الجلسات رغم أن كثيرًا من المسائل قد سويت قبل عقد المؤتمر، ولاسيما ما يتعلق ببلغاريا وباطوم، وعلى أية حال توصل المندوبون إلى الاتفاق فيما بينهم على بنود المعاهدة التي تكونت من أربع وستين مادة، ونصت معاهدة برلين على ما يلي:

(١) تصبح بلغاريا ولاية لها استقلال داخلي، وتدفع الجزية وتدين بالولاء للسلطان العثماني وتكون لها حكومة مسيحية وقوة بوليس قومية.

(٢) فصل ولاية الروملي الشرقية من بلغاريا الكبرى ووضعها تحت الحكم العثماني المباشر. وبذلك تكون بلغاريا قد تقلصت.

(٣) توقع البوسنة والهرسك تحت الاحتلال النمسوي على أن تظل الإدارة العثمانية في صنجق نوفي بازار.

(٤) يعترف الباب العالي والدول باستقلال الجبل الأسود.

(٥) اعتراف الدول باستقلال الصرب، (بهذا وضع الأساس الذي ستقوم عليه دولة يوغسلافيا الحديثة).

(٦) اعتراف الدول باستقلال رومانيا التي حصلت على إقليم دبروجة ولكن فقدت بسارابيا التي حصلت عليها روسيا.

(٧) تنازل الباب العالي لروسيا في آسيا عن أراضي أردهان وقارص وباطوم.

(٨) أعلن الباب العالي رغبته في منح حرية الاعتقاد الديني، ولا يجب أن يقف الاعتقاد الديني عقبة في سبيل الحقوق السياسية والدينية وتعترف بحق القناصل في حماية رعاياهم.

وهكذا حاولت معاهدة برلين (١٨٧٨) التوفيق بين مصالح الدول الكبرى في البلقان ونفذت إلى حد كبير سياسة الاستصلاح والتعويض التي وضعها بسمارك بين روسيا وإنجلترا والنمسا والمجر، فقوى النفوذ الروسي في شرقي البلقان ونمى النفوذ النمسوى في غربه، ورضيت إنجلترا حين وضع حد لأطماع روسيا في الإشراف على القسطنطينية والمضايق. وذلك في تقسيم بلغاريا إلى قسمين أحدهما مستقل والآخر تحت حكم الدولة العثمانية. وبذلك قضت على أهداف روسيا في إنشاء الدولة البلغارية الكبرى التي تتمتع بتأييدها ولكن مع ذلك لم تستطع إنجلترا القضاء كلية على أطماع روسيا فلقد أتاح لها الاستيلاء على القوقاز وأردهان وباطون فرصة طيبة للتوسع في آسيا من ناحية، وفي متاخمة حدود الدولة العثمانية واقترابها من آسيا الصغرى والعراق من ناحية أخرى. ولكن مما خفف على إنجلترا استيلاؤها على جزيرة قبرص لإيجاد نوع من توازن القوى في شرقي

البحر المتوسط. أما ألمانيا فقد بدت أمام الدول الأوروبية الكبرى دولة منزهة عن الأطماع، كل همها هو استصلاح دول أوروبا وتحقيق السلام المنشود. ولكن خلال السنوات التي ستعقب مؤتمر برلين سيظهر التقارب الواضح بين ألمانيا والدولة العثمانية، إذ سيعتبر العثمانيون أن ألمانيا رغم قسوتها كانت أكرم من غيرها من الدول فلم تقتطع شيئًا من نفسها في المؤتمر.

وترتب على معاهدة برلين بعض النتائج الهامة نذكر منها ما يلي:

(١) وضعت المعاهدة حدًا لأطماع روسيا في تقدمها نحو الغرب ووجهتها بطريق غير مباشر إلى التوسع في آسيا حيث بدأت تصطدم بقوى آسيوية وأوروبية مثل اليابان وإنجلترا وفرنسا.

(٢) كان استيلاء إنجلترا على قبرص مقدمة منطقية لاحتلال مصر في الوقت المناسب فجزيرة قبرص تواجه السواحل المصرية الشمالية، وتمثل نقطة وثوب ومراقبة في مواجهتها، وتمنح إنجلترا موقعًا استراتيجيًا هامًا تستطيع منه الهيمنة على مصر، ومنع أية دولة أوروبية من الاقتراب منها.

(٣) تزايد اهتمام العثمانيين وخاصة السلطان عبد الحميد الثاني بفكرة الجامعة الإسلامية وبالتقارب من ألمانيا لتستطيع الوقوف أمام مطامع الفرنسيين في تونس ومطامع الفرنسيين والإنجليز في مصر. فاستقدمت الحكومة العثمانية بعثة حربية ألمانية لتنظيم الجيش العثماني، وزاد النفوذ الألماني في ممتلكات الدولة العثمانية إلى حد أخذت تستغله المطامع الاستعمارية الألمانية الناشئة، فحاولت ألمانيا وخاصة بعد سقوط بسمارك أن تعمل على تفوق نفوذها في آسيا الصغرى والجزيرة العربية

فوضعت مشروع سكة حديد بغداد لتربط بين برلين واستانبول وبغداد لتقاوم نفوذ إنجلترا التجاري في الشرق الأوسط. وأعلنت ألمانيا صداقتها للعثمانيين وتفوق نفوذها في البلاط العثماني ، الأمر الذي دعا إلى إثارة مخاوف إنجلترا من الناحية السياسية والتجارية بما سيكون له أثر كبير في التقارب الإنجليزي الروسي وتقسيم إيران إلى منطقتي نفوذ شمالية لروسيا وجنوبيه لإنجلترا، ودعا تفوق الألمان في استانبول إنجلترا إلى أن تفكر جديًا في القضاء النهائي على الدولة العثمانية بتأييد الفريق الأكبر من سكان الدولة العثمانية وهم الصرب، إذا وقفوا إلى جانب إنجلترا.

(٤) كان من أثر المعاهدة أيضًا توجيه النشاط الاستعماري نحو القارتين الآسيوية والأفريقية، وسينظم مؤتمر برلين الذي سيعقد في عام ١٨٨٤ هذا النشاط في المجال الأفريقي ، ووضع مبادئ عامة للاستعمار، ونظم المؤتمر التسابق على مناطق النفوذ طبقًا لقاعدة التراضي والتبادل. ووجهت فرنسا حملاتها إلى شواطئ أفريقيا الغربية من ناحية وإلي حوض النيجر من ناحية أخرى، واستولت على ما عرف فيما بعد باسم غانا الفرنسية وعلى ساحل العاج وداهومي. كذلك اتسع نفوذها في منطقة النيجر الأعلى حتى بلغت بحيرة تشاد وأنشأت ما عرف باسم السودان الفرنسي. وهكذا انقسمت مناطق النفوذ الأوروبي في أفريقيا الغربية إلى: المنطقة الفرنسية، وقد ارتبطت بشمال أفريقيا بعد الاستيلاء على الصحراء ، وتشمل أفريقيا الغربية الفرنسية والكونغو الفرنسي وملحقاته وعرفت باسم أفريقيا الفرنسية الاستوائية. ومنطقة

النفوذ الإنجليزي وهي أوسع مدى وأعظم ثروة من المنطقة الفرنسية، وتشمل جامبيا وسيراليون وساحل الذهب ونيجيريا، ولا يحدها من الداخل سوى منطقة النفوذ الفرنسي. والكونغو البلجيكية وكانت من نصيب بلجيكا، وكانت أرضها تفيض بالأخشاب الثمينة والمطاط والجلود والأورانيوم. وكان يتلو هذه المناطق في الأهمية والثروة منطقة النفوذ الألماني في توجو والكاميرون، إلا أن هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى اضطرتها إلى التنازل بمقتضى معاهدة فرساي عن كل حقوقها وامتيازاتها فيما وراء البحار، وتطبيقًا لنظام الانتداب الذي وضع عقب الحرب، ندبت فرنسا وإنجلترا لإدارة توجو والكاميرون، ولم يقتصر النفوذ الأوروبي على أفريقيا الغربية بل امتد كذلك إلى أفريقيا الجنوبية وإلى شرقي أفريقيا.

(٥) اتخذت فرنسا من استيلاء إنجلترا على قبرص موضوعًا للمساومة، واعتبرت هذا العمل من قبل إنجلترا إخلالاً بالتوازن الدولي في شرقي البحر المتوسط ، ولم تهدأ ثائرة فرنسا إلا بعد أن أكدت لها إنجلترا بأنها لن تغير شيئًا فى الموقف السياسي في منطقة الشرق الأدنى إلا بموافقتها، كما أبدت إنجلترا موافقتها على مطامع فرنسا في تونس وتطلعاتها إلى المساواة في النفوذ مع إنجلترا في مصر.

الفصل الخامس

التحالفات الأوروبية ومعاهدات الضمان

- التحالف الثنائي بين ألمانيا والنمسا.
- التحالف الثنائي بين ألمانيا والنمسا.
- اتحاد القياصرة الثلاثة.
- التحالف الثلاثي.
- تجديد التحالف الثلاثي.
- معاهدة الضمان الألماني – الروسي.

الفصل الخامس

التحالفات الأوروبية ومعاهدات الضمان

(١٨٧٩-١٨٩٠)

لم يؤد مؤتمر برلين (١٨٧٨) إلى إقرار الحالة في أوروبا، كما لم تعمل معاهدة برلين على حل الخلافات بين الدول الأوروبية الكبرى حلاً حاسمًا. ولقد خرجت روسيا من برلين غاضبة. حقيقة أنها اقتطعت من الدولة العثمانية بعض أجزائها الآسيوية، وفرضت عليها غرامة كبيرة، وأحلت نفوذها في بلغاريا، إلا أنها ستعمل هي والدولة العثمانية على عرقلة تنفيذ معاهدة برلين ، ولقد شعر بذلك ساسة أوروبا منذ اللحظة الأولى وخصوصًا في مسألة بلغاريا. كما أن روسيا كانت حانقة على ألمانيا لأنها لم تؤيد روسيا التأييد الكافي الذي انتظرته منها عرفانًا بالجميل لروسيا علاوة على ذلك، فلم تكن العلاقات الروسية - النمسوية جيدة إذ سيطر الشك المتبادل على العلاقات بين الدولتين كما أن أطماعهما في البلقان كانت متنافسة ومتضاربة. وكانت النمسا تشكو دائمًا من دعاية روسيا الصقلبية وأدركت أن تقدم روسيا في البلقان من الأمور الخطيرة على حياة الدولة النمسوية، وأنه يجب عليها مقاومتها. وهكذا لم يكد مؤتمر برلين ينتهي حتى بدأت تظهر الصعوبات في تنفيذ قراراته. ولكن رغم ذلك ساد السلام في أوروبا فترة طويلة بفعل سياسة بسمارك القائمة على المحافظة على السلام وتفوق ألمانيا في أوروبا.

التحالف الثنائي بين ألمانيا والنمسا (١٨٧٩):

ساء الروسيا قبل مؤتمر برلين وأثناءه أن التأييد الألماني لم يكن قويًا في جانبها ، بل أحست بأن بسمارك كان يعمل على الانتقاص من مركزها واستصلاح إنجلترا على حسابها ومما أثار روسيا كذلك موقف بسمارك إزاء النمسا، إذ كانت تعمل على عرقلة نشاط الجامعة الصقلبية في البلقان، ومساندة المعارضة ضد الروس في رومانيا. و كان بسمارك يعضد النمسا في هذه السياسة حتى يضمن انشغالها نهائيًا عن مسائل ألمانيا، ولكي يجعل مسألة التحالف بين النمسا وروسيا أمرًا مستحيلاً. ففي عام ١٨٧٩ وافق بسمارك على احتلال النمسا لصنجق نوفي بازار، ولم تستطع روسيا إخفاء غضبها لذلك فقامت بمناورات حربية في بولونيا على حدود ألمانيا وعبر القيصر الروسي في خطاب إلى القيصر الألماني في أغسطس عام ١٨٧٩ عن ضيقه من موقف ألمانيا في البلقان، وحذر القيصر الألماني من العواقب الوخيمة التي سوف تترتب على سياسة بسمارك.

أما بسمارك فلم يفكر قط في قطع علاقاته مع روسيا، وكان يعمل دائمًا على المحافظة على العلاقات السلمية بين ألمانيا وروسيا، ولكن موقف روسيا أثار مخاوفه، ورأى نتيجة لذلك ضرورة توطيد علاقته مع النمسا حتى لا يهدد مركز ألمانيا في أوروبا واستعاد بسمارك من جديد عناصر مجرية لها نفوذ كبير في فيينا، فالكونت أندراشي وزير خارجية النمسا كان قليل الثقة باتحاد القياصرة الثلاثة وأراد عقد تحالف ثنائي بين ألمانيا والنمسا ضد روسيا. ومما تجدر ملاحظته في هذا المجال أن روسيا قد فاتحت هي الأخرى فرنسا وإيطاليا بخصوص عقد اتفاق فيما بينهما. الأمر الذي حدا ببسمارك إلى

الإسـراع في عقد التحالف الثنائي مع النمسا. ولقد اتخذ بسمارك من موقف روسيا ذريعة لكي يثبت للقيصر الألماني سوء نيات روسيا نحو ألمانيا. ولم تكن موافقة القيصر الألماني سهلة ، فلقد كان حريصًا على صداقة زميله الروسي.

ولكـن بسـمارك بدأ حملته المدروسة لإظهار الخطر الروسي في ربيع عام ١٨٧٩ وكانـت أول إشـارة إلى ذلـك عـندما نشـر في ٤ فـبراير اتفاقًـا مـع النمسـا والمجـر تعفي ألمانيا بمقتضاه من إجراء استفتاء في شمال شلزفيج، وكان هـذا تحديًـا للقيصـر الروسـي الـذي طالـب مـرارًا بوجـوب إجراء الاستفتاء واسـتطاع بسـمارك في ١٧ أكـتوبر عام ١٨٧٩ توقيع معاهدة التحالف بين النمسـا والمجـر وألمانـيا، وكانـت هـذه المعـاهدة هـي أول خـيط في شـبكة الـتحالفات الـتي قـدر لهـا أن تغطـى أوروبا كلها، وكانت المعاهدة عبارة عن حلف دفاعي بسيط ضد هجوم روسي ونصت على ما يلي:

أولاً: أن تبادر كل من الدولتين المتعاقدتين (النمسا وألمانيا) إلى مساعدة الثانية بكامل قواتها إذا ما هاجمتها روسيا.

ثانيًا: وفي حالـة مهاجمـة فرنسـا وإيطالـيا لإحـدى الحليفتين فإن الحليفة الثانـية تلـتزم جانـب الحـياد الودي. فإذا أيدت روسـيا الدولة المهاجمة بادرت الدولة الحليفة الثانية المتعاقد إلى مساعدة حليفتها بكامل قوتها.

وتعـني هـذه المعاهدة الدفاعية السرية أنه إذا هاجمت روسيا النمسا فإن ألمانـيا تسـاعد الأخـيرة ، وإذا هاجـت فرنسـا ألمانيا فتقف النمسا على الحياد الـودي، أما إذا ساعدت روسيا فرنسا فإن الـنمسا تساعد ألمانيا. وكانت مدة المعـاهدة خمس سنوات، وجددت في عام ١٨٨٣ و ١٩٠٢ واستمرت حتى عـام ١٩١٨ عـندما هزمت الدولتان في الحرب العالمية الأولى ، ولقد عملت

تلك المعاهدة على تقوية السلم في أوروبا لسنوات كثيرة، كما أنها على وجه اليقين أيضًا أدخلت ألمانيا وأوروبا كلها في الحرب العالمية الأولى.

اتحاد القياصرة الثلاثة: Draikiaserbund (١٨٨١):

ولكن روسيا وجدت في التحالف الألماني - النمساوي خطرًا جديدًا موجهًا إليها، وأخذت الصحف الروسية تندد بالسياسة الألمانية، ومما ساعد روسيا على تفادي موقف العداء العلني من ألمانيا العلاقة بين قيصري روسيا وألمانيا وأخبر القيصر الألماني صديقه قيصر روسيا بأن هذه المعاهدة ليست إلا أداة دفاعية لضمان السلام في أوروبا، ورأى القيصر أن من الخير قبول هذا التفسير بسبب المشكلات التي تعرض لها عرشه، ولم يفكر في يوم من الأيام قطع علاقاته مع ألمانيا، لأنها دولة ملكية تعمل على صيانة حقوق الملوك. ومن ناحية أخرى لم يكن بسمارك قد تخلى عن روسيا نهائيًا. بل كان يود تجديد عرى الصداقة معها على أن لا يضر ذلك حليفته النمسا، وكان يعمل دائمًا على إعادة تدعيم اتحاد القياصرة الثلاثة.

وفي ٢٧ سبتمبر عام ١٨٧٩ وقبل التوقيع على التحالف الألماني - النمساوي عين سابوروف Saburov سفيرًا لروسيا في برلين، وكان سابوروف يحتقر الميل إلى السلاف ويناصر السياسة الدفاعية القائمة على التحالف مع ألمانيا وكتب إلى القيصر الروسي يقول: «إن بروسيا الحميمة تضعنا في الموقف الممتاز لتكون القوة الوحيدة في أوروبا التي لا تخشى هجومًا والتي يمكنها تقليل ميزانيتها دون ما مخاطرة كما فعل سيدنا أوغسطين بعد حرب القرم». وفي يناير ١٨٨٠ عرض سابوروف رسميًا على بسمارك إحياء اتحاد القياصرة الثلاثة ولما كان بسمارك يخشى انتقام فرنسا رحَّب بتلك

المبادرة ، وبعد مفاوضات طويلة بين الجانبين استطاع بسمارك أن يقنع النمسا بالاشتراك في تحالف الأباطرة الثلاثة الذي وقع في ١٨ يونيو عام ١٨٨١.

وقد نصّ هذا التحالف على الشروط التالية:

أولاً: في حالة اشتباك أحد الأطراف المتعاقدة السامية في حرب مع دولة عظمى رابعة يلتزم الطرفان المتعاقدان الآخران الحياد الودي. (ومعنى هذا أنه إذا دخلت ألمانيا في حرب مع فرنسا فإن النمسا وروسيا تبقيان على الحياد. وكذلك إذا دخلت النمسا في حرب مع إيطاليا أو روسيا مع إنجلترا فإن كل من ألمانيا وروسيا، أو ألمانيا والنمسا تبقيان على الحياد).

ثانيًا: تحترم الدول المتعاقدة الثلاث حقوق النمسا في مقاطعتي البوسنة والهرسك كما نصت عليها معاهدة برلين (١٨٧٨)

ثالثًا: تسلم الدول الثلاث بمبدأ إغلاق المضايق (البوسفور والدردنيل) ويجب على الدولة العثمانية ألا تشذ عن هذه القاعدة لمصلحة دولة ما وعلى الدول الثلاث أن تخبر الدولة العثمانية بأنها (أي الدولة العثمانية) في حالة حرب مع الدولة التي تمسها المحالفة فيما إذا أرادت الدولة العثمانية أن تسمح لدولة ما أن تستخدم المضايق في حالة الحرب ضد دولة أخرى عضوة في المحالفة (أي أن المضايق يجب أن تغلق في وجه كل الدول وإذا أرادت الدولة العثمانية فتح المضايق لإنجلترا ضد روسيا فإن كل من المانيا والنمسا بالإضافة إلى روسيا تكون في حالة حرب ضد الدولة العثمانية).

وهكـذا نجح بسـمارك في التوفـيق بـين مصـالح روسـيا والنمسا وقسم البلقان إلى منطقتي نفوذ: منطقة روسية في الشمال ، ومنطقة نمسوية في الجنوب ولم تتشابه كثيرًا العصبة الجديدة بعصبة عام ١٨٧٣، وكان ذلك آخر مظهر للمقاومة من جانب العناصر المحافظة في أوروبا، وأن اتحاد القياصرة الثلاثة نصرًا للروس وربما لبسمارك أيضًا، فقد تحررت ألمانيا من اضطرارها للخيار بين الروسيا والنمسا والمجر في البلقان. وحصلت روسيا على الأمن في البحر الأسود في مقابل وعد باتباع السلوك السلمي الذي دفعها إليه ضعفها الداخلي لتحافظ عليه على أية حال. ولقد أدى اتحاد القياصرة الثلاثة ، الذي كان حلفًا للصداقة مع روسيا بطريقة غير مباشرة إلى التحالف الثلاثي الذي كان تحالفًا ضدها بكل وضوح.

التحالف الثلاثي Triple Alliance (١٨٨٢):

رمى بسمارك شباكه لاقتناص حليف آخر، وتمكن بدهائه المنقطع النظير من أن يجمع شمل النمسا وإيطاليا في صعيد واحد ، رغم ما كان بينهما من تضارب كبير في المصالح الحيوية، وعلى العموم كانت الرابطة بين إيطاليا وأوروبا الوسطى أقدم الروابط في التاريخ الأوروبي. وكانت إيطاليا القومية أساسًا لانتصار ألمانيا القومية. وكان التحالف الإيطالي حاسمًا في حرب عام ١٨٦٦ ، ولولا إيطاليا لاتحدت فرنسا والنمسا والمجر ضد بسمارك عام ١٨٧٠. ولكن في مؤتمر برلين تجاهلت الدول الأوروبية مطالب إيطاليا وعوملت على نفس مستوى اليونان والدولة العثمانية، وحصلت النمسا والمجر على البوسنة والهرسك ، وإنجلترا حصلت على قبرص، وشجعوا فرنسا على أخذ تونس، وعاد مندوبو إيطاليا بمفردهم من

المؤتمر وأياديهم نظيفة.ودعا ذلك الموقف إلى اتجاه نشاط إيطاليا إلى الشاطئ الأفريقي المواجه لها، ونازعت إيطاليا كل خطوة أو مشروع فرنسي في تلك المناطق منازعة عنيفة. وكانت فرنسا على يقين بأن إيطاليا تسعى إلى أن يكون لها مركز مساو لمركز فرنسا في تونس، واحتدم النزاع بين الدولتين، وادعت إيطاليا أن وجود فرنسا في تونس فيه تهديد خطير لإيطاليا ومستقبلها. ولكن فرنسا عزمت على ألا تتواجد دولة أوروبية بجوار الجزائر، ورأى الفرنسيون في النهاية سرعة التدخل الحربي في تونس، وكان من أكبر العاملين على تنفيذ ذلك سانت فالير سفير فرنسا في برلين ، الذي بذل جهده لإقناع الحكومة الفرنسية بالتدخل قبل أن تقفز دولة أخرى فتحل محل الفرنسيين في هذه البلاد. فاحتلت قوة فرنسية البلاد، وفي ١٢ مايو عام ١٨٨١ وقع الباي معاهدة باردو وقبل الحماية الفرنسية.

صارت إيطاليا لا حول لها ولا قوة، ونظرت إلى احتلال الفرنسيين لتونس كإذلال جديد لها، ووجدت إيطاليا أن كلاً من إنجلترا وفرنسا لا يأبه كثيرًا للمصالح الإيطالية، كما وجدت الملكية الإيطالية إزاء الفوضويين والاشتراكيين والجمهوريين الإيطاليين أن الملجأ الحقيقي هو ملكيات أوروبا الوسطى.

ورأت إيطاليا ضرورة التضامن مع ألمانيا، لاسيما عندما أخذ بسمارك يستصلح البابوية، فخشيت الحكومة الإيطالية أن يقوم حلف بين ألمانيا والبابوية على حساب الوحدة الإيطالية الحديثة. ولما قررت الانضمام إلى ألمانيا ذكرها بسمارك أن الطريق إلى برلين لابد أن يمر بفيينا وعلى إيطاليا أن تحسن علاقاتها مع النمسا. وفي أكتوبر عام ١٨٨١ قام همبرت ملك إيطاليا

بزيارة فيينا، وكان طريقًا طويلاً منذ أيام كافور العظيمة. وعرض الإيطاليون على النمسا والمجر أمنًا متبادلاً، وأوضحوا أن فرنسا تهددهم، ولكن الهدف الحقيقي من الضمان هو داخليًا لكي يصونوا الملكية من تغيير مفاجئ يقوم به الجمهوريون أو من تدخل الدول الأجنبية لإعادة سلطة البابا الزمنية. ولكن هذه الزيارة لم تؤد إلى النتيجة المرجوة.

وفي فبراير عام ١٨٨٢ أحيا بسمارك المفاوضات مرة أخرى. والسبب في ذلك أن جمبتا Gembetta الوطني الراديكالي الكبير قد أصبح رئيسًا للوزراء في فرنسا للمرة الأخيرة (نوفمبر عام ١٨٨١)، وود في نهاية الأمر أن يتحالف مع الروسيا وإنجلترا، كما ود أكثر أن يتصالح مع إيطاليا، وانتوى أن تنهى هذه الأمور ثقل وزن ألمانيا وتجعل تسوية مسألة الإلزاس واللورين بالمفاوضات أمرًا ميسورًا. ولم ينزعج بسمارك من هذه البادرة، فقد تمنى شخصيًا بطريقة غامضة أن يتصالح مع فرنسا. بيد أن وصول جمبتا كان له تأثيرًا ملحوظًا على سياسة روسيا التي سعت في هذا الوقت إلى التحالف مع فرنسا. حقيقة أن جمبتا قد سقط ولم يتحقق أمل الروسيا في تنفيذ تلك السياسة، ولكن موقف روسيا هذا هز إيمان بسمارك في سياسة المحافظين الروس. وفي ٢٨ فبراير حث بسمارك النمسا على إحياء المفاوضات مع إيطاليا، وأسفرت المفاوضات الثنائية بين النمسا وإيطاليا عن محالفة ثلاثية اشتركت فيها ألمانيا ووقعت في ٢٠ مايو عام ١٨٨٢.

وقد نصت معاهدة التحالف الثلاثي على المواد التالية:

المادة الأولى: تعد الأطراف المتعاقدة السامية بعضها البعض بالسلم والصداقة وبعدم الدخول في أي تحالف أو التزام موجه ضد أي من هذه

الـدول. وتـتعهد الـدول المـتحالفة بتبادل الآراء حـول المسـائل السياسـية والاقتصـادية ذات الصـبغة العامـة والـتي تبرز، كما تتعهد أيضًا بتأييد بعضها البعض في نطاق مصالحهم الخاصة.

المـادة الثانية: في حالة تعرض إيطاليا للهجوم لأي سبب كان من جانب فرنسـا دون أن تـثير (إيطاليا) أي استفزاز، فإن الطرفين الأخيرين المتعاقدين سيضـطران إلى تقديـم العون والمسـاعدة بكـل قواهـا للطـرف الذي يهاجم. وينطـبق هـذا الالتزام نفسه على إيطاليا في حالة هجوم من جانب فرنسا ضد ألمانيا دون أن تثير أي استفزاز مباشر.

المـادة الثالـثة: إذا مـا حـدث وهوجـم طـرف أو طـرفان مـن الأطراف السـامية المـتعاقدة دون مـا اسـتفزاز مباشر من جانبها وإذا ما وجدت نفسها وقـد انخرطـت في حـرب مـع دولـة أو أكـثر من الدول العظمى لم توقع على المعـاهدة الحالية فإن هناك ما يبرر قيام كل الأطراف المتعاقدة السامية بالحرب في وقت واحد.

المـادة الـرابعة: إذا مـا هـددت دولـة عظمـى غـير موقعـة على المعاهدة الحالية سلامة الدول السامية المتعاقدة، وإذا ما وجدت الدول المهددة بنفسها عـلى هـذا الـنحو مدفوعـة إلى شـن الحـرب ضـد تلـك الدولـة فـإن الطرفين الأخـريين يلـتزمان بالحياد المشـوب بـالعطف بجانـب حليفـتهما وتحـتفظ كل مـنهما بحقها في الاشتراك في الحرب إذا ما رأت أنها من المناسب جعلها قضية عامة مع حليفتهما.

المـادة الخامسـة: إذا مـا برز أي تهديد لسلم أحد الأطراف المتعاقدة في الأحـوال المنصـوص عليها في المـواد السـالفة الذكـر، فإن الأطراف المتعاقدة

السامية تجتمع مع بعضها البعض في الوقت المناسب حول موضوع الإجراءات العسكرية المطلوبة لأجل تعاونهما النهائي. وتتعهد أنه من الآن فصاعدًا وفي كافة الأحوال وفي حالة اشتراكهما في الحرب معًا بأنها لن تعقد هدنة أو صلحًا أو معاهدة إلا بالاتفاق المتبادل.

وكانت مدة المعاهدة خمس سنوات قابلة للتجديد. وكانت معاهدة دفاعية بحتة غايتها المحافظة على السلم في أوروبا. وفي الظاهر ربط هذا التحالف وسط أوروبا معًا وأحيا الإمبراطورية الرومانية المقدسة على أوسع نطاق يتمشى مع السياسة الخارجية. أما من الناحية العملية، فقد أيد التحالف فقط الملكية الإيطالية وضمن حياد إيطاليا في حالة نشوب حرب نمسوية مجرية ضد الروسيا. وقد وعدت ألمانيا بالدفع عن إيطاليا ضد فرنسا، ولما كانت المساعدة الإيطالية لا قيمة لها ، فلم تحصل ألمانيا إذا على المقابل وفي الواقع كان بسمارك يعلم أن الفرنسيين لا ينوون الهجوم على إيطاليا ولهذا السبب فلم يعتبر أن الالتزام يشكل عبئًا، كما علم بذلك الإيطاليون أيضًا. وكانت حاجتهم الحقيقية هي الاعتراف بهم كدولة عظمى لا حمايتهم من فرنسا، ولقد أعطاهم التحالف الثلاثي هذا الأمر.

وعلى أية حال تقوت المحالفات التي قام بها بسمارك باتفاقيتين أخريين قامت بهما النمسا مع الصرب ورومانيا ففي عام ١٨٨١ وقعت النمسا معاهدة مع الصرب، وعدت بموجبها الصرب بمساعدة العائلة المالكة هناك وأن تستخدم نفوذها بين الدول الأخرى لتأييد مصالح الصرب. ومن ناحية أخرى وعدت الصرب النمسا بعدم عقد معاهدة سياسية مع دولة أخرى دون تفاهم سابق مع النمسا. وفي عام ١٨٨٣ عقدت النمسا معاهدة مع

رومانيا التي أجبرت على التنازل عن جزء من بسارابيا إلى الروسيا في معاهدة برلين. وتعهدت النمسا بمقتضى هذه المعاهدة بمساعدة رومانيا إذا هوجمت من قبل دولة ثالثة دون استفزاز من جانبها. كما يجب على رومانيا التفاهم مع النمسا إذا هوجمت الأخيرة في جزء من أراضيها المتاخمة لرومانيا. وقد انضمت ألمانيا إلى هذا التحالف. أما إيطاليا فقد انضمت إليه عام ١٨٨٨ . وجددت المعاهدة إلى عام ١٩١٣ وهكذا أصبحت النمسا في مركز قوى في البلقان.

تحديد التحالف الثلاثي (١٨٨٧):

بعد مؤتمر برلين لم تستقر الأحوال في البلقان، وكانت الروسيا غير راضية عن تقسيم بلغاريا، ولكنها حاولت على الرغم من ذلك الاستفادة من شروط معاهدة برلين التي تقضي باحتلال الروس لبلغاريا أشهرًا معدودات. واختار القيصر بموافقة الدول أحد أقربائه وهو إسكندر أمير باتنبرج الألماني للعرش البلغاري.

ورغم إخلاء الروس لبلغاريا إلا أنهم ظلوا يحتلون معظم الوظائف المهمة مؤملين أن يظلوا أصحاب النفوذ الأعلى فيها. وفي بلغاريا الجنوبية (الروملي الشرقية) التي تركت تحت إشراف الباب العالي، عمل المندوب الروسي الذي كان يحكمها على إثارة الشعور ضد الباب العالي، وعلى إيجاد نظم مماثلة لنظم بلغاريا الشمالية لتوحيد بلغاريا ولكن البلغاريين كانوا يعملون على الاستقلال عن كل من الدولة العثمانية وروسيا. وحقد البلغاريون على الروس لاحتلالهم المناصب المهمة في الدولة. وفي ذلك الوقت أعلن بسمارك أنه ليس لألمانيا مصالح في بلغاريا وأن مصلحتها في

إقامة علاقات السلام مع روسيا، وكان يرى ألا تقحم النمسا نفسها في مسائل بلغاريا، وأن تترك الروسيا تفعل ما تشاء في بلغاريا وكان دائمًا قلقًا لاضطراب العلاقات الروسية النمسوية، لأن النمسا ربما كانت تطمع في أن يحل نفوذها محل الروس في بلغاريا.

أما الروسيا فكانت ترى أنه إذا انضمت البلغاريتان فينبغي أن يكون ذلك عن طريق الروسيا لا عن طريق باتنبرج. وفي عام ١٨٨٥ قامت الثورة في بلغاريا الجنوبية (الروملي الشـ وطرد الحاكم العثماني. واضطر باتنبرج إلى قبول التاج بعد تردد . غضبت روسيا وطلبت من الدولة العثمانية عقد مؤتمر دولي في الآستانة للنظر في هذه المسألة، ولكن الصرب استعدت لاحتلال مقدونيا وإعادة التوازن في البلقان، وطلبت من النمسا تأييدها، وإزاء تردد النمسا، أعلنت الصرب الحرب على بلغاريا وبعد هزيمة الصرب أرسلت النمسا إلى بلغاريا تطلب وقف الحرب وإلا فإنها ستساعد الصرب. وفعلاً عقدت الهدنة بين الطرفين في ديسمبر عام ١٨٨٥. أما بالنسبة لبلغاريا فقد اتفق أمير باتنبرج مع العثمانيين على ضم الروملي على أن تعين الدولة «الأمير البلغاري حاكمًا عامًا على الروملي الشرقية» وتم تحقيق ذلك في ٨ فبراير عام ١٨٨٦ لمدة خمس سنوات، ولكن روسيا عملت على طرد أمير باتنبرج من العرش البلغاري، وأجبروه على التنازل عنه، وفرض القيصر على بلغاريا أميرًا يوافق عليه هو. واختار البلغاريون أميرًا دانماركيًا فرفض القيصر، وتقرر عقد مجلس وطني في بلغاريا لتقرير من يحكم البلاد، غير أن روسيا أعلنت عدم استطاعتها الاعتراف بهذه الخطة ولا بقرارات المجلس. وعندما انتخب المجلس أميرًا دانماركيًا قطعت الروسيا علاقاتها السياسية ببلغاريا.

وأعلنت النمسا في ذلك الوقت أنها لا تسمح بتغيير الوضع الراهن في البلقان مما أدى إلى تكدير العلاقات الروسية - النمسوية بدرجة أعلن معها السفير الروسي في برلين «بأنه من الضروري لنا أن نعمل على اختفاء النمسا من خريطة أوروبا». وأصبح موقف بسمارك حرجًا للغاية، إذ قال الروس أنه لولا تأييد ألمانيا لما استطاعت النمسا أن تتحدث بهذه اللغة. وكان بسمارك حريصًا على عدم اصطدام المصالح النمسوية - الروسية في البلقان، وعلى المحافظة على اتحاد الأباطرة الثلاثة، وفي نفس الوقت أعلن أنه سيقف بجانب النمسا إذا تهدد مركزها كقوة عالمية . لكنه من ناحية أخرى قال بأنه لا يعارض أي خطوة تخطوها الروسيا في بلغاريا ما عدا الاحتلال، وأنه لا يعارض في أن تشرف الروسيا على المضايق. ومما دفع بسمارك إلى اتباع هذه السياسة هو علاقاته السيئة مع فرنسا في عام ١٨٨٦، ففرنسا كانت مستعدة للحرب إذا ما قامت بين ألمانيا والروسيا فلقد قوى مركز الملكيين في البرلمان الفرنسي وعين بولنجر وزيرًا للحربية ، وأعلنت فرنسا أن سياستها ستتركز في أوروبا.

وفي الواقع كانت الأوضاع في فرنسا مثيرة للقلق، فلقد شعرت فرنسا بعزلتها السياسية منذ معاهدة فرانكفورت ونتيجة لمسألتي تونس ومصر، وبعد توقيع التحالف الثلاثي، فبالنسبة لمصر أعلنت إنجلترا أنها لن تبقى فيها بعد استقرار النظام في البلاد، ولكن مرت سنوات ولم تنفذ إنجلترا وعدها، ورفضت مناقشة فرنسا في موضوع الجلاء. كما أن العلاقات الفرنسية - الإيطالية لم تكن أسعد حالاً بسبب احتلال فرنسا لتونس. وعمل ساسة فرنسا حينئذ على إيجاد وفاق فرنسي - روسي. ومنذ أن تولى بولنجر

منصب وزير الحربية، أصبح رمز المطالبة بالثأر والانتقام ومحرر الإلزاس واللورين ، ومصدر فزع لألمانيا وأمل لفرنسا. ولم يشعر بسمارك بالارتياح إزاء موقف فرنسا وخصوصًا وأن بولنجر اهتم بالجيش وإصلاحه ، ولقد خشي بسمارك أن تغتر فرنسا فتعلن الحرب. وازداد الموقف خطورة بعد التطورات السابقة التي حدثت في بلغاريا ، واستياء الروس من سياسة النمسا واعتقادهم بأن ألمانيا تعضدها، وهنا أصبح تحالف فرنسا مع روسيا أمرًا محتمل الوقوع في عام ١٨٨٦.

وعلى إثر ذلك تقدم بسمارك بلائحة إلى الرايخ الألماني في ٢٥ نوفمبر عام ١٨٨٦ يذكر فيها نية الحكومة في تقوية الجيش وتسليحه، وخاصة لأن اتحاد القياصرة الثلاثة أصابه الفتور، وأن روسيا تعطف على فرنسا التي ظهر فيها الجنرال بولنجر بطل الانتقام الفرنسي من ألمانيا. وبدأ بسمارك يهتم بتجديد التحالف الثلاثي الذي كانت مدته على وشك الانتهاء، وذلك لبناء سد منيع في وجه التقارب الروسي - الفرنسي . وكانت النتيجة المباشرة هي تجديد المحالفة التي كانت ستنتهي في مايو عام ١٨٨٧ . بين إيطاليا والنمسا ولكن إيطاليا لم ترغب في تجديد المحالفة الأولى بحذافيرها، وإنما رغبت في إدخال بعض التعديلات في قسم من مواد المحالفة. ولما كان الموقف الدولي حرجًا ، اضطر بسمارك إلى قبول التعديلات التي اشتملت على تجديد المحالفة القديمة كما هي، عقد معاهدة جديدة بين ألمانيا وإيطاليا وعقد معاهدة جديدة بين النمسا وإيطاليا ووقعت المعاهدات في برلين في ٢٢ فبراير عام ١٨٨٧.

وقد نصت المادة الثالثة من المعاهدة الألمانية الإيطالية على أنه «إذا

حدث أن أرادت فرنسا بسط سيطرتها أو فرض حمايتها على الأراضي في شمال أفريقيا كطرابلس أو تونس أو مراكش فإن للحكومة الإيطالية الحق كي تحافظ على وضعها في البحر المتوسط، أن تقوم بحركات في شمال أفريقيا، أو أن تتخذ إجراءات عسكرية في الأراضي الفرنسية في أوروبا. إن الحالة الحربية التي تنشأ من جراء ذلك بين فرنسا وإيطاليا تلزم الدولتين الحليفتين (ألمانيا وإيطاليا) التشاور فيما بينهما بطلب من إيطاليا لأجل اتخاذ المقاييس العسكرية كما لو كانت الدولتان في تفاهم سابق بينهما.

وجاء في المادة الرابعة من نفس المعاهدة أنه «إذا دارت الدائرة على فرنسا من جراء الحرب التي تقوم بها ألمانيا وإيطاليا بصورة مشتركة ضدها، وأرادت إيطاليا الضمان الإقليمي من فرنسا لأجل المحافظة على حدود المملكة ولأجل حماية أقاليمها البحرية، وللمحافظة على سلامة البلاد واستقرارها والسلام الأوروبي فيجب على ألمانيا أن لا تقدم عوائق بشأن هذه المطالب، وإذا اقتضت الحاجة أن تقدم ألمانيا التسهيلات اللازمة لأجل الحصول على هذه المطالب من فرنسا».

أما المادة الأولى من المعاهدة الإيطالية - النمساوية فقد نصت على ربط الدولتين بالمحافظة على الوضع الراهن في الشرق وأضافت: «إذا كانت المحافظة على الوضع الراهن صعبة في البلقان أو في بحر إيجة أو في سواحل الدولة العثمانية وجزر الإدرياتيك، وإذا أرادت دولة ثالثة، أو أن النمسا أو إيطاليا وجدت أنها مضطرة إلى تعديل هذا الوضع باحتلال مؤقت أو دائم يجب أن يكون هذا الاحتلال نتيجة لاتفاق سابق بين الدولتين على أساس التعويض المتبادل. لكل فائدة تجنيها هاتان الدولتان. سواء أكانت الفائدة

إقليمية أو غيرها... وأن ترضى كل منهما الأخرى من ناحية المصالح والمطالب التي تدعيها كل منهما».

ولقد رفعت هذه المعاهدة من قيمة إيطاليا ومن مركزها في البحر المتوسط وفي البلقان. وعلى العموم، أصبح لهذا التحالف صبغة هجومية واعترف بحق إيطاليا في تأسيس إمبراطورية استعمارية. كما اعترف بحقها في نيس وكورسيكا وتونس كضمانات في حالة حرب ناجحة مع فرنسا، كذلك اعترف بحق إيطاليا في تعويض أرضي في حالة قيام حرب ألمانية فرنسية. ولقد وافق بسمارك على إعطاء كل تلك الامتيازات لإيطاليا لأنه كما قال: «إذا أرادت دولة التخلص من شرط معاهدة لن تجد صعوبة كبيرة في تفسيره التفسير الملائم». ومما تجدر ملاحظته أن المادتين الأخيرتين في المعاهدة غامضتان.

معاهدة الضمان الألماني - الروسي(١٨٨٧)

Reinsurance Treaty

في اليوم الذي تم فيه تجديد التحالف الثلاثي كتبت صحيفة نورد Nord الروسية تقول أن روسيا سترقب الأحداث على الراين باهتمام وأن مصلحتها تحتم عليها ألا تقف موقف الحياد كما حدث في عام ١٨٧٠ عند وقوع الحرب الفرنسية البروسية، وأن روسيا لن تسمح بأن تصبح فرنسا دولة ضعيفة. وقد ساعد تسرب الأخبار عن تجديد التحالف الثلاثي على التقارب بين روسيا وفرنسا. وفي تلك الأثناء أيضًا وقع حادث تافه على الحدود الفرنسية الألمانية مما دفع ببولنجر إلى حشد قواته على الحدود والتهديد بالحرب. ولكن الوزارة الفرنسية سقطت، وسر بسمارك لخروج

بولنجر. وبدأ يعمل على استصلاح روسيا وتوجيه اهتمامها إلى الشرق وإلى المناطق التي تحتاج فيها إلى تأييد ألمانيا.

وفي ذلك الوقت تغيرت وجهة نظر السياسة الروسية تجاه المانيا، وأرسل القيصر الروسي شوفالوف إلى برلين بعد أن عرضت فكرة عقد اتفاق روسي - ألماني على سفير ألمانيا في بطرسبرج ووجدت ترحيبًا منه. واشتملت التعليمات التي أصدرها القيصر إلى شوفالوف على الموضوعات التالية:

(أ) ضمان السلام اللازم لنمو قوى روسيا الحربية والبحرية ولحماية روسيا من المحالفات الأوروبية.

(ب) العمل على إبقاء الوضع الراهن في البلقان والاعتراف بتفوق النفوذ الروسي في بلغاريا.

(ج) إغلاق المضايق.

وروسيا كانت ترغب في تحقيق ذلك عن طريق التأييد الألماني.

وقد اعترضت فكرة التحالف الروسي - الألماني عدة صعوبات فبسمارك لم يكن على استعداد لإخراج النمسا من التحالف وعلى الرغم من ذلك بدأت المفاوضات في ١١ مايو عام ١٨٨٧ وانتهت في ١٨ من نفس الشهر، واتفقت الدولتان (ألمانيا وروسيا) على توقيع معاهدة سرية بينهما سميت بمعاهدة الضمان الروسي - الألماني . وقد نصت المادة الأولى على أنه : «إذا هوجمت إحدى الدولتان المتعاقدتان من قبل دولة ثالثة تلتزم الدولة الأخرى المتعاقدة جانب الحياد الودي. إن هذا النص غير نافذ المفعول

في خالة هجوم إحدى الدولتين المتعاقدتين على النمسا أو فرنسا». ونصت المواد الأخرى على ما يلي:

(أ) اعتراف ألمانيا بالحقوق التاريخية لروسيا في البلقان. وبحق الروس في تفوق نفوذهم في بلغاريا.

(ب) تتعهد الدولتان بالعمل على المحافظة على الوضع الراهن في البلقان.

(ج) تتعهد الدولتان بفرض رغبتهما على الدولة العثمانية بضرورة إغلاق المضايق في وجه أعدائهما.

وهكذا ضمنت ألمانيا حياد روسيا في حالة اعتداء فرنسا عليها كما أن روسيا ضمنت حياد ألمانيا إذا ما هاجمتها النمسا. ولم يكن بسمارك مضطرًا لمساعدة النمسا في حالة اعتدائها على روسيا. كما أنه لم يكن ينوي الهجوم على فرنسا لأن ألمانيا لا تنوي الحرب مع فرنسا. ولقد اعترف بسمارك بمصالح روسيا في البلقان، وأيد روسيا في الإجراءات التي تتخذها بشأن المضايق (البوسفور والدردنيل) وذلك بوقوف ألمانيا على الحياد وتأييد روسيا دبلوماسيًا، ولكن بسمارك كان يعلم أن بنود معاهدة التحالف الثلاثي بخصوص البحر المتوسط والبلقان كانت قوية إلى درجة تمنع روسيا من تحقيق ما تريده بشأن المضايق حتى إذا وقفت ألمانيا على الحياد. وكانت مدة المعاهدة ثلاث سنوات وقد وقعت هذه المعاهدة في عام ١٨٩٦ واتهم بسمارك بأنه خان النمسا في هذه المعاهدة، ولكن الأمر غير ذلك فلقد أعلن بسمارك بأنه غير ميال لتأييد سياسة النمسا البلقانية أو الدخول في حرب من أجلها. ولقد كانت هذه المعاهدة وفقًا لرغبته في تقسيم البلقان إلى منطقتي نفوذ شرقي في بلغاريا والآستانة والمضايق لروسيا وغربية للنمسا.

وبتوقيع معاهدة الضمان أتمَّ بسمارك سياسة التحالفات، وبذلك ضمن سلامة ألمانيا نظريًا على الأقل. وعمل بسمارك على عدم مصارعة السياسة الروسية في بلغاريا، وأيد اتحاد دول البحر المتوسط ليضع حدًا لمطامع الروسيا، ولكي يمنع تحالفها (أي الروسيا) مع فرنسا.

الفصل السادس

التحالفات الدولية بعد سقوط بسمارك

١٨٩٠-١٩١٤

- التحالف الثنائي بين فرنسا وروسيا.
- التحالف الإنجليزي الياباني..
- الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا.
- الاتفاق الإنجليزي الروسي.

الفصل السادس

التحالفات الدولية بعد سقوط بسمارك

(١٨٩٠-١٩١٤)

في عام ١٨٨٨ توفى الإمبراطور الألماني وليم الأول وخلفه حفيده وليم الثاني على العرش، ومنذ ذلك الوقت بدأ الخلاف بين الإمبراطور وبسمارك. وكان وليم الثاني رجلاً ذكيًا ونشيطًا، وعلى الرغم من إعجابه ببسمارك إلا أنه لم يرغب أن يقف مكتوف الأيدي بينما يحكم بسمارك حكمًا مطلقًا، وكان بسمارك قد بلغ من الشيخوخة وأصبح متمسكًا بآرائه الأمر الذي أدى إلى الصدام بين الطرفين. وانتهز أعداء بسمارك الفرصة لتوسيع الخلاف بينهما، فعندما حل موعد انتهاء معاهدة الضمان الألماني - الروسي في عام ١٨٩٠ والتي كان بسمارك قد وعد القيصر الروسي بتجديدها، رفض وليم الثاني ذلك واقتنع بآراء خصومه بأن مواد معاهدة الضمان تخالف مواد المعاهدة الثنائية بين النمسا وألمانيا في عام ١٨٧٩. وحينئذ استقال بسمارك، ولم تجدد ألمانيا المعاهدة على الرغم من رغبة روسيا في ذلك، ولذلك اضطرت روسيا إلى البحث عن حليفة أخرى، وارتمت في أحضان فرنسا.

وترجع أهمية عام ١٨٩٠ في التاريخ الأوروبي إلى أنها سنة فاصلة في الفترة ما بين ١٨٧٠ و ١٩١٤. فلقد تخلى بسمارك في تلك السنة، كما رأينا، عن إدارة أمور السياسة الأوروبية ولقد أعلن سولزبري أن سقوط بسمارك «مصيبة هائلة» . وكانت برلين مركز السياسة الدولية الأوربية. وفي الواقع كان بسمارك دعامة السلام الأوروبي، ولكن سقوطه كان يعني

تغيير السياسة الخارجية الألمانية، فرفضت ألمانيا تجديد معاهدة الضمان مع روسيا، بينما كانت سياسة بسمارك ببناء التحالف الثلاثي وتجديده وحفظ العلاقات الودية مع روسيا، والعمل على كسب صداقة إنجلترا، وإبقاء فرنسا في عزلة سياسية حتى لا تفكر جديًا في حرب مع ألمانيا.

التحالف الثنائي بين فرنسا وروسيا (١٨٩١-١٨٩٤م):

كان عدم تجديد معاهدة الضمان ورفض ألمانيا إعطاء روسيا وعدًا مكتوبًا ببقاء ألمانيا على سياستها القديمة إزاء روسيا، أعطى الدولة الأخيرة حرية في العمل، فلقد شعرت روسيا بعزلتها، وعرفت أن ألمانيا تريد أن تستبدل بالتحالف الروسي التحالف الإنجليزي، فأخذت روسيا تبحث عن حلفاءها ولذلك تعاونت مع فرنسا في المسألة المصرية، وتأكدت روسيا نهائيًا من موقف ألمانيا التي حاولت تقوية التحالف الثلاثي وتأييد النمسا، بل واطلعت النمسا على معاهدة الضمان التي عقدها بسمارك معها، وأيدت نهائيًا وجهة النظر النمسوية في البلقان.

ومن ناحية أخرى أخذت فرنسا بعد سقوط بسمارك تلعب دورًا إيجابيًا في السياسة الأوروبية فحاولت إبعاد إيطاليا من التحالف الثلاثي ومن تحالف البحر المتوسط، وتدخلت في أمور الفاتيكان وضد مصالح إيطاليا الاستعمارية. وتعاونت فرنسا مع الروسيا في خلق المشكلات لإنجلترا في مصر، كما احتجتا على المعاهدة الإنجليزية الألمانية التي أعطت الإنجليز الحق في فرض الحماية على زنزبار. وشعرت إنجلترا بالقلق إزاء موقف الروسيا وفرنسا من السياسة الإنجليزية في مصر، ولذلك عمل سولزبري على توثيق علاقاته مع النمسا وإيطاليا وفي نفس الوقت دارت محادثات بينه وبين

مارشال Marshall وزير خارجية ألمانيا أظهرت اتفاق آراء الدولتين. وكان لذلك وقع سيئ في كل من فرنسا والروسيا، لاسيما بعد أن أعلنت الحكومة الإنجليزية في البرلمان عن وجود اتفاق بينها وبين إيطاليا منذ عام ١٨٨٧.

وكان الرد الطبيعي على ذلك هو التقارب بين فرنسا وروسيا، وأظهرت فرنسا أنها لا تستطيع إقراض الروسيا إلا إذا عملت الأخيرة على زيادة التقارب منها. وكانت الروسيا في أشد الحاجة إلى مساعدة فرنسا المالية لتنظيم ماليتها ولاستكمال بناء خطوطها الحديدية. وكان الرأي العام الروسي والصحافة الروسية مؤيدة للتحالف، وهكذا بدأت المفاوضات بين الدولتين وانتهت بعقد التحالف بينهما عام ١٨٩١.

وقد نصت الاتفاقية على ما يلي:

(١) تتعهد الدولتان المتعاقدتان التفاوض في كل مسألة من شأنها تهديد السلام العام.

(٢) إذا حدث تهديد السلم فعلاً، وخاصة في حالة تهديد أحد الطرفين المتعاقدين من قبل الأعداء، فإنهما يتفقان على الخطط التي تتطلبها أهدافهما.

وهكذا اتفقت الدولتان على أن تساعد كل منهما الأخرى حربيًا إذا اعتدت دولة من دول التحالف الثلاثي على إحداهما، وأن يتناقش أركان حرب الدولتين في وقت السلم، وألا تعقد فرنسا أي معاهدة منفردة مع دول التحالف الثلاثي، وأن تكون المعاهدة سرية، غير أن هذا التحالف كان غامضًا وكان الوضع الدولي قلقًا خلال عام ١٨٩٣. فطلب الفرنسيون

إكمال الحلف بميثاق عسكري، وقد تم ذلك في عام ١٨٩٤، وبموجبه تعهدت روسيا بمساعدة فرنسا بمليون ونصف جندي إذا ما هاجمتها ألمانيا، كما وعدت فرنسا روسيا بنفس العدد إذا ما هاجمتها النمسا تساعدها ألمانيا. وبذلك تكون ما يسمى بالتحالف الثنائي. ووطدت دعائم الحلف زيارة القيصر نقولا الثاني لفرنسا عام ١٨٩٤ حيث استقبل بحفاوة بالغة، ورد مسيو فور رئيس الجمهورية الفرنسية له الزيارة في العام التالي.

(٣) ظلت إنجلترا منعزلة عن التحالفات الأوروبية، وقد شعرت بمنافسة ألمانيا لها لاسيما في مجال الاستعمار. ولذلك بدأت تتفاوض مع روسيا وألمانيا لإقامة تقارب معها.

ومن العوامل التي شجعت على التقارب الإنجليزي الألماني مضايقات فرنسا المتتالية للاحتلال الإنجليزي لمصر، مما جعل إنجلترا في حاجة إلى تأييد قناصل دول التحالف الثلاثي لمشروعاتها في توطيد الاحتلال واستمرارها. ولما شعرت إنجلترا بخطورة عزلتها، فاتح جوزيف تشمبرلين وزير المستعمرات، السفير الألماني في لندن في عام ١٨٩٨ في موضوع إقامة تحالف إنجليزي- ألماني. ولكن بيلوف Bulov مستشار ألمانيا لم يكن متحمسًا لذلك التحالف خوفًا من أن تستخدمه إنجلترا لأغراضها الخاصة دفاعًا عن مصالحها. وفي عام ١٨٩٩ زار القيصر الألماني إنجلترا وفاوض تشمبرلين بيلوف في الموضوع. غير أن قيام حرب البوير[1](١٨٩٩-١٩٠٩)

التحالف الإنجليزي الياباني (١٩٠٢):

تم التوازن بين دول الوفاق الثنائي (فرنسا وروسيا) والتحالف الثلاثي

(ألمانيا والنمسا وإيطاليا) بعد عام ١٨٩١ واستمر هذا التوازن حتى عام ١٩٠٤، إذ انصرفت الدول الأوروبية الكبرى إلى التوسع الاستعماري خارج القارة الأوروبية وقد سبقت إنجلترا غيرها في هذا المضمار، واتسعت سياسة الانعزال عن الشؤون الأوروبية. وقد تميزت الفترة الواقعة فيما بين عامي ١٨٩٤ و ١٩٠٤ بثلاثة اتجاهات هامة:

(١) تخلي روسيا عن الشؤون الأوروبية واتجاهها إلى الشرق الأقصى بهدف التوسع وبسط النفوذ. ولم تهتم بالشئون الأوروبية مرة أخرى إلا بعد هزيمتها أمام اليابان عام ١٩٠٥.

(٢) اتسع المجال أمام ألمانيا للتحكم في الشؤون الأوروبية والدولية واستغلت في معظم الأحيان التنافس الاستعماري بين إنجلترا وفرنسا وروسيا للحصول على الأراضي، وانتهزت الفرص لمنافسة إنجلترا بشتى الطرق أو الاشتراك في التنافس الاستعماري والاستيلاء على بعض الممتلكات الأفريقية.

وعطف ألمانيا على بوير زاد من حدة الخلاف بين إنجلترا وألمانيا. وعندما زار القيصر إنجلترا للمرة الثانية في عام ١٩٠١ استؤنفت المفاوضات، وكانت ألمانيا راغبة في الحلف ، ولكنها أرادت ضم إنجلترا إلى التحالف الثلاثي. ولم توافق إنجلترا لأن ذلك قد يخرجها إلى الحرب ضد روسيا بسبب اختلاف المصالح بين روسيا والنمسا، وانتهت المفاوضات بالفشل وبدأت إنجلترا تبحث عن حليف ضد الدول الاستعمارية التي كانت تنافسها في الأسواق ألمانيا وفرنسا وروسيا، وكانت أولى هذه الدول هي اليابان.

- وشعرت إنجلترا بأهمية هذا الحليف بسبب الدور الذي لعبته روسيا بعد الحرب الصينية - اليابانية عام ١٨٩٥ . فقد نصت معاهدة شيمونسكي التي وقعت بين اليابان والصين عام ١٨٩٥ على تنازل الصين لليابان عن كوريا وفورموزا وشبه جزيرة لياوتنج بما فيها ميناء بورت آرثر. وقد أغضب روسيا والمانيا وفرنسا استيلاء اليابان على هذا الميناء ، وأرسلت مذكرة شديدة اللهجة تطلب فيها من اليابان ردها ، واضطرت اليابان إلى الموافقة على مذكرة الدول وسحبت قواتها من شبه جزيرة لياوتنج وهي ناقمة لاسيما من روسيا خصمها المباشر التي احتلت ميناء بورت آرثر. وكان استيلاء روسيا على هذا الميناء من وجهة النظر الإنجليزية - تغييرًا لتوازن القوى ويهدد الإمبراطورية البريطانية ، ولما كان الخطر الأكبر الذي يهدد إنجلترا يكمن في النشاط الروسي في الشرق الأقصى، اتجه الإنجليز إلى التفاهم مع اليابان على مواجهة هذا الخطر الروسي المشترك، وكانت اليابان في حاجة إلى كسب إنجلترا بالذات حتى تعد نفسها لضرب روسيا وهي مطمئنة إلى أن أكبر دولة بحرية أوروبية لا تعرقل مشروعاتها العسكرية وإلى أن أية دولة أخرى لن تدخل الحرب إلى جانب روسيا. ولذلك لم تكن المفاوضات بين الطرفين معقدة، وتوصلا إلى ما عرف بالوفاق الودي الذي وقع في ٢٠ يناير عام ١٩٠٢، ويعتبر هذا الوفاق النهاية الفعلية لعزلة إنجلترا.

وقد نص هذا الاتفاق على:

(١) اعتراف إنجلترا بمصالح اليابان في كوريا.

(٢) اعتراف اليابان بمصالح إنجلترا في الهند.

(٣) اتفقت الدولتان على أنه إذا حدثت حرب بين إحداهما ودولة ثالثة فإن الأخرى تلزم جانب الحياد ، أما إذا دخلت الحرب ضدها دولة رابعة فإن الدولة المتعاقدة الأخرى تبادر إلى مساعدة حليفتها.

ومعنى هذا التحالف أنه إذا وقعت الحرب بين اليابان وروسيا فإن إنجلترا تلزم جانب الحياد، أما إذا دخلت فرنسا إلى جانب حليفتها الروسيا ضد اليابان ، فإن إنجلترا تساعد اليابان. وإذا نشبت حرب بين إنجلترا وروسيا فإن اليابان تساعد إنجلترا. وعلى هذا الأساس سحبت إنجلترا أسطولها في الشرق الأقصى إلى بحر الشمال للدفاع عن سواحلها، والواقع أن الحالة الأولى هي التي حدثت عندما اندلعت الحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥) حيث انحصرت الحرب بين اليابان وروسيا ولزمت إنجلترا وفرنسا جانب الحياد ولم تتسع الحرب. وكانت مدة هذا التحالف خمس سنوات، وفي الحرب الروسية - اليابانية استولت اليابان على بورت آرثر وفي معاهدة بورتسموت التي أعقبت الحرب (١٩٠٦) حصلت اليابان على تفوق كبير في الشرق الأقصى، واعترفت روسيا بتفوق المصالح الاقتصادية والعسكرية اليابانية في كل من كوريا ومنشوريا، كما وافقت على نقل حقوق روسيا في شبه جزيرة لياوتنج وبورت آرثر إلى اليابان.

الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا (١٩٠٤):

رأت إنجلترا جليًا خطر سياسة العزلة على مركزها، وأثار النمو السريع للأسطول الألماني قلقها ومخاوفها، فإن ألمانيا لم تكتف بمزاحمتها في الأسواق الأجنبية، وفي تملك المستعمرات في مختلف أرجاء العالم بل صرح الإمبراطور وليم الثاني عام ١٨٩٧ بأن مستقبل بلاده مرهون بسيطرتها على أمواج

البحار، وأظهر تصميمه القاطع على خلق أسطول عظيم لألمانيا يعزز مكانتها الأولى بين الدول العظمى، وعاونه في تحقيق مشروعه وزير بحريته الشهير الأميرال تربتز Tripitz الذي قال عنه المؤرخ لانجر Langer : «ربما كان أكفأ شخص ظهر في أية دولة من دول العصر الحديث». وقام تربتز بوضع مشروع هدفه احترام مركز ألمانيا التجاري والاقتصادي، كما عمل على استكمال أسلحة الحرب البحرية وخاصة الطوربيد وأجاز الرايخشتاع في عام ١٨٩٧ قانونًا بتعزيز الأسطول الألماني وزيادة وحداته وبحارته زيادة كبيرة.

ولقد أعلن بيلوف أن ألمانيا لا تفكر في الاعتداء على إنجلترا، ولكن تأكيدات ألمانيا لم تساعد على محو مخاوف إنجلترا ، وذلك للاهتمام الكبير الذي أظهره الإمبراطور بالمسائل البحرية، ولأن تربتز اهتم بألا يكون لألمانيا بحرية دفاعية فحسب بل هجومية أيضًا. وبدأت إنجلترا تزيد من اهتمامها بالمسائل البحرية وذلك بإنشاء قاعدة بحرية كبيرة وبناء أربع سفن حربية كل عام، والاهتمام بتركيز الأسطول في المياه الإنجليزية، وهكذا زاد القلق في كل من الدولتين بسبب المشروعات البحرية التي تضعها الدولة الأخرى ، وحاولت إنجلترا تهدئة خواطر ألمانيا بأن أعلنت بأنها ستخفف قليلاً الاهتمام بإنشاء سفن حربية، وكانت تنتظر أن تقوم الحكومة الألمانية بخطوة مساندة ، ولكن ألمانيا لم تفعل.

وهكذا قربت العداوة المشتركة لألمانيا بين إنجلترا وفرنسا، فألمانيا أصبحت الدولة الصناعية الفتية التي تنافس إنجلترا في الاستعمار وهي عدوة فرنسا منذ عام ١٨٧٠. وأرادت كل من الدولتين (إنجلترا وفرنسا) تصفية مصالحها الاستعمارية لمواجهة العدو المشترك. ووجد الساسة البريطانيون في

مليكهم إدوارد السابع وسيلة صالحة للتقرب إلى فرنسا، فقد كان هذا العاهل يكن حبًا شديدًا لتلك البلاد التي قضى في ربوعها زمنًا من أمتع أيام شبابه، وبادله الفرنسيون هذا الحب فاغتنم فرصة زيارته لوحدات الأسطول الإنجليزي في مياه البحر المتوسط، وقام في أثناء عودته بزيارة رسمية لباريس عام ١٩٠٢ واستقبله الفرنسيون بأعظم مظاهر الترحيب، ورد رئيس الجمهورية الفرنسية له الزيارة بلندن في العام نفسه، واستغل ساسة الدولتين هذا التقارب بين شعبيهما للسعي إلى تسوية العلاقات التي تحول دون حسن تفاهمها.

وفي ٨ أبريل عام ١٩٠٤ تمكنت الدولتان من عقد الاتفاق الودي Entente Cordiale وتضمن هذا الاتفاق مواد علنية وأخرى سرية، ونص على ما يلي:

(١) تسوية المشكلات المتعلقة بمصائد الأسماك في نيوفوندلاند بين إنجلترا وفرنسا وتعديل الحدود بين المستعمرات الفرنسية الإنجليزية في أفريقيا.

(٢) تسوية بعض المشكلات في سيام ومدغشقر وأفريقيا الغربية.

(٣) اعتراف إنجلترا بمصالح فرنسا في مراكش واعتراف فرنسا بمصالح إنجلترا في مصر.

وأعلنت إنجلترا بمقتضى الاتفاق أنها لن تعمل على تغيير مركز مصر السياسي، وأعلنت فرنسا من جانبها أنها لن تعرقل عمل إنجلترا في مصر، ولن تطلب تحديد أمد الاحتلال الإنجليزي. وبهذا الاتفاق ثبت الاحتلال الإنجليزي أقدامه في مصر من الناحية الفعلية، ولم يعد هناك ما يحول دون

فرض السيادة البريطانية العاملة على البلاد سوى الخيط الشرعي الرفيع الذي كان يربط مصر بالدولة العثمانية. ولكن لم تمر عشر سنوات أخرى حتى أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر وأصبح مركزها مضمونًا من الناحيتين الفعلية والشرعية، وأنهت هذه التسوية عوامل التنافس بين إنجلترا وفرنسا، ولكنها تختلف عن معاهدات التحالف التي سبقتها من حيث إنها لم تثر إلى التعاون في حالة الحرب، وإنما هي اتفاقية لتسوية المشكلات المعلقة ، ولذلك سميت بـ «الاتفاق» ولم تسمى بالتحالف».

الاتفاق الإنجليزي – الروسي (١٩٠٧):

شعرت روسيا بعد هزيمتها أمام اليابان في عام ١٩٠٥ أنها بحاجة إلى أصدقاء بدلاً من إثارة العداوات، وأدركت روسيا أيضًا أن الدول التي حالت دون توحدها هي إنجلترا والنمسا والمجر وألمانيا، وأصبح مجال التوسع الروسي بعد عام ١٩٠٥ منحصرًا في الدولة العثمانية (في اتجاه الأناضول والعراق أو في اتجاه البلقان) وفي إيران. وكانت روسيا تدرك تمامًا أن إنجلترا تعارض فكرة توسعها على حساب الدولة العثمانية خوفًا من سيطرتها على المضايق (البوسفور والدردنيل)، كما وقفت النمسا والمجر أمام أي توسع روسي في البلقان، وبدأ التنافس يتصاعد بينهما هناك منذ عام ١٩٠٣، وهكذا لم يبق أمام روسيا سوى إيران لكي تعمل فيها وتثبت للعالم أن روسيا لا تزال دولة كبرى، ولكن منذ قرن تقريبًا وروسيا تواجه مقاومة إنجليزية علنية وسرية لمشروعاتها التوسعية في إيران. ولذلك رأت أن الوسيلة الوحيدة لفتح الطريق أمام مشروعاتها هو التوصل إلى تفاهم مع دول الحلف الثلاثي أو إنجلترا. ولما كان أي تفاهم مع ألمانيا يهدد التحالف الروسي -

الفرنسي ، أصبح التفاهم مع إنجلترا أكثر واقعية.

وبعد نكبة روسيا في عام ١٩٠٥ أخذت إنجلترا تقلل من تعنتها ضدها. وفي الواقع لعبت فرنسا دورًا مهمًا في فتح الطريق أمام التقارب الإنجليزي - الروسي لقد كادت الحرب الروسية - اليابانية أن تجر كل من إنجلترا وفرنسا إلى حرب لا مصلحة لهما فيها، فكانت فرنسا حليفة لروسيا منذ عام ١٨٩٤، وإنجلترا حليفة للياباني منذ عام ١٩٠٢، ولدفع خطر حرب كهذه حرصت فرنسا على إتمام سلسلة المحالفات بعقد اتفاقية إنجليزية - روسية. وبعد هزيمة روسيا في عام ١٩٠٥ كان من السهل التقرب منها لعقد اتفاقية مع إنجلترا، وفعلاً وقعت الاتفاقية في ٣٠ أغسطس عام ١٩٠٧ وقد نصت بالإضافة إلى التحالف على تسوية المشكلات الاستعمارية خارج القارة الأوروبية ولكن بشكل أوسع من تلك التي عقدت بين فرنسا وإنجلترا، كما قسمت إيران إلى منطقتي نفوذ روسية في الشمال، وإنجليزية في الجنوب. وبقى قسم مستقل في الوسط، واعترفت روسيا بمصالح إنجلترا في الخليج العربي وفي التبت ووعدت إنجلترا بعد عقد الاتفاقية بتسهيل السُبل لفتح المضايق أمام السفن الحربية الروسية. كما أصبحت أفغانستان تحت حماية إنجلترا. ومع أن هذه الاتفاقية قد ضمنت مصالح إنجلترا أكثر مما ضمنت مصالح روسيا، فإن الأخيرة علقت عليها الآمال لبلوغ مآربها في البلقان والدولة العثمانية في المستقبل. وقد تم في الموقف نفسه عقد اتفاقية بين روسيا واليابان اعترفت فيها كل من الدولتين بمصالح الأخرى في الصين ومنشوريا. وكذلك عقدت فرنسا واليابان اتفاقية تعترف فيها بأن الصين وحدة لا تتجزأ وبإقرار سياسة الباب المفتوح. وأذاعت كل من إنجلترا

وإسبانيا وفرنسا وروسيا معًا تصريحات بالمحافظة على الوضع الراهن في البحر المتوسط، وهذا تحت سلسلة متواصلة من المحالفات والاتفاقيات السياسية التي ألغت جبهة خطيرة ضد دول التحالف الثلاثي.

وهكذا أحكم الوفاق الثلاثي Triple Entente بين فرنسا وإنجلترا وروسيا الطوق حول ألمانيا، وقد زادت الأزمات الدولية التي حدثت بعد عقد هذا الوفاق من توثيق عراه. وأهم هذه الأزمات ضم البوسنة والهرسك (في يوغسلافيا الحالية) إلى النمسا وحادثة أغادير. والحروب البلقانية (١٩١٢-١٩١٣). وقد أدت هذه الأزمات إلى مفاوضات بين أركان حرب إنجلترا وفرنسا عام ١٩٠٦ وإلى الاتفاق بينهما في عام ١٩١٢ على أن تسحب إنجلترا أسطولها من البحر المتوسط. وبذلك يكون قد تم التعاون البحري بأن تحافظ إنجلترا على سواحل فرنسا بحرًا إذا هوجمت من الشمال، وأن يكون الأسطول الفرنسي مقابل الأسطول النمسوي في البحر المتوسط. وقد حاولت ألمانيا في عام ١٩١٢ الاتفاق مع إنجلترا بخصوص القوة البحرية للدولتين، ولكن المفاوضات لم تؤد إلى نتيجة. وهكذا انقسمت أوروبا إلى معسكرين كبيرين قبل عام ١٩١٤. فبينما كان الهدف الأساسي من التحالفات تجنب الحروب والمحافظة على السلام أصبحت باعثة على التصادم والتنازع وأنذرت بوقوع الحرب.

الحواشي

(١) قامت هذه الحرب بسبب الخلاف القديم بين الإنجليز والهولنديين (البوير) في جنوب أفريقيا. وكان الهولنديون قد استعمروا رأس الرجاء الصالح، واستولت إنجلترا على هذا الميناء أثناء الحروب النابليونية، ولم يستطع المستعمرون الهولنديون البقاء تحت الحكم الإنجليزي، فهاجرت الغالبية العظمى منهم شمالاً وكونت جمهوريتين هما: الترنسفال والأورنج، وعندما اكتشف فيهما الذهب والألماس توافد عليها عدد كبير من الإنجليز للبحث عن الثروة ونجحوا في وضع الجمهوريتين تحت الحماية البريطانية. ولكن نشأ خلاف بين البوير وحكومة الرأس وبالتالى الحكومة الإنجليزية حول معاملة المهاجرين البريطانيين في الترنسفال وخاصة فيما يتعلق بما يدفعونه من الضرائب. وتطور الخلاف إلى نزاع عنيف بين الفريقين، وعقد كروجر زعيم الترنسفال حلفًا مع جمهورية الأورنج الحرة وأعلن تخليه عن السيادة البريطانية، وكان هذا الإعلان بمثابة إعلان الحرب بين البوير والإنجليز عام ١٨٩٩.

الفصل السابع

أوروبا والحرب العظمى

- أسباب الحرب العالمية الأولى.
- مراحل الحرب.



الفصل السابع

أوروبا والحرب العظمى

كان هدف بسمارك الدائم بعد هزيمة فرنسا في عام ١٨٧٠ هو إبقاء فرنسا معزولة في أوروبا والحيلولة دون فرض أي حصار دبلوماسي على ألمانيا. وكانت النتيجة في الواقع، كما أوضحنا في الفصل الثالث، وهي خلق نظامين متنافسين من المحالفات وإقامة توازن هش للقوى أعان على حماية السلام في أوروبا جيلاً من الزمن. وطالما كان وجود تكتل ما دافعًا من تلقاء نفسه إلى التعجيل بإقامة تكتل منافس له، بحيث يظل توازن القوى مصونًا في النهاية، كان كلا الطرفين يخشى نقض السلام، ولكن ترادف حالات التوتر والتنافس المتصلة من هذا النوع أنتج في حد ذاته تسابقًا في التسلح وأشاع خوفًا متسع النطاق بحيث جر جميع الدول في النهاية إلى حرب عظمى. وبدلاً من أن يهدد الشركاء الأقل اهتمامًا والأكثر اتزانًا حلفاءهم ، أصبح الخوف شائعًا في أوروبا بحيث كان الشركاء الأشد انفصالاً والأكثر ميلاً للحرب هم الذين سيطروا على توجيه خطوات حلفائهم، ولم يكن مستطاعًا إنهاء أي خلاف أو حصره في موقعه، لأن كل طرف فيه جر إلى جانبه الآخرين جميعًا. وهذا هو السبب في أن مصير الأرشيدوق النمسوي بيد فتى صربي متحمس في مدينة سراييفو البلقانية الصغيرة أهاج روسيا وفرنسا إلى حرب مع النمسا والمجر وألمانيا، وفي أن غزو ألمانيا لبلجيكا جر بريطانيا والممتلكات البريطانية إلى حلبة النزاع العامة. وقد لخص سبندر J. A. Spender في كتابه Fifty Years of Europe الموقف الأوروبي فقال:

> «كانــت المرحلة التي بلغتها أوروبا هي شــبه الدولــية التي قسمت الأمم إلى كتلتين، لكنها لم تنشئ بينهما معبرًا. وكان عسيرًا أن تقوم ظروف سلم أو حرب أسوأ من هذه كان الــتوازن بينهما واعيًا لدرجة أن نفثة ريح قد تــودي به. كما حتّم تكافؤ قواهما الضخمة أن يكون النضال بينهما طويلاً مريرًا. فكان نجاح توازن القوى لعنة في حد ذاته».

كانت الحرب العالمية الأولى في نواحي كثيرة، جديدة تمامًا على التاريخ البشري. حقيقة أن الحروب السابقة، حروب الثورة الفرنسية والحروب النابليونية، استمرت زمنًا أطول وعمت نفس الكثرة من الشعوب. ولكن هذه كانت أول حرب للجماهير التي ازداد عددها تكاثرًا منذ عام ١٨١٥، وكانت أول صراع قام بين دول القرن التاسع عشر القومية الرفيعة التنظيم، القديرة على التصرف في طاقات كل مواطنيها أو رعاياها وعلى تعبئة القدرة الإنتاجية لصناعاتها الثقيلة وعلى الإفادة من كل ما لديها من علوم فنية حديثة في إيجاد طرق للتدمير مستحدثة. كانت أيضًا أول حرب واسعة النطاق بدرجة تكفي لقلقلة اقتصاد العالم الذي اشتد تداخله في خلال القرن السابق، وكان من المحتمل منذ البداية أن تبين مثل هذه الحرب أنها لن تكون أكثر تدميرًا للحياة البشرية وللثروة المادية فحسب، بل إن عواقبها ستكون كذلك أبعد مرمى تقديرًا وضبطًا، وهي الحرب الكبرى في التاريخ التي وجد فيها مثل هذا الفارق الكبير بين نتائجها وعواقبها من جهة، وبين صريح نوايا

وأغراض من بدأوا باتصالها. وضروري لهذا السبب أن نخصص المسائل التي كانت صراحة موضوع النزاع عندما بدأت الحرب وبين المشكلات التي أصبحت موضوع النزاع فيها قبل أن تنتهي، وبين النتائج الأخرى التي نعرف الآن أنها انبثقت منها وتميزت بدرجة متكافئة عن كلا النوعين السابقين.

(١) أسباب الحرب العالمية الأولى:

إذا ألقينا نظرة سريعة على مصالح الدول الأوروبية الكبرى، يمكننا تفهم طبيعة الخلاف الذي وجد في مطلع القرن العشرين. وكان الخلاف ينحصر في المسائل التالية:

(أ) التنافس النمسوي - الروسي في البلقان.

(ب) التنافس البحري بين إنجلترا وألمانيا. كما أن التنافس التجاري أثار حفيظة إنجلترا وأفسد العلاقات بين الدولتين.

(ج) التنافس الفرنسي - الألماني في مراكش منذ عام ١٩٠٤، وقد ساعد على استمراره هذه الفترة الطويلة مسألة الإلزاس واللورين.

ومن ذلك يتضح أن الأسباب التي أدت إلى قيام الحرب العالمية الأولى إنما ترجع في الواقع إلى الفترة الممتدة من عام ١٩٠٤ إلى عام ١٩١٣، وتنقسم هذه الأسباب إلى أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة.

الأسباب غير المباشرة للحرب:

نشبت فيما بين عامي ١٩٠٤ و ١٩١٣ عدة أزمات خطيرة أدت إلى التهديد بالحرب، ويمكن أن نجعل هذه الأزمات على النحو التالي:

أولاً: المشكلة المراكشية (١٩٠٤-١٩٠٥):

أثار الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ حنق ألمانيا[1] وسعت إلى إظهاره بمظهر العقم في مجال السياسة الدولية. فأشارت الحكومة الألمانية على الإمبراطور وليم الثاني، وكان يقوم بنزهة بحرية في البحر المتوسط عام ١٩٠٥، أن يزور مدينة طنجة، واستجاب الإمبراطور لطلب حكومته وانتهز فرصة زيارته فألقى خطابًا سياسيًا كان له دوي عظيم في دوائر أوروبا السياسية. فقد أعلن فيه أن سلطان مراكش عاهل مستقل ذو سيادة، وأعرب عن أمنيته بأن تظل مراكش مفتوحة في وجه تجارة جميع الدول على قدم المساواة، وصرح بأنه عزم على حماية المصالح الألمانية الكبرى بكل ما ملكت بلاده من قوة.

وطالبت الحكومة الألمانية بعقد مؤتمر من الدول التي يهمها الأمر لبحث هذه المسألة، وأيدتها النمسا في مطلبها، وأذعنت الحكومة الفرنسية، وعقد المؤتمر في الجزيرة Algeciras وهي بلدة إسبانية صغيرة على مقربة من جبل طارق في عام ١٩٠٦، وقرر المؤتمر ضمان استقلال بلاد المغرب والمحافظة على سياسة الباب المفتوح بالنسبة لتجارتها، ولكن أخضع رجال الشرطة في بلاد المغرب لإشراف فرنسا. وقد أيدت بريطانيا وروسيا الحكومة الفرنسية تأييدًا قويًا خلال المفاوضات، مما أفضى إلى أحكام أواصر الاتفاق وتوثيق الصداقة بينهما. ورخصت الحكومتان البريطانية والفرنسية لرياستي أركان جيشيهما بالاتصال إحداهما بالأخرى لرسم الخطط الحربية، على اعتبار أن قيام حرب بين فرنسا وألمانيا أمر محتمل الحدوث. ونتيجة

لتلك الأزمة أيضًا انضمت روسيا إلى الوفاق الثنائي في عام ١٩٠٧، وكونت الدول الثلاث (إنجلترا وفرنسا وروسيا) الوفاق الثلاثي.

ثانيًا: أزمة ضم البوسنة (١٩٠٨-١٩٠٩):

ضمت النمسا إلى إمبراطوريتها نهائيًا ولايتي البوسنة والهرسك، وهما الولايتان الصقلبيتان اللتان وكل إليها مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ أمر إدارتهما. وكانتا ذات أهمية خاصة للنمسا، فقد كانتا حلقة اتصال بين ممتلكاتها في دالماشيا وموانيها على البحر الإدرياتي. وشرعت مسرعة في طبعهما بالطابع الجرماني وعملت على قمع الميول التي قد يبديها أهليهما للانضمام إلى أقربائهم الصربيين. ولم يكن هذا الضم ضربة موجهة ضد الدولة العثمانية بقدرها اعتبر ضربة قاسية لمملكة الصرب الفتية في حركتها القومية، وضربة غادرة لروسيا إذا حصلت النمسا على هدفها بينما أصبح على روسيا المطالبة بتنفيذ فكرة التفويض ولجأت روسيا إلى فرنسا وبريطانيا، ولكن فرنسا رفضت أن تقف إلى جانب روسيا لأنها (أي روسيا) كانت تدبر مع النمسا من وراء ظهرها أمورًا كان يجب أن يؤخذ رأيها فيها. أما بريطانيا فقد تمسكت بموقفها التقليدي وهو استمرار إغلاق المضائق في وجه السفن الروسية الحربية. ورغم ذلك أثبت الإجراء الذي اتخذته النمسا أن دول التحالف الثلاثي هي القوة الحقيقية المهددة لروسيا، الأمر الذي زاد من ارتباط روسيا بحليفتها فرنسا.

ثالثًا: أزمة أغادير (١٩١١):

حاولت ألمانيا فصم عرى التطويق التي أحكمتها دول الوفاق الثلاثي

فاتهمت ألمانيا الحكومة الفرنسية بأنها تسعي إلى إعلان الحماية على بلاد المغرب، وأرسلت في يوليو عام ١٩١١ طرادًا إلى أغادير وهي قرية صغيرة على ساحل بلاد المغرب على المحيط الأطلسي، وذلك بحجة حماية مصالح الرعايا الألمان. ووقفت إنجلترا من وراء فرنسا تؤيدها ووافقت فرنسا على عقد مؤتمر دولي في أغادير. واتفقت الدولتان (فرنسا وألمانيا) في ١١ أكتوبر على حماية فرنسية على مراكش وتعويض ألمانيا في الكونغو الفرنسي. وفي ٤ نوفمبر وقعت المعاهدة، وكانت في صالح فرنسا إلى حد كبير، إذ حصلت على كل ما تريد في مراكش ولكن هذه المعاهدة لم تلق قبولاً حسنًا في برلين، فقد استقال وزير المستعمرات الألماني احتجاجًا إزاء سخط الرأي العام على الحكومة لجبنها، وعلى إنجلترا لمساندتها لفرنسا. ورأى أن أساس الأزمة اتفاق إنجلترا وفرنسا في عام ١٩٠٤ دون اشتراك ألمانيا. وهكذا أدت تلك الأزمة إلى نتيجة هامة، وهي أن بريطانيا تحدث في علاقاتها مع فرنسا مجال الوفاق إلى مجال التحالف دون النص على ذلك في معاهدة أو اتفاقية.

رابعًا: الحروب البنقانية (١٩١٢-١٩١٣):

في عام ١٩١٢ أعلن حلف بلقاني مكون من اليونان والصرب وبلغاريا والجبل الأسود الحرب على الدولة العثمانية. فقد تمكن فينيزيلوس داهية اليونان الأكبر من تكوين هذا الحلف ، وساعده في ذلك روح القومية المتطرف الذي ساد شعوبه. كما شجعت الحكومة الإنجليزية سرًا على تأليفه، كي تعمل على إذلال الدولة العثمانية التي كان ساستها قد ارتموا في أحضان ألمانيا. وقد تمكنت الجيوش البلقانية المتحالفة من هزيمة الدولة العثمانية واستطاعت العصبة البلقانية في حملة لم تدم أكثر من ستة أسابيع انتزاع جميع

أراضي الدولة العثمانية في أوروبا، ما عدا رقعة صغيرة من الأرض تضم استانبول وأدرنة. وفي ٣٠ مايو عام ١٩١٣ أكره ممثلو الباب العالي على أن يوقعوا معاهدة لندن، وبمقتضاها لم يبق للدولة العثمانية من أملاكها الأوروبية سوى عاصمتها استانبول وشبه جزيرة غاليبولي.

ولكن سرعان ما دب الخلاف بين الحلفاء لتقسيم أسلاب الحرب فأعلنت بلغاريا الحرب في ٢٠ يونيو عام ١٩١٣ على اليونان والصرب لامتلاك مقدونيا، وانتهزت الدول العثمانية ورومانيا الفرصة فأعلنت الحرب على بلغاريا التي هزمت واضطرت إلى طلب الصلح. واجتمع ممثلو الدول المتحاربة في بوخارست عام ١٩١٣، حيث وقعوا على معاهدة قضت باستحواذ اليونان على جزء من مقدونيا وميناء سالونيكا وجزيرة كريت، واتفق على جعل ألبانيا دولة مستقلة واستولت رومانيا على إقليم دوبرجة الجنوبي، واستردت الدولة العثمانية أدرنة، وتضاعفت رقعة كل من الصرب والجبل الأسود. أما بلغاريا فقد خرجت من الحرب صفر اليدين.

وقد أدت الحروب البلقانية إلى نتائج مهدت لقيام الحرب العالمية الأولى. فبلغاريا خرجت من الحرب مهيضة الجناح ولم تسرع روسيا إلى إنقاذها، في حين أن النمسا هي التي وقفت إلى جانبها، ولذلك توترت العلاقات الروسية- البلغارية، كما أن التقارب العثماني- الألماني قد تزايد بعد الحرب، فطلبت الدولة العثمانية قائدًا ألمانيًا لقيادة الجيش العثماني مما أثار مخاوف روسيا من أن تتحكم ألمانيا بالتدريج في المضايق، ومن ناحية أخرى أدت هزيمة الدولة العثمانية وهياج الشعور القومي في البلقان إلى تشتيت قوات النمسا والمجر التي رأت الاحتفاظ بقوات كبيرة ترقب الموقف

في البلقان مما حال دون أن تلقى بجيوشها ضد روسيا في حالة وقوع حرب معها. وقد حدث هذا في نفس الوقت الذي زاد فيه التقارب بين دول الوفاق الثلاثي.

خامسًا: سباق التسلح:

أدت أزمة أغادير والحروب البلقانية إلى توتر في العلاقات بين الدول مما أدى إلى التسابق على التسلح. وظهر ذلك واضحًا في القانون العسكري الألماني الصادر في عام ١٩١٣، وفي القانون الفرنسي في نفس الوقت أيضًا. وقد شملت مشاريع التسليح، خصوصًا في بريطانيا وألمانيا، السلاحين البري والبحري، وفيما بين عامي ١٩٠٧ و ١٩٠٩ قامت بريطانيا بمحاولات لإقناع ألمانيا بتحديد قوتها البحرية حتى لا تضطر إلى مجاراتها، مما يستلزم زيادة النفقات ، ووقوع عبء ذلك على دافعي الضرائب من الإنجليز. ولما فشلت بريطانيا في إقناع ألمانيا، قررت زيادة قوتها البحرية ولكنها قامت بمحاولة أخرى في عام ١٩١٣ فأرسلت هالدن Haldane وزير الحربية إلى برلين، ووافقت ألمانيا على الإبطاء في مشروعاتها الحربية بشرطين، الأول: أن تقف بريطانيا موقف الحياد في حالة حدوث حرب بين ألمانيا ودولة أخرى، والثاني أن تعد بريطانيا بعدم مهاجمة ألمانيا، وقبلت بريطانيا الشرط الثاني ورفضت الالتزام بالشرط الأول لما فيه من تشجيع لألمانيا على العدوان، ولذلك فشلت المفاوضات.

وفي يوليو عام ١٩١٢ أصدرت ألمانيا القانون العسكري الألماني الذي زاد من قواتها وقت السلم من ٦٢٣,٠٠٠ إلى ٨٨٠,٠٠٠ جندي. وفي ٧ أغسطس قابلت فرنسا هذا القانون بالمثل فمدت الخدمة العسكرية من سنتين

إلى ثلاث سنوات، وبذلك توفر لها عدد كبير من الجنود تحت السلاح. ولم يحدث شيء مماثل في كل من النمسا وروسيا وإيطاليا وحتى بريطانيا (لم تشأ بريطانيا قبول الخدمة العسكرية الإلزامية). وعلى العموم أدى السباق على التسلح إلى حدوث توتر في العلاقات الدولية فهيأ الأذهان لتقبل فكرة الحرب، وأدى ذلك بالتالي إلى محاولة كل حكومة أن تستكمل استعداداتها الحربية قبل غيرها، وأن تستفيد من هذا السبق في العدوان على عدوتها قبل أن تتم تسليحها. وأيدت التطورات إلى حد كبير صحة النظرية القائلة بأن التسابق على التسليح يؤدي إلى الحرب.

سادسًا: التنافس على المصالح الاقتصادية:

يعتبر التنافس الاقتصادي بين الدول الصناعية الكبرى من أهم أسباب قيام الحرب. يفسر لنا هذا الكثير من الأزمات الدولية السابقة، فيوضح لنا هولشتين Holstein مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية الألمانية أسباب تدخل ألمانيا في أزمة مراكش عام ١٩٠٤ فيقول: «يجب على ألمانيا أن تتدخل في القضية المراكشية لأسباب اقتصادية وللدفاع عن جاهها ونفوذها. ويجب ألا تترك قضية كبرى تسوى خارجًا عنها مهما كانت، وفي أي جزء من العالم» وبهذه النظرة وافقت ألمانيا في عام ١٩٠٩ أن تتفق مع فرنسا بشأن مراكش على ان تقتسم معها الأرباح الاقتصادية. ومن المؤكد أيضًا أن التنافس التجاري بين ألمانيا وبريطانيا، وقلق بريطانيا من نمو التجارة الخارجية الألمانية في كثير من أسواق العالم (في بلجيكا وهولندا وأمريكا اللاتينية والدولة العثمانية) قد أدى إلى زيادة التنافس البحري بين الدولتين، ويقال بأن السبب الذي دفع ألمانيا إلى مغامرتها في عام ١٩١٤ أزمة اقتصادية

كانت تجتازها بالإضافة إلى حاجتها في إستغلال مشروع أفريقيا الوسطى كسوق جديدة لمنتجاتها، وكذلك تحقيق مشروع الاتحاد الجمركي الذي يضم دول وسط أوروبا Mittel Europa وجزء من البلقان.

سابعًا: نمو الروح القومية:

أدى نمو الروح القومية بلا شك إلى دفع الدول إلى آتون الحرب. فظهور ألمانيا كدولة قومية موحدة في عام ١٨٧٠ كان له أثر في محاولة ألمانيا تحقيق أمانيها بقوة السلاح لفرض وجودها كدولة قوية يجب أن يكون لها مستعمرات أسوة بالدول الأوروبية الأخرى مثل بريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا والبرتغال. كما أن اشتداد الحركة القونية الصربية بعد الحروب البلقانية سواء داخل الصرب أو بين الأقلية الصربية الكبيرة تحت حكم إمبراطورية النمسا والمجر، كان من أهم العوامل التي أدت في النهاية إلى وقوع الحرب العالمية الأولى.

الأسباب المباشرة:

تتمثل الأسباب المباشرة التي أدت إلى اندلاع شرارة الحرب العالمية الأولى في التطورات التالية. ففي ٢٨ يونيو عام ١٩١٤ قام طالب من أبناء البوسنة يدعى جفريلو برنسيب Gavrilo Princip بإطلاق الرصاص على الأرشيدوق فرديناند ، وارث عرش الإمبراطورية النمسوية وزوجته في سراييفو عاصمة النمسا ، بينما كان ولي العهد يقوم بزيارة رسمية فأرداه وزوجته قتيلين. وعرف من التحقيق أن الطالب ينتمي إلى جمعية «اليد السوداء» الصربية التي ارتكبت من قبل عدة اغتيالات سياسية، واتهمت

النمسا حكومة الصرب بأن هذه الجمعية تلقى تشجيعًا من جانب بعض كبار موظفيها، وأن تلك الحكومة متواطئة مع بعض الجمعيات السرية بها للقيام بعمليات إرهابية بغية القضاء على النفوذ النمسوي في ولايتي البوسنة والهرسك، وأن الجريمة لم تكن لترتكب إلا بإغماض كبار حفظة الأمن في الصرب أعينهم، إن لم يكن بتواطئهم الخفي مع مدبريها.

وكتب الإمبراطور النمسوي خطابًا إلى إمبراطور ألمانيا أوضح له فيه خطر الجامعة الصقلبية وخطر حركات الروس في البلقان. وقد أوضح إمبراطور ألمانيا لسفير النمسا في برلين أن النمسا يمكنها الاعتماد على تأييد ألمانيا، وأنه إذا قامت حرب بين النمسا والروسيا فإنها (أي ألمانيا) ستقف بجانب حليفتها. وسلمت النمسا حكومة الصرب إنذارًا طالبتها فيه بحل الجمعيات الصربية التي تنشر الدعاية ضد النمسا والبحث عن المشتركين في جريمة الاغتيال والقبض عليهم. وردت الصرب بأنها مستعدة للموافقة على إجابة بعض هذه المطالب، غير أنها رفضت رفضًا قاطعًا المطالب النمسوية التي تمس مظاهر استقلالها وفي ٢٣ يوليو أرسلت النمسا إنذارًا نهائيًا إلى حكومة الصرب تطلب منها الموافقة على جميع المطالب خلال ثمان وأربعين ساعة، ومن أهم هذه المطالب أن تتعهد الصرب بالتحقيق تحقيقًا نزيهًا عاجلاً في الجريمة، وأن تنزل بمقترفيها والمتواطئين عليها عقابًا رادعًا. وأن تعمل على كبح الدعاية العنيفة القائمة ضد النمسا في الصحف ودور العلم، وحل الجمعيات السرية، وطرد الموظفين الصربيين الذين يناصرون تلك الدعاية، وطلبت النمسا أن يسمح لموظفيها بمساعدة الحكومة الصربية في القضاء

على هذه الحركات المعادية لها ولبعض القضاة النمسويين أن يجلسوا مع القضاة الصربيين خلال محكمات المتواطئين والشركاء في الجريمة.

قبلت حكومة الصرب الإنذار باستثناء مطالب اشتراك النمسويين في الإجراءات القضائية بحجة أنه يمس مظهرًا هامًا من مظاهر استقلال الصرب. وردت النمسا في ٢٥ يوليو بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الصرب، وبعد ثلاثة أيام أعلنت الحرب على الصرب وكان هذا في نظر الحرب عملية سحق لها، وتطلعت بسرعة إلى منفذ لها، وكانت روسيا مستعدة للقيام بهذا الدور لأنها كانت لا تقبل بأي حال من الأحوال بحق الحرب على يد النمسا لما سيترتب عن ذلك من تسلط نمسوي على البلقان، وأعلنت روسيا تحريك جيوشها وحاولت بريطانيا أن تنصح روسيا بالاعتدال، ولكن الاعتدال لم يكن من سياسة روسيا في ذلك الوقت. واضطرت ألمانيا إلى إرسال إنذار حربي إلى روسيا، لاسيما أن حركة تحريك الجنود كانت ضد النمسا وألمانيا. ولم تحاول فرنسا الضغط على روسيا وكانت ترى أنه إذا أعلنت بريطانيا أنها ستقف بجانب فرنسا لن تكون هناك حرب ومن ناحية أخرى، أرسلت بريطانيا تطلب من ألمانيا وفرنسا ضمانًا باحترام حياد بلجيكا، فأعطت فرنسا ذلك الضمان ورفضت ألمانيا، ولما طلبت ألمانيا من بريطانيا إعطاء شروطها للحياد رفعت بريطانيا.

وهكذا اتسع الخلاف وأصبح أوروبيًا. فلم ترد روسيا على إنذار ألمانيا، وأوضحت فرنسا لألمانيا موقفها وهو أنها ستعمل بما تمليه عليها مصالحها، وحركت جيوشها عندما هاجمت القوات الروسية الحدود الألمانية في أول أغسطس. وفي ٢ أغسطس أعلنت بريطانيا أنها ستؤيد فرنسا بحريًا

إذا حاول الأسطول الألماني دخول القنال الإنجليزي ومهاجمة فرنسا أو الاعتداء على سفنها. وفي ٣ أغسطس أوضح إدوارد جراي Gray وزير خارجية بريطانيا سياسة بلاده بقوله:

«لعدة سنوات كانت تربطنا بفرنسا أواصر الصداقة، ولكن إذا أردنا أن نعرف مدى ما يترتب على هذه الصداقة من التزامات، فلينظر كل منا في قرارة نفسه، ومشاعره ليتوصل بنفسه إلى مدى هذه الالتزامات» أن الأسطول الفرنسي موجود الآن بالبحر المتوسط، والسواحل الشمالية والغربية لفرنسا بدون حماية على الإطلاق بسبب شعور الثقة والصداقة بين الدولتين، وأن شعوري الخاص أنه إذا اشتبك أسطول أجنبي مع فرنسا في حرب لم تسع إليها، ودخل هذا الأسطول القنال الإنجليزي وضرب السواحل الفرنسية غير المحمية فإننا لن نقف مكتوفي اليدين، لقد كان من حق فرنسا أن تعرف بشكل فوري ما إذا كان بإمكانها أن تعتمد على مساعدة بريطانيا لها في حالة ما إذا تعرضت للهجوم سواحلها غير المحمية في الشمال والغرب. ونتيجة لذلك فقد أعطيت وعدًا للسفير الفرنسي ولم يكن هذا إعلان للحرب».

وعن حياد بلجيكا قال الوزير البريطاني:

«لقد وصلتنا أخبار إنذار ألماني، إذا كان هذا حقيقيًا، وإذا كانت قد قبلت، فإن استقلالها يكـــون قد انتهى بصرف النظر عما تمنحه لها ألمانــــيا في مقابل ذلك فإذا هزمت فرنسا، وإذا وقعت بلجيكا تحت نفس السيطرة، ثم بعد ذلك هولندا وبعدها الدانمرك، فلنا أن نتصور مقدار الخطـــر الذي تتعرض له المصالح الإنجليزية. فإذا تنصلنا من التزاماتنا التي يفرضها الشرف والمصلحة في أزمة كهذه فيما يخص المعاهدة البلجيكـــية، فإني أشك في قيمة أية قوة مادية وقـــد تكون لدينا في النهاية إذا ما قورنت بما نكون قد فقدناه من احترام، رغم أن الأسطول علــــى اســـتعداد الآن وأن الجـــيش في سبيل اســـتكمال اســـتعداداته فإننا لم نعد حتى الآن بإرسال حملة خارج البلاد، ولكن إذا اضطررنا أن نـــتخذ موقفًـــا محـــددًا فـــي هذه القضايا، فاعـــتقادي هو أن البلاد حين تدرك أنه الخطر الـــذي تـــتعرض له، فإنـــنا ســـنحمل، لا على مساندة مجلس العموم فحسب، ولكن سيدعمنا فـــي موقفـــنا كذلـــك تصـــميم الأمـــة بأكملها وشجاعتها واحتمالها».

وفي نفس اليوم (٣ أغسطس) أعلنت ألمانيا الحرب على فرنسا لأنها ردت عليها ردًا لم تطمئن إلى جانبه وقالت بأنها ستعمل بما تمليه عليها مصالحها. وفي اليوم التالي زحفت ألمانيا على بلجيكا واحتلت دوقية لكسمبرج المحايدة، وفي نفس اليوم أرسلت الحكومة الألمانية إنذارًا نهائيًا إلى بلجيكا أمهلتها فيه اثنتي عشرة ساعة وطلبت منها السماح للجيوش الألمانية بعبور أراضيها في طريقها إلى فرنسا. فرفضت الحكومة البلجيكية هذا المطلب، واستصرخ مليكها جورج الخامس البريطاني فطلبت الحكومة البريطانية مشددة من ألمانيا احترام حياد بلجيكا بمقتضى معاهدة لندن عام ١٨٢٩ التي وقعت عليها بروسيا نفسها، والتي ضمنت فيها حياد تلك المملكة الصغيرة. ولكن القوات الألمانية شرعت تشق طريقها في أراضي بلجيكا على إثر انتهاء موعد الإنذار النهائي. فأعلنت الحكومة البريطانية في ٤ أغسطس الحرب على ألمانيا. أما إيطاليا في عام ١٩١٤ فكانت مقيدة باتفاقات مع دول الاتفاق الودي، ولو أن علاقاتها مع ألمانيا كانت جيدة إلا أن مطامعها في الترنتينو وجزءًا من ساحل دالماشيا لا يمكن تحقيقها إلا على حساب النمسا. ثم إن إيطاليا لن تستطيع أن تساعد المطامع النمسوية في البلقان. ولذلك رفضت في عام ١٩١٤ دخول الحرب في جانب حليفتيها، غير أنها ما لبثت أن أعلنت عليهما الحرب في مايو عام ١٩١٥ بمقتضى معاهدة سرية أبرمت بلندن في ٢٨ أبريل ١٩١٥ وتعهدت فيها بريطانيا وفرنسا بإعطائها عند انتهاء الحرب نهاية مظفرة، تريستا والترنتينو وجزءًا من ساحل دالماشيا، علاوة على قسم مناسب من المستعمرات الألمانية.

وفي نفس اليوم الذي أعلنت فيه ألمانيا الحرب على روسيا (أول

أغسطس ١٩١٤) عقدت الحكومة العثمانية معاهدة سرية مع ألمانيا تعهدت فيها بمساعدتها ضد روسيا وتظاهرت الدولة العثمانية بالحيدة فترة من الزمن. ولكن عندما بدا لها أن استعداداتها الحربية قد اكتملت بدرجة كافية أرسلت أسطولها فضرب في ٢٩ أكتوبر عام ١٩١٤ الموانئ الروسية على البحر الأسود، فردت روسيا على هذا الاعتداء بإعلان الحرب عليها. وفي ٥ نوفمبر أعلنت فرنسا وبريطانيا الحرب على الدولة العثمانية، وقطعت علاقاتها بها. وفي ٨ ديسمبر أعلنت بريطانيا الحماية على مصر وقطعت بذلك أي ارتباط بينها وبين الدولة العثمانية.

وبذلك غدا القتال عالميًا في فترة لم تزد على ثلاثة أشهر من ٢٨ يوليو إلى أكتوبر. وشمل خمسًا من قارات العالم الست. ووقفت الإمبراطوريات الألمانية والنمسوية والعثمانية في جانب، وروسيا وفرنسا وبريطانيا ومستعمراتها واليابان وبلجيكا والصرب. والجبل الأسود في الجانب الآخر. ودامت الحرب اثنين وخمسين شهرًا طويلة إذا قورنت بالغارات البسماركية الخاطفة لكنها قصيرة إذا قورنت بغيرها من الحروب الأوروبية العامة، ولم يكن الجديد فيها هو طول المدة بل الشدة العنيفة المركزة: أي السرعة التي أثبتت بها الدول الصناعية الكبرى قدرتها على تحريك جيوش ومؤن ونقلها مئات الأميال، وقذف كل دولة الأخرى بها في انتحار مرير. كما اضطرت كل حكومة إلى أن تعتصر جهد قومها بشدة ثم تزيد اعتصاره طلبًا للمزيد، لا من القوات المسلحة فحسب، بل من الجبهة المدنية وفي الإنتاج الصناعي كذلك. لم تطبق بريطانيا نظام التجنيد الإجباري حتى عام ١٩١٦، ولم تفرض فرنسا حتى عام ١٩١٧ ضريبة الدخل لتمويل الحرب، لكن كلتيهما

اضطرت في النهاية إلى الالتجاء إلى هذه الإجراءات الضرورية للحرب الشاملة.

وهكذا كان دخول كل من الدول المتحاربة إلى حرب مقررًا باعتبارات الأمن والقوة القومية، وكان للمشكلات والمنازعات صلة كبيرة بتبادل المخاوف وفقدان الثقة في قارة أوروبا. فحينما دخلت إمبراطورية النمسا والمجر في حرب مع الصرب في عام ١٩١٤، وحينما انحازت الروسيا إلى جانب الصرب، بلغت المسألة الشرقية للقرن التاسع عشر ذروتها. ولم يكن بوسع إمبراطورية النمسا والمجر الوراثية والعديدة القوميات أن تتسامح في نمو دولة الصرب دون المجازفة بزيادة تفككها هي إلى أقسامها القومية. ولم يكن بوسع إمبراطورية روسيا القيصرية الوراثية أن تتسامح في التوسع النمسوي في البلقان دون أن تضيع دعوتها لشعوب شرق أوروبا الصقلبية وحين تعبأت ألمانيا بجانب النمسا والمجر، وفرنسا بجانب روسيا والصرب فلأنه لم يكن بوسع أيهما أن تضيع عند حسابها لمقتضيات سلامتها وأمنها معونة حليفتها لها ضد الأخرى. وحين أعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا، كان السبب هو أن ألمانيا قد انتهكت تعهدًا مشتركًا باحترام الحياد البلجيكي من جهة ولأن الاتفاقات البحرية المعقودة مع فرنسا والخوف من القوة البحرية الألمانية أوجبا على بريطانيا أن تقف فرنسا في حد هذا الهجوم، ولما أعلنت اليابان فيما بعد الحرب على ألمانيا كانت تقصد الاستيلاء على ما للأخيرة من امتيازات فى الصين ومن جزر فى المحيط الهادى. ولما انضمت الدولة العثمانية وبلغاريا إلى ألمانيا بعد تمهل قليل كان ذلك لأن إحداهما كانت خصمًا لروسيا والأخرى كانت تكن بعض الشكاوى ضد الصرب.

ولما انضمت إيطاليا فى عام ١٩١٥ إلى بريطانيا وفرنسا والروسيا، كان ذلك لأنها كانت قد نالت بموجب معاهدة لندن السرية المعقودة فى ذلك العام وعدًا بمغانم إقليمية على حساب الدولة العثمانية والنمسا، كما منّيت بمغانم استعمارية.

(٢) مراحل الحرب:

كانت خطة الألمان ترمى إلى انقضاض جحافلهم على فرنسا، فتحطم جيوشها فى الغرب فى مدى أسبوعين أو ثلاثة، ثم ينقضون على روسيا بعد ذلك فى الشرق. وتنفيذًا لهذه الخطة جرد الألمان أكثر قواتهم على فرنسا، فاخترق أحد جيوشهم بلجيكا وسار آخر إلى لكسمبرج، وهاجم جيش ثالث فرنسا من متز إلى نانسى. وفى ٢٠ أغسطس احتل الألمان بروكسل وسقط فى أيديهم حصنا لييج ونامور المنيعان، وشق الجيش الألمانى الزاحف على فرنسا طريقه دون أن يستطيع الفرنسيون والبريطانيون وقفه، حتى صار فى أول سبتمبر على بعد أربعين كيلو مترًا من باريس، واضطرت الحكومة الفرنسية إلى الانتقال إلى بوردو، واستعدت العاصمة الفرنسية لحصار مرير، ولكن الجيش الفرنسي بقيادة المارشال جوفر أحرز نصرًا فاصلاً على الألمان فى معركة المارون التاريخية (٦-٩ سبتمبر) فاضطر الجيش الألمانى إلى التقهقر سريعًا إلى نهر الإين L'Aisne وبذلك طاش أمل قواده فى إحراز انتصارات فى حرب خاطفة. وما لبث القتال أن تحول إلى حرب خنادق، تحصن فى داخلها المقاتلون من كلا الفريقين، وامتدت المتاريس والخنادق من بحر الشمال إلى سويسرا جنوبًا، وحصنت بالأسلاك الشائكة.

وفى بداية الحرب قامت روسيا بهجوم كبير على ولاية بروسيا الشرقية الألمانية وتقدم جيشها الكبير سريعًا، غير أن القائد الألمانى الكبير هزمهم هزيمة فادحة عند تاننبرج فى ٢٧ أغسطس، وتمكن من القضاء على الجيش الروسى وقائده سامسونوف فى معركة تشبه موقعة سيدان، ولذلك أطلق عليها اسم سيدان الروسية. وبذلك لم يكن للروس خطر كبير على ألمانيا بعد ذلك، ولو أن الروس تمكنوا بعد ذلك من غزو بعض أجزاء بروسيا الشرقية. ومن ناحية أخرى، كانت مقاومة النمسا ضعيفة، وتمكن الروس من غزو غاليسيا، وهددوا سيليزيا. كما انهزمت النمسا أمام الصرب التي طردت جنودها من بلجراد، وقامت الصرب بغزو البوسنة.

وكان لانضمام اليابان إلى فرنسا وإنجلترا وروسيا أن قامت الحرب ضد ألمانيا في الشرق الأقصى، ففي ١٥ أغسطس وجهت اليابان إنذارًا إلى ألمانيا تطالبها بتسليم كياوشاو. كما أمدت روسيا بالذخائر والمؤن وحمت سفن الحلفاء في الشرق الأقصى. ومن ناحية أخرى، سرت روسيا بدخول الدولة العثمانية الحرب بجانب ألمانيا حتى تتمكن من تنفيذ مطامعها، كما أعلنت إنجلترا أن استانبول والمضايق ستكون من نصيب روسيا. وبدأت روسيا تتصل بحلفائها بخصوص تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية. وعلى العموم وازن انضمام الدولة العثمانية إلى ألمانيا انضمام إيطاليا إلى الحلفاء بعد ذلك بستة أشهر، ولكن إيطاليا لم تسهم بشيء يذكر في حملة الدردنيل أو في القتال في البلقان، ولقد زاد من حرج الموقف العسكري العام لدول الوفاق، وخاصة روسيا فشل الحملة الإنجليزية إلى الدردنيل في سبتمبر عام ١٩١٥، واضطرت الحملة الإنجليزية إلى الانسحاب وضاع أمل روسيا في فتح الطريق

لتوصيل المواد العسكرية اللازمة لها. وفي ٢٤ أكتوبر عام ١٩١٧ أنزلت حملة نمسوية- ألمانية هزيمة قاسية بالجيش الإيطالي في موقعة كابوريتو Caporetto.

وعلي أية حال انتهت الحرب في عام ١٩١٥ في صالح الدول الوسطى، فلم ينجح الحلفاء في الحرب وانهزمت الروسيا في الشرق ولم تفلح إيطاليا في هجماتها ودخلت بلغاريا الحرب في صالح الدول الوسطى، وسقطت الصرب وفشلت حملة الدردنيل. ولكن في عام ١٩١٦، بدأت كفة الحلفاء ترجح، فقد انكسرت حدة الهجوم الألماني نتيجة موقعتين فاصلتين في تاريخ الحرب العالمية الأولى، ففي معركة فردان Verdun استطاع الفرنسيون بعد تضحيات جسيمة أن يوقفوا الزحف الألماني وأن يستعيدوا الأراضي التي فقدوها في الهجوم الألماني الأول، وبذلك استطاع الفرنسيون أن يوقفوا الغزو الألماني لأول مرة منذ بداية الحرب. وخسر الجيش الفرنسي في هذه المعركة نحو نصف مليون مقاتل، وبلغت خسائر الألمان نحو ستمائة ألف رجل.

وقبل أن تنتهي معركة فردان، رد الفرنسيون والبريطانيون في أول يوليو على هجوم الألمان بخوض غمار معركة السوم الكبرى La Somme. ولقد بلغ من شدة التناحر أن فقد البريطانيون في اليوم الأول من هذا الهجوم نحو ستين ألفًا بين قتيل وجريح. وظل هذا الصراع الهائل محتدمًا إلى نوفمبر. وظهر في ١٥ سبتمبر خلال هذه الموقعة سلاح حربي اخترعه البريطانيون: هو سلاح الدبابات الذي أدى استخدامه بالتدريج إلى إنهاء حرب الخنادق في الميدان الغربي. ولم يتقهقر الألمان سوى أميال قلائل. وبينما كانت معركتا

فردان والسوم دائرتين، انقض جيش روسي بقيادة الجنرال بروسيلوف على قوات النمسا والمجر، واستحوذ على رقعة كبيرة من الأرض على حدود المجر. وشجع هذا الانتصار الباهر رومانيا على الانضمام إلى جانب الحلفاء فأعلنت الحرب في ٢٧ أغسطس عام ١٩١٦ على النمسا والمجر، فردت ألمانيا في اليوم التالي بإعلان الحرب عليها. وكان انضمام رومانيا إلى جانب الحلفاء قد أتاح للألمان فرصة الهجوم عليها واكتساح أراضيها، إذ استطاعت القوات الألمانية تحت قيادة المارشالين فلكنهاين وماكنزن من اكتساح الأراضي الرومانية والاستيلاء على العاصمة بوخارست في ٦ ديسمبر عام ١٩١٦، وبذلك استطاع الألمان أن يستولوا على دولة غنية بثروتها الطبيعية ولاسيما البترول عصب الحرب.

ومما ضاعف من متاعب الألمان الحصار البحري الشديد الذي فرضه الإنجليز على الألمان مما أدى إلى قلة المواد الغذائية لدى الشعب الألماني، ونظرًا لتفوق بريطانيا البحري تمكنت من القيام بعمليات بحرية في البحر المتوسط دون أن تخشى شيئًا من قوة ألمانيا البحرية، فتمكنت من إنزال قواتها من الدردنيل، وكذلك في سالونيك، كما أنها قطعت كل صلة تربط ألمانيا بمستعمراتها، بحيث أصبحت تلك المستعمرات مهددة بالسقوط في أيدي الحلفاء دون أن تستطيع ألمانيا أن تفعل شيئًا من أجل إنقاذها. كما أن قوة البحرية الإنجليزية قد قللت إلى حد كبير خطر الحصار الألماني الذي فرض على الجزر البريطانية عن طريق الغواصات التي قامت بحرب لا هوادة فيها في إغراق السفن المتجهة إلى بريطانيا مهما كانت جنسيتها. ورغم تفوق بريطانيا البحري إلا أن الأسطول الإنجليزي قد أصيب بخسائر كبيرة نتيجة

لحرب الألغام والغواصات والطوربيدات. وفي ٢١ مايو عام ١٩١٦ دارت معركة جوتلند Jutland بين الأسطولين البريطاني والألماني ولكن بريطانيا لم تحرز نصرًا حاسمًا على العدو.

وبعد مرور حوالي عامين على اندلاع الحرب، لم يحقق الجانبان المتحاربان نصرًا حاسمًا يرجح كفة أحدهما على الآخر، ويُرجع ذلك في الواقع إلى عدة عوامل هي:

أولاً: ظهر خلاف بين رغبات الشعوب ومشيئة الحكومات، فبينما أرادت الشعوب الوصول بالحرب إلى نهايتها عن طريق حل وسط يرضاه الطرفان بسبب الخسائر الكبيرة التي نزلت بتلك الشعوب، لم توافق الحكومات على هذا الحل وفضلت الاستمرار في الحرب حتى نهايتها الفاصلة. ولقد تكبدت الشعوب في عام ١٩١٦ بالذات تضحيات جسيمة في كلا المعسكرين المتحاربين، هذا بالإضافة إلى تدهور الأحوال الاقتصادية بسبب موجة الغلاء وقلة الأجور ففي فرنسا ثار الرأي العام ضد وزارة بريان Briand لأنها لم تتخذ خطوة إيجابية لإنهاء الحرب. وفي نفس الوقت سقطت حكومة أسكويث Asquith في إنجلترا وحلت محلها وزارة لويد جورج. بل إن مستشار ألمانيا واجه صعوبات داخلية كثيرة، وقامت أيضًا صعوبات في النمسا ضد الحكومة وخصوصًا من القوميات غير الألمانية الخاضعة لحكمها، وقتل رئيس الوزارة في ٢١ أكتوبر عام ١٩١٦.

ثانيًا: نمت الحركة الاشتراكية الدولية في أوروبا في ذلك الوقت في مختلف الدول الأوروبية. والتقت آراء الاشتراكيين الحياديين في سويسرا بزعامة جريم Grimm وحاولوا منذ عام ١٩١٤ إحياء مذهب «الدولية»

من جديد مع الاشتراكيين الإيطاليين والروس البلاشفة تحت زعامة لينين، الذي كان لاجئًا في سويسرا. ونتيجة لذلك عقد أول مؤتمر اشتراكي دولي في سبتمبر عام ١٩١٥ في زيمرفالد Zimmerwald بالقرب من «برن»، وضم أعضاء من جميع الدول المحايدة والاشتراكية في الحرب على السواء. وقد ناشد المؤتمر في قراراته الشعوب الكادحة في أوروبا بأن يطلبوا من حكوماتهم إبرام الصلح. وفي العام التالي تجدد هذا اللقاء في كنتهال Kienthal وكان هذا النداء الذي تجدد مرة أخرى يعبر عن رأي كثير من الشعوب في إنهاء الحرب وإقرار السلام.

وعلى الرغم من كل الصعوبات، حاولت الحكومات أن تدفع بالحرب حتى النصر، ففي ٢٠ ديسمبر عام ١٩١٦ وجه الرئيس ولسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مذكرة إلى الدول المتحاربة طلب فيها أن يوضحوا وجهات نظرهم في شروط الصلح ولكن دول الوفاق أظهرت إصرارها على الاستمرار على الحرب وصرحت بأن غايتها من الحرب هي تحرير الإلزاس واللورين وتحرير الإيطاليين والسلافيين والرومانيين والتشيكوسلوفاكيين الخاضعين للنفوذ الأجنبي. بل إن هذه الدول قد ارتبطت فيما بينها باتفاقات سرية توضح أهدافها من الحرب. ففي مارس عام ١٩١٥ عقدت بريطانيا وفرنسا وروسيا اتفاقًا سريًا يمنح الروسيا الآستانة ومضيقي البوسفور والدردنيل بعد الانتصار في الحرب، وكذلك عقد اتفاق سري آخر في مارس عام ١٩١٦ بين نفس الدول المذكورة وهي اتفاقية «سايكس - بيكو» لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية فيما بينها. وفي فبراير عام ١٩١٧ ، عقد اتفاق سري ثالث بين فرنسا وروسيا تعد فيه

الأخيرة بمساعدة الأولى في استرجاع الإلزاس واللورين والاستيلاء على أراضي السار. ومن ناحية أخرى لم تكن ألمانيا أقل رغبة في كسب الحرب من دول الوفاق، ففي يناير عام ١٩١٧ أوضحت في ردها على المذكرة الأمريكية قبولها استقلال بلجيكا بشروط خاصة وضمانات معينة تتلخص في تجريد بلجيكا من قواتها الحربية، ومنح ألمانيا حق الإشراف على الخطوط الحديدية البلجيكية وتسليم حصون ليج ونامور لاحتلالها بقوات ألمانية. وأشار الرد كذلك إلى رغبة ألمانيا في توسيع رقعة أراضيها من جهة الشرق. وهكذا كانت الأطراف المتحاربة مصممة على المضي في الحرب حتى النصر.

ولكن عام ١٩١٧ يعتبر أهم أعوام الحرب، بسبب حدثين هامين وقعا فيه وغيّرا التوازن في القوى العالمية المتصارعة وهما: دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب في ٢ أبريل عام ١٩١٧ ، وقيام الثورة الروسية.

أما بالنسبة للتطور الأول، وهو تدخل الولايات المتحدة في الحرب، فلقد ظلت الولايات المتحدة تعتنق مبدأ الحياد المشوب بالعطف على قضية الحلفاء، ونصح الرئيس ولسن شعبه باتباع سياسة الحياد بكل دقة وقال: «يجب ألا نتحيز لأحد من الفريقين تفكيرًا وعملاً». ولكن ولسن أعلن الحرب على ألمانيا في رسالته المشهورة بتاريخ ٣ أبريل عام ١٩١٧، وأعلن أن غرض الولايات المتحدة من الحرب جعل العالم مكانًا آمنًا للديمقراطية بالقضاء على الرق الحربي الألماني، وإنشاء نظام لإقرار السلام في العالم. ولذلك لم تطلق الولايات المتحدة على بريطانيا وفرنسا وروسيا اسم الحلفاء وإنما كانت تذكر اسم «الأصدقاء» أو «الشركاء» للدلالة عليهم. وعلى العموم أعطى دخول الولايات المتحدة الحرب قوة لها ، فهي لم تتورط في

الاتفاقات السرية التي عقدت بين الحلفاء من قبل، كما أنها لم تشأ أن تكون طرفًا فيها ، وقد منحها ذلك حرية العمل غير المقيد، فمن حقها أن تخرج من الحرب في أي وقت تشاء بعد أن تطمئن إلى القضاء على الروح العسكرية الألمانية.

وقد يبدو من الغريب أن تقدم الولايات المتحدة على هذه الخطوة خصوصًا أن مبدأ منرو قد رسم لها سياسة واضحة المعالم فيما يتعلق بالمشكلات الأوروبية - فقد نص على ابتعاد الولايات المتحدة عن المنازعات الأوروبية وعن شؤون أوروبا، فسياسة الحياد هي خير وسيلة لضمان سلامة الولايات المتحدة. ولكن ما هي الدوافع التي دفعت الولايات المتحدة إلى اتخاذ قرار الدخول في الحرب؟ يمكننا أن نلخص هذه الدوافع في النقاط الرئيسية التالية:

أولاً: أثار إطلاق حرب الغواصات الألمانية غضب الولايات المتحدة. فتكرر اعتداء الغواصات الألمانية على سفنها التجارية عبر البحار، ورغم الإنذارات المتتالية من جانب الولايات المتحدة، لم تهتم ألمانيا بتلك الإنذارات لأنها كانت تؤمن بأن كسب الحرب يتطلب فرض حصار بحري على الجزر البريطانية لإماتتها جوعًا. وفي عام ١٩١٥ نسفت الغواصات الألمانية عابرة المحيطات الإنجليزية لوزيتانيا Lusitania وكانت تقل ١١٨ راكبًا أمريكيًا واحتجت الولايات المتحدة. إلا أن ألمانيا استمرت في سياستها. وقد استاء الرأي العام الأمريكي من حرب الغواصات ومهاجمة السفن التجارية، وقامت الولايات المتحدة بتسليح بواخرها التجارية لمقاومة حرب الغواصات الألمانية، وكان ذلك بطبيعة الحال مقدمة منطقية لدخول الولايات المتحدة

الحرب بسبب الخسائر المادية التي لحقت بها والشلل الذي أصاب تجارتها عبر المحيط.

ثانيًا: أما الدافع الثاني فهو «قضية برقية زيمرمان» ويتلخص هذا الحادث في أن زيمرمان Zimmer Mann مساعد وزير الخارجية الألمانية، أرسل إلى ممثل ألمانيا في المكسيك برقية يقترح فيها على الحكومة المكسيكية الدخول في حلف مع ألمانيا في حالة دخول الأخيرة الحرب ضد الولايات المتحدة في مقابل استرجاع المكسيك للأراضي التي استولت عليها الولايات المتحدة في عام ١٨٤٨، وهي كاليفورنيا ونيومكسيكو. وقد تمكنت مخابرات بريطانيا الاستيلاء على تلك البرقية، وأن تعرف مضمونها وتبلغها إلى الولايات المتحدة التي بدورها أعلنت على الرأي العام الأمريكي الذي أثاره هذا العمل أيما إثارة.

ثالثًا: أقرضت المصارف الأمريكية بريطانيا وفرنسا قروضًا كبيرة لتمويل عملياتها الحربية، وقد دفع ذلك الولايات المتحدة إلى دخول الحرب إلى جانب هاتين الدولتين ضمانًا لأموالها وحفاظًا على مصالحها.

لقد أفاد دخول الولايات المتحدة الحرب قضية الحلفاء. إذ ساعد في ترجيح كفة الحلفاء على كفة دول وسط أوروبا ومن الناحية العسكرية انقلب ميزان القوى إلى صالح الحلفاء وظهرت نتائج ذلك في ربيع عام ١٩١٨، لأن الولايات المتحدة ألقت في أوروبا بمئات الآلاف من الجنود المزودين بأحدث الأسلحة، كما أن دخول الولايات المتحدة الحرب أحكم الحصار حول ألمانيا، وأنقذ بريطانيا من التسليم بعد أن خسرت عددًا كبيرًا من سفنها وأصبحت عاجزة عن نقل المواد الضرورية اللازمة للحرب.

وعلاوة على ذلك شجع دخول الولايات المتحدة الحرب إشتراك بعض دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل وبيرو وأورجواي وجمهوريات أمريكا الوسطى في الحرب بجانب الحلفاء. ومن ناحية أخرى استطاعت بريطانيا وفرنسا الحصول على ما تحتاجه من أموال مباشرة من الحكومة الأمريكية بعد أن كانت كل منهما تلجأ إلى المصارف الأمريكية.

أما التطور الثاني وهو قيام الثورة الروسية في مارس عام ١٩١٧ ، فإن الأحوال السائدة في روسيا القيصرية كانت تنذر بالخطر منذ الهزيمة التي تلقتها روسيا على يد اليابان في عام ١٩٠٥. فقد قامت في تلك السنة ثورة تهدف إلى القضاء على الحكم القيصري الفاسد. ولم تكن الحكومة الروسية على وفاق مع الدوما (البرلمان الروسي) منذ إنشائه في عام ١٩٠٦ واستمرت الأزمات بين الحكومة والدوما منذ عام ١٩٠٦ حتى عام ١٩١٤ . وفي الوقت الذي وقع فيه وزير الداخلية الروسي قرار إعلان التعبئة العامة في يوليو عام ١٩١٤ قال: «إن الشعب الروسي أنضج للقيام بالثورة أكثر من قيامه بالحرب ضد ألمانيا ولكن لا مفر من القضاء». ولقد تحقق هذا التنبؤ، وفيما يلي أسباب ذلك:

أولاً: سوء الإدارة وانتشار الرشوة وإسناد الوظائف إلى أشخاص ليسوا فوق مستوى الشبهات، وقد انعكس ذلك بشكل واضح على إدارة الجيش، وعلى تموين المدن الكبرى نظرًا لسوء إجراءات النقل.

ثانيًا: ضعف القيصر نيقولا الثاني وبعده عن الحياة العامة في بلاده ، لم يشعر بما يدور في نفوس الشعب من الثورة على الأوضاع الفاسدة في البلاد، وعلى رأسها القيصر وأفراد حاشيته، وخصوصًا راسبوتين الذي كان يتستر

خلف مسوح رجال الكنيسة لتنفيذ أغراضه الشريرة. واستطاع راسبوتين عن طريق صلته بالإمبراطورة التي كان له عليها تأثير لا يقاوم من التدخل في كل شؤون الدولة صغيرها وكبيرها حتى المسائل العسكرية. وقد أدت هذه الفضائح إلى احتقار الشعب للقيصر وإلى تطلعه للإطاحة بأسرة رومانوف.

ثالثًا: ظهرت قوة المعارضة في روسيا داخل الدوما وخارجه، ففي داخله تكونت كتلة تقدمية طالبت بتشكيل وزارة يرضى عنها الدوما، وتحكم وفق مصالح الشعب. أما في خارج الدوما فقد تمثلت المعارضة في ثلاث كتل اشتراكية هي: الاشتراكية الثورية والمانشفيك[٢] والبولشفيك[٣]. وكان أكثرها تطرفًا كتلة البولشفيك بزعامة لينين، وكانت تؤمن بالقوة كوسيلة للوصول إلى الحكم. وتلتها كتلة المانشفيك وهي ماركسية أيضًا، شأنها في ذلك شأن الكتلة البلشفية، ولكنها أقل منها تطرفًا. أما الكتلة الثالثة وهي «الاشتراكية الثورية» فكانت أكثر الكتل الثلاث اعتدالاً.

وقامت الثورة في ٨ مارس عام ١٩١٨ بمظاهرة قام بها العمال في مدينة بتروجراد لعدم توفر المواد التموينية، وتكونت منظمة تضم العمال والجنود أطلق عليها اسم «سوفيت بتروجراد» وأسفرت الأحداث عن قيام حكومة مؤقتة من الأحرار البورجوازيين والاشتراكيين في ١٤ مارس ١٩١٧ ورفض الجيش تنفيذ أوامر القيصر بإخماد الثورة، ولذلك آثر التنازل عن العرش في ١٥ مارس عام ١٩١٥ لأخيه الدوق ميخائيل الذي لم يلبث أن تنازل بدوره عن العرش بعد ذلك بيومين بعد أن أدرك أن بقاء الأسرة الحاكمة الروسية أمرًا مستحيلاً. فتولت الحكومة المؤقتة كل الصلاحيات في

البلاد برئاسة كيرنسكي حتى يتم تشكيل «الجمعية التأسيسية» التي ستقوم بوضع نظام الحكم الجديد.

أرادت الحكومة المؤقتة برئاسة كيرنسكي الاستمرار في الحرب ولكن الانقلاب الذي قاده لينين زعم البلشفيك، في ٦ نوفمبر عام ١٩١٧ وضع الحكم في يد هؤلاء وتشكلت حكومة جديدة برئاسة لينين، وتولى تروتسكي منصب وزير الخارجية، وجوزيف ستالين شؤون القوميات. ولقد أثر هذا الانقلاب البلشفي على روسيا تأثيرًا خطيرًا داخليًا وخارجيًا. ففي الداخل استطاع هذا الانقلاب أن يغير نظام المجتمع الروسي تغييرًا جذريًا، وأن يقيم الدولة الاشتراكية عن طريق تأميم كل الأراضي الزراعية، وحق العمال في الإشراف على مصانعهم ثم تأميمها بعد ذلك. وأقام لينين اشتراكية روسيا على أساس توطيد ديكتاتورية الطبقة الكادحة فحل الجمعية التأسيسية في يناير عام ١٩١٨، ودعم دستور يوليو من نفس العام سلطة الطبقة الكادحة عندما حدد مؤتمر السوفييت من له حق الانتخاب من المواطنين بالذين يشتغلون بأنفسهم،وبذلك حرمت الطبقة البورجوازية من هذا الحق. وفي الخارج أعلن لينين عزمه على عقد صلح مباشر مع ألمانيا، وأبلغ هذا القرار إلى حلفاء روسيا، وفي ٣ مارس عام ١٩١٨ وقع مع ألمانيا معاهدة برست ليتوفسك Brest Litovsk وقد نصت على ما يلي:

(١) تنازل البلاشفة عن دويلات البلطيق (استونيا وليفونيا وكورلند ولتوانيا) وفنلندا وبولندا، على أن تعطى شعوبها حق اختيار الحكومات التي تروق لها.

(٢) تنازلت روسيا للدولة العثمانية عن باطوم وقارص وأردهان.

(٣) الجلاء عن أوكرانيا والاعتراف بمعاهدتها مع ألمانيا.

وهكذا خرجت روسيا من الحرب بعد أن خسرت مساحات شاسعة من أراضيها ومن الأراضي التي تسيطر عليها.

وكان لتوقيع هذه المعاهدة أثر سيء على الحلفاء، ففي الوقت الذي لاحت فيه بوادر النصر بدخول الولايات المتحدة الحرب بجانبهم، أعاد خروج الروسيا من صفوفهم التوازن الذي اختل لغير صالح ألمانيا. فقد خفف خروج روسيا من الحرب عبئًا ثقيلاً عن كاهل ألمانيا، مما يتيح لها فرصة توجيه ضرباتها القوية إلى الميدان الأوروبي الغربي، وأخذت ألمانيا تعد العدة للقضاء على أعدائها قبل وصول القوات الأمريكية. وإذا كانت ألمانيا مصممة على النصر بأي ثمن مهما كانت التضحيات، فإن بريطانيا وفرنسا كانتا لا تقلان عنها تصميمًا، فقد ساعدت الظروف هاتين الدولتين على أن يتولى الحكومة فيهما رجال وصلوا بقوة الاحتمال على النضال، ففي فرنسا وصل كليمنصو إلى الحكم في ١٣ نوفمبر عام ١٩١٧، وأصر على أن يجمع في يديه كل السلطة لمواصلة الحرب. وفي إنجلترا لم يأبه لويد جورج بصيحات المعارضة داخل البرلمان، وكان يؤمن بأن من حقه أن يتخذ ما يشاء من الإجراءات في سبيل كسب الحرب. وفي إيطاليا- رغم موقعة كابوريتو - حصل أورلاندو رئيس الوزراء على تأييد العناصر المنادية بالحرب. أما الرئيس ولسن فقد عمل على إنقاذ الحلفاء وتسخير جهود الولايات المتحدة لنصرة الديمقراطيات في العالم.

ورأت دول الوفاق والولايات المتحدة ضرورة توضيح أهداف الحرب لتعرقل بها أهداف ألمانيا التي بدأت بتحقيق برنامج الضم في صلح برست

- ليتوفسك . وفي ١٨ يناير عام ١٩١٨ حدد الرئيس ولسن في رسالته إلى مجلس الشيوخ الأمريكي أهداف الولايات المتحدة لإقرار السلام في المستقبل - وهي ما أطلق عليها اسم «المبادئ الأربعة عشر». وقد تضمنت ٥٠ المبادئ أسسًا عامة أهمها: حرية الملاحة في البحار، وتخفيض السلاح على أن يحل محل ذلك إقامة عصبة الأمم لتأمين السلم العالمي، وكذلك القضاء أو التخفيف من القيود الاقتصادية، وكذلك القضاء على المعاهدات السرية بين الدول، وهناك مبادئ خاصة تتعلق بتسوية المشكلات التي سببتها الحرب وهي: إعادة الإلزاس واللورين إلى فرنسا، وتسوية قضايا دول البلقان بالطرق الودية مع مراعاة المصالح القومية كأساس لتلك التسوية، وكذلك الاعتراف باستقلال بلجيكا، وتكوين الدولة البولونية المستقلة على أن يراعى في تشكيلها إيجاد منفذ لها على بحر البلطيق. وكذلك الاعتراف بالقوميات التي كانت تتكون منها الإمبراطورية النمسوية المجرية ككيانات لها حق النمو. ومعنى هذا أن المبادئ الأربعة عشر قد تضمنت حق تقرير المصير كأساس عادل صلح دائم.

وفي ١٠ مارس عام ١٩١٨ قام الألمان بهجوم هائل كانوا قد أعدوا له العدة في غضون الأشهر الأربعة الماضية، فجمعوا خمسين فرقة من خيرة جنودهم وأربعة آلاف مدفع وأطلقوا كمية هائلة من النيران امتدت على جبهة طولها سبعون كيلو مترًا. وأمل لودندورف من وراء هذه المغامرة الكبرى أن يحرز نصرًا حاسمًا يُكْرِه الحلفاء على طلب الصلح، فقد شعر الألمان أن الوقت قد أصبح في جانب الحلفاء بعد أن أخفقت حرب الغواصات المطلقة، وتدفق الجنود الأمريكيون على فرنسا، وتناقصت المواد

الغذائية في دولتي الوسط تناقصًا كبيرًا ينذر بأشد المخاطر. وأحرز الألمان انتصارات أولية، فحطم الجيش البريطاني الخامس وأرغم البريطانيون على التراجع حتى أميان تقريبًا، وكانت مركزًا هامًا لمواصلات الحلفاء، وبدا كأن لودندورف يوشك أن يدرك هدفه في فصل جيوش الحلفاء، ولكن الفرنسيين جاءوا لغوث حليفتهم، وصد التقدم وأنقذت أميان.

ورأى الحلفاء لتنسيق جهودهم وعملياتهم الحربية أن يوحدوا قيادتهم العليا، فعين في ٢٨ مارس المارشال فوش Foch الفرنسي قائدًا أعلى لجميع قوات الحلفاء البرية، وأمكن أن يصد في براعة كبيرة هجومًا ثانيًا قام به الألمان في ٢٩ أبريل بين آراس ويبرس Ypres ضد الخطوط البريطانية التي اضطرت إلى الارتداد اثنى عشر ميلاً. وهجم الألمان هجمة ثالثة في ٢٧ مايو في ساحة شمان دي دام في اتجاه باريس ، وقاموا في ١٥ يوليو بجهد عظيم آخر للاستيلاء على ريمس، وشق طريقهم إلى باريس، ولكن تمكنت جيوش الحلفاء من صدهم. وفي ٨ أغسطس قام البريطانيون بهجوم كبير مفاجئ بالقرب من أميان فانهارت خطوط الألمان، وارتدوا تدريجيًا خلال شهر سبتمبر إلى خط سيجفريد (أطلق عليه الحلفاء خط هندنبرج) وهو الخط الذي بدأ منه الألمان هجومهم الكبير في مارس. ولقد أطلق لودندورف على هجوم يوم ٨ أغسطس «اليوم الأسود» ومنذ تلك المعركة أحس لودندورف أن أمل ألمانيا في الانتصار قد ضاع إلى الأبد. وقد صرّح بذلك إلى الإمبراطور الألماني الذي أبدى رغبته في إنهاء الحرب وألمانيا مازالت تقف على أقدامها ، قبل أن تخر صريعة.

وفي سبتمبر عام ١٩١٨ شن فوش هجومه العام في الوقت الذي

تحركت فيه الجيوش المتحالفة على طول الجبهات الأخرى في اليونان وبلغاريا والشام والعراق وتهاوت المقاومة في الجبهات البلغارية والعثمانية والنمسوية والألمانية واتجهت دول الوسط إلى طلب الهدنة. في ٢٩ سبتمبر عام ١٩١٨ طلب فرديناند ملك بلغاريا عقد هدنة نصت على الشروط التالية:

(١) تسريح الجيش البلغاري في الحال وتسليم أسلحته وعتاده.
(٢) تحتل قوات الحلفاء مراكز استراتيجية معينة داخل بلغاريا فيما عدا العاصمة.
(٣) طرد جميع الألمان من أراضيها.

وفي ١٣ أكتوبر قبلت الدولة العثمانية الشروط التي فرضها عليها الحلفاء لوقف القتال بعد الضربات القاسية التي كالها لها الحلفاء في سورية والعراق، وبعد احتلال دمشق وحلب. وانهارت قوى إمبراطورية النمسا والمجر قبل خوض المعركة الفاصلة وذلك بسبب تصريحات الرئيس ولسن التي أبدى فيها عطف الولايات المتحدة على تحقيق الأماني القومية للأقليات الخاضعة لحكمها. وبناء على ذلك لم تجد العناصر السلافية واليوغوسلافية والتشيكية التي كانت ممثلة في الجيش النمسوي مصلحة في الدفاع عن كيان الإمبراطورية. وأمام هذا الموقف الخطير لم تجد النمسا مفرًا من طلب الهدنة والتوقيع عليها في فيلاجويستي Villa Guisti في ٣نوفمبر عام ١٩١٨.

واقتنعت ألمانيا الآن أن مواصلة القتال أمر بعيد الاحتمال. فلقد أسر الحلفاء من الجيش الألماني ما يقرب من ربع مليون جندي، وخشي القواد الألمان وعلى رأسهم لودندورف أن ينقلب تقهقرهم المستمر إلى غزو الحلفاء لألمانيا ذاتها، ولذلك تقدمت الحكومة الألمانية في أول أكتوبر عام ١٩١٨ إلى الرئيس ولسن تطلب إليه السعي لعقد مؤتمر للصلح على أساس

النقاط الأربع عشرة التي سبق له أن أعلنها في خطابه لمجلس الشيوخ في يناير من العام نفسه ورأت الحكومة الألمانية فيها منفذًا للخلاص من مأزقها الحرج. وأظهر الرئيس ولسن ترددًا في التفاوض لعقد الهدنة مع حكومة ألمانيا طالما ظل القيصر وليم الثاني جالسًا على العرش، فأبدى الألمان استعدادهم لعزله، وانتشرت الثورة في مختلف المدن الألمانية وقام الشعب الذي أضناه الجوع وأسقعه الشقاء وأفزعته هزيمة جيوشه وكثرة أسراه، وانسحاب أنصاره ، مطالبًا بعقد الصلح فورًا، فأكره القيصر وولي عهده على أن يلوذا بالفرار إلى هولندا في ٩ نوفمبر عام ١٩١٨. ونودي بالجمهورية في اليوم نفسه في برلين واختير زعيم الاشتراكيين فردريك إيبرت وكان يعمل في بادئ حياته سروجيًا، رئيسًا للحكومة الجديدة.

وفي الساعة الحادية عشرة من صباح ١١ نوفمبر عام ١٩١٨ وقعت ألمانيا الهدنة مع ممثلي الحلفاء بغابة كومبيين Compegne Forest ومن أهم شروطها جلاء الجنود الألمان خلال خمسة عشر يومًا عن جميع الأراضي التي يحتلونها في بلجيكا وفرنسا ولكسمبرج وكذلك عن الإلزاس ، والانسحاب إلى ما وراء الضفة الشرقية لنهر الراين، على أن يحتل جنود الحلفاء تلك الرقعة من الأراضي الألمانية كما اشترط الحلفاء أن تسلمهم ألمانيا الجانب الأكبر من أسطولها الحربي وجميع غواصاتها، والقدر الأكبر من أسلحتها ومهماتها الحربية، وأن تطلق سراح جميع الأسرى من جنود الحلفاء الذين وقعوا في قبضتها، وأن تضع جميع خطوط سككها الحديدية الواقعة على الضفة اليسرى للراين تحت تصرف الحلفاء، وإلغاء معاهدتي برست - ليتوفسك وبوخارست اللتين عقدتهما ألمانيا مع روسيا ورومانيا.

الحواشي

(١) نص الاتفاق الودي على أن تطلق فرنسا يد إنجلترا في مصر مقابل إطلاق حرية فرنسا في العمل في مراكش، على أن تحتفظ الدولتان بالساحل الشمالي الغربي لمراكش لإسبانيا. ووقعت في أكتوبر عام ١٩٠٤ معاهدة بين إسبانيا وفرنسا بهذا الخصوص، وتعترف فيها إسبانيا بمركز فرنسا الخاص في مراكش في نظير وضع يدها على شمال غربي مراكش أو ما يسمى بمنطقة الريف.

(٢) حزب الأقلية.

(٣) حزب الأغلبية.

الفصل الثامن

أوروبا وصناعة السلام

الفصل الثامن

أوروبا وصناعة السلام

اختار الحلفاء المنتصرون باريس وضاحيتها فرساي مكانًا لعقد مؤتمر الصلح بهدف الوصول إلى تسوية تراب الصدوع المتداعية، وتضمد الجروح الدامية وتوطد دعائم الرخاء والاستقرار في ربوع العالم، واجتمع ممثلو الدول في ١٨ يناير عام ١٩١٩ لوضع شروط الصلح وكان بينهم متحدثون رسميون لا للحلفاء والكبار وللدول التي انضمت إليهام فيما بعد فحسب، بل لتلك الدول التي قطعت في المراحل المتأخرة علاقاتها الدبلوماسية مع دول الأعداء كذلك، وهي بوليفيا وأكوادور وبيرو وأورجواي. أما الصين وسيام فقد دخلتا ضمن دول الحلفاء المحاربة نظرًا لإعلانهما الحرب في آخر لحظة. واستبعدت دول الأعداء التي خرجت من النزاع، ولذلك أمليت كل المعاهدات عدا معاهدة لوزان مع تركيا في عام ١٩٢٣ ، ولم يتفاوض فيها.

واختار المؤتمر رئيسًا له وهو كليمنصو رئيس وزراء فرنسا، وكان من المتعذر على المؤتمرين جميعًا الوصول إلى قرارات سريعة لكثرة عددهم وتضارب مصالح دولهم. ولذلك سرعان ما انتهى الأمر إلى تركيز العمل في أيدي «الثلاثة الكبار» وهكذا كان توجيه التسوية وخطوطها الرئيسية من وضع الثلاثة الكبار: ولسن رئيس الولايات المتحدة. وجورج كليمنصو، ودافيد لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا، وكانت اليابان وإيطاليا في البداية ضمن الدائرة الداخلية للدولة الرئيسية، ولكن سرعان ما تغيبتا عن الاجتماعات وكانت أهداف ولسن الرئيسية هي ضمان تطبيق المبادئ العامة

التي أعلن ضرورتها لإقامة صلح عادل وإنشاء عصبة الأمم. ولبلوغ اتفاق عام بشأن العصبة اضطر ولسن إلى قبول أنصاف الحلول في تطبيق المبادئ العامة بشأن التسوية الإقليمية، وعزى نفسه بفكرة أن الأجزاء التي لم يرض عنها في التسوية الإقليمية والسياسية كان من الممكن تحسينها في الوقت المناسب على غير عجلة، وبواسطة عمل العصبة كأداة للتوفيق والتعديل السلمي. فكانت التسوية الفعلية نتيجة سلسلة من المساومات والتوفيقات بين رغبات ولسن الخيالية الغايات وأن تكن عميقة الفكرة في كثير من الأحيان وبين مطالب كليمنصو الوطنية العنيفة الواقعية ، وبين أهداف لويد جورج غير المستقرة والنهازة للفرص نوعًا.

وقدم في ٥ مايو ١٩١٩ في اجتماع عام حضره ممثلو الدول المتحالفة مشروع تحضيري لمعاهدة الصلح قبله المؤتمر في جملته بعد مناقشات كثيرة. وفي اليوم التالي قدم هذا المشروع للوفد الألماني. ولكن لم يسمح له بالمناقشة وإنما أذن له بأن يقدم مذكرة واحدة مكتوبة يدلي فيها برأيه في ذلك المشروع. وحينما اطلع الألمان على المعاهدة ارتفعت أصواتهم إلى عنان السماء استنكارًا لقسوتها البالغة واحتجوا بأنها ستقضى على كل أمل لهم في مستقبل كريم، وأنها تنطوي على استعبادهم ردحًا طويلاً من الدهر. بيد أنهم اضطروا في النهاية إلى قبولها صاغرين. ففي الثامن والعشرين من يونيو عام ١٩١٩ ذكرى مرور خمس سنوات على حادث سراييفو، وقع مندوبهم معاهدة الصلح في بهو المرايا التاريخي بقصر فرساي وهو نفس البهو الذي شهد في ١٨ يناير عام ١٨٧١ مولد الإمبراطورية الألمانية. وشرب الألمان كأس الذل والهوان حتى الثمالة «فلم يسمح لمندوبيهم حتى بالجلوس على

مائدة الصلح، بل دخلا القاعة وخرجا منها مخروسين كما يخرس المجرمون المقدمون للمحاكمة. وقد ولدت هذه المعاملة غير الكريمة مرارة في نفوس الألمان بعيدة الغور شديدة الأخطار. واعتقدوا بأن هذا «الصلح المفروض» الذي أكره مندوباهم على مهره بتوقيعهما ليس بملزم لألمانيا من الوجهة الأدبية.

ولقد تمت تسوية مشكلات الحرب في معاهدات عدة هي : معاهدة فرساي (٢٨ يونيو ١٩١٩) مع ألمانيا، ومعاهدة سان جرمان (١٠ سبتمبر ١٩١٩) مع النمسا، ومعاهدة نويي (٢٧ نوفمبر ١٩١٩) مع بلغاريا، ومعاهدة تريانون (٤ يونيو ١٩٢٠) مع المجر، ومعاهدة سفر (أغسطس ١٩٢٠) مع تركيا. ووقعت معاهدة الصلح الأخيرة مع تركيا في ٢٣ يوليو عام ١٩٢٣ في لوزان، وببدء تنفيذ هذه المعاهدة في ٦ أغسطس عام ١٩٢٤ تقرر السلام من الوجهة الرسمية في مشارق الأرض ومغاربها، وينبغي علينا في هذا المجال أن نبين أثر تلك المعاهدات وأهم ما نصت عليه على النحو التالي:

أولاً: خسرت ألمانيا جزءًا من سكانها ومساحة واسعة من الأرض كانت من نصيب أعدائها أو لخلق دول أوروبية جديدة، وانتزعت فرنسا منها الإلزاس واللورين وبلجيكا، أوبن ومالميدي ، وأخذت بولونيا بوسنانيا وبوميرانيا لتطل على بحر البلطيق، ومنحت كذلك مدينة دانتزج على هذا البحر لتكون منفذًا لها ، واعتبرت مدينة حرة. وأخذت الدانمرك أيضًا شمال شلزفيج. وخسرت ألمانيا جزءًا من سيليزيا بناء على استفتاء سكانها.

ثانيًا: فرض على ألمانيا دفع تعويضات عن الخسائر التي منى بها الحلفاء ولكن معاهدة الصلح لم تحدد مقدارها بسبب اختلاف وجهات نظر الدول المتحالفة بشأنها. ولما لم تصل الأطراف المعنية بالأمر إلى حل لهذا الموضوع لم تحدد قيمة التعويضات في معاهدة فرساي وتركت هذه المسألة إلى مفاوضات مقبلة، وانعقدت مؤتمرات متعددة للوصول إلى مبلغ معين تستطيع ألمانيا دفعه دون إرهاق ويتفق في نفس الوقت مع مصالح الحلفاء وفي ١٦ يونيه عام ١٩٢٢ قرر مؤتمر عقد في لوزان أن تدفع ألمانيا مبلغ ألف مليون جنيه دفعة أولى، وأن تسلم للحلفاء سفنًا بدل سفنها التي أغرقت زمن الحرب ، وأن تسلم لفرنسا مقادير كبيرة من الفحم لتعويضها عن التخريب الذي لحق بمناجم فحمها.

ثالثًا: تولى الحلفاء احتلال منطقة الراين لمدة ١٥ سنة، ضمانًا لتنفيذ ألمانيا ما فرض عليها من شروط، مثل دفع التعويضات ونزع السلاح، على أن تنسحب قوات الحلفاء تدريجيًا وبصورة جزئية كل خمسة أعوام.

رابعًا: تحديد قوة ألمانيا بما لا يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ جندي يتم جمعهم عن طريق التطوع بعد إلغاء التجنيد الإجباري، على ألا يزود هذا الجيش بأسلحة ثقيلة أو بسلاح للطيران.

خامسًا: نزع سلاح الضفة اليسرى لنهر الراين، وكذلك منطقة أخرى تمتد على الضفة اليمنى لهذا النهر بطول ٥٠ كيلو مترًا، تأمينًا لسلامة فرنسا وبلجيكا.

هذا بالنسبة لألمانيا، أما بالنسبة لإمبراطورية النمسا والمجر، فقد خسرت أجزاء واسعة من أراضيها، فانسلخت عنها بولونيا النمسوية

وضمت إلى الدولة البولونية الجديدة، كما انتزعت منها بولونيا أقاليم ترانسلفانيا والبوكوفين. وكذلك ضمت يوغوسلافيا أجزاء أخرى. وبذلك تضاءل حجم النمسا وقل عدد سكانها بحيث أصبح لا يزيد عن ستة ملايين نسمة. وفقد المجريون ثلثي أراضيهم. وكان اختفاء الإمبراطورية النمسوية من أبرز نتائج الحرب العالمية الأولى. وهكذا عجلت الدعوة باستقلال القوميات إلى تفكك إمبراطورية النمسا والمجر. فظهرت دولة يوغوسلافيا التي تكونت من الصرب والبوسنة والهرسك ودالماشيا والجبل الأسود وكرواتيا. وظهرت كذلك تشيكوسلوفاكيا عن طريق سلخ بوهيميا ومورافيا وسيليزيا النمسوية وأجزاء من النمسا السفلي، ولكنها لم تكن دولة متجانسة العنصر. وعلاوة على ذلك تنازلت النمسا لإيطاليا عن تريستا واستريا والتيرول وممر برنار الاستراتيجي.

أما بالنسبة للدولة العثمانية فقد حددت معاهدة «سفر» مصيرها وجعلتها دولة آسيوية فحسب، وليس لها في الشاطئ الأوروبي سوى القسطنطينية وما يحيط بها من أراضي. أما شبه جزيرة الأناضول فلم تصبح خالصة للأتراك ، فأعلن الحلفاء استقلال أرمينيا دون بيان لحدودها. وكذلك وضعت إيطاليا يدها على منطقة في جنوب شبه جزيرة الأناضول في أضاليا. كما وضعت سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي والعراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب البريطاني وذلك بمقتضى اتفاقية سان ريمو، ووقع معاهدة «سفر» السلطان العثماني، ولكن الحكومة القومية بزعامة مصطفى كمال أتاتورك رفضت التفريط في أي جزء من الأراضي التركية، وأعاد بناء الجيش التركي وهزم اليونان، واتجه الجيش التركي بعد

هذا النصر تجاه القسطنطينية التي كان الجنود الإنجليز يحتلونها. ولكن مصطفى كمال أصدر أوامره بوقف الزحف ثم أبرمت هدنة بين الدولتين مهدت الطريق لعقد مؤتمر صلح عام في لوزان. وفي يوليو عام ١٩٢٣ وقعت معاهدة الصلح في لوزان بين دول الحلفاء وتركيا، وبمقتضاها مدت حدود تركيا الأوروبية إلى ما بعد أدرنة بقليل. واعترف الحلفاء بملكية الأتراك للقسطنطينية وتراقيا الشرقية، وألغيت أحكام معاهدة سفر المتعلقة بفرض غرامة حربية ونزع سلاح الجيش التركي. ولكن قبلت الحكومة التركية تجريد المضايق من أية تحصينات، وجعلها مفتوحة في وجه جميع السفن. وكانت الحركة الكمالية قد تخلت عن فكرة الإمبراطورية الإسلامية، وأخذت بالمبدأ الحديث الذي ينادي بحق كل شعب في تقرير مصيره، وإقامة نظام الحكم الذي يراه صالحًا. فقبلت تركيا التنازل عن كل دعوى لها في السيطرة على الأراضي التي تقطنها الشعوب العربية. ومعاهدة لوزان هذه هي الاتفاقية الوحيدة - من بين جميع معاهدات الصلح- التي قبلها جميع الأطراف معاهدة صحيحة ملزمة لهم، والتي لم تعدل إلا بعد ثلاث عشرة عامًا، وبعد أن وافقت الدول المبرمة لها عن رضا واختيار على تعديلها.

أما بلغاريا، فلم تفقد الكثير من أراضيها حيث أعيدت إلى حدودها التي كانت عليها في عام ١٩١٤، على أساس أنها خسرت الكثير من الأراضي في الحرب البلقانية الثانية عام ١٩١٣. وكانت الخسارة الوحيدة التي نزلت بها هي تنازلها عن تراقيا الغربية لليونان. وقد أصبح توسع اليونان حائلاً بينها وبين الوصول إلى بحر إيجة، لإيجاد منفذ لها على البحر.

ولقد انتقدت هذه التسوية ، خصوصًا ذلك الجزء منها المتضمن في معاهدة فرساي، المعقودة مع ألمانيا لكونها مجموعة موقعة من الأغراض المتضاربة، ولكن لم يكن هذا بالضرورة هو أسوأ ما فيها. لأي غرض آخر كان عقد مثل هذا المؤتمر الدولي العظيم إن لم يكن لإيجاد أعلى قدر مشترك من الاتفاق بين الدول التي تضاربت أهدافها ومصالحها من نواح كثيرة؟ لو أن مبادئ ولسن العامة طبقت دائمًا لكان لها نتائج مهلكة ومخيفة في كثير من الحالات ولكن مكانته الشخصية العظيمة ومثابرته أفلحتا في بث نظرة أوسع وأكثر دوامًا في التدابير، ولو لم تعتدل المطالب المتطرفة لكليمنصو ولويد جورج لأنتجت صلحًا مؤديًا إلى حرب أخرى بعد فترة قصيرة، لكنها أفلحت في تذكير ولسن بحقائق السياسة الأوروبية المتضاربة.

ومن ناحية أخرى كانت محاولات إجبار ألمانيا على قبول ما سمي «مادة مجرمي الحرب» هي محاولات غير واقعية بالمرة. فلا يمكن خلق الشعور بالمسؤولية الأدبية بمجرد تضمين نص منها في وثيقة كان ممثلو ألمانيا مرغمين على توقيعها. وأما طلب تعويضات عن خسائر الحرب التي ألحقتها الجيوش الألمانية، وهو الطلب الذي ارتكز على ذلك النص، فقد حدد بأرقام من محض الخيال دون اعتبار جدي لطرق تمكين ألمانيا اقتصاديًا من سداد هذا المال، وتمكين الحلفاء من استلامه لم يحدد في المعاهدة رقم للتعويضات رغم أن فرنسا وبلجيكا وبريطانيا تقدمت بمطالب ضخمة وتكونت لجنة للتعويضات لتحديد المبلغ المطلوب ولترتيب وسائل الدفع ومواعيده وبهذه الطريقة أرجئ النظر في المصاحبة التي لم يمكن تجنبها، فأصبحت في العقد الثاني منبعًا متجددًا للكراهية الراسخة، وأيًا كان الأمر فإن صورًا أخرى من

التعويضات انتزعت في الحال، فحرمت ألمانيا من كل ممتلكاتها الاستعمارية ومن معظم أسطولها، ومن الجزء الأكبر من بحريتها التجارية، ومن ممتلكات المواطنين الألمان في الخارج، فثقب الملاحون الألمان معظم سفن الأسطول الراسية في سكابافلو لإغراقها. وحرم التجنيد الإجباري في ألمانيا، وحدد جيشها بمائة ألف جندي، وحرم عليها تملك مدفعية ثقيلة، أو طائرات، أو غواصات، ولم يكن بوسعها لعدة سنوات بعد الحرب أن تبني مثل هذه الأسلحة بأي كيفية ، ولما جاء الوقت الذي استطاعت فيه ذلك، كانت هناك طرق كثيرة لتفادي رقابة لجان نزع السلاح. وفي الوقت ذاته، لما كان قد فرض عليها أن يكون جيشها الصغير مكونًا بالتطوع، وأن يكون جيشًا محترفًا، ظلت طائفة الضباط ذات قوة مصونة وأبيح لها أن تضع الخطط لتحقيق النمو السريع للقوة الألمانية المحاربة بأسرع ما يمكن. فكانت هذه المجموعة الكاملة من الإجراءات التأديبية والتعويضية سيئة الوضع وغير ممكنة التنفيذ. فقد أفادت في تكتل السخط الألماني القومي دون اتخاذ ضمانات محكمة ضد قدرته على التعبير العملي عن السخط.

ومن بين الانتقادات الأخرى أن التسوية التي اتخذت المبادئ الأربعة عشر أساسًا لحلول عادلة ، والتي اعترفت بحق تقرير المصير لكل الشعوب، والتي نجحت في تخليص عدد كبير منها من نير الحكم الأجنبي مثل البولونيين الذين تحرروا من سيطرة روسيا وبروسيا والنمسا، والتشيكيين واليوغوسلافيين من النمسا، والإلزاسيين واللوريين والدانمركيين من ألمانيا، وقد وضعت شعوبًا أخرى كأقليات قومية جديدة. أي أنها قد تخلصت من مشكلة قديمة بخلق مشكلة جديدة من نفس النوع. ومثال ذلك

تشيكوسلوفاكيا التي ضمت أقليات ألمانية بلغ عددها ثلاثة ملايين نسمة،وأقلية مجرية وصل تعدادها إلى ٧٠٠,٠٠٠ مجري. وكذلك الحال في بولندا التي اشتملت على مليونين من الألمان وثلاثة ملايين من الروتينيين. كما ضمت إيطاليا عناصر من السلوفيين. ونلحظ في يوغوسلافيا كذلك أقليات مجرية وأقليات بلغارية. وهكذا نجد أن تسوية عام ١٩١٩ كانت بعيدة عن الكمال، ولكننا نرى أنه كان للضرورات السياسية أهمية في بعض الأحيان تفوق حقوق القوميات، فإذا سمح مثلاً للألمان الذين يعيشون في السوديت، والألمان الموجودين في النمسا بالانضمام إلى ألمانيا لأصبحت بعد الحرب أقوى منها قبلها.

ولكن إذا كانت هناك ضرورات دعت إلى تجاهل حقوق بعض القوميات في أوروبا تدعيمًا للسلام والأمن في أوروبا فما هي الضرورات التي حتمت على هذه الدول تجاهل القومية العربية تجاهلاً يكاد يكون تامًا. فلم يكن تجاهلها بطبيعة الحال راجعًا إلى دوافع تتعلق بالسلام والأمن أو أي شيء آخر سوى تحقيق المطامع الاستعمارية على حساب العرب الذين كانوا بالأمس القريب حلفاء بريطانيا لقد حصلت كل الدول المنتصرة الكبرى ومن يدور في فلكها من الدول الصغرى على ما أسمته حقوقًا ، فيما عدا العرب، فقد مزقوا شرَّ ممزق. فلقد ابتدع ميثاق عصبة الأمم نظامًا أطلق عليه نظام الانتداب ويقضي بأن الأقطار التي سلخت من ألمانيا وتركيا، والتي لا تستطيع شعوبها حكم نفسها، يجب «أن توضع تحت إدارة بعض الدول العريقة في مضمار الحضارة» والحقيقة أن دول الحلفاء اتخذت من هذا النظام الجديد ستارًا لتخفي وراءه مطامعها الاستعمارية القديمة، وقسمت

الانتدابات إلى ثلاثة أنواع رتبت تبعًا لمرحلة رقي السكان ودرجة حضارتهم في البلاد التي أخضعت للانتداب ، فوضعت في القسم الأول البلاد العربية التي كانت تكون جزءًا من الدولة العثمانية. وحددت وظيفة الدولة المنتدبة لإدارة كل منطقة من هذه المناطق «بأن تقدم له المشورة والمساعدات الإدارية... إلى أن يحين الوقت الذي يمكن فيه ذلك القطر إدارة شؤونه بنفسه ، بحيث ينبغي أن يكون لرغبات الشعب الاعتبار الأول في اختيار الدولة المنتدبة. ولم تكن بريطانيا وفرنسا أمينتين في تنفيذهما لهذا النظام على البلاد العربية، واندلعت ثورات عديدة في فلسطين وفي سورية وفي العراق أبانت عن كراهية العرب العميقة لهذا النظام الاستعماري الجديد، وللدولتين المنتدبتين.

ولكن أفضل ما اشتملت عليه تسويات ما بعد الحرب هو ميثاق عصبة الأمم الذي بذل الرئيس ولسن جهدًا كبيرًا لإخراجه إلى حيز الوجود. لقد بذل ولسن كل نشاطه لإنشاء سلم جديد، وقرر الذهاب إلى مؤتمر السلام بنفسه كصديق للإنسانية كبير الأمل في إقناع أوروبا بصلح عادل قائم على أساس عصبة من الشعوب الديمقراطية المحبة للسلام. وفي الواقع كانت فكرة عصبة الأمم ممتلكة زمام الرئيس الأمريكي، وكلف مساعده هاوس بوضع ميثاق أو عهد لها ولقد تجلت في الميثاق الذي وضعه هاوس المثل العليا الأخلاقية. وتوضح مقدمة المشروع الذي وضعه هاوس «أن الحضارة الحالية قد فشلت لعدم وجود نظام تخضع له الشعوب جميعًا. ولأن الرأي العام في العالم قد وافق على كثير من المسائل غير الأخلاقية ولذا فغاية الشعوب التي توافق على هذا الميثاق تكوين عصبة أمم في العالم مرماها السلام والطمأنينة

والتقدم والحكومة المنظمة، وعلى ممثلي الدول من رجال السياسة ألا يقوموا بعمل سياسي يخالف الصدق والشرف، وألا يؤيدوا من أعمال الماضي ما خلا من الأخلاق الفاضلة».

ولقد أمر لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا على ألا تضع دستور عصبة الأمم إلا لجنة عالمية ، وبذا استبعد مشروع العصبة من مؤتمر السلام الذي يضم الدول الكبرى ، وأصر لويد جورج وكليمنصو على ضرورة إشراك الدول الصغرى في وضع ذلك المشروع، هذا في الوقت الذي رفضا فيه بقوة إشراك الدول الصغرى في مؤتمر السلام. واضطر ولسن في النهاية إلى أن يوافق على أن تتكون اللجنة التي تضع المشروع من ممثلين اثنين لكل من الدول الكبرى، وممثل واحد لكل من خمس دول صغرى زيدوا فيما بعد إلى تسع، وطلب ولسن أن ينضم هو ومساعده هاوس إلى هذه اللجنة كممثلين للولايات المتحدة. ورأس ولسن هذه اللجنة، ولكن رئيسي حكومتي بريطانيا وفرنسا لم يشتركا فيها اشتراكًا فعليًا. وأوضحت المناقشات التي دارت بين أعضاء اللجنة على اختلاف الدول في فهمها للعصبة، وما يجب أن تكون وظائفها ، وكيف يكون تشكيلها، ومدى صلتها بضمان السلام الذي سينشئه مؤتمر فرساي.

ونظرًا لحرص ولسن الشديد على الحصول على موافقة الدول الأعضاء في مؤتمر السلام على ضم ميثاق العصبة إلى معاهدة فرساي، بينما كانت تلك الدول تصر على فصل الاثنين عن بعضهما، أكثر من استرضاء المنتصرين إلى درجة تنافت مع بعض المبادئ والنقط التي نادى بها من قبل. ولذا لم يرض أوروبا ولا أمريكا بل أصبح مكروهًا في كثير من دول أوروبا.

ولكن بالرغم من ذلك نجح ولسن في إنشاء عصبة الأمم، وفي إقناع دول أوروبا الكبرى بالاعتراف بمبدأ منرو، وكان هذا المبدأ قبل ذلك الوقت مجرد تعبير عن سياسة أعلنتها الولايات المتحدة من جانبها وحدها. وكان ولسن يرى أن العصبة ما هي إلا نظرية منرو مكبرة فالعصبة ستؤدي إلى العالم كله خدمات كبيرة مثلما تؤدي نظرية منرو للولايات المتحدة وخُصص القسم الأول من معاهدة فرساي لميثاق عصبة الأمم.

ورغم الآمال الكبيرة التي علقت على قيام عصبة الأمم فإنها بحكم تكوينها لم تكن قادرة على حفظ السلام. فالولايات المتحدة صاحبة فكرة إنشاء العصبة لم تشترك في عضويتها. وفيما يلي بعض الأسباب التي منعت الولايات المتحدة من الاشتراك في العصبة وهي:

(١) أن العصبة كانت تمثل مجموعة الدول المنتصرة ومن يدور في فلكها، كما أنها كانت أوروبية الصفة، ولم تكن تمثل دول العالم تمثيلاً حقيقيًا.

(٢) اعترض الشيوخ الأمريكيون الذين ينتسبون إلى أصل أيرلندي أو ألماني على نص المادة العاشرة من الميثاق وكانت تتضمن سلامة أراضي أعضاء العصبة ورفضوا الإبقاء على مادة تتضمن تفوق بريطانيا، فالإمبراطورية البريطانية لها خمسة أصوات، وللولايات المتحدة صوت واحد، وما كان هذا يرضي شيوخ الولايات المتحدة، لانه مهما قيل عن استقلال كندا وجنوب أفريقيا واستراليا ونيوزيلندا فهي جميعًا أعضاء في الإمبراطورية البريطانية لا جدال في ذلك. وعلاوة على ذلك كان الأمريكيون يميلون إلى اتباع سياسة العزلة من جديد والاهتمام بشؤونهم الخاصة.

(٣) لم تمثل العصبة سوى أربع وأربعين دولة معظمها أوروبية وظلت روسيا بعيدة عنها رغم أنها لم تكن من الدول الأعداء. كذلك أبعدت ألمانيا وتركيا وحلفائهما بحجة أنهم لم يبلغوا بعد مرتبة النضوج السياسي من الناحية الدولية.

وهكذا نفذت المعاهدة والعصبة دون اشتراك الولايات المتحدة. ولقد اتصل اسم عصبة الأمم باسم الرئيس ولسن، فجاء امتناع الولايات المتحدة عن الانضمام إليها ضربة كبيرة لنفوذ العصبة ومستقبلها. والمسؤول عن قتل العصبة ولسن نفسه إلى حد ما لأنه لم يتصرف التصرف المناسب لإنجاح المشروع، ولعدم اعتداله ولعدم مرونته في قبول بعض التعديلات التي أشير بها عليه. وجانب من المسئولية يقع على مجلس الشيوخ الذي طالب بإدخال تعديلات كبيرة أفقدت مشروع العصبة قيمته. وربما كان من أسباب فشل ولسن أنه لم يبين للشعب الأمريكي حقيقة الدوافع التي جعلت الولايات المتحدة تدخل الحرب، وهي أن للولايات المتحدة مصالح حيوية في منع ألمانيا من قهر أوروبا والسيطرة على الأطلنطي والاتحاد مع اليابان في المحيط الهادي، ولكن «ولسن» جعل لأسباب دخول الولايات المتحدة صفة شرعية أخلاقية، وقال أن أمريكا دخلت الحرب لجعل العالم مكانًا آمنًا للديمقراطية. وهكذا أصبحت العصبة لا تضم كل الدول الكبرى، فلم تنعم بنفوذ سياسي كبير، وفقدت مظهر العالمية أهم مظهر لها. وإذا كانت الولايات المتحدة لم توافق على العصبة، فإنها لم تقبل أيضًا معاهدة فرساي، واضطرت إلى عقد معاهدة منفردة مع ألمانيا في ٢٥ أغسطس عام ١٩٢١.

وقد تضمن ميثاق عصبة الأمم بعض الأهداف التالية:

(١) الامتناع عن اللجوء إلى استخدام القوة لتسوية المشكلات القائمة بين الدول
(٢) عدم عقد اتفاقات سرية
(٣) تأمين حرية النقل والتجارة بين الدول
(٤) تعمل الدول الكبرى المنتدبة (طبقًا لنظام الانتداب) على رقي مجتمعات الدول المتخلفة.
(٥) الدعوة إلى رفع مستوى العامل ورفع الاستبداد عنه وإعطائه حدًا أدنى من الأجور يجعله قادرًا على الحياة الكريمة.

كما نص الميثاق على أن تتألف العصبة من الدول المستقلة استقلالاً تامًا، والتي تستطيع أن تقدم ضمانات وافية على نواياها السلمية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وكذلك قرر ألا يسمح للروسيا والمكسيك بدخول العصبة إلا بعد إقامتهما نظم حكم مستقرة. وقرر الميثاق تشكيل العصبة من هيئتين رئيسيتين إلى جانب السكرتارية هما: الجمعية العمومية ومجلس العصبة[1]. وأقام الميثاق أيضًا «المحكمة الدائمة للعدل الدولي» ويطلق عليها عادة «محكمة العدل الدولية» للنظر والفصل في أي نزاع ذي صفة دولية يروم طرفاه عرضه عليها، ولتقديم آراء استشارية في الشؤون التي يحيلها إليها مجلس العصبة أو الجمعية العمومية. وكانت هذه المحكمة الدولية تتألف من خمسة عشر قاضيًا تختارهم عصبة الأمم من بين قائمة مرشحين تقدم الدول الأعضاء أسماءهم. وأنشأت معاهدة فرساي أيضًا منظمة دولية للعمل ألحقت بالعصبة واستهدفت هذه المنظمة العمل على تحسين أحوال العمال في جميع أنحاء العالم والنظر لهم بشروط عادلة

---

(١) انظر الملحق الخاص ببعض نصوص ميثاق عصبة الأمم، نهاية هذا القسم

وعقدت عصبة الأمم اجتماعها الأول بجنيف في نوفمبر ١٩٢٠، وحضر هذا الاجتماع ممثلو اثنين وأربعين دولة. ولكن اطرد عدد الدول الأعضاء ازديادًا حتى بلغ ستين دولة عام ١٩٣٤. وسمح لألمانيا وحليفاتها السابقات بالانضمام إلى العصبة، وأعطيت ألمانيا عند انضمامها عام ١٩٢٦ كرسيًا دائمًا في مجلس العصبة، وهو الكرسي الذي ظل شاغرًا لعدم انضمام الولايات المتحدة للعصبة. وفي عام ١٩٢٢ زيد عدد الكراسي غير الدائمة من أربعة إلى ستة نتيجة لضغط الدول الأعضاء الصغرى، ثم زيد هذا العدد إلى تسعة كراسي دائمة في عام ١٩٢٦. ولقد تمكنت العصبة في بدء حياتها من حل بعض المشكلات التي هددت السلام بين بعض الدول الصغرى، ولكن لوحظ أن نفوذ العصبة كان ضئيلاً في الخلافات التي نشبت بين بعض الدول الكبرى. وفي حقيقة الأمر أن ضعف العصبة لم يكن ناجمًا عن نقص تنظيمها، أو خلل في صرحها، وإنما رجع إلى حد كبير إلى عدم ولاء الدول الكبرى لتعهداتها ورغبتها في اتخاذ عصبة الأمم وسيلة لتحقيق مراميها السياسية

وبعد أن استعرضنا جوانب التسوية وما وجه إليها من نقد ، ننتقل إلى مناقشة النتائج والتغيرات الهامة التي نتجت عن الحرب العالمية الأولى، ومما لا شك فيه أن الحرب قد غيرت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أوروبا بصفة خاصة وفي العالم بصفة عامة. فبالنسبة للتغييرات الاجتماعية، كانت أهم نتيجة للحرب على المجتمع هي قوة العاطفة والانفعالات الوطنية التي لم تكن مبادئ تقرير المصير القومي المطبقة في التسوية سوى صدى لها. تكاتفت التعبئات والخسائر الضخمة والانفعالات الشديدة، والضغط

المتواصل للمجهود الحربي الثقيل الحمل، ومشاطرة أحزان الهزيمة وأفراح النصر، على حصر أذهان البشر في مسائل العزة القومية والحمية الوطنية كان العدو في كل بلد يوصف بالوحشية والاستهتار واستحقاق الكراهية التامة. وثبت منذ البداية أن الحركة القومية كانت عاملاً أقوى بكثير من الحركة الاشتراكية، ولقد آزرت الأحزاب الاشتراكية حكوماتها البرلمانية في كل بلد في عام ١٩١٤ وصوتت مؤيدة التعبئة واعتمادات الحرب. أما حركات الاضطراب والتخريب طلبًا للسلم فلم تشل الحرب إلا في روسيا مؤخرًا. فانحصرت مقاومة مجهود الحرب في أفراد قلائل من الاشتراكيين أو أنصار السلام، ولكن أصبحت الاشتراكية اشتراكية وطنية أساسًا وبقى دائمًا طوال السنوات التالية بأشكال أخرى عدة تحالف أقوى حركتين في العالم الحديث. فإن انتصار الجماعة المتطرفة في روسيا عام ١٩١٧ وسَّع الانفصال في صفوف الاشتراكيين وأدامه، ولم يكن الاشتراكيون البرلمانيون أكثر قدرة على قبول أساليب البلشفية منهم على قبول دعاوى الماركسية من حزب الطبقات، والحفاظ عليها، ومن هنا افترقت الشيوعية والاشتراكية، ولو أن توضيح هذا الخلاف وزيادته استغرقا أحداث العقد التالي.

واقترن تعزيز الوطنية واللون الوطني من الاشتراكية بما يمكن تسميته «تأميم رأس المال». فقد أصبح من واجب كل حكومة أن تمارس قدرًا عظيمًا من التوجيه والرقابة على مجموع الحياة الاقتصادية في بلدها. فأصبح من الواجب مراقبة التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي، وتخطيط الإنتاج الزراعي والصناعي أو توجيههما لسد مطالب التعبئة والإمداد الحربي. وكان لابد من ضغط إنتاج السلع المدنية والكمالية، ومن توفير الخامات

وتوجيه القوى العاملة في كل أمة من الرجال (من النساء كذلك بدرجة متزايدة) وأصبح الرأسماليون الذين أثروا من أزمات قلة المواد والذين كسبوا الكثير من الحرب مكروهين كراهية مرة لكونهم «مستغلين» ، وعملت الزيادة المستمرة في أعباء الضرائب على تقريب مستويات الدخول وعلى وضع سلطة ضخمة جديدة في أيدي الحكومات، لتحقيق هذه الأغراض جميعًا ولتوزيع المواد الغذائية بالبطاقات ومراقبة الأسعار أقامت كل حكومة أجهزة جلبت عليها مزيدًا من المشكلات الإدارية والسلطات المكتبية وإدارة الأعمال. ونظرًا لأن الولايات المتحدة دخلت الحرب في وقت متأخر، ولأن اقتصادها المتوسع قلل من ضرورة الأخذ بهذه الإجراءات، كانت هذه العملية أقصر مدى مما كانت عليه في البلاد الأوروبية، ولو أنها سارت هناك بدرجة ما. وأحدثت الحرب ثورة في صلتها بأوروبا. كذلك كان لمواطنين ولشركات بريطانية وفرنسية كما كان لغيرهم من الأوروبيين استثمارات ضخمة في الولايات المتحدة بلغت في عام ١٩١٤ حوالي ٨٠٠ مليون جنيه استرليني. وقد استولت حكوماتهم على هذه الاستثمارات أثناء الحرب وباعتها في أمريكا لتشتري مهمات ، معوضة أصحابها بالجنيهات أو بالفرنكات. وفضلاً عن هذا أصدرت الحكومات الأوروبية قروض حرب كبيرة إلى أمريكا. لهذا خرجت الولايات المتحدة من الحرب أعظم دولة دائنة في العالم، وكانت البلاد الأوروبية مدينة لها بحوالي ألف مليون جنيه استرليني، وظل سداد قروض الحرب هذه مشكلة شائكة في العقد التالي.

كذلك كانت التغيرات الاجتماعية التي سببتها الحرب عظيمة، فقد اختل التوازن العادي بين الجنسين من جهة وبين مجموعات الإعمار من

السكان من جهة أخرى بسبب تفكك الحياة العائلية أثناء التعبئة، وقتل ملايين من الشبان، وهبوط نسبة المواليد هبوطًا حادًا ثم ارتفاعها ارتفاعًا شديدًا مماثلاً بعد انتهاء الحرب. ودخلت النساء العاملات حبًا للوطن في المصانع والخدمات الحربية سوق العمل على نطاق لم يعرف من قبل. فلما وجدت الكثيرات بذلك أساسًا اقتصاديًا لمزيد من الاستقلال ظللن فيه، وجعل الدور الذي قمن به في مجهود الحرب خصوصًا في بريطانيا، مطالبتهن بحق الانتخاب أمرًا لا يقاوم بعد الحرب، ومن ثورات العصر الحديث الأخفض صوتًا والأقل ملاحظة تغيير وضع النساء في المجتمع في العالم. فقد تحررن من وضع فيه الخضوع القانوني والاجتماعي للرجال على الأسوأ وفيه التبعية الاقتصادية والسياسية، وكسبن في بلد بعد الآخر مركزًا فيه قدر أعظم من المساواة مع الرجال. وامتدت هذه الثورة حتى إلى آسيا، كما أثرت أخيرًا في أفريقيا. لعبت الحرب دورًا هامًا في كل هذه العمليات في بريطانيا وغرب أوروبا، وحدثت هزات اجتماعية أخرى نتيجة لتضخم الأسعار بعد الحرب ولثقل عبء الضرائب إذ عانى من هبوط مستوى المعيشة كل الذين اعتمدت معيشتهم على دخول ثابتة من الاستثمارات أو المدخرات وكل الذين لم تتيسر زيادة أجورهم النقدية. فتركت الحرب بأثقالها ومشقاتها وجنونها وإنهاكها، شعوبًا ثائرة عديمة الاتزان تصارع عواقبها.

ومن ناحية أخرى كان للدمار الشامل الذي تعرضت له دول أوروبا خلال الحرب (١٩١٤-١٩١٨) أثره الواضح في اضمحلال أوروبا اقتصاديًا. فتدمير معظم المصانع الأوروبية قد أفقدت أوروبا قدرتها على الإنتاج، كذلك أفقدها تجنيد الأيدي العاملة في الحرب خيرة شبابها من

العمال المهرة الذين يقدرون بنحو ثمانية ملايين ونصف، بالإضافة إلى ذلك فإن قيام أوروبا من كبوتها كان يتطلب وقتًا غير قصير كي تستعيد كامل نشاطها وإنتاجها. كما أن تحول المصانع من الإنتاج الحربي إلى الإنتاج المدني كان يستلزم بعض الوقت، زد على ذلك أن مشروعات التنمية الاقتصادية وإعادة بناء اقتصاديات تلك البلاد كان يتطلب أموالاً وفيرة ، ولم تكن بحكم استدانتها في الحرب بقادرة على إنفاق المزيد من الأموال. هذا بالإضافة إلى أن انخفاض قيمة العملة ونقص الاحتياطي من الذهب قد أعجز تلك الدول عن شراء حاجياتها من المواد اللازمة لصناعتها من الخارج. وهكذا اضطربت الحياة الاقتصادية في معظم دول أوروبا، ولكن بنسب متفاوتة بقدر ما أسهمت تلك الدول في الحرب ، وبقدر ما قدمت من تضحيات، وكانت أكثر الدول استفادة من الحرب الولايات المتحدة واليابان.

وكان من أهم نتائج الحرب تغيير العلاقة الاقتصادية بين أوروبا والقارات الأخرى تغييرًا ثوريًا. ففي عالم ما قبل الحرب كان كل بلد أوروبي متقدم يستورد أكثر مما يصدر، مؤديًا الفرق من فوائد استثماراته الخارجية ومن أجور النقل والخدمات الأخرى. أما الآن فكان على البلاد الأوروبية أن تجتهد في تصدير بضائع أكثر مما تستورد لتسديد ديون الحرب ولتستعيد في فترة ارتفاع الأسعار أسواق تجارتها الخارجية، فتأثرت مستويات حياتها تبعًا لذلك. وفي عالم ما قبل الحرب، كان الإنتاج الصناعي قد تركز في أوروبا وكان قوام وارداتها من القارات الأخرى هو الخامات والأغذية. وكانت البلاد غير الأوروبية تعتمد أساسًا على صادرات أوروبا في الحصول على السلع التامة الصنع، كما كانت تعتمد على المستعمرات الأوروبية في

الحصول على رأس المال وعلى المهاجرين الأوربيين في الزود بالخبرة الفنية. ولم يحل عام ١٩١٤ إلا وكانت هذه التبعية العضوية المتداخلة، المتضمنة تمييز البلاد الأوربية إزاء بقية البلاد قد ضاعت جزئيًا بسبب عوامل غير منظورة، لكن التنوع الصناعي السريع للولايات المتحدة واليابان ولبعض دول أمريكا الجنوبية لمواجهة مطالب فترة الحروب الشرهة ذهب إلى الأبد بمركز أوروبا الصناعي المتميز، والآن انضمت بلاد ما وراء البحار إلى صف المصدرين الدوليين أو أصبحت قادرة على سد نسبة عالية من حاجاتها المحلية، وأقيمت علاقات تجارية جديدة لم يقم فيها وزن للبلاد الأوروبية، إذ ازدادت التجارة المباشرة بين الولايات المتحدة من ناحية وأمريكا الجنوبية والشرق الأقصى من ناحية أخرى، وبين اليابان من جانب وأمريكا الجنوبية والهند من جانب آخر. ومع هذا ظلت أحد المراكز الصناعية العظمى في العالم. ولكنها لم تعد بؤرة الإنتاج الصناعي وأتيح لها إلى درجة ما خلال العقدين التاليين أن تعيد بناء مركزها العالمي، ولكنها لم تستطع مطلقًا معاودة بلوغ مستويات ١٩١٤ العالمية المتميزة . وكما تحول ميزان الميزات الاقتصادية قبل ١٩١٤ من دولة أوروبية إلى دولة أوروبية أخرى تحول هذا الميزان الآن بين القارات، وعانت كل الدول الأوروبية هبوطًا نسبيًا في أهميتها العالمية.

أما بالنسبة للتغييرات السياسية، فقد تهاوت الأسر الحاكمة القديمة في انكسار وانهيار، بينما صمدت الدول الغربية الديمقراطية في ظفر. ففي روسيا وألمانيا والمجر وتركيا تغيرت النظم السياسية نتيجة للحرب تغييرات جوهرية ، فقامت في روسيا حرب أهلية عنيفة بين الحكومة البلشفية

والثائرين ضدها من أنصار تروتسكي واستمرت الحرب فترة غير قصيرة تغيرت خلالها النظم . وفي ألمانيا قامت ثورة الاشتراكيين في برلين في ٧ نوفمبر عام ١٩١٨ منادية بالنظام الجمهوري ونجحت في تشكيل حكومة اشتراكية على رأسها إبرت Ebert الذي ووجه بمعارضة شديدة من قبل العناصر البلشفية التي أطلق عليها اسم سبارتكوس Spartakos وبعد مقاومة عنيفة تمكنت الحكومة من إخمادها. ولكنها لم تكن الثورة الأولى أو الأخيرة، فقامت ثورات متعددة في أجزاء مختلفة من ألمانيا. وكان أخطرها محاولة الحكومة البافارية الاشتراكية التي تشكلت بصفة مؤقتة في إعلان الاستقلال عن ألمانيا، ولكن بفضل جيش الأحرار الذي جندته حكومة إبرت تمكنت من السيطرة على الموقف والقضاء على كل تلك الحركات. وفى المجر قامت ثورة في ١١ نوفمبر عام ١٩١٨ أجبرت الإمبراطور شارل ملك المجر على التنازل عن العرش وتم المناداة بالجمهورية، وتكونت حكومة مؤقتة بزعامة ميشيل كارولي Karolyi الذي حاول القيام بإصلاحات اجتماعية معتمدًا في ذلك على تأييد الاشتراكيين. ولكن البؤس والبطالة ونقص التموين في المدن الكبرى بسبب توقف السكك الحديدية وفقدان الفحم أدى إلى نمو حركة شيوعية بزعامة صحفي إسرائيلي يدعى بيلاكون Bela Kun (١٨٨٥-١٩٣٧) وتمكن بيلاكون بمساعدة الشيوعيين من إسقاط حكومة كارولي في مارس عام ١٩١٩ وإعلان قيام ديكتاتورية الطبقة الكادحة، ولم تستطع حكومة بيلاكون الشيوعية الاستمرار وسقطت بسبب عدم اعتراف الحلفاء بها وقبض على زمام الأمور في المجر الأميرال هورتي Horthy بعد عودة الوصي على العرش الأرشيدوق جوزيف.

وهـذه الحـروب الأهلـية الـتي سـادت قسـمًا كـبيرًا مـن أوروبـا، كـان يناقضـها الاسـتقرار السياسـي في الـدول الديمقراطية: بريطانيا وفرنسا، فلقد خرجـتا مـن الحـرب وهمـا محتفظـتين بـنظمها الدسـتورية دون أن تـتعرض لـلهزات العنـيفة الـتي واجهـت الـدول الأخرى كما سبق الإشارة إلى ذلك، حقـيقة أن حكومـتي بريطانـيا وفرنسـا قد اضطرتا إلى الحصول على سلطات استثنائية شـبه دكـتاتورية خـلال الحـرب لمواجهـة المشـكلات الخاصـة بتعبئة الجـيوش وإعـداد الـتموين العسـكري والمـواد الغذائـية ولكـن كـل هـذه الـتطورات الـتي حدثـت أثـناء الحرب لم تستمر عندما توطد السلام، فعادت النظم السياسية والإدارية في عام ۱۹۱۹ إلى ما كانت عليه في عام ١٩١٤. وهكـذا خـرج الـنظام الديمقـراطي سـليمًا بعد الحرب، ولكنه لم يكن آمنًا في حقـيقة الأمـر، فالمـناخ السياسـي في الدول الديمقراطية أعيد كما كان في عام ١٩١٤، ففـي خلال الحرب اضطرت الحكومات في العالم إلى تدريب تشعبها عـلى تطبـيق مـا يسـمى «تدويل الفكر» بمعنى آخر أنها منعت كل تعبير عن الـرأي قـد يؤدي إلى خفض المعنويات القومية والإصرار على الكفاح. وعلى هـذا فـلم تحترم خلال الحرب حرية الفكر التي هي أساس النظام الحر والنظام الديمقراطي ، وبالتالى أدت الحرب إلى انحطاط الفكر الحر.

وفي المجـال الفكـري المذهـبي، أسفرت الحرب عن قيام النظام الشيوعي إلى جانـب الـنظام الـرأسمالي، وظهـر التبايـن واضحًا بين النظامين أو المذهبين وذلـك بانعقـاد المؤتمـر الـذي دعـا البلاشفة إلى عقده في عام ١٩١٨ بهدف إيجـاد دولـية جديـدة وهـي الدولية الشيوعية، وعقب ذلك دعا الاشتراكيون «الغربيون» في بـرن إلى مؤتمـر اشـتراكي دولي في عام ١٩١٩، وقد شجب

هذا المؤتمر الذي سيطر فيه الاشتراكيون الفرنسيون والإنجليز بالأغلبية، المذهب البلشفي، وأكد إخلاصه وولاءه للمبادئ الديمقراطية، وجاء في بيان برن : «إن النمو الاشتراكي الحقيقي لا يمكن أن يكون إلا في ظل قانون الديمقراطية. وهكذا حدث الانفصال في فبراير عام ١٩١٩ بين الاشتراكيين الديمقراطيين من جهة، والشيوعيين من جهة أخرى».

وهكذا يتضح أن الحرب العالمية الأولى قد أحدثت تغييرات جوهرية في ميادين متعددة داخل أوروبا وخارجها، وما كان من الممكن حدوثها بتلك السرعة لولا قيامها. وبالإضافة على ذلك كانت أهم ظاهرة لعالم ما بعد الحرب هي الاضطراب السياسي الذي أعقب التطبيق العملي لمعاهدات الصلح.

ملحق

بعض نصوص ميثاق عصبة الأمم

الديباجة

مراعاة لتنمية التعاون بين الأمم وضمان سلامة أمنها وما يفرضه ذلك من قبول بعض التزامات تقضي بعدم الالتجاء إلى الحرب ووجوب الارتباط علانية بعلاقات دولية أساسها العدل والشرف، والسهر على تطبيق أحكام القانون الدولي المعترف بها من الحكومات كقواعد للتعامل بين الدول واجبة الاحترام، وحرصًا على سيادة العدالة واحترام كافة الالتزامات الناجمة من المعاهدات التي تبرمها الشعوب المنظمة في علاقاتها المتبادلة.

قبلت الأطراف السياسية المتعاقدة هذا الميثاق الذي يؤسس عصبة الأمم.

المادة الأولى

(١) أعضاء عصبة الأمم الأصليون هم الدول الموقعة على هذا الميثاق والمبينة أسماؤها في الملحق المرفق بهذا الميثاق وكذلك الدول التي تنضم للميثاق بلا قيد ولا شرط خلال شهرين من بدء سريانه وتدون أسماؤها في الملحق المذكور بعد تقديم طلب الانضمام إلى السكرتارية التي تخطر به الدول الأخرى أعضاء العصبة.

(٢) كل دولة مستعمرة كانت أو من الممتلكات، تحكم نفسها ولم يدرج اسمها في ملحق الميثاق، من حقها أن تصبح عضوًا في العصبة متى وافق ثلثا أعضاء الجمعية على انضمامها بشرط تقديم الضمانات الكفيلة

بالإفصاح عن نواياها الحميدة نحو مراعات التزاماتها الدولية وقبولها نظام العصبة الخاص بقواتها وأسلحتها العسكرية والبحرية والجوية.

(٣) يحق لكل عضو في العصبة الانسحاب منها على أن يعلن رغبته هذه قبل انسحابه بسنتين وبشرط أن يكون قد وفى حتى هذا التاريخ بجميع التزماته الدولية بما فيها الالتزامات الناشئة عن هذا الميثاق.

المادة الثانية

تمارس عصبة الأمم - بأوضاعها المبينة في هذا الميثاق - أعمالها عن طريق جمعية ومجلس يعاونهما أمانة دائمة.

المادة الثالثة

(١) تتكون الجمعية من ممثلي أعضاء عصبة الأمم.

(٢) وهي تنعقد في فترات محددة وفي أي وقت آخر حسبما تستدعى الظروف ويكون انعقادها في مقر العصبة أو في مكان آخر يحدد للاجتماع فيه.

(٣) تختص الجمعية بالنظر في كل مسألة تدخل ضمن اختصاص العصبة أو يكون من شأنها التأثير على السلام العالمي.

(٤) لا يحق لأي عضو في العصبة أن يمثل في الجمعية بأكثر من ثلاثة مندوبين ولا أن يمنح أكثر من صوت واحد.

المادة الرابعة

(١) يشكل المجلس من ممثلي الدول العظمى المتحالفة وأنصارها من ممثلي

أربع دول أخرى من أعضاء العصبة. وللجمعية أن تختار هؤلاء الأعضاء الأربعة بكل حرية كما لها مواعيد هذا الاختيار حسب رغبتها. ولحين إتمام التعيين الأول بواسطة الجمعية يعين ممثلو بلجيكا والبرازيل وإسبانيا واليونان أعضاء في المجلس.

(٢) للمجلس أن يختار أعضاء آخرين من العصبة ليمثلوا أمامه تمثيلاً مستديمًا بعد موافقة أغلبية أعضاء الجمعية كما يحق له أيضًا بموافقة نفس الأغلبية أن يزيد من عدد أعضاء العصبة الذين تختارهم الجمعية ليمثلوا في المجلس. - مكرر - تحدد الجمعية بأغلبية ثلثي الأصوات القواعد الواجب اتباعها في انتخاب الأعضاء غير الدائمين في المجلس وعلى وجه خاص تلك التي تحدد مدة تمثيلهم وشروط إعادة انتخابهم.

(٣) ينعقد المجلس كلما استدعت الظروف ذلك على أن ينعقد مرة على الأقل كل سنة بمقر العصبة أو في أي مكان آخر يقع عليه الاختيار.

(٤) يختص المجلس بالنظر في كل مسألة تدخل ضمن اختصاص العصبة أو من شأنها التأثير على السلام العالمي.

(٥) يدعى كل عضو في العصبة يكون غير ممثل في المجلس إلى بعث مندوب يمثله داخل المجلس كلما أثيرت فيه مسألة تهم هذا العضو بنوع خاص.

(٦) كل عضو من أعضاء العصبة الممثلين في المجلس يمنح صوتًا واحدًا ولا يمثله سوى مندوب واحد.

المادة الخامسة

(١) تصدر قرارات الجمعية أو المجلس باجتماع أصوات الأعضاء الممثلين في

الاجتماع ما لم ينص صراحة على خلاف ذلك في ميثاق العصبة، أو في نصوص المعاهدة الحالية.

(٢) جميع مسائل الإجراءات الواجب اتباعها أثناء اجتماعات الجمعية أو المجلس بما في ذلك تعيين لجان للتحقيق في موضوعات معينة تقررها الجمعية أو المجلس بأغلبية الأعضاء الممثلين في الاجتماع.

(٣) تعقد الجمعية وكذلك المجلس جلستهما الأولى بناء على دعوة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

المادة السادسة

(١) السكرتارية الدائمة مقرها مبنى العصبة وهي مكونة من السكرتير العام ومن السكرتاريين المساعدين ومن عدد كاف من الموظفين.

(٢) السكرتير العام الأول مبين اسمه في ملحق هذا الميثاق أما فيما بعد فإنه يعين بواسطة المجلس بعد موافقة أغلبية الجمعية.

(٣) السكرتاريون المساعدون وموظفو السكرتارية يعينهم السكرتير العام بعد مُوافقة المجلس.

(٤) يشغل السكرتير العام للعصبة بحكم وظيفته منصبي سكرتير عام الجمعية وسكرتير عام المجلس.

(٥) يتحمل أعضاء العصبة جميع نفقاتها وبالنسبة التي تقررها الجمعية.

المادة السابعة

(١) تكون مدينة جنيف مقرًا للعصبة.

(٢) للمجلس أن يقرر في أي وقت يشاء اتخاذ مكان آخر ليكون مقرًا للعصبة.

(٣) جميع وظائف العصبة والإدارات التابعة لها بما في ذلك وظائف السكرتارية مباحة للرجال والنساء على حد سواء.

(٤) ممثلو أعضاء العصبة وموظفوها يتمتعون أثناء قيامهم بمهام منصبهم بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية.

(٥) المباني والأراضي التي تشغلها العصبة ، سواء بواسطة موظفيها أو لعقد اجتماعات أعضائها لا يجوز انتهاك حرماتها.

المادة الرابعة عشرة

يكلف المجلس بوضع مشروع لمحكمة عدل دولية دائمة ويعرض هذا المشروع على الأعضاء. وتختص هذه المحكمة بفحص جميع المنازعات التي يعرضها عليها أطراف النزاع وتكون ذات طابع دولي، كما أنها تختص أيضًا بإبداء آراء استشارية في كل نزاع أو موضوع يعرض عليها بواسطة المجلس أو الجمعية.

المادة الثالثة والعشرون

اتباعًا ووفقًا لنصوص الاتفاقات الدولية القائمة حاليًا أو التي ستبرم فيما بعد اتفقت الدول أعضاء العصبة على أن:

(أ) تسعى لتقرير وضمان بقاء شروط إنسانية عادلة لصالح العمال من رجال ونساء وأطفال فوق أراضيها وفي سائر البلاد الأخرى التي ترتبط معها بعلاقات تجارية وصناعية، كما لها إنشاء وتدعيم المنظمات الدولية الكفيلة بتحقيق هذا الغرض.

(ب) تتعهد بضمان معاملة عادلة للأهلين الأصليين في الأقاليم الخاضعة لإدارة دولة العصبة.

(ج) تكلف العصبة بفرض رقابة عامة على تنفيذ الاتفاقات الخاصة بتجارة الرقيق من نساء وأطفال وعلى الإتجار بالأفيون وباقي المواد السامة.

(د) تعهد للعصبة بفرض رقابة عامة على الإتجار بالأسلحة والذخائر على البلاد التي يحتم الصالح العام مراقبة هذه التجارة فيها.

(هـ) تتخذ ما يلزم من إجراءات لتأمين وضمان بقاء حرية المواصلات والترانزيت ومساواة جميع أعضاء العصبة فيما يتعلق بشؤون التجارة مع مراعاة الاحتياجات الخاصة بالأقاليم التي دمرت خلال الحرب بين عامي ١٩١٤ و ١٩١٨.

(و) تبذل جهدها في المحيط الدولي لاتخاذ الاحتياطات التي تؤدي إلى الوقاية من الأمراض والعلاج منها.

المادة الرابعة والعشرون

(١) جميع المكاتبات الدولية السابقة تأسيسها بموجب معاهدات جماعية توضح تحت إدارة العصبة بشرطٍ موافقة الدول المشتركة فيها على ذلك كما توضح أيضًا تحت إدارة العصبة جميع المكاتب الدولية الأخرى وسائر اللجان التي تنشأ فيما بعد والتي تستهدف تسوية المسائل المتعلقة بالصالح الدولي.

(٢) تلتزم سكرتارية العصبة - في جميع المسائل المتعلقة بالصالح الدولي والتي نظمت بواسطة اتفاقات عامة ولكنها غير خاضعة لإشراف مكاتب أو

لجان دولية - بجمع ونشر كافة البيانات المطلوبة، والقيام بأية مساعدة أخرى ضرورية كانت أو مرغوبًا فيها متى طلبتها الدول المشتركة في الاتفاقات وبعد موافقة المجلس.

(٣) للمجلس أن يقرر إدراج نفقات أي مكتب أو لجنة وضعت تحت إدارة العصبة ضمن مصروفات السكرتارية.

المادة الخامسة والعشرون

يتعهد أعضاء العصبة بتشجيع إنشاء تنظيمات وطنية مرخص بها للصليب الأحمر وتعضيد التطوع فيها والتعاون فيما بينها لما تهدف إليه من تحسين الصحة والوقاية من الأمراض وتخفيف الآلام في العالم.

المادة السادسة والعشرون

(١) التعديلات التي تدخل على هذا الميثاق يعمل بها بمجرد التصديق عليها من جميع أعضاء العصبة الممثلين في المجلس ومن أغلبية الأعضاء الممثلين في الجمعية.

(٢) لكل عضو في العصبة مطلق الحق في عدم قبول التعديلات التي تدخل على الميثاق. وفي هذه الحالة تنتهي عضويته من العصبة.

القسم الثاني

صور من تاريخ العلاقات الدولية العربية(*)

(*) كتب هذا القسم أ.د. جمال محمود حجر

الفصل التاسع

العلاقات البريطانية - الروسية/السوفيتية حول الشرق الإسلامي (١٨٥٣-١٩٢٧)

- الشـــرق الإسلامي في العلاقات البريطانية - الروسية حتى عام ١٩١٧.
- الاستراتيجية السوفيتية في الشرق.
- العلاقات البريطانية - السوفيتية من ١٩١٧ إلى ١٩٢٧.

الفصل التاسع
العلاقات البريطانية - الروسية / السوفيتية
حول الشرق الإسلامي[1] (١٨٥٣-١٩٢٧)

(١) المشـرق الإسـلامي في العلاقات البريطانية - الروسية حتى سنة ١٩١٧:

في هـذه الدراسـة، قـد يكـون من العسير على المرء أن يحدد بدقة بداية مناسبة، لدراسة الشرق الإسلامي في العلاقـات البريطانية- الروسية، ذلك أن العلاقات بين الدولتين كانت في سماتها العامة علاقات تنافس وتصادم شبه دائم، وهـذه السـمات العامة تركـت لـدى الباحـث انطباعًا قويًا بأن التقاء الدولتين، أو إن شئت التقاء الإمبراطوريتين، حول سياسة واحدة في الشرق بصفة عامة كان أمرًا غير وارد.

صـحيح أن هناك نقـاط الـتقاء بـين الدولـتين حـول تركـيا وفـارس، اعتبارهما مـن البلاد الإسلامية، إلا أن مثل هذه الالتقاءات كانت مرحلية، أو تكتيكـية، ولم يكتـب لأي مـنها صفة الدوام، وليس هناك من تفسير أقوى من أن المصالح البريطانية كانت تصطدم في أهدافها البعيدة المدى مع المصالح الروسـية العليا في الشـرق، فبـينما سـعى الـبريطانيون بحماس - خلال القرن التاسـع عشـر - إلى تكويـن خـط عـرض متصـل الحلقـات مـن مناطق النفوذ الممـتدة مـن أوروبـا إلى الشـرق الأقصـى، مـارًا بوسط آسيا، في محاولة لعزل روسـيا شمـالاً لتعيش في أصـقاعها الـباردة ، كـان الـروس يعملـون جاهدين للضـغط على جيرانهم في المناطق الجنوبية من آسيا للوصول إلى المياه الدافئة، وبكـلمات أخرى فإن الروس كانوا يعملون على الحيلولة دون نجاح بريطانيا

في تكوين خط العرض الاستراتيجي بإحكام، وذلك بإقامة خط أو خطوط نفوذ طولية مماثلة تمتد من الشمال إلى الجنوب متقاطعة مع الخط البريطاني، ومتغلغلة في مناطق النفوذ البريطاني في جنوبي آسيا والخليج العربي والبحر المتوسط.

هذا التصادم الاستراتيجي بين الإمبراطوريتين كان يجري في معظمه على أراضي إسلامية، ومن هنا شكل العنصر الإسلامي - بذاته وبأرضه - محورًا رئيسيًا، دارت حوله السياسة والاستراتيجية لكل من بريطانيا وروسيا. ولكن البريطانيين تفوقوا على الروس في البداية لسبق وصولهم إلى الهند، التي يوجد بها أكبر تجمع إسلامي في مكان واحد بالشرق. ومنذئذ والهند - لا لندن - هي المسئولة عن حماية مصالح الإمبراطورية البريطانية في الشرق من خطر نجاح محاولات روسيا للتسلل إلى أفغانستان، وفارس ومنطقة الخليج العربي، أما فيما يتعلق بسعيها للوصول إلى البحر المتوسط عن طريق مضيقي البوسفور والدردنيل، فإن لندن كانت معنية بالدرجة الأولى بمواجهة المد الروسي في الأراضي والمياه العثمانية، وهو أحد مظاهر «المسألة الشرقية» الذي لم يكن يشغل الهند بنفس القدر.

واتسمت العلاقات الروسية - العثمانية بالعداء لنفس الأسباب التي حددت طبيعة العلاقات الروسية - البريطانية، فممتلكات الدولة العثمانية كانت - في قطاع كبير منها - تشكل جانبًا من ذلك الخط العرضي البريطاني المحاصر لروسيا. ونجح الروس في عام ١٨٣٣ في كسر هذا الخط حين عقدوا تحالفًا مع الدولة العثمانية، في ظل ظروف غير ملائمة فرضتها هجمات القوات المصرية على الدولة العثمانية، وعرفت هذه المعاهدة السرية باسم

«معاهدة هنكيارسكله سي»، وكانت نصرًا حقيقيًا للروس، لأنها كانت تخدم أهدافهم البعيدة المدى في الوصول إلى البحر المتوسط. كما أنها كانت هزيمة للبريطانيين، الذين كانوا يسعون دائمًا للاستئثار بالنفوذ في الدولة العثمانية. وقد كلف هذا النجاح الروسي بريطانيا جهدًا دبلوماسيًا وعسكريًا ضخمًا، فقد ظل بامستون يسعى لإفساد هذه المعاهدة وإلغائها، بكل الوسائل، حتى تمكن من ذلك. ويعتبر نجاح الروس في عقد هذه المعاهدة البداية الحقيقية لرسم سياسة محددة الملامح والأهداف تجاه كل من بريطانيا والدولة العثمانية.

وما أن انتصف القرن التاسع عشر حتى كانت روسيا وجهًا لوجه مع بريطانيا وحلفائها فيما يعرف باسم «حرب القرم» (١٨٥٣-١٨٥٦). ولم تكن هذه الحرب بسبب الدولة العثمانية، بقدر ما كانت بسبب التصادم بين جوهر السياسة الروسية وأهدافها والسياسة البريطانية وأهدافها في الشرق بصفة عامة. فبينما كانت روسيا ترى ضرورة الخلاص من كيان الإمبراطورية العثمانية المريض، كانت بريطانيا ترى أن إقامة نظام جديد من بقايا الإمبراطورية العثمانية، يمكنه حفظ توازن القوى في المنطقة من ناحية وإبعاد أخطار الدول الكبرى الطامعة فيها من ناحية أخرى، وكان ذلك أمرًا صعبًا، فاتبعت بريطانيا سياسة المحافظة على الوضع الراهن في الشرق الأدنى بكل أبعادها باعتبارها أسلم الوسائل لضمان مصالحها.

ومن ناحية أخرى، كان الروس حريصين على تأكيد مسئولياتهم تجاه حماية الرعايا العثمانيين من المسيحيين الأرثوذكس، وكانوا يتنافسون مع فرنسا وإنجلترا حول أي من الكنيستين (الشرقية أم الغربية) يكون لها التفوق

والسيادة في فلسطين. وفي هذا السبيل أرسل القيصر الروسي بعثة دبلوماسية للسلطان العثماني لتوضيح نوايا روسيا تجاه الدولة العثمانية، مؤكدًا على أنه لا يسعى إلى ضم أي من أراضيها، وإنما يسعى إلى الحصول على «فرمان» يعيد التفوق الروسي في القدس إلى سابق عهده قبل عام ١٨٥٢، لأن روسيا لن تسكت على التفوق الفرنسي القائم هناك، وأنها تقترحَ عقد معاهدة سرية على غرار معاهدة «هنكيار سكله سي».

وفيما يتعلق بإنجلترا، أكد القيصر للسفير البريطاني في سان بطرسبرج على أهمية استانبول للمصالح الروسية، وأن أي محاولة لتقسيم أملاك الدولة العثمانية لابد وأن ينص فيها على أن تكون استانبول لروسيا. وبهذه الصورة فإن مصالح روسيا في الدولة العثمانية تنحصر في أمرين، الأول: السيادة العقائدية في فلسطين، والثاني: السيادة السياسية في استانبول. في هذه الظروف التي كانت روسيا تتحاور خلالها مع العثمانيين والإنجليز حول مصالحها، كانت تستعد عسكريًا لتنفيذ خطتها في الدولة العثمانية، وتطالب بإغلاق الدردنيل أمام السفن الحربية البريطانية والفرنسية. وهكذا كان الطريق إلى حرب القرم مفتوحًا على مصراعيه في صيف عام ١٨٥٣.

كان من الواضح أن أي محاولة للتفاهم بين الروس والعثمانيين، لا يجب أن تتم بعيدًا عن مجموعة من الأسس، يعنينا منها أمران: الأول إعادة النظر في اتفاقية المضايق (١٨٤١) لصالح توازن القوى في أوروبا، والثاني تخلي الروس عن المطالبة بحماية المسيحيين الأرثوذكس في الدولة العثمانية، على أن تعد السلطان بالعمل على تحسين أوضاع رعاياه. وفي الواقع، لم يكن يشغل بريطانيا أمر أكثر من إعادة النظر في اتفاقية المضايق (١٨٤١). ولعلها

السبب الحقيقي الذي زج بها إلى حرب القرم. وقد وفقت بريطانيا إلى تحقيق الهدف الأصلي من حرب القرم بمقتضى التسوية التي أسفر عنها مؤتمر باريس عام ١٨٥٦. فقد أعلنت هذه التسوية حيدة البحر الأسود، كما أغلق المضيقان (البوسفور والدردنيل) في وجه جميع السفن الحربية الأجنبية، وبالتالي شلت الوجود الروسي العسكري فيه، كما وفرت على إنجلترا جهد متابعة احتمال قيام روسيا بعمل عدائي ضد المصالح البريطانية في شرق البحر المتوسط.

ينظر الإنجليز إلى هذه الحرب على أنها حرب فرضتها ضرورة تأمين الطريق إلى الهند، الذي تعرض للتهديد بسبب إثارة المسألة الشرقية، كما أنها في نظر البعض مقدمات لحملة «السلام مع الشرف» Peace with Honour التي تبناها دزريلي - فيما بعد - عام ١٨٧٨. على كل حال أفادت الحرب إلى حد ما سلامة الطريق إلى الهند، ولعلها أسفرت عن تحقيق التوازن الدولي كما تريده إنجلترا، واستبدلت الدبلوماسية بالمعاهدات، وسعت إلى تقنين العلاقات الدولية. ولعل وزير الخارجية البريطاني (بامستون) الذي أجهض محاولة روسيا في الوصول إلى المضايق في عام ١٨٤١، هو نفسه الذي «مارس الدبلوماسية البريطانية بطريقة سرية في حرب القرم» بحيث يمكن القول أنه سخر كلا من النمسا وفرنسا لخدمة المصالح البريطانية. وهو الذي قال في تعليقه على المذكرة النمساوية - الفرنسية في ١٤ نوفمبر ١٨٥٥ إنها «من أجلنا ولكن بدوننا»(٢).

أما محتوى المذكرة فقد تضمن جوهر القضية التي تعني إنجلترا بالدرجة الأولى، وخصوصًا ما يتعلق بعزل روسيا خلف الدردنيل مع تحييد البحر

الأسود. لقد كان الرأي العام البريطاني يساند سياسة بامستون تجاه روسيا دون أن يعرف بتفاصيل دبلوماسيتها. ومع أن شرط تحييد البحر الأسود لم يكن مرغوبًا فيه من أي طرف من الأطراف (الروس، الفرنسيين، النمساويين)، إلا أن بامستون فرضه إرضاء للرأي العام البريطاني.

وإمعانًا من جانب بامستون في إذلال روسيا وقع ، بعد أسبوعين فقط من معاهدة باريس (٣٠ مارس ١٨٥٦)، مع كل من فرنسا والنمسا معاهدة ثلاثية في ١٥ أبريل ١٨٥٦ لضمان أمن وسلامة واستقلال الدولة العثمانية، وكانت - في الواقع - موجهة ضد روسيا، فقد اشتم بامستون رائحة اتصالات فرنسية - روسية من وراء ظهر بريطانيا، ولم يشأ أن يفصح عن علمه بما جرى، وفي إطار من الدبلوماسية السرية أراد أن يلزم فرنسا بالعمل ضد روسيا طبقًا لما سبق الاتفاق حوله في حالة مهاجمة روسيا لتركيا، فنجح في أن يضمّن المعاهدة نصًا سريًا، ليساعد به فرنسا على أن تظل في جانب الحلفاء عمليًا، وفي جانب روسيا ظاهريًا، لقد خدع بامستون روسيا، ومكّن فرنسا من أن تخدعها هي الأخرى. صحيح أن شروط الضمان الثلاثي كانت هشة، وتحللت منها فرنسا بعد ستة شهور، ولكن يبقى أن بريطانيا لا تكاد ترى فرصة لمحاصرة روسيا إلا واهتبلتها.

لم يكن الأسلوب البريطاني في تقليم أظافر روسيا مقبولاً لدى الفرنسيين، فقد أدركوا أن التحالف الأنجلو - فرنسي، الذي نشأ حديثًا وتجسد في حرب القرم، قد خدم الإنجليز بالدرجة الأولى، وأن الجيش الفرنسي كان أداة طيعة لخدمة المصالح البريطانية، ولم يكن بالإمكان تصحيح ذلك إلا بخداع النفس، وفي إطار من الدبلوماسية السرية.

يشكل ما سبق عرضة جهود بريطانيا في التصدي لمحاولات روسيا «للخروج من الحصار» عبر أراضي ومياه الدولة العثمانية. أما في آسيا الوسطى فقد كانت روسيا تضغط على منطقتين بعينهما: الأولى فارس سعيًا للوصول إلى مياه الخليج العربي، والثانية أفغانستان سعيًا للوصول إلى مياه المحيط الهندي، وكانت بريطانيا تدرك ذلك جيدًا، فنراها تسعى أثناء حرب القرم إلى تشجيع أمراء آسيا الوسطى من المسلمين على الثورة ضد التسلط الروسي، وهو أسلوب سعى الطرفان إلى استخدامه ضد بعضهما في مناسبات عديدة، وفي نفس الوقت تدعم بريطانيا نفوذها في فارس وأفغانستان[٣].

كانت المناطق الجنوبية في آسيا الوسطى ومنطقة الشرق الأوسط هي المناطق الحيوية الداخلة في إطار خطة التوسع الروسي في آسيا، ولعل المرحلة التمهيدية لتنفيذ هذه الخطة قد بدأت في أيام بطرس الأكبر وانتهت قبيل نشوب حرب القرم مباشرة، وخلالها استولى الروس على القرم (عام ١٧٨٣) وعلى قرغيزيا (أواخر القرن ١٨). وفي أعقاب تلك الحرب، وفي ظل سياسة الحصار التي فرضها الحلفاء الأوروبيون على روسيا، لم يكن لها متنفس إلا في المناطق الآسيوية، وهي مناطق في معظمها إسلامية الطابع.

ففي عام ١٨٦٥ احتلت القوات الروسية طشقند.

وفي عام ١٨٦٨ احتلت بخارى وسمرقند وانتهت إمبراطورية بوخر.

وفي عام ١٨٧٣ احتلت خيتا.

وفي عام ١٨٨١ احتلت تركستان وعشق أباد ومرو.

وحتى عام ١٨٨٥ سيطرت على مساحة تمتد ما بين بحر قزوين وجبال تيان

شان، ومن جبال أورال وحتى حدود القفقاس (القوقاز).

وفي عام ١٨٩٧ استولت على البامير(٤).

بهذا التمدد السياسي والجغرافي (الجيوبوليتيكي) ضمت روسيا عددًا لا بأس به من المسلمين إلى كيان الدولة. واقتربت بشكل مباشر من مناطق النفوذ البريطاني الإسلامية. ورأت حكومة الهند ضرورة العمل على توسيع حدود الهند الشمالية مع بداية الربع الأخير للقرن التاسع عشر. كما طلبت إلى حكومة لندن أن تضغط على روسيا في منطقة بحر البلطيق كي تشغلها عن التوسع في آسيا، وأدت التطورات الأوروبية إلى سرعة التقاء الدولتين في عام ١٨٨٥، فوقعتا معاهدة لتثبيت الحدود بين آسيا الوسطى وأفغانستان، وظلت إنجلترا في مأمن من الخطر الروسي حتى نهاية القرن التاسع عشر.

وفي مطلع القرن العشرين، أدى تطور العلاقات الدولية وظهور ألمانيا ونجاحها في غرس جذور نفوذها في الدولة العثمانية، وفي إيران، فضلاً عن نجاحها في بناء قوة بحرية قادرة على تحدي البحرية البريطانية، أدى كل ذلك إلى تقارب روسي- بريطاني تكتيكي في عام ١٩٠٧، حين اعترفت بريطانيا بالنفوذ الروسي في شمالي فارس، بينما اعترفت روسيا بالنفوذ البريطاني في جنوبيها وفي الخليج، ومع أن هذه الخطوة تعتبر نجاحًا ظاهريًا للسياسة الروسية، إلا أنها في الواقع تعتبر نجاحًا لبريطانيا، التي وضعت حدًا لطموحات روسيا في الاتجاه جنوبًا نحو المياه الدافئة.

لقد كانت بريطانيا ترقب عن كثب مشاريع السكك الحديدية الروسية، انطلاقًا من خطوط عبر سيبريا وصولاً إلى أفغانستان، ومشاريع السكك الحديدية الألمانية انطلاقًا من فيينا إلى سالونيك، ومن فيينا إلى بغداد،

والـتي كانـت تهدف جميعًا إلى ضرب المصالح البريطانية في الشرق، وفي سبيل التصـدي لألمانـيا نشطت الدبلوماسية البريطانية لاستقطاب عدويها التقليديين روسـيا وفرنسـا، فكـان الوفـاق الودي مع فرنسا في عام ١٩٠٤، كما كان الوفاق مع روسيا في عام ١٩٠٧، خطوتين على هذا السبيل(*).

ويسـجل جـورج لويـد في محاضـرة ألقاهـا بـالمعهد الـبريطاني للشـؤون الدولـية في عـام ١٩٢٥[٦]، أن القضـايا الـتي شغلت بال السـاسة البريطانيين مـع الـروس قائمـة في مـنطقة الشـرق الأوسط والخليج العربي والبحر الأحمر وشـرق الـبحر المتوسـط، وإيـران، والهـند، ووجّـه النصـح لـبريطانيا أن تضـع سياسـة واضحة المعالم تجاه استمرار وجودها في تلك المناطق، حتى تتمكن من مواجهـة المنافسـة الأجنبـية. وصـرف جـورج لويـد بعض الوقت لبيان أهمية الهـند عـلى الأخص، ووصفها بأنها محور سياسة بريطانيا الخارجية في الشرق، في مواجهـة منافسـة الـدول الأخـرى، ويعـتقد جـورج لويد في أنه «لا يوجد مكـان في الإمـبراطورية يمكـن وضـعه عـلى قـدم المساواة مع الهند في أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية في ذلك الوقت...».

وبذلك نجحت بريطانيا في دخول الحرب العالمية الأولى وإلى جانبها كل مـن فرنسـا وروسـيا[٧]. وحـين انتهـت الحـرب كـان قـد تـأكد أن بريطانـيا خسرت روسيا إلى الأبد. فلم تعد روسيا كما كانت روسيا القيصرية، ذات الأطمـاع التوسـعية، ولكـنها صارت إلى جانب ذلك روسيا الثورة البلشفية، بما في ذلك من تصادم أيديولوجي حتمي[٨]، ليس مع بريطاليا وحدها، ولكن مـع العـالم الـرأسمالي كلـه، لأن «تحقيق أفكارنا تحقيقًا كاملاً لا يتم إلا بقلب النظام الرأسمالي بأكمله»[٩]. ويعكس هذا التصريح صورة مستقبل العلاقات الروسية - البريطانية على مرآة الشرق.

(٢) الاستراتيجية السوفيتية في الشرق:

شُغِلَ الروس بشئونهم الداخلية وبالحرب الأهلية بعد نشوب الثورة البلشفية، وبدا الشرق في هذه المرحلة المبكرة عرضة للنسيان. ولكن بعد نجاح الثورة انقسم الشيوعيون في روسيا على أنفسهم حول الوجهة التي ستنتقل إليها عدوى الثورة. فرأى البعض أن في الإمكان العمل على تكوين «أوروبا السوفيتية» ورأى البعض الآخر أن مستقبل الحركة الاشتراكية هو في آسيا. ولكن يُضعف من هذا الاتجاه وجود أعداد كبيرة من المسلمين فيها، مما يجعلها عبئًا على الشيوعية، ذلك أن لينين لم يقدم لمؤيديه أفضل مما قدم الإسلام لمعتنقيه[١٠].

ومع ذلك، فقد كان لينين أكثر زعماء البلاشفة اهتمامًا بشئون آسيا، وكان يرى أن قضية الاستعمار والتحرر يمكن أن تخدم روسيا الجديدة، في حال وقوفها إلى جانب الشعوب المغلوبة على أمرها، وكان يعتقد في أن مصير العالم سيتقرر من آسيا، باعتبار أن أغلبية الجنس البشري يتركز في الهند والصين وروسيا، وعلى ذلك فإن يقظة آسيا يجب أن تُعطى أولوية على نشر الفكر الشيوعي خارج روسيا. ولعل لينين يختلف في ترتيب الأولويات مع كل من ماركس وإنجلز. اللذين كانا يريا إمكانية تخليص المستعمرات الآسيوية من الاستعمار الأوروبي بعد انتصار الثورة الشيوعية في أوروبا[١١].

وتكمن مشكلة الزعامات الروسية الجديدة في عدم القدرة على ممارسة سياسة شرقية واضحة نتيجة لافتقارها إلى تنظيمات قيادية في الشرق، هذا مع أن الشعوب الإسلامية في روسيا تعاونت منذ بداية الثورة مع العناصر البلشفية لتدمير الدولة القيصرية والقوى المؤيدة لها في الدخل. وبالتالى كان

من الضروري الاعتماد على تلك العناصر المتطرفة من بين الشرقيين أنفسهم، وخاصة من دعاة فكرة الوحدة الإسلامية، أو الوحدة التركمانية[١٢].

وساعد على سرعة التقاء روسيا الجديدة بالشرق أن الشرقيين كانوا ينظرون إليها على أنها «شبه أوروبية وشبه شرقية»، وأن الفواصل الجغرافية بينها وبين الشرق ليست مانعة، وأن بموسكو كلية للدراسات الشرقية، وكذا في لينينجراد وفي المدن الكبرى لمراكز شرقية مماثلة. كما أن الجيش الأحمر أنشأ دائرة شرقية لتخريج ضباط مهيئين للعمل في بلاد الشرق. ثم أسس الحزب الشيوعي في عام ١٩٢١ «الجمعية العامة لاتحاد المستشرقين» التي صدرت عنها مجلة «الشرق الجديد». وأكد اتحاد المستشرقين على الصلة بين نضال الطبقة العاملة في الغرب وكفاح الشعوب المضطهدة في الشرق. واختص مجموعة من المستشرقين بأحوال البلاد الإسلامية، وتوصل هؤلاء إلى أهمية التركيز على الجانب القومي دون الجانب الشيوعي في هذه المرحلة المبكرة[١٣].

وكانت سياسة الثورة الروسية البلشفية في آسيا بادئ الأمر مبنية على أساس استنفار القوميات المختلفة، مما جعلها تلقى قبولاً لدى الشعوب الآسيوية المستعمرة وشبه المستعمرة. وكان رفع شعار المساواة والسيادة لجميع شعوب روسيا، وحقها في تطوير الأقليات القومية، من بين العوامل المشجعة للشعوب الآسيوية كي تضع ثقتها في الثورة التي تحمل لها أملاً جديدًا في الحرية. وهكذا كان للثورة البلشفية مردودات إيجابية على الشعوب الآسيوية، ومردودات سلبية على الاستعمار الأوروبي (البريطاني والهولندي والفرنسي).

صحيح أن الشيوعيين كانوا يدركون أن تبني الاتجاهات القومية يتناقض والاتجاهات الشيوعية. ولكن ذلك مردود عليه بأن مناصرة الاتجاهات القومية كانت موقفًا تكتيكيًا يهدف إلى ضرب الاستعمار الغربي في آسيا. وإذا نجحوا في ذلك يمكنهم بوسائل أخرى ضرب الحركات القومية. ومن هذا المنطلق أقيمت الاتصالات بزعماء الهند لضَرب بريطانيا وبزعماء أندونيسيا لضرب هولندا. وروعي في هذه الاتصالات الفصل الواضح بين الحركة الشيوعية والبرجوازية الوطنية في تلك البلاد. واتخذوا نفس الاحتياطات تجاه الحركة الإسلامية حين قرروا التعاون معها في حدود مواجهة الاستعمار. أما مسألة «وحدة الشرق» التي تبنتها الحركة الإسلامية فبقدر ما فيها من إيجابيات مرحلية، فإن فيها سلبيات خطيرة على الشيوعية في المدى البعيد(١٤).

وبناء على الأسس السابقة، أعلنت القيادة الروسية الجديدة في ٣ ديسمبر ١٩١٩، أن جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية بموقعها بين أوروبا وآسيا، تعتبر نفسها سندًا لآسيا الواقعة تحت سيطرة الاستعمار الأوربي، وأنها ستتبنى هذا الموقف حتى تتحرر شعوبها جميعًا، وتطبيقًا لذلك أقدمت روسيا على إعانة كل من أفغانستان وتركيا ومنغوليا(١٥).

هكذا كانت إطلالة الثورة الروسية على العالم الخارجي في آسيا، بعد أن شغلتها شئونها الداخلية لتثبيت أقدام النظام الجديد(١٦). ولكن سبقت ذلك محاولة لإثبات حسن النوايا حين أعلن الزعماء الروس في مستهل الثورة إلغاء جميع المعاهدات السرية التي عقدتها روسيا القيصرية مع الدول الكبرى، بهدف تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية في أوروبا وآسيا فيما

بينهم. وكان الروس يهدفون من وراء ذلك إلى فتح سياسة روسيا القيصرية والتنديد بالسياستين البريطانية والفرنسية. ومع نهاية عام ١٩١٧ وجه الزعماء الروس بيانًا إلى الطبقات العاملة في روسيا والشرق، ومن بينهم عدد كبير من المسلمين في آسيا الصغرى وإيران وأفغانستان والهند وشبه الجزيرة العربية، يدعونهم إلى أن يَهبُّوا في وجه الظلم والاستعمار وألا يخشوا روسيا الجديدة. بل وعدتهم بالتعاون معهم[١٧]. وأكد الروس للمسلمين خاصة، في داخل روسيا وخارجها، على أن «عقيدتكم وتقاليدكم ومؤسساتكم الثقافية، تعتبر منذ الآن حرة وذات حصانة. ابنوا حياتكم القومية بحرية ودون عقبات ولكم الحق في ذلك»[١٨].

استشعر المسلمون الروس أن بإمكانهم أن يتنسموا هواء جديدًا للحرية في روسيا الجديدة. فقد كانوا من قبل «يجتازون أزمة عنيفة»، وكانت الحياة عسيرة أمام الجميع، ولذلك لم يترددوا في مناصرة الثورة، واعتبروا أن الكفاح من أجل حريتهم كفاح مقدس، وعبّر بعضهم عن ذلك بقوله «لقد وجدت الثورة أحر استجابة في قلوبنا، وأقيمت شعائر خاصة في الجوامع... وابتهل الجميع إلى الله أن ينصر قضية الشعب... وتشكلت المجالس السوفيتية للمسلمين»[١٩].

ولعل الزعماء الروس وقفوا هذا الموقف من المسلمين، بادئ ذي بدء، لأن المسلمين كان لهم دور حيوي في حركات التمرد ضد النظام القيصري، وخاصة قبيل الثورة، حين عقدوا - على سبيل المثال - مؤتمرًا في طشقند حضره ممثلون من الفئات المسلمة في وسط آسيا، وقرروا قيام جمهورية إسلامية مستقلة في طشقند برئاسة شيخ الإسلام. وحين قامت الثورة واصل

المسلمون دورهم الإيجابي بتأييدها، ومباركة القادة الجدد مرحليًا[20].

وجريًا على هذه السياسة شارك عدد من زعماء المسلمين في مؤتمر تحرير الشرق في باكو عام ١٩٢٠ وألقوا خطبًا قوية. ومع ذلك لم تكن صورة الشرق في عيون الزعماء الروس واضحة. وأدرك الروس أن التغييرات الجذرية التي تعتزم الثورة إحداثها في آسيا غير محتملة الوقوع قبل مرور عدة أجيال، بسبب العداء بين الإسلام والشيوعية. وحين أدرك زعماء المسلمين هذه الحقيقة، كان ذلك بداية النهاية لتعاونهم بحماس مع الثورة، لأن الإسلام أكبر من مجرد كونه دينًا سماويًا، إنه أسلوب كامل للحياة، ولعل أخطر نتيجة أسفر عنها مؤتمر باكو هي أنه مزق أيديولوجية الوحدة الإسلامية[21]. ذلك أنه سعى إلى ربط المسلمين الروس بالطبقة العاملة في العالم، وهي صيغة جديدة للوحدة، ألغت الصيغة الإسلامية - نظريًا - بين معتنقي هذا الاتجاه الجديد.

وكانت محاولات الروس الاتصال بالعالم الإسلامي، وتشجيعه على الوقوف ضد الاستعمار الغربي تهدف - بالدرجة الأولى - إلى كسب وده وتأييده، لدعم الثورة معنويًا في الداخل وفي الخارج. وبعبارة أخرى، لم يكن الهدف هو معاونة تلك الشعوب على نيل استقلالها، في هذه المرحلة المبكرة من الثورة، بقدر ما كان الهدف هو خلخلة الضغط البريطاني على روسيا الجديدة من ناحية الجنوب.

ومن هذا المنطلق سعى الروس إلى استقطاب الحكومات الإسلامية المجاورة فعقدوا معاهدات ود وصداقة مع كل من إيران وتركيا وأفغانستان في عام ١٩٢١. وكان هناك اتجاه قوي مفاده أن تركيا هي الحليف الوحيد

لروسيا الثورة في آسيا. وبالطبع كان لهذا الانطباع شواهده ودلالاته، ولكن الحقيقة ما لبثت أن تكشفت حين انقلب مصطفى كمال على العناصر الشيوعية في تركيا، ووقف الزعماء الروس على خطأ نظرتهم إلى تركيا الكمالية، ومع ذلك فقد رأوا أن من الحصافة السياسية ألا يخسروا مصطفى كمال، كما خسروا العناصر الشيوعية التركية[٢٢].

وكانت كل من إيران وأفغانستان في المجال المباشر لاهتمام العناصر الروسية الجديدة، وذلك من ناحيتين، الأولى أنهما يشكلان واجهة إلى جنوب آسيا ومخارج إلى المياه الدافئة، كما كانت تركيا، والثانية أن فيهما معترك حتمي مع بريطانيا في المستقبل. ولذلك لم يهمل القادة الروس حركة التمرد التي قامت في إقليم غيلان شمالي إيران، اعتقادًا منهم أنها موجهة ضد بريطانيا[٢٣].

ولكن طموحات الروس السياسية لم تتحقق في أي من تركيا أو إيران أو أفغانستان، بسبب الحاجز الإسلامي، وبسبب الحاجز القومي الذي ظهر وتبلور قبل الثورة الروسية. ومهما يكن من أمر، فقد كان هدف الروس المباشر هو إقامة مجموعة من الدول الحاجزة بينهم وبين الحضور البريطاني في آسيا، في محاولة للتصدي للهيمنة البريطانية، ورفع الحصار المفروض على روسيا من جانب الدول الغربية بزعامة بريطانيا. ولم يكن هدف روسيا في هذه المرحلة نشر الفكر الشيوعي بأي حال[٢٤]. وما يقال عن تركيا وإيران وأفغانستان يمكن أن يقال - في شكل أو في آخر - عن الهند، التي كانت الأفكار القومية قد ظهرت فيها وتبلورت مبكرًا. ولذلك لم تعط اهتمامًا كبيرًا لما جاءت به النظرية الشيوعية.

ولكن هناك مناطق آسيوية إسلامية لم تتبلور أفكارها القومية قبل الثورة الروسية، ولذلك كان للشيوعيين فيها أثر كبير على توجيه القوى الوطنية العاملة من أجل التحرير والاستقلال مثل أندونيسيا والهند الصينية. فقد ظهرت الأحزاب الشيوعية في تلك المناطق في الفترة ما بين ١٩٢٠ و ١٩٢٣، وصار لها نفوذ كبير في عام ١٩٢٦[٢٥].

وخلاصة القول أن الثورة البلشفية وجدت ردود فعل متفاوتة بين الشعوب الآسيوية. فالبلاد التي تعمق فيها تأثير الاستعمال كانت بيئة مناسبة لتلقي الأفكار البلشفية، أما البلاد التي كان بناؤها الاجتماعي متماسكًا نسبيًا مثل فارس وأفغانستان فلم تكن أصداء الفكر البلشفي فيها قوية. وليس من المقبول القول أن شبه الجزيرة العربية، في هذه المرحلة المبكرة من الثورة البلشفية، كانت داخلة في استراتيجية نشر الفكر البلشفي، لأسباب كثيرة نذكر منها الآن أن بناءها الاجتماعي كان متماسكًا، وفيما عدا عدن، لم يكن الاستعمار الغربي قد تغلغل فيها بعمق، وأن اتجاهاتها القومية والإسلامية تضمن لها حماية خاصة من تلك الأفكار البلشفية.

وإذا كانت المنطقة العربية - الإسلامية محصنة بالإسلام ضد المد الشيوعي، فقد أدرك السوفيت هذه الحقيقة مبكرًا، حين رأوا ضرورة التعامل والتعاون مع المسلمين الروس، لأن اضطهادهم من شأنه أن يخلق جوًا غير مناسب للسوفيت في العالم الإسلامي، في وقت كان السوفيت يسعون فيه إلى كسب الأصدقاء في المناطق الإسلامية المجاورة لبلادهم بشكل مباشر (تركيا، إيران، أفغانستان) خاصة وأن هذه المناطق تعتبر امتدادًا جغرافيًا لعمق كبير من البلاد العربية - الإسلامية واجهته (سوريا، العراق،

شبه الجزيرة العربية) ولهذا نظر السوفيت إلى هذه المناطق العربية نظرة خاصة، وحددوا مصالحهم فيها بأنها حرمان الغرب من أي حضور فعال فيها، أو ما يمكن تسميته «مصلحة حرمان»(٢٦).

ولا يجب الخلط في هذه المرحلة بين الموقفين السياسي والأيديولوجي للفكر الشيوعي من الفكر الإسلامي، فالاجتهاد السوفيتي في الإسلام اجتهاد سلبي تمامًا، والعلاقة بين الشيوعية والإسلام أكثر تعقيدًا من العلاقة بين الشيوعية والأديان الأخرى، لأن الإسلام طريقة حياة، وتصفيته إنما تعني إلغاء نظام اجتماعي بكل ما فيه من عادات وأعراف وسنن، وهو أمر مستحيل، ولهذا كله كانت علاقة السوفيت بالإسلام علاقة حذرة في المراحل المبكرة من الثورة الروسية. ولذلك فمع أن فكرة الوحدة الإسلامية لم تكن مقبولة لدى القادة السوفيت، إلا أنهم اضطروا إلى مؤازرتها مرحليًا، أما الوحدة الطورانية فقد كان لها تأثير مباشر على السوفيت، لأن تحقيقها يجر إلى انفصال مناطق بعينها عن الاتحاد السوفيتي(٢٧).

أما موقف السوفيت من حركة القومية العربية أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها، فيمكن القول أنها لم تلق اهتمامًا كبيرًا لدى السوفيت، فقد نظر إليها بعضهم على أنها ذات اتجاهات إيجابية، ونظر إليها البعض الآخر على أنها تفتقر إلى برنامج اجتماعي واضح، وأن زعماءها منقسمون على أنفسهم، بعضهم تناصره بريطانيا، والبعض الآخر تناصره فرنسا، وهي في النهاية مناورة قومية تكتيكية. بينما أثنى السوفيت على الموقف في مصر، التي لم تكن طرفًا في حركة القومية العربية وقتئذ، ولأن بيئتها أكثر ملاءمة للفكر الشيوعي. ولأن الشيوعيين في مصر يعملون بحماس ضد الحضور

البريطاني فيها[٢٨]. لكل ما سبق عقد السوفيت آمالاً كبيرة على مصر، وبدا الأمر وكأنه تعاون بين الحركة الشيوعية والحركة الوطنية المصرية.

ولم يكن الحجاز تحت حكم الملك عبد العزيز آل سعود طرفًا في حركة القومية العربية، ولا طرفًا في حركة الخلافة الإسلامية، ولذلك رأى فيه السوفيت فرصة مناسبة لتطلعاتهم في المنطقة العربية- الإسلامية، وخاصة بعد ما انتكست آمالهم مع رضا خان في إيران في عام ١٩٢٥، كما انتكست آمالهم مع مصطفى كمال في تركيا من قبل.

وبعد أن عرضنا لنماذج من الاستراتيجية السوفيتية في الشرق، ترى كيف تعاملت بريطانيا معها؟

(٣) العلاقات البريطانية - السوفيتية ١٩١٧-١٩٢٧:

نشأت جمهورية روسيا الاتحادية السوفيتية في أعقاب الثورة البلشفية إبان الحرب العالمية الأولى، بينما كانت الدول الأوروبية مشغولة عنها بالحرب. وهيأت تلك الظروف فرصة مناسبة لظهور أول دولة اشتراكية في العالم. واختفت بذلك روسيا القيصرية التي كانت حليفًا مرحليًا لبريطانيا وفرنسا في هذه الحرب ضد ألمانيا وحلفائها. وبعد أن فرغ الحلفاء من الحرب في أوروبا وجهوا ضرباتهم نحو الثورة الروسية، مستعينين على ذلك بقدامى الضباط في الجيش القيصري الروسي من بين أعداء الثورة، الذين فروا إلى مناطق الحدود وشكلوا وحدات الحرس الأبيض، وقد لعب وزير الحرب البريطاني، تشرشل ، دورًا نشيطًا في هذا المجال، ونجح في إمداد عناصر المعارضة الروسية بمائة وخمسين ألف جندي بريطاني وفرنسي وأمريكي

ويابـاني وإيطـالي، وفي ربـيع عـام ١٩١٨ بـدأت العملـيات العسـكرية ضد روسـيا الـثورة. فضغطت القوات البريطانية والفرنسية على الجبهة الشمالية، بينما ضـغطت القـوات الـبريطانية والأمريكية واليابانية على الجبهة الشرقية، وكانـت القـوات الألمانـية ماتـزال تحـتل كـيـف، والقـوات الرومانـية تحـتل بيسـارابيا، والقـوات التركـية ماكـثة في بـاطوم وبـاكو، والقـوات الفرنسـية واليونانـية والـبريطانية نشيطة في البحر الأسود. وباختصار كان يحيط بروسيا الـثورة حوالـي مليـون جـندي مـن مختلف الدول[٢٩]. وقال لينين مفسرًا هذا الموقـف الأوروبـي: إن هـذه الـدول تسعى إلى «خنق البلشفية العالمية، وخنق حليفـتها الرئيسـية جمهوريـة روسـيا السـوفيتية. ولهذا فهم يعتزمون بناء سور صـيني لحماية أنفسهم من البلشفية... بوضعها في الحجر الصحي، ولكن هذا أمر محال...»[٣٠].

لاشـك في أن بريطانـيا قد حسـمت موقفها من روسيا الجديدة بتزعمها لعملـية الحصـار الأوروبـي لهـا، ولكـن بنفس القدر من الحسم أعلن الزعماء السـوفيت إسـتحالة فعالـية هذا الحصار، لأن «عدوى البلشفية ستمزق جميع الأسـوار وتصـيب عمـال جمـيع الـبلدان»[٣١]. وسـيؤدي فشـل «الإمـبريالية العالمـية»، الـتي وصـفها لـينين بأنها «عدو قوي تغلّب على العالم بأسره»، إلى نهايـة حتمـية للإمـبريالية الأنجلـو- فرنسـية، كما انتهت الإمبريالية النمساوية - الألمانية، لأن ذلك واقع تاريخي[٣٢].

الواقـع أن تصـريحات لـينين كانـت تعكس أفكارًا ثورية بغير إمكانيات لتنفـيذ تلـك الأفكـار. فـلم تكـن روسـيا بعد عامين اثنين من الثورة والحرب الأهلـية قـادرة على أن تتحدى الإمبريالية العالمية. لقد كانت روسيا في حاجة

إلى وقت وجهد ومال ووحدة داخلية ومؤازرة خارجية. ولم تكن هذه الحقيقة غائبة عن لينين، الذي رأى أن من الحصافة تأجيل الصراع مع الإمبريالية البريطانية حين أعلن أن «جمهورية روسيا السوفيتية ترغب في العيش بسلام مع جميع الشعوب وفي توجيه جميع قواها نحو البناء الداخلي...». ولكنه يتدارك أن دول الوفاق لم تشأ أن تترك روسيا وشؤونها الداخلية، وآثرت أن تفرض عليها «حصار التجويع»(٣٣).

ومن التناقضات الظاهرية أن بريطانيا التي تزعمت سياسة الحصار ضد روسيا في عام ١٩١٩ هي نفسها التي اقترحت على الحلفاء إنهاء تلك السياسة في مطلع العام التالي. فقد دعا رئيس الوزراء البريطاني إلى البدء في التفاوض مع الحكومة السوفيتية في روسيا. والتغيير الذي حدث ليس جوهريًا بأي حال، فأسباب الصراع مازالت قائمة، ولكن البريطانيين كانوا مدفوعين إلى ذلك بتأثير مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، فقد أصبحت العلاقات الروسية - البريطانية موضوعًا رئيسيًا من موضوعات الانتخابات العامة في بريطانيا لدورتين على الأقل. وكذلك تبين مع الوقت أن مساهمة روسيا في تسويات ما بعد الحرب صار أمرًا حيويًا، كما اتضح أنه لا معنى للحديث عن السلام العالمي ونزع السلاح بغير أن تكون روسيا طرفًا في هذا الحديث، ومحاولة بريطانيا النهوض بألمانيا اقتصاديًا وإصلاح ما خربته الحرب فيها لا يمكن أن يتحقق بالسرعة المطلوبة، لإعادة التوازن إلى أوروبا، بغير تنشيط التجارة مع السوفيت(٣٤).

وبالرغم من السلبيات في الجانب السياسي من الصورة، إلا أن الجانب الاقتصادي بدا أكثر إشراقًا. ذلك أنه في العالم التالي (١٩٢١) عقدت لندن

معاهدة تجارية مع موسكو، وكانت بريطانيا بذلك أول دولة غربية تُقدِم على مثل هذه الخطوة. وأدرك السوفيت أنهم انتصروا على الدول الرأسمالية، وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، وأن انتصارهم جاء نتيجة لصلات روسيا بشعوب هذه الدول، بحيث صارت هذه الشعوب عناصر ضغط على حكوماتها، وأدى ذلك إلى وقف الصدام المباشر بين تلك الحكومات والحكومة السوفيتية على أرض المعركة(٣٥).

ووصف لينين نجاح السياسة الروسية في تلك المرحلة بأنه «خارق للعادة»، وذلك لأن الحلفاء « لم يعترفوا بنا بعد»(٣٦). فقد بنيت الاستراتيجية الروسية في هذه المرحلة على ضرورة قيام علاقات ودية مع كل من إنجلترا وفرنسا، لأن قدرات روسيا لا تسمح لها بالتصادم العسكري أو السياسي مع هاتين الدولتين الكبيرتين، وكان السوفيت متأكدين من كسب الجولة في المرحلة التالية، وخاصة إذا بنوا سياستهم الخارجية على «التعايش السلمي مع جميع الشعوب»، لأن العالم الغربي في نظرهم قد تفسخ بعد الحرب العالمية الأولى، ولابد لروسيا أن تستفيد من هذا التفسخ، ويقول لينين: «لقد فرقتهم مصالحهم الخاصة، وزادتنا مصالحنا الخاصة تماسكًا»(٣٧).

وإذا صحت مقولة لينين السابقة عن أوروبا، فإن بريطانيا كانت معنية بها أكثر من غيرها من الدول الأوروبية، لأنها كانت تعتبر مركز الرأسمالية العالمية كما كانت روسيا مركز الاشتراكية العالمية. ولهذا تحملت بريطانيا مسئولية مواجهة روسيا أكثر مما تحملت أي دولة أخرى غربية في هذه المرحلة على الأقل. ومع ذلك فالأمر بالنسبة لبريطانيا كان ما يزال جد خطير، لأن الموقف البريطاني في آسيا كان أضعف منه في أوروبا، ذلك أن

روسيا الثورة أعلنت نفسها حاميًا لحقوق الأمم الآسيوية في تقرير مصائرها[٣٨]. وهكذا تهيأت فرص الصراع البريطاني السوفيتي في آسيا، وبدأت الدولتان أو - إن شئت - الأيديولوجيتان تصطدمان لتشكلان بذلك وجهًا جديدًا لصورة الصراع البريطاني - الروسي.

لقد كان الروس يهيئون أنفسهم لمرحلة جديدة من الدفاع عن النفس وتطبيق استراتيجيتهم في آسيا. وفي ٢٦ ديسمبر ١٩٢٢ اتخذ المؤتمر العاشر لسوفيتات عموم روسيا قرارًا جاء فيه: « لقد حان الوقت لتوحيد جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية، وجمهورية أوكرانيا، وجمهورية ما وراء القفقاس، وجمهورية بيلوروسيا في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية. وبعد أربعة أيام اجتمع مؤتمر السوفيتات الأول لعموم الاتحاد السوفيتي، واتخذ قرارًا بتأسيس دولة واحدة متعددة القوميات تحت اسم «اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية». وبعد عامين (١٩٢٤) تم إقرار الدستور السوفيتي الأول[٣٩].

وهكذا يعتبر عام ١٩٢٤ عامًا مهمًا في تاريخ الاتحاد السوفيتي، وخاصة في تاريخ سياسته الخارجية، ذلك أن بريطانيا تزعمت العالم الغربي في محاولات الاقتراب من الدولة الاشتراكية الأولى في العالم، فاعترفت بها وأومأت إلى باقي الدول الأوروبية الأخرى كي تسلك مسلكها، ولم يكن الاعتراف البريطاني بالسوفيت اعترافًا تلقائيًا بنظام الحكم الجديد في روسيا، وإنما كان اعترافًا بالشرعية الدستورية الجديدة القائمة في الاتحاد السوفيتي، ولاشك في أن هذه الخطوة من بريطانيا كانت البداية في تطوير العلاقات السوفيتية بالعالم الخارجي. وتحقق بذلك للدبلوماسية السوفيتية ما كانت

تسعى إليه في هذه المرحلة من تأسيس علاقات ودية مع العالم الرأسمالي، تقوم على أساس من المساواة والمصالح المتبادلة. وكان السوفيت يرون أن مثل تلك العلاقات لا يمكن أن تقف على قدمين ثابتتين بغير تحقيق إنجازات اقتصادية من ورائها، دون أن يكون لذلك تأثير على البناء الاجتماعي أو الاقتصادي للسوفيت(٤٠).

لقد كانت الأسباب الاقتصادية وراء مبادرة بريطانيا بالاعتراف بالحكومة السوفيتية، ومن جهة أخرى كانت ضغوط الجماعات العمالية في داخل بريطانيا على حكومة العمال برئاسة رمزي مكدونالد الذي كان يشغل في الوقت نفسه منصب وزير الخارجية، من بين العوامل الرئيسية الدافعة لإنهاء الموقف البريطاني المتنكر للسوفيت. وأكثر من ذلك أن مسألة الاعتراف بالاتحاد السوفيتي دخلت في البرامج الانتخابية لحزبي العمال والأحرار البريطانيين. وتزعم حزب المحافظين فكرة إقامة العلاقات بين البلدين، ورأى أن بريطانيا سوف تستفيد اقتصاديًا من وراء ذلك. وهكذا شهد يناير ١٩٢٤ بداية الاتصالات البريطانية السوفيتية حول الموضوع وأعلن مكدونالد أن الاعتراف بالحكومة السوفيتية سيتم دون شروط. وفي أول فبراير كان ذلك أمرًا واقعًا(٤١).

وشهدت الفترة التالية نشاطًا مكثفًا لتعميق العلاقات الاقتصادية البريطانية- السوفيتية . ولم يفلح مؤتمر لندن لتطوير العلاقات التجارية البريطانية - الروسية في مهمته. ومع أكتوبر من العام نفسه (١٩٢٤) حُلَّ البرلمان البريطاني، ودعت حكومة العمال إلى انتخابات عامة، وفشلت في الوصول إلى الحكم، بينما أمسك المحافظون به، وفي ٢٤ نوفمبر أعلن رئيس

الوزراء الجديد (ستانلي بلدوين) أنه لا يمكن أن يتبنى مسألة التصديق على الاتفاقيات المبدئية التي سبق أن وقعتها حكومة العمال مع السوفيت. وانضم الأمريكيون إلى حكومة المحافظين في تبني هذا الاتجاه السلبي، واتسمت العلاقات بين البلدين بالتوتر، وتزعم أوستن تشمبرلين، وزير الخارجية، سياسة بريطانية جديدة، مبنية على أساس تدمير هيبة الاتحاد السوفيتي ومركزه الاقتصادي باعتبار أنه البلد الذي صار مصدرًا لإزعاج العالم الرأسمالي. وسعت بريطانيا إلى قيادة العالم الغربي ضد الاتحاد السوفيتي، ولكن مصالح الدول الغربية كانت متفاوتة، فدعت بريطانيا إلى مؤتمر لوكارنو في أكتوبر ١٩٢٥، وحضرته بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا، لإقناع ألمانيا بالوقوف ضد الاتحاد السوفيتي، مقابل إدخالها عضوًا في عصبة الأمم، وعلى إثر ذلك تشكل تحالف الراين الذي وقعته في لوكارنو كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا وإيطاليا. وبذلك نجح الأمريكيون والبريطانيون في تكوين جبهة سياسية وأخرى اقتصادية في مواجهة الاتحاد السوفيتي[٤٢].

لقد كانت العلاقات البريطانية - السوفيتية تنهار بسرعة خلال عامي ١٩٢٥ و ١٩٢٦، بسبب تأليب السوفيت للحركات العمالية في بريطانيا، وهو أمر احتجت عليه حكومة المحافظين بشدة. وأخذت الدولتان في إصدار الإعلانات الرسمية، واتهم السوفيت بريطانيا بأنها لم تسر في طريق السلام، بينما اتهم البريطانيون السوفيت بعدم الالتزام بتعهداتهم في المعاهدات التجارية بين البلدين[٤٣].

وفي ٢٠ أكتوبر ١٩٢٦ صرح تشمبرلين بأن هدف «الدولية الثالثة»

الأصيل هو إعلان الثورة في العالم على اتساعه، والدعاية ضد بريطانيا، وأكد على أن جميع نشاطاتها تحمل هذا الطابع، لأن بريطانيا هي العقبة الأولى أمام نشر الشيوعية الدولية، ونوّه إلى أن «عملاء السوفيت نشطون ضدنا، وأساليبهم متنوعة، ففي الشرق حيث النشاط الأعظم للسوفيت، ليست كلمة (الشيوعية) هي الكلمة البراقة، ولكنها كلمة (القومية)». وأكد تشمبرلين على عدم جدوى قطع العلاقات الدبلوماسية مع السوفيت «لأننا لن نجني من وراء ذلك أية ميزة عملية، فالدعاية لن تتوقف بقطع العلاقات، كما أن إلغاء المعاهدة التجارية سيؤدي إلى أن تذهب التجارة إلى أيدي غيرنا، وليس من المرغوب فيه أن تعامل روسيا كما يعامل المجذوم، الذي لا يجب أن نقيم معه اتصالاً، لأنه من خلال الاتصال يمكننا أن نتابع تطوره وتحضره»(٤٤).

واستبعد تشمبرلين تطوير العلاقات البريطانية - السوفيتية لأن «الحكومة السوفيتية تنظر إلى الحكومة البريطانية نظرة شك وريبة». وإلى جانب ذلك هناك «الرغبة التقليدية في التوسع تجاه الهند، وهو أسلوب قديم، سابق على الثورة، مما يجعلها عدوًا موروثًا في آسيا يهدد مصالحنا واتصالاتنا بالشرق، وهذا الاتجاه موجه الآن نحو الصين وأفغانستان وفارس. حيث إنها جميعًا من أهداف السوفيت لتأسيس نظام من الجمهوريات التابعة»(٤٥).

لقد كانت بريطانيا تخشى نتائج التحالف السوفيتي - الصيني، الذي إذا ما قدر له أن يتطور فإنه سيقدم للبلدين اتصالاً آسيويًا وعمقًا في وسط القارة، وهو ما تسعى إليه روسيا منذ عام ١٩٢٥. والحق أن سياسة روسيا في آسيا أصبحت أكثر تحديًا لبريطانيا منذ وصل المحافظون إلى الحكم، في

محاولة من جانبها لضرب النفوذ البريطاني في الهند، التي كانت في نظر بريطانيا أكثر أهمية من أي مكان آخر في آسيا في ذلك الوقت بالذات، لأنها منطلق بريطانيا الوحيد لمهاجمة التحالف الروسي - الياباني الذي عقد في نفس العام (١٩٢٥) والذي يهدد مصالح بريطانيا الاقتصادية في الشرق. ويخلص جورج لويد إلى أن يد روسيا وراء كل التطورات المعَادية لبريطانيا في اليابان والصين ووسط آسيا. وأن نشاط روسيا السوفيتية يؤثر العمل في هذه المناطق على غيرها من المناطق الأخرى في العالم، لأنها المنطلق المناسب لمهاجمة الغرب(٤٦).

لقد كان كل شيء يسير عكس اتجاه توطيد العلاقات البريطانية - الروسية الناشئة. ومع صيف عام ١٩٢٧، أي بعد عشر سنوات من الثورة البلشفية، لم يكن الطرفان على استعداد لأن يتفاهما، بسبب التناقض الشديد بين الأيديولوجيتين وبسبب التنافر في السياسات. وفي ٢٦ مايو ١٩٢٧ وافق البرلمان البريطاني على قرار الحكومة بقطع العلاقات مع السوفيت. وأبلغ السفير الروسي في لندن بذلك في اليوم التالي(٤٧).

وهكذا راح البريطانيون يستقطبون الدول الأوروبية وخاصة ألمانيا التي استفادت كثيرًا في المجال الاقتصادي من تدهور العلاقات السوفيتية - البريطانية، ويحولون بينها وبين الارتماء في أحضان الروس، فتصبح حلقة وصل بين روسيا والغرب، بدلاً من أن تكون واجهة تصدها نحو الشرق، وتحُول بينها وبين تكوين جبهة آسيوية ضد بريطانيا. بينما راح السوفيت يستثمرون كل الفرص صغيرها وكبيرها لضرب النفوذ البريطاني في الشرق، بالضرب على أوتار الثورة، والتحرير، والقومية، والعالمية، في مخاطبة الشعوب المقهورة والمظلومة.

الحواشي

(١) حول دراسة تفصيلية للعلاقات البريطانية - الروسية بشأن المناطق الإسلامية المجاورة لروسيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، انظر: محمد حسن العيلة، أواسط آسيا الإسلامية بين الانقضاض الروسي والحذر البريطاني (الدوحة، دار الثقافة ١٩٧٦).

(2) Temperly, H., "British Secret Diplomacy from Conning to Grey", **The Cambridge Historical Journal**, No. 5, vol. VI, 1938, pp. 1-32.

(٣) نوري عبد البخيت، الصراع بين روسيا وبريطانيا حول فارس والخليج العربي في القرن التاسع عشر وبداية العشرين، الخليج العربي (البصرة، مركز دراسات الخليج، جامعة البصرة)، ص ٥٥ وما بعدها.

(٤) المرجع السابق، ص ٥٧؛ سعيد بكر، الأقليات المسلمة في آسيا واستراليا، (دعوة الحق، نوفمبر ١٩٨٣)، ص ٢٦٧-٢٦٩.

(٥) راجع تفاصيل التعاون الاستراتيجي بين روسيا وبريطانيا قبيل وأثناء الحرب العالمية الأولى في:

Darwin, J., **Britain, Egypt and the Middle East, Imperial Policy in the Aftermath of War 1919-1922**, (London, 1981), pp. 143-151.

(6) Lloyd, G., "British Foreign Policy in Asia and its Relation to India", **Journal of British Insitutute of International Affairs, vol. IV** (1925), pp. 109-117.

(7) Darwin, **op.cit.**, p. 145.

(8) Wise, E. F., "Russo-British Relations", **The Contemporary Review** (May 1929), p. 570.

(٩) لينين، تقرير عن السلام، ص ١١.

(١٠) ولتر لاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، ص ١٧-٢٢.

(١١) المرجع السابق، ص١٩-٢٥؛ بونداريفسكي، سياستان إزاء العالم العربي (موسكو، ١٩٧٥)، ص ٢٦٨.

(١٢) بانيكار، آسيا والسيطرة الغربية، ص ٢٦٣.
(١٣) ولتر لاكور، مرجع سابق، ص ٢٦-٣٥.
(١٤) بطرس غالي، «أبعاد الأيديولوجية الأفرو - آسيوية»، مجلة السياسة الدولية، أبريل ١٩٦٨؛ ملف الطليعة، «الاتحاد السوفيتي والعالم الثالث»، مجلة الطليعة، ديسمبر١٩٧٢؛ بانيكار، آسيا والسيطرة الغربية،ص٢٦٣-٢٦٤
(١٥) ملف الطليعة، «خطوات تأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية»، مجلة الطليعة، (ديسمبر ١٩٧٢).
(١٦) وحيد رأفت، «الاستراتيجية السوفيتية في الشرق الأوسط»، مجلة السياسة الدولية، (يوليو ١٩٧٤).
(١٧) ولتر لاكور، مرجع سابق، ص ٣٧ و٣٨؛ وحيد رأفت، مرجع سابق؛ بونداريفسكي، مرجع سابق، ص ٢٧٠.
(١٨) ملف الطليعة، «الاتحاد السوفيتي حليف أساسي لحركة التحرر العربية»، مجلة الطليعة، (ديسمبر ١٩٧٢).
(١٩) عبد الله نوار، «٧ أيام مع المسلمين في الاتحاد السوفيتي»، ص ١٦-١٨؛ بانيكار، مرجع سابق ص ٢٦٣-٢٦٤.
(٢٠) سعيد عبد المجيد بكر، الأقليات المسلمة في آسيا واستراليا، (دعوة الحق، نوفمبر ١٩٨٣)، ص ٢٧١.
(٢١) ولتر لاكور، مرجع سابق، ص ٣٩-٤٠.
(٢٢) ولتر لاكور، مرجع سابق، ص٤١-٤٦؛ بونداريفسكي، مرجع سابق، ص ٢٧٤.
(٢٣) ولتر لاكور، مرجع سابق، ص ٤٦-٤٩؛ وقارن مصطفى النجار، دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر، ص ٨١.
(٢٤) بونداريفسكي، مرجع سابق، ص ٢٧٤.
(٢٥) بانيكار، مرجع سابق، ص ٢٦٣-٢٦٤.
(٢٦) فتحي عثمان، «العلاقات العربية السوفيتية بين المبادئ والمصالح، ١٩٤٥-١٩٧٣»، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨١، (يوليو ١٩٨٥).
(٢٧) ولتر لاكور ، مرجع سابق، ص ٥٤-٥٧.
(٢٨) ولتر لاكور، المرجع السابق، ص٥٧-٦١؛ وانظر: عاصم الدسوقي، «من أرشيف الحركة اليسارية في مصر ١٩١٩-١٩٢٥»، مجلة الجمعية المصرية

للدراسات التاريخية، المجلدان٢٩،٢٨(١٩٨١-١٩٨٢) ص٤٣٩-٤٧٦.

(٢٩) ملف الطليعة، «دروس عن تجربة الحرب الأهلية وحروب التدخل في الاتحاد السوفيتي»، مجلة الطليعة، (ديسمبر ١٩٧٢).

(٣٠) لينين، تقرير عن السلام، ص ٧٧، ٧٨.

(٣١) المرجع السابق، ص ٧٨.

(٣٢) المرجع السابق، ص ٨٢.

(٣٣) المرجع السابق، ص ٨٨.

(34) Wise, **op.cit.**, p. 570.

(٣٥) لينين، مرجع سابق، ص ٩٧-١٠٥، ١٢٨.

(٣٦) المرجع السابق، ص ٢٩٣-٢٩٤.

(٣٧) المرجع السابق، ص ٢٠٤، ٣٣٤-٣٤٠.

(38) Wise, **op.cit.**, p. 271.

(٣٩) ملف الطليعة، «خطوات تأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية»، مجلة الطليعة، (ديسمبر ١٩٧٢).

(40) Ponomaryov and Others (ed.), **History of Soviet Foreign Policy 1917-1945**, pp. 201-2.

(41) **Ibid.**, pp. 202-5.

(42) Statement made by Sir A. Chamberlain to the Imperial conference on Oct. 20, 1926, W. 10019/1/50, **Documents on British Foreign Policy (D.B.F.P.)**, 1919-1939, Series IA, vol. 2, pp. 945-947 (Appendix); Ponomaryov, **op.cit.**, pp. 235-7.

(43) Ponomaryov, **op.cit.**, pp. 251-3.

(44) Statement by Sir A. Chamberlain, 20 Oct., 1926 (D.B.F.P.) **loc.cit.**

(45) **Ibid.**

(46) Lioyd, G., "British Foreign Policy in Asia", **op.cit.**, pp. 113-4.

(47) Ponomaryov, **op.cit.**, p. 261.

الفصل العاشر

علاقات الولايات المتحدة بشمالي أفريقيا في القرن التاسع عشر

- ملامح علاقات أمريكيا الخارجية في القرن ١٩.
- ملامح علاقات أمريكا بشمالي أفريقيا في القرن ١٩.
- علاقات أمريكا الاقتصادية بمصر في القرن ١٩.
- نشأة القنصلية الأمريكية في الإسكندرية ١٨٣٥.
- علاقات أمريكا الثقافية والسياسية والعسكرية مع مصر في القرن ١٩.

الفصل العاشر
علاقات أمريكا بشمالي أفريقيا
في القرن التاسع عشر

(١) ملامح علاقات أمريكا الخارجية في القرن ١٩:

يجب أن نضع في الاعتبار عدة نقاط تحدد معالم القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة وتؤثر على علاقتها بالخارج.

أولاً: أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت لا تزال حتى بداية القرن التاسع عشر حديثة عهد بالاستقلال وأنها حريصة على المحافظة عليه، بتحديد علاقاتها الخارجية، ولهذا كانت تتبع سياسة الحياد أو العزلة، تلك السياسة التي لم يكن لها بديل في المحافظة على الاستقلال لأن الولايات المتحدة لم يكن لديها من القوة ما يمكنها من غير ذلك.

ثانيًا: أن الدول الأوروبية وخاصة إسبانيا كانت تملك المستعمرات في أمريكا الجنوبية، وأن الولايات المتحدة كانت ترغب في أن تنال دول أمريكا الجنوبية استقلالها إبعادًا للخطر الأوروبي الذي كان لا يزال قائمًا في القارة الجنوبية، وقد شغلها هذا كثيرًا عن تكوين علاقات خارجية نشيطة.

ثالثًا: أن الولايات المتحدة في سعيها لتحقيق الهدفين السابقين حددت موقفها بإعلان رسمي، صرح به الرئيس منرو، وبمقتضاه تتحدد علاقات الولايات المتحدة بجيرانها (أمريكا الجنوبية) من ناحية، وعلاقاتها بالعالم القديم من ناحية أخرى. وفيما يختص بالعالم القديم فقد نص على عدم التدخل في شئونه، وعدم تدخله في شئونها.

رابعًا: أن الولايات المتحدة قد انتابها صراع داخلي في الفترة من سنة ١٨٦٠ إلى سنة ١٨٦٥ وهو ما يعرف بالحرب الأهلية الأمريكية، وقد شغلها هذا عن العالم الخارجي لترتيب أمورها الداخلية.

خامسًا: أن الولايات المتحدة ظلت طوال تلك الفترة ومنذ إعلانها استقلالها تسعى في توسيع حدودها، وتأمين اقتصادها، وكان من نتيجة هذا اتجاهها نحو الشرق الأقصى، باعتباره امتدادًا طبيعيًا لتوجهها غربًا في الأرض الأمريكية.

سادسًا: أن البعد الشاسع بين العالمين الجديد والقديم - في وقت بداية استخدام البخار - جعل الولايات المتحدة في عزلة نسبية.

يتضح من الاعتبارات السابقة أن علاقات الولايات المتحدة كانت مقصورة تقريبًا في القرن التاسع عشر على مناطق ثلاث رئيسية هي: أمريكا الجنوبية بحكم الأهمية المباشرة لها، ثم أوروبا الغربية بحكم الموطن الأول للسكان المهاجرين من ناحية، وعلاقات الدول الاستعمارية (إسبانيا وفرنسا وإنجلترا) بقارة أمريكا الجنوبية من ناحية أخرى. وأخيرًا الشرق الأقصى مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

أما بالنسبة لشرق البحر المتوسط وبخاصة مصر والشام فقد كان بين الأمريكيين والمنطقة اتصالات ثقافية وتجارية كما نشط بعض الأفراد الذين جاءوا للعمل بعقود فردية في المنطقة. وسيتضح ذلك من العرض التالي.

لم يصبح للولايات المتحدة سياسة خارجية إلا منذ إعلانها الاستقلال في ٤ يوليو سنة ١٧٧٦، ثم نجح الأمريكيون في عقد معاهدة الاستقلال مع

إنجلترا في سبتمبر ١٧٨٣. ولم يكن في إمكان الولايات المتحدة بعد الاستقلال الاستغناء عن أوروبا لوجود العديد من الروابط بينهما[1].

لقد ظل جورج واشنطون G. Washington أول رئيس للجمهورية الأمريكية حريصًا على اتباع سياسة المحافظة على الاستقلال وسياسة الحياد، ففي سبتمبر من عام ١٧٩٦ ألقى خطابًا إلى الشعب الأمريكي، يودعه فيه ويوصيه خيرًا بمكاسبه التي نالها بالدماء والتضحية، وكان هذا الخطاب بمثابة وصية سياسية لخلفائه، وكانت هذه الوصية هي الدعامة الأولى لسياسة العزلة التي اعتنقها الشعب الأمريكي، وارتبط بها رجال السياسة الأمريكية حتى أوائل الحرب العالمية الثانية. قال واشنطون في خطبة الوداع محذرًا مواطنيه من عواقب الاشتباك في السياسة الأوروبية: «إن لأوروبا مصالح معينة لا تربطنا بها أية صلة، وإذا ربطتنا فمن بعيد جدًا، وستنشأ من هذه المصالح مشكلات وخلافات متلاحقة تشغل بال أوروبا، وهي في جوهرها مسائل غريبة عنا تمامًا». وفي هذا الخطاب تحدث عن الحرية وحب الشعب الأمريكي لها، وبين لهم قيمة الاستقلال وضرورة المحافظة عليه، فقد صاروا بعد الاستقلال قوة أكبر، ودولة ذات مصادر أعظم، وأكثر أمنًا بالنسبة للأخطار الخارجية، وأقل احتمالاً لقطع أواصر السلام مع العالم الخارجي، فالوحدة تجنّب الأمريكيين المنافسة والحروب، وتقف حاجزًا دون المؤامرات الخارجية، التي تضعفهم. وفي هذا المجال يذكّر واشنطون شعبه بأن على أمريكا أن تحد من علاقاتها السياسية مع الأمم الأخرى، بينما تتوسع في علاقاتها التجارية معهم[2].

ولقد حرص الأمريكيون على تنفيذ هذه الوصية حرصًا يدعو حقًا إلى

الدهشة، فقد كانت تربطهم بدول أوروبا أواصر القرابة في الجنس واللغة والدين، ومع ذلك فإنهم في سياستهم لم يولوا وجوههم نحو أوروبا، فلم يشتركوا مثلاً في حروب نابليون، ولا حضر ساستهم مؤتمر فيينا ١٨١٤ ولا المؤتمرات التي تلته. وحينما تقرر في مؤتمر فيرونا سنة ١٨٢٢ أن تتدخل فرنسا لقمع الثورة في إسبانيا خشيت الولايات المتحدة أن يكون تدخلها مقدمة لتدخل دول أخرى في العالم الجديد(٣).

فأعلن الرئيس الأمريكي جيمس منرو J. Monroe في ديسمبر ١٨٢٣ مبدأه الشهير الذي عرف باسمه، وهو الذي قامت على أساسه من بعده سياسة الولايات المتحدة الخارجية، وهي السياسة التي اعتمدت العزلة، وعدم التدخل في الشئون الدولية، وعدم الاشتراك في المعاهدات والمحالفات الأجنبية أساسًا لها، لأن الشؤون الأمريكية تخص الأمريكيين وحدهم(٤).

والحقيقة أن جيفرسون T.Jefferson (أول وزير للخارجية الأمريكية، ويعد واحدًا من أولئك الرجال الذين ينظرون إلى المستقبل دائمًا) هو أول من فكر جديًا في ذلك المبدأ الخطير الذي أعلنه منرو. وتشاء الظروف مع بداية القرن التاسع عشر أن يتم انتخاب جيفرسون (١٨٠١-١٨٠٩) رئيسًا للولايات المتحدة. وكان واضحًا من أعماله، منذ أن كان وزيرًا للخارجية، وحتى بعد أن أصبح رئيسًا للجمهورية، اهتمامه بالسلام ورفاهية الشعب الأمريكي أكثر من اهتمامه بشئون الدفاع، وكان ينظر باهتمام إلى امتداد الدولة الحتمي مستقبلاً ناحية الغرب، وفي عهده تم شراء لويزيانا من فرنسا، وكان يرى أن أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية يجب أن تقعا في دائرة نفوذ الولايات المتحدة وأن العلاقات الدولية للعالم الجديد يجب أن تجرى في هذا الإطار.

لم يكن في إمكان الولايات المتحدة السكوت على ما كان يحدث في القارة الأمريكية الجنوبية فقد كان الصراع بين الأمريكيين الجنوبيين، والاستعمار الإسباني، يدفع الدول الأوروبية إلى التدخل في شئون العالم الجديد، مما يقلق بال الولايات المتحدة. ولذا كان الدافع لإعلان مبدأ منرو هو الدفاع عن حقوق الشعب الأمريكي وشعوب العالم الجديد في تقرير مصيرها أمام أوروبا(*) ووقف تدخل العالم القديم في شؤون العالم الجديد، وبعبارة أخرى تحجيم العلاقات الدولية بين أوروبا وأمريكا.

وتشرح رسالة منرو موقف الحياد الذي تنوي الولايات المتحدة أن تقفه بالنسبة لمسائل أوروبا، فقد آلت على نفسها ألا تتدخل في المسائل الأوروبية، وحقيقة الأمر أن الولايات المتحدة لم يكن في استطاعتها التدخل في شئون العالم القديم، فليست لديها القوة أو الوسائل التي تضمن لها تحقيق ذلك. ولذا اعتمدت على الأسطول الإنجليزي في إعلانه وضمان تنفيذه، وحق لكانتج وزير الخارجية الإنجليزي أن يقول: «إنه عضد الدنيا الجديدة لكي يحفظ التوازن في العالم الجديد» وسياسة توازن القوى كانت اتجاهًا أصيلاً في السياسة البريطانية طوال القرن التاسع عشر.

نص هذا التصريح على أن الأقاليم الأمريكية لم تعد مجالات للتدخل أو الاستعمار الأوروبي، وأن أي تدخل من جانب أية دولة أوروبية تعتبره الولايات المتحدة عملاً عدائيًا موجهًا ضدها، وقد أعقب ذلك إعلان استقلال الجمهوريات الأمريكية الناشئة واعتراف إنجلترا بها.

وقد تطور مدلول المبدأ (مبدأ منرو) تبعًا لتطور الولايات المتحدة وقوتها، فنجد أن مبدأ منرو قد وضع نظامًا أمريكيًا لتحقيق سلام وأمن

الولايات المتحدة أولاً، والسلام الأمريكي العام ثانيًا. ولم تعترف دول أوروبا رسميًا بهذا المبدأ إلا في مستهل القرن العشرين في مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩، إلا أنها قبل ذلك احترمته في مواضع كثيرة، ويعتبر هذا المبدأ هو الأول في السياسة الأمريكية الذي وضع أساسًا ثابتًا لسياسة خارجية صلبة دفاعية بعيدة المدى، وسيظل باقيًا ما بقيت الولايات المتحدة. وهكذا حدد المبدأ سياسة الولايات المتحدة تجاه العالمين الجديد والقديم، ولعلنا نلاحظ أنه كلما زادت قوة الولايات المتحدة ذهبت في تفسير المبدأ مذاهب شتى، تتفق مع قدرتها الحربية والسياسية[٦].

على أن قيام الحرب الأهلية الأمريكية بين الشمال والجنوب فيما بين عامي ١٨٦٠ و ١٨٦٥، نتيجة الاختلاف في الأفكار السياسية والاقتصادية، والاختلاف في الطبيعة الجغرافية، هذا إلى جانب مسألة الرق، أدى ذلك كله إلى انشغال الولايات المتحدة بأمورها الداخلية عَن العالم الخارجي.

وعندما قرر الأمريكيون التعامل التجاري مع العالم القديم وأدركوا أهميته، وجهت الولايات المتحدة اهتمامها خارج القارة الأمريكية، في البداية نحو الشرق الأقصى في عهد الرئيس بيرس في أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذ استطاعت أن تقنع اليابان في عام ١٨٥٤ بفتح أبوابها أمام العالم الخارجي والحضارة الغربية، وعقدت معاهدات معها للتمثيل السياسي والقنصلي، وكان لذلك أثر في تقدم اليابان الحضاري والسياسي والحربي فيما بعد. وتلا ذلك اهتمام الولايات المتحدة بأمور الصين التي كانت نهبًا مشاعًا للدول الأوروبية. وكان هذا الاهتمام بأمور

الشرق الأقصى ناتجًا عن توسع الولايات المتحدة نحو الغرب، حتى أصبحت تشرف على المحيط الهادي، وانتقال عدد من سكانها للاستيطان في المناطق الغربية الجديدة، خاصة بعد كشف الذهب في كاليفورنيا. وبذلك رأت أن ما يجرى على الشاطئ الآخر للمحيط الهادي أصبح يهمها تمامًا، ولذا نال الشرق الأقصى عناية خاصة في سياستها الخارجية، وبينما كان هذا يجري في الشرق الأقصى كانت منطقة البحر المتوسط ميدانًا للتنافس التجاري الأوروبي في بادئ الأمر، ثم ميدانًا للتنافس الاستعماري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ولذلك لم تجذب انتباه الولايات المتحدة الأمريكية إلا في إطار محدود لم يخل من صعوبات[٧].

وفي هذه الفترة أخذت سياسة الولايات المتحدة تتضح شيئًا فشيئًا بإضافة مبادئ جديدة تحدد سياستها الخارجية، وكانت هذه المبادئ ناتجة عن التطورات الجديدة في السياسة الأمريكية، فقد نادت الولايات المتحدة بمبدأ «الباب المفتوح» في الشرق الأقصى، وتفوق النفوذ الأمريكي في الدنيا الجديدة، وتكوين جامعة أمريكية، والتحكيم في فض المنازعات بينها وبين الدول الأخرى في المسائل التي لا ينطبق عليها مبدأ منرو.

وهكذا نجد أن الشواغل الجديدة للولايات المتحدة في الشؤون الخارجية كانت قائمة في الشرق الأقصى إلى جانب القارة الأمريكية الجنوبية، وحتى ذلك الوقت (النصف الثاني من القرن التاسع عشر) لم يحظ الشرق الأوسط بعناية الولايات المتحدة.

على أنه لا يمكن إنكار وجود علاقات سياسية وتجارية بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط تمامًا. ففي أوائل القرن التاسع عشر كانت

الدولة العثمانية تسيطر على المنطقة المذكورة، وقد اتصلت الولايات المتحدة بها اتصالاً لا يتعدى حدود التجارة مع ثغر أزمير، وبعض موانئ البحر المتوسط، مما اضطر الولايات المتحدة في بعض الأحيان إلى أن تدخل في حرب مع بعض أجزاء الدولة العثمانية، التي كانت تتمتع بنوع من الاستقلال مثل طرابلس وتونس والجزائر وذلك دون أن تكون في حالة حرب مع الدولة العثمانية نفسها.

ولم تنشأ علاقات قنصلية بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية إلا في سنة ١٨٢٤، وإن كان الباب العالي قد رحب بفكرة إنشاء علاقات سياسية وتعيين وزير مفوض أمريكي لديه، وعقدت بين الدولتين معاهدة سنة ١٨٣١ سُمِحَ فيها لسفن الولايات المتحدة بالدخول إلى البحر الأسود، ونالت الولايات المتحدة بمقتضاها بعض الامتيازات الاقتصادية وسارت العلاقات طيبة بين الدولتين طوال القرن التاسع عشر ، بالرغم من قيام مذابح أرمينيا التي أدت إلى سخط الرأي العام الأمريكي، وظلت الحال هكذا حتى دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى ضد ألمانيا وحلفائها سنة ١٩١٧.

هذا عن السياسة الخارجية، أما فيما يختص بالناحية التجارية التي تمثل الوجه الآخر في العلاقات بين الدول، فإن سكان نيو إنجلند بخاصة والمهاجرين من أوروبا إلى أمريكا بعامة، قد اشتهروا بممارستهم لحرفة التجارة، وعلى الرغم من بعدهم في العالم الجديد وعزلتهم السياسية، فقد أخذت أساطيلهم التجارية تجوب البحار، وما أن جاء القرن التاسع عشر ونشطت حركة الأقاليم الداخلية الغنية، وازداد عدد السكان زيادة كبيرة،

كما ازداد الإنتاج الاقتصادي وفرة وتنوعًا، حتى أصبح الإنتاج يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي ويسمح بفائض كبير للتصدير، نتيجة لهذا كله نشطت الرغبة في التعامل مع العالم الخارجي[٨] والانفتاح في العلاقات الدولية.

وأدى توفر الثروات الهائلة، وخطوط المواصلات الداخلية، ورغبة السكان في الخروج من عزلتهم، والتعليم الذي اتسع نطاقه وأفقه، كل هذا كان من أكبر العوامل التي عملت على مضاعفة الجهود في ميدان المبادلة التجارية مع أسواق أوروبا وغيرها من دول العالم القديم. ويبدو أن العوامل الاقتصادية البحتة أخذت بدورها تفرض مثل هذا التوجيه، إذ أن ترك فائض عظيم من المنتجات بدون تصدير من شأنه أن يضغط على السوق المحلي، مما يترتب عليه إلحاق الضرر بالزراع في حقولهم والصناع في مصانعهم، وهكذا بدأ الاتجار مع الخارج ضرورة ملحة.

ولم تقف صعوبات كثيرة مثل حداثة العهد في الوطن الجديد، أو العزلة النسبية، والبعد عن مواطن الحضارة والتجارة في العالم القديم، أو قلة المعرفة والخبرة بأحوال جهات كثيرة في العالم، دون النجاح في تثبيت قدم التجارة الأمريكية العالمية، فقد صدّرت الولايات المتحدة رؤوس أموالها للاستثمار في الخارج في صورة نشاط للبنوك والشركات ودوائر الأعمال، وأصبح من اليسير تمويل التجارة الخارجية، ومع التجارة نشطت معاهد التعليم في تخريج ما يلزم لهذا المجهود التجاري من عناصر صالحة للقيام بأعباء هذه المهنة، واستمرت الأموال الأمريكية في الخارج، في الأرجنتين واستراليا وبارجواي وأورجواي والبرازيل والصين وغيرها.

يتضح من هذا العرض العام للنشاط السياسي والاقتصادي الخارجي للولايات المتحدة في القرن التاسع عشر أن القارتين الأمريكيتين كانتا تحظيان بالمركز الأول في اهتماماتها في هذين المجالين. وأن القارة الأوروبية كانت بالضرورة التاريخية مركزًا تاليًا، أما منطقة الشرق الأقصى فكان الاهتمام بها نتيجة طبيعية لاتساع حدود الولايات المتحدة غربًا، ولقربهاً منها، خاصة وأن المحيط الهادي عامر بالجزر الصغيرة المتناثرة التي تصلح محطات بحرية آمنة، تؤمن الطريق الطويلة بين السواحل الأمريكية والسواحل الآسيوية.

أما منطقة الشرق الأوسط فلم تلق عناية مماثلة، وذلك لعدة أسباب منها:

(١) أن الولايات المتحدة في علاقاتها الخارجية اتجهت إلى المناطق السابق ذكرها (القارة الأمريكية، الشرق الأقصى، أوروبا).

(٢) وأن منطقة الشرق الأوسط كانت ميدانًا للتنافس التجاري بين الدول الأوروبية، ثم ميدانًا للتنافس الاستعماري بعد ذلك. ولا ينتظر من الولايات المتحدة في ذلك الوقت أن تزج بنفسها بين هذه الدول الكبرى وأمامها مناطق أخرى بديلة يمكنها أن تمارس فيها نشاطها الخارجي.

(٣) ومن ناحية ثالثة لم يكن الاتصال عبر الأطلنطي سهلاً، فضلاً عن أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر منطقة داخلية، بعيدة عن البحار العالمية المفتوحة، المحيطة بالولايات المتحدة شرقًا وغربًا. ومع ذلك فلا يخلُ الأمر من محاولات كانت ناجحة في بعض الأحيان وفاشلة في أحيان أخرى للدخول إلى البحر المتوسط للاتجار مع سواحله العربية.

(٢) ملامح علاقات أمريكا بشمالي أفريقيا في القرن ١٩:

تعود خبرة الملاحين الأمريكيين بالبحر المتوسط إلى بداية الربع الأول من القرن السابع عشر، أي قبل استقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا بنحو قرن ونصف من الزمان، وذلك حين وصلت مركب تنتمي لمستوطنة نيوإنجلند إلى سواحل مراكش. وفي الربع الأخير من القرن السابع عشر كانت تتردد حكايات عن «أمريكيين» وصلوا إلى المنطقة وانقطعت صلاتهم بالعالم الجديد، أو «أمريكيين» وقعوا في أسر البحرية الجزائرية أو البحرية المراكشية، وبالطبع فإن استخدام كلمة «أمريكيين» هنا إنما يتم تجاوزًا، فقد كان هؤلاء جميعًا يبحرون تحت ظل العلم الإنجليزي[٩]. ولم يكن هناك من يمكن أن نطلق عليهم صفة الأمريكيين بعد.

وبعد استقلال الولايات الأمريكية حرصت على تنمية اقتصادياتها بتطوير التجارة الخارجية، فشكل الكونجرس لجانًا للتفاهم مع دول شمالي أفريقيا لحماية المراكب الأمريكية في البحر المتوسط، وفوَّض بعض السياسيين البارزين من أمثال: جون آدمز، وبنيامين فرانكلين، وتوماس جيفرسون، لعقد اتفاق سلام مع كل من الجزائر وتونس لمدة عشر سنوات تالية، بهدف تنمية التجارة الأمريكية في البحر المتوسط، وخاصة تجارة الفحم والأسماك والأرز، حتى بلغ عدد السفن الأمريكية المشتغلة بهذه التجارة نحو مائة سفينة. ولاشك أن هؤلاء السياسيين وجدوا أن مشكلاتهم مع السواحل الأفريقية على البحر المتوسط لا يمكن أن تحل بدون الاستعانة بالدول الأوروبية، ذات الخبرة والعلاقة بالمنطقة. ولكن الدول الأوروبية التي لم تستطع أن تحل مشكلاتها مع الشمال الأفريقي لم تستطع أن تقدم شيئًا ذا

بـال للأمريكـيين. وتكـررت حـوادث اقتـياد السـفن الأمريكية إلى السواحل الجزائـرية، لـيس فقـط مـن البحر المتوسط، وإنما من المحيط الأطلنطي، وبينما كانت السفن تعتبر من الغنائم كان رجالها يسترقون.

وانطلقـت في الولايات الأمريكية دعوة قوية توجه النداءات للمواطنين بالتـبرع لفـك أسـر الأمريكـيين في الشـرق. ودعا أحد التجار الأمريكيين إلى ضـرورة المصـالحة مـع الـبربر في شمالي أفريقيا، وعقد معاهدة صداقة وتجارة، لوضـع حـد لحالـة القلـق والاضـطراب الذي تعاني منه التجارة الأمريكية في الـبحر المتوسـط. وكـان لـدى الأمريكـيين قـناعة كاملـة بـأن تحقـيق المصـالح الأمريكـية في هـذه المـنطقة لا يـتم إلا بـإحدى وسـيلتين همـا: المفاوضات أو الحرب.

وفضّـل الأمريكـيون فـداء أسـراهم واسـتخدام الأسـاليب السـلمية في عـامي ١٧٨٥ و ١٧٨٦، ولكـن الـداي رفـض العـروض الأمريكـية مؤثـرًا التزام الأمريكيين بحجم الفدية التي يطلبها هو منهم.

وبيـنما فشل الأمريكيون في التفاوض مع الجزائر، نجحوا في عقد اتفاق صـداقة وتجارة مـع مـراكش في يونـيه ١٧٨٦، بمقتضـاه تضـمن السفن التي تـرفع العـلم الأمـريكي في المحـيط الأطلـنطي الأمن والحماية، ومن خلال هذا الاتفـاق تكـون مـراكش أول دولـة في العـالم تعـترف بالولايـات المـتحدة الأمريكـية. أمـا المراكب الأمريكية في البحر المتوسط، فلم تتمتع بحماية مماثلة لتعرضـها لهجمـات حركات الجهاد من دول إسلامية أخرى لم تعقد الولايات المتحدة معها اتفاقات مماثلة، ولذلك رأى الأمريكيون ضرورة تشكيل منظمة من الدول البحرية لضرب وتأديب دول الشمال الأفريقي، التي اتهمت بأنها

تمارس القرصنة، بينما كانت تدافع عن نفسها وعن مصالحها، في إطار ما يعرف باسم الجهاد البحري، انطلاقًا من أن البحر المتوسط بحر إسلامي، وعلى من يريد أن يتاجر فيه أن يدفع الرسوم لدوله الإسلامية. وعلى هذا النحو اصطدم حرص الأفارقة المسلمين على فرض مبادئهم وسيادتهم البحرية على البحر المتوسط بحرص الأمريكيين في أحقيتهم بالإبحار بحرية في هذا البحر.

وكانت التوجهات المطروحة في ذلك الوقت لضمان سلام الملاحة غير الإسلامية في البحر المتوسط أن تعقد اتفاقيات سلام مرحلي أو اتفاقيات سلام دائم مع الدول الإسلامية فيه، وتضمن الاتفاقيات المرحلية سلامة السفن الأجنبية في عهد من وقّعها من البايات فقط، ولا يكون خلفه ملزمًا بما تم التوصل إليه أما اتفاقات السلام الدائم فتعتبر تعهدًا يلتزم به الحاكم وخلفاؤه من بعده في ضمان سلامة الملاحة غير الإسلامية في البحر المتوسط، وبمقتضى هذه الاتفاقيات أو تلك تدفع السفن غير الإسلامية الرسوم المقررة على إبحارها في البحر المتوسط متمتعة بالأمان التام. وما يقال في هذا المقام إنما ينطبق على الجزائر وتونس وطرابلس. ولعل الجزائر كانت أكثر هذه الدول الإسلامية تشددًا في فرض السلام على طريقتها، وقد نفر الأمريكيون من شروط هذا السلام مما أدى إلى توفر العلاقات الأمريكية غير الرسمية بدول شمالي أفريقيا.

وفي صيف عام ١٧٩١ بدت ملامح تحسن في العلاقات الجزائرية الأمريكية، فقد توفى الداي محمد باشا المعروف بتشدده، وخلفه سيدي حسن الذي يرتاح إليه الأمريكيون، فبدأوا بالاتصال به عن طريق رجالهم في

مراكش والبرتغال وفرنسا. ولكن أحداث اصطياد الجزائريين للسفن الأمريكية حطم آمال الأمريكيين في تسطير صفحة جديدة من العلاقات الأمريكية الجزائرية، وبلغ عدد الأسرى الأمريكيين في أيدي الجزائريين نحو ١١٩ أسيرًا، وانعكست حالة عدم الاستقرار على التجارة الأمريكية، فارتفعت رسوم التأمين على شحن البضائع في الموانئ الأمريكيّة من ١٠٪ إلى ٣٠٪، وتدافع الأمريكيون لحماية تجارتهم الخارجية والعمل على إطلاق سراح أسراهم، فنشطت الجمعيات الخيرية تعمل لتحقيق هذا الهدف، وأنشئ صندوق لتحرير الأسرى الأمريكيين في الجزائر عام ١٧٩٤.

رأى الأمريكيون ألا سبيل إلا القتال، وقرر الكونجرس تأسيس أسطول حربي، بعد انقسام في الرأى حول أهمية محاربة دول بعيدة عن السواحل الأمريكية تقع في الشمال الأفريقي. وفي الوقت نفسه انطلقت السفارات الأمريكية تبحث عن السلام عن طريق وساطة دول أوروبية كالسويد وفرنسا، ولكن قناعة الأمريكيين كانت شبه كاملة بأن فرنسا يجب أن تلعب دورًا مهمًا في مسألة تحقيق الأمن في البحر المتوسط. ولهذا تقرر أن ترعى مدريد ولشبونة مسألة الأمن مع مراكش في البحر المتوسط، بينما ترعى باريس المسألة ذاتها مع الجزائر وتونس.

وفي خريف عام ١٧٩٥ وصلت بعثة أمريكية إلى الجزائر والتقت بالداي، ولكن المفاوضات كشفت عن عمق الهوة بين الطرفين، وكادت المفاوضات تفشل كما فشلت من قبل، وبمرونة من الطرفين تم الاتفاق على أن يدفع الأمريكيون مبلغ ٥٨٥ ألف دولار إسباني، وبذلك ضمن الأمريكيون سلامة سفنهم، واستمرار تجارتهم في البحر المتوسط، وتمتعت

هذه السفن بالخدمات المجانية التي تقدم لهم في الموانئ الإسلامية، وبعبارة أخرى فإن الرسوم السنوية (الجزية) التي تدفعها السفن الأمريكية إنما كانت تتلقى في مقابلها خدمات مباشرة أو غير مباشرة، فإذا وضعنا في الاعتبار أن السيادة البحرية في البحر المتوسط كانت للدول الإسلامية، فإن مسألة ما يسمى بالقرصنة تنزوي جانبًا.

وافق الكونجرس الأمريكي على المعاهدة بأغلبية ثلثي الأعضاء في مارس عام ١٧٩٦. ونجح الأمريكيون في تدبير المال المطلوب للجزائريين مقابل توقيع المعاهدة، وعرض الداي أن يحقق للأمريكيين سلمًا ما كانوا يسعون إلى تحقيقه بوسائل أخرى مع كل من تونس وطرابلس. وأسفر تحقيق السلام مع الجزائر عن توطيد العلاقات الأمريكية الجزائرية، فبنى الأمريكيون سفينة حربية من أجل الداي، وغادرت السواحل الأمريكية في يناير ١٧٩٨ حاملة هدايا سخية للداي، إلى جانب ٢٦ برميلاً تحوي دولارات فضية قيمة الجزية المقررة للجزائر.

كانت محاولات داي الجزائر قد نجحت في أن تحقق هدنة بحرية بين الولايات المتحدة وتونس إلى أن يصل الطرفان إلى تسوية دائمة للجزية المطلوبة من الأمريكيين، وبعد انقضاء المدة المقررة للهدنة وطولها عام ونصف العام، عاد التونسيون لممارسة نشاطاتهم البحرية المعادية للسفن الأمريكية، وفي ديسمبر عام ١٧٩٦ دعا الرئيس واشنطن إلى ضرورة وأهمية عقد اتفاق أمريكي مع تونس وطرابلس، وفي الوقت نفسه إعداد أسطول حربي لحماية السفن الأمريكية في البحر المتوسط. وساعد تدخل داي الجزائر على سرعة عقد معاهدة بين الولايات المتحدة وتونس في أغسطس ١٧٩٧، وبعد

إجراء بعض التعديلات لتحقيق التكافؤ في العلاقات بين الولايات المتحدة وتونس وافق مجلس الشيوخ على المعاهدة في يناير عام ١٨٠٠.

وقبل ذلك بأربع سنوات أي في عام ١٧٩٦ وقع الأمريكيون اتفاقًا مع باشا طرابلس، ولكن هذا الاتفاق تعثر بسبب مماطلة الأمريكيين في دفع المخصصات المفروضة عليهم، مما هدد بعودة الأوضاع السابقة على توقيع الاتفاق من غارات على السفن الأمريكية الداخلة إلى البحر المتوسط، بحر المسلمين في ذلك الوقت، الذي يجب على من يمخر عبابه أن يدفع الجزية للمسلمين. وكان باشا طرابلس حريصًا على أن يعامل من جانب الأمريكيين كما يعامل داي الجزائر وباي تونس، ولذلك طلب باشا طرابلس من الرئيس الأمريكي (آدامز) أن تكون الأفعال في مستوى الوعود التي قطعها على نفسه، لأن عبارات المجاملة والود الفارغ ستترك لكل طرف أن يتصرف على طريقته.

الواقع أن الأمريكيين كانوا يهدئون الحكام المسلمين في الظاهر ويرتبون لعمليات أخرى في الخفاء. فقد كانوا على يقين أن المسلمين ليسوا أقوياء، وأن ما يبدو من قوتهم إنما هو نتيجة لضعف المسيحيين، وقد استفادت الحكومة الأمريكية كثيرًا من تلك التقارير التفصيلية التي كان يبعث بها القناصل الأمريكيون، والتي لم تترك صغيرة ولا كبيرة إلا واحتوتها، ويذكر تقرير أحد القناصل أنه قدم نفسه لمحافظ بنزرت الذي رجاه أن يزور كل جزء من المدينة فضلاً عن الساحل، وقد اعتبر القنصل المحافظ «رجلاً مغفلاً» لأنه هيأ له كامل الفرصة لممارسة نشاطه السري كرجل مخابرات. ويبين هذا النموذج كيف استفاد القناصل الأمريكيون من

وظائفهم في إرسال الكثير من المعلومات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية عن المنطقة استعدادًا لمواجهة عسكرية تضع حدًا للتفوق الإسلامي في البحر المتوسط وتضمن حرية الملاحة والتجارة الأمريكية فيه.

وأدى تأخير الأمريكيين للجزية المقررة لدول الشمال الأفريقي إلى تهيئة الفرصة لإعلان الحرب، وكان باشا طرابلس أسبق الحكام في الشمال الأفريقي إلى قطع العلاقات مع الولايات المتحدة في مايو ١٨٠١، وإنزال العلم الأمريكي من على سارية القنصلية الأمريكية في ١٤ مايو من العام نفسه، وكان ذلك إعلانًا ببداية الصراع بين الطرفين.

في هذه الظروف تولى جفرسون رئاسة الولايات المتحدة، وكانت له تجربة مباشرة في التفاوض مع حكام الشمال الأفريقي عام ١٧٨٤، وكان من رأيه ألا تدفع الولايات المتحدة الجزية لهم، بل على الولايات المتحدة أن تحاربهم، ليس بالصدام العسكري المباشر، وإنما بتأكيد الوجود البحري الأمريكي الفعلي في البحر المتوسط، الذي يمكنه التقاط السفن الإسلامية فرادى الواحدة بعد الأخرى. وقد لقيت هذه السياسة قبولاً لدى وزير الخارجية «جيمس ماديسون» الذي كانت لديه تقارير القناصل الأمريكيين عن الأوضاع في الجزائر وتونس وطرابلس، وهي التقارير التي تفيد بأن التجارة الأمريكية في خطر، وأن حماية المصالح الأمريكية لن تتم بغير إرسال سفن حربية لحماية السفن التجارية ولتخويف حكام الشمال الأفريقي. وفي الوقت نفسه تم إحاطة الدول الأوروبية الصديقة بالخطوات المحتملة للأمريكيين في البحر المتوسط.

وتطبيقًا لتلك السياسة تحرك أسطول من خمس سفن حربية في سبتمبر

عام ١٨٠١ ليتولى مهمة الدفاع عن الحضور الأمريكي في البحر المتوسط، وجرت عمليات عسكرية في حرب بحرية بين هذا الأسطول والسفن الإسلامية استمرت نحو خمس سنوات (١٨٠١-١٨٠٥)، وكانت الخطة الموضوعة تقضي بالتعامل مع سفن كل دولة من دول المغرب العربي على حده، فبدأت بتهديد سلطان مراكش الذي استجاب لطلبات الأمريكيين، حتى صار يدفع لهم الأموال تفاديًا للصدام معهم بعد أن كان يجبى منهم الأموال، وجددوا معه اتفاق عام ١٧٧٦ وحيدوه في الصراعات التالية بينهم وبين الدول الأخرى في الشمال الأفريقي[١٠].

وقد اختلف أسلوب الأمريكيين في التعامل مع داي الجزائر، فأظهروا له احترامهم وأرضوه بأن دفعوا له الجزية، وفعلوا الشيء نفسه مع باي تونس، في محاولة لاسترضائه كي يفرج عن قائد الأسطول الأمريكي.

أما طرابلس فقد اتخذت العلاقات معهم اتجاهًا آخر تمامًا، تميز بالعنف، وذلك نتيجة لإجماع الدول الأوروبية على كراهية سلوك السفن الطرابلسية في البحر المتوسط، وهو موقف ساند سياسة الأمريكيين كثيرًا في التصدي للسفن الطرابلسية، وكان لتأييد البابوية لهذه السياسة أثر كبير في إحكام القبضة على طرابلس ومحاصرتها، باعتبار أن تأديب الطرابلسيين يخدم قضية المسيحية في مواجهة الإسلام. ومع أن التفوق العسكري الأمريكي لم يكن حاسمًا، إلا أن الخطة الأمريكية كانت تعتمد على تغذية الخلافات بين الأسرة الحاكمة (القرمانلية) في ليبيا، كما فعلت من قبل بين الأسر الحاكمة في دول شمالي أفريقيا كلها[١١].

ولكن نيابة طرابلس أخذت تعد نفسها لصدام مباشر مع الأسطول

الأمريكي، وخرجت سفنها في البحر المتوسط حتى مضيق جبل طارق في مواجهة شاملة مع السفن الأمريكية، وقد انكسرت السفن الطرابلسية في أول صدام بحري مع السفن الأمريكية في عرض المتوسط، وعندئذ بدأت المفاوضات الأمريكية - الطرابلسية في لندن عام ١٧٩٦ من أجل تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، ومع أن المندوبين توصلوا إلى اتفاق مبدئي لتحديد شكل العلاقة الدبلوماسية بينهما، إلا أن هذه المفاوضات تجمدت فجأة مما يعكس انطباعًا بأن الطرفين كانا غير منسجمين تمامًا، وبعد تدخل داي الجزائر أبرم باشا طرابلس صلحًا مع الولايات المتحدة، ولكن هذا الصلح لم يدم طويلاً.

عندئذ نشطت البحرية الطرابلسية من جديد ضد السفن الأمريكية وألحقت بها أضرارًا كبيرة، ولكن البحرية الأمريكية نجحت في محاصرة طرابلس والانتقام من السفن الطرابلسية بأسرها وتجارتها، ولكن سياسة الحصار فضلاً عن الكر والفر بين السفن من الطرفين أثبتت فشلها، ولجأت الحكومة الأمريكية إلى ضرب الأسرة القرمانلية من الداخل بإحداث الوقيعة بينها، ونجحت في ذلك إلى حد كبير.

وفي يونيه ١٨٠٥ وقع يوسف القرمانلي معاهدة سلام مع الولايات المتحدة، بمقتضاها يتمتع الرعايا الأمريكيون بالأفضلية على رعايا الدول الأخرى، وفي المقابل تجلو جميع القوات البحرية الأمريكية عن طرابلس ودرنة وغيرها، ولا تتعاون أمريكا مع أي قوة معادية لطرابلس، كما نصت المعاهدة على حق البحرية التجارية الأمريكية في ممارسة نشاطها دون أن تتعرض لها السفن الطرابلسية(١٢).

وهكذا نجحت الولايات المتحدة في التخلص من القوى الإسلامية في شمالي أفريقيا الواحدة تلو الأخرى. ومع بداية القرن التاسع عشر، كانت السفن التجارية الأمريكية تتمتع بامتيازات تدعم مركزها في المنطقة، بحيث صار في الإمكان إنشاء قنصليات تجارية وبالتالي إقامة علاقات اقتصادية منظمة مع المنطقة تبلورت بشكل واضح مع مصر.

(٣) علاقات أمريكا الاقتصادية بمصر في القرن ١٩:

تأخرت الولايات المتحدة الأمريكية في تكوين علاقات سياسية واقتصادية مع مصر، إذا ما قورنت علاقاتها بدول أوروبا، وكان اتصال الولايات المتحدة بمصر حتى بعد قيامه محدودًا ومحددًا داخل إطار ضيق، بل لعل الملاحة البحرية التي تنتهي عند شرق البحر المتوسط تضطر التجار الأمريكيين إلى النزول لليابس المجاور، وكانت هذه المناطق بالضرورة هي مصر والشام.

وكانت علاقات الولايات المتحدة في البداية مع الدولة العثمانية نفسها صاحبة السيادة على المناطق العربية في الشرق الأوسط، فكان لها باستانبول سفارة وقنصلية لمباشرة نشاطها السياسي والاقتصادي، ولكنها لم يكن لها مثل هذا النشاط مع الولايات التي تخضع لسيطرة هذه الدولة ومنها مصر والشام بصورة مباشرة (أي بعيدًا عن تلك التي تدخل في إطار العلاقات مع الدولة العثمانية).

ولذا ففي ١٠ أكتوبر ١٨٣٣ أصدر وزير الخارجية الأمريكي «لويس ماكلين» تعليمات إلى «وليم هدجسون» أحد أعضاء السفارة الأمريكية

باستانبول، بالذهاب إلى مصر للوقوف على ما يمكن تحقيقه عمليًا بشأن إنشاء علاقات تجارية مع باشا مصر تكون مستقلة عن العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة والباب العالي(١٣).

وكان على هدجسون أن يكتب تقريرًا يجيب فيه على عدة أسئلة واستفسارات بشأن قيام علاقات تجارية مع مصر، منها:

(١) التحقق من إمكانية عقد الباشا «محمد علي» معاهدات تجارية مع الدول الأجنبية، وإذا ثبت ذلك فعليه أن يعرف ميول الباشا تجاه الولايات المتحدة، ومعرفة مدى الفوائد التي يمكن أن تعود على الولايات المتحدة من تكوين علاقات مع مصر، وكذا معرفة ما هنالك من ترتيبات قائمة بالفعل بين مصر والدول الأوروبية.

(٢) معرفة أحوال القنصليات القائمة بالفعل في مصر ومدى إمكانية قيام قنصليات جديدة غير التي أقيمت عن طريق الباب العالي.

(٣) جمع معلومات عامة عن إمكانية توسيع أفق النشاط التجاري في مصر أمام الأمريكيين، ولذا فإن عليه أن يبحث أحوال الزراعة والصناعة والتجارة ووسائل النقل البحرية، ومعرفة المنتجات المصرية من حيث أصنافها وكمياتها وقيمتها، ومعرفة أنواع السلع الصادرة والواردة إليها، ومقدار ما يفرض عليها من ضرائب، على أن تنتهي مهمة هدجسون في مدة ثلاثة شهور، تتاح فيها الفرصة أمام الولايات المتحدة لاتخاذ الموقف الملائم للمصالح الأمريكية.

ومما يؤكد اهتمام هدجسون بمهمته تفقده بنفسه مصانع غزل القطن

في بني سويف والمنيا وملوي، وبعد هذا المجهود كتب هدجسون تقريره عن التجارة الأمريكية مع مصر في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٣٤، وقد تناول التقرير تجارة الولايات المتحدة مع مصر وما يلائم السوق الأمريكية من الحاصلات المصرية، وكذا تعرف على وحدات الموازين والمكاييل والمقاييس المصرية، وتعرف على قيمة وأنواع العملات المصرية، وذلك حتى يُسهل عملية التبادل على التجار الأمريكيين.

وفي تناوله للحاصلات الزراعية والمنتجات الأخرى ، قسمها إلى عدة أقسام حسب حجمها وقيمتها ووفرتها ومدى تشابهها مع الحاصلات الأمريكية، وتكلم عن التجارة المصرية التي يمكن أن ترد إلى الولايات المتحدة، ومنها: الصمغ العربي، وأنواع أخرى من الصمغ، والعلقم، وملح النوشادر، والأفيون والسنامكي، وصبغة الكولا، والصبغة الحمراء، والحناء ، هذا إلى جانب أصناف أخرى كبيرة الحجم زهيدة الثمن، كالملح ، والنطرون، وملح البارود، وبذرة الكتان، والحندقوق، والسمسم، والخس، والقرطم، والبلح، والكتان، والمنسوجات البيضاء، وريش النعام، والترمس.

هذا، وقد تبين أن حركة الصادرات المصرية تنشط في فصل الشتاء لتوافر الحاصلات، كما أن محاصيل جزيرة العرب تصدر في شهر يناير، أي في نفس الوقت الذي تخرج فيه الصادرات المصرية، مما يجعل العرض وافرًا ويجعل الثمن زهيدًا، ويكون هذا بالطبع في صالح التجار الأمريكيين.

هذا عن المحاصيل والسلع التي يمكن أن ترد إلى الولايات المتحدة من مصر، أما عن تلك التي يمكن أن ترد إلى مصر من الولايات المتحدة فهي: الفحم، والقطران، والزفت، والراتنج، وخشب الماهوجني، وخشب الأبنيا،

وخشب الصبغة، والروم، والورق، والطباق، والسمك، واللحوم، والفلفل، والبهار، والثوم، والسكر ، والشاي، والقرمز، والنحاس، والرصاص، والحديد، وهي في أغلبها حاصلات غابية ومنتجات معدنية.

وفي نهاية تقريره ينبه هدجسون الأمريكيين إلى أهمية المنطقة بأنها لا تقتصر على مصر وحدها، وإنما يجاورها أقاليم ذات أهمية تجارية كالشام وقبرص وكريت والصومال، وكذلك نبَّه إلى أنه يوجد وكلاء في بربرة مسئولون أمام طرفي البيع والشراء ، يوزعون السلع مقابل نسبة معينة تسمى «عمولة».

وبعد أن قدم هدجسون تقريره السابق، طُلب منه تقديم تقرير آخر إلى الحكومة الأمريكية يجيب فيه على بعض الاستفسارات الضرورية التي تتصل بمركز مصر الدولي، وعما إذا كان في استطاعة محمد علي أن يعقد معاهدات مع الدول الأجنبية، وهل لهذه المعاهدات المعقودة معه مباشرة صلة بالامتيازات بين الدول والباب العالي(١٤).

ويجيب هدجسون على التساؤلات السابقة بأن محمد علي ظل سنوات طويلة يباشر خصائص السيادة العثمانية مُنذ توليه السلطة عام ١٨٠٥ حتى قيام النزاع بينه وبين السلطان محمود الثاني، وفتح سورية كنتيجة لهذا النزاع، وعلى الرغم من مظاهر السيادة الشكلية إلا أنه كان يدير حكومته بالشكل الذي يروق له، وكان ينفذ الفرمانات أو يتحايل على تنفيذها حسب هواه وما تقتضيه السياسة، لذلك كانت له فتوحات في البحر المتوسط والبحر الأحمر والحجاز واليمن وسنار وكردفان. وفي هذه الفترة كان محمد علي يتمتع باستقلال واقعي وخضوع اسمي للسلطان العثماني،

وكان يهدف إلى شق عصا الطاعة على السلطان، لكن موقف الدول الأوروبية منه حال دون ذلك. ونتيجة لهذا الخضوع الاسمي لم يعقد محمد علي معاهدات مع الدول الأجنبية، كما لم يعقد معهم اتفاقات تجارية منفصلة عن تلك الاتفاقات التي عقدت مع الباب العالي.

ويبين هدجسون - بهذه المناسبة - أن قناصل الدول الأوروبية في معظمهم يحملون براءات من الباب العالي، عدا القنصل الفرنسي الذي لم يتسلم براءته بعد. ويكفي الباشا من القنصل أمر تعيينه ولا داعي عنده للبراءة، بل إنه لم يعطها اهتمامًا ، أما وكلاء القناصل فلا تعطى لهم براءات من الباب العالي.

ثم أورد قائمة بأعضاء الهيئة القنصلية لدى حكومة محمد علي، وتتكون من قناصل الدول الآتية: بريطانيا، روسيا ، النمسا، سردينيا، هولندا، إسبانيا، السويد، تسكانيا، صقلية، الدانمارك، بروسيا، واليونان.

وبعد أن بيَّن هدجسون مدى سلطة محمد علي في عقد المعاهدات التجارية بين أحوال القنصليات الموجودة في مصر، فقال إن كل قنصلية تتكون من عدد من الموظفين على رأسهم القنصل العام، ووضح اختصاصات ذلك القنصل بأنها الإشراف على شؤون بلاده السياسية والتجارية في كريت وسوريا ومصر وبلاد العرب، وهو يعالج الأمور مع الباشا وحده ، ويرسل مكاتباته رأسًا إلى وزارة الخارجية التابع لها، ويرسل أيضًا صورة من المكاتبات الهامة إلى سفير دولته لدى الباب العالي، ثم يقول إن لكل قنصل بالإسكندرية نائبًا له بالقاهرة.

ونظرًا لاتساع أملاك محمد علي فإن المصالح الأمريكية تتطلب وجود قنصل عام للولايات المتحدة في الإسكندرية يقف على قدم المساواة مع بقية القناصل الموجودين للدول الغربية، حتى يستطيع الإشراف على تجارة الولايات المتحدة الواسعة وتنميتها في تلك الأقطار الغنية بالسكان. ولما كان للولايات المتحدة تجارة عمرها ثلاثين عامًا في البحر الأحمر عن طريق رأس الرجاء الصالح وخاصة تجارة البن، ولما كان محمد علي قد بعث بحملة إلى اليمن فقد يؤثر هذا على التجارة الأمريكية في تلك المنطقة، وهذا يبرر مسألة ضرورة وجود وكيل أمريكي في مصر يرعى المصالح الأمريكية.

يتبين مما سبق أهمية وجود قنصل أمريكي، إلى جانب أن أي مخالفة في البلاد التي يسيطر عليها الباشا المصري لا يمكن إزالة أثرها إلا عن طريقه هو نفسه، وإليه وحده يجب أن تتجه حكومة الولايات المتحدة، لأنه لم يعد للباب العالي سلطة فعلية في إدارة مصر، كما أن الدول الأوروبية لم تعد تخاطب الباب العالي في المسائل التي تدخل في شئون الباشا مباشرة ، فبعد أن كان القناصل ونوابهم يرفعون احتياجاتهم إلى وزيرهم المفوض في استانبول أصبحوا الآن يقدمونها إلى قنصلهم العام في مصر، صحيح أن الامتيازات تنص على الرجوع إلى الباب العالي، ولكن مثل هذه التصرفات تثير السخط لدى الوالي، كما أن أي قرار يصدره الباب العالي لا يوضع موضع التنفيذ إلا بموافقة الباشا، ولذا فإن الباشا في الواقع هو المنفذ لشروط المعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة والباب العالي (يقصد معاهدة الامتيازات ١٨٣١) حتى يطمئن المواطنون الأمريكيون على أرواحهم وأملاكهم.

هذا وكان واضحًا للعيان مدى ازدياد أهمية قناصل الدول في مصر في

القرن التاسع عشر، وذلك تبعًا لنمو تجارة مصر الخارجية، فقد كان القناصل يشرفون على شئون بلادهم السياسية والاقتصادية، وكان لكل قنصل نائب في القاهرة ورشيد ودمياط، إذا كانت تجارة الدولة واسعة، وأحيانًا يكون للدولة وكيل قنصل في السويس والقصير والبحر الأحمر، وتظهر فائدة هؤلاء في ضمان سلامة وحماية البريد والرسائل الحكومية من الهند وإليها وكذلك السفن والموظفين، وكان القناصل يباشرون التجارة بأنفسهم(١٥).

إلى جانب ما سبق فإن محمد علي نفسه أبدى اهتمامًا واضحًا ورغبة قوية في وجود قنصل أمريكي في مصر، فقد عبر بوغوص بك (القائم على أمر الشؤون الخارجية لدي محمد علي) لهدجسون باهتمام، حين اجتمع به على انفراد أكثر من مرة، أن الباشا يقدر الولايات المتحدة تقديرًا عظيمًا، ويتمنى أن تزداد العلاقة توثقًا لما يتوسمه من الخير بين البلدين، وقد أشار إلى أن هناك تشابهًا بين الولايات المتحدة ومصر فكل من البلدين مدين بثروته إلى الزراعة والتجارة، وما دام أمام الباشا مثال لأمة عظيمة فإنه لن يأنف من أن يسميه الأوروبيون تاجرًا(١٦).

هذا وقد أسفرت هذه العلاقات الدافئة بين الولايات المتحدة ومصر عن رغبة متبادلة في إنشاء قنصلية أمريكية بالإسكندرية، لتكون بذلك أول قنصلية أمريكية في مصر كلها وذلك في عام ١٨٣٥.

(٤) نشأة القنصلية الأمريكية بالإسكندرية ١٨٣٥(١٧):

سيتناول الحديث حول هذا الموضوع توليفة تاريخية للعلاقات الدولية في منطقة البحر المتوسط بين كل من الولايات المتحدة ومصر وأوروبا والدولة العثمانية.

لقد وضعت الولايات المتحدة أساس العلاقات الرسمية مع مصر عندما عينت في سنة ١٨٣٢ جون جليدون ليكون أول وكيل قنصلي لها في الإسكندرية، ثم عينت بعد ذلك ابنه جورج كوكيل قنصلي في القاهرة.

وسوف أحاول أن أسلط الضوء على السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة فيما يتعلق بحوض البحر المتوسط وأوروبا، لأن أوروبا كانت تسيطر على التجارة في المنطقة من ناحية، ولأن مصر كانت نهاية الخطوط الملاحية في كل من البحر المتوسط والبحر الأحمر من الناحية الأخرى. وقد يكون من المغرى أن نعرض لنشأة وتطور السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة من العزلة إلى المشاركة ثم إلى القيادة كما هي الآن في النظام الاقتصادي العالمي. وسوف نغطى بالحديث هنا موقفى العزلة والمشاركة.

ما أن خرجت الولايات المتحدة من حرب الاستقلال مظفرة حتى بدأت البحث الجاد عن أسواق لتجارتها فيما وراء البحار، وأن تدعم علاقاتها بالبلاد التي كانت تتاجر معها في الماضي تحت الراية البريطانية، وبينما هي تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة، إنما كانت ترى أنها تخدم المصالح الدولية بصفة عامة.

الواقع أن التجارة الأمريكية في حوض البحر المتوسط كانت قد بدأت في القرن السابع عشر، ومع أنها كانت محدودة في البداية، إلا أنها أخذت تنمو بسرعة بعد استقلال الولايات المتحدة، وفي سنة ١٧٩٠ على سبيل المثال وصل عدد المراكب التجارية الأمريكية في البحر المتوسط إلى حوالي مائة سفينة، هذا بالرغم من أن التجارة مع منطقة الليفانت وشمالي أفريقيا كانت واقعة تحت تهديد البربر. على كل حال فإن هذه المشكلة قد انتهت

مـع مطلع القرن التاسع عشر عندما نجح الرئيس الأمريكي توماس جيفرسون T.Jefferson (١٨٠١-١٨٠٩) في إقـرار بعض التسويات مع دول البربر. ونتج عن ذلك أن صارت التجارية الأمريكية أكثر انتظامًا وأمنًا.

كـان أول اتصـال بـين الولايـات المتحدة والدولة العثمانية اتصالاً غير رسمـي في عـام ١٨٠٠، عـندما أجـبر الكومـيدور Bainbridge من البحرية الأمريكـية عـلى زيـارة اسـتانبول، وانـتهز الفرصة وفتح حوارًا غير موفق مع العثمانيين حول العلاقات العثمانية - الأمريكية.

بالـرغم مـن غيـبة معـاهدة تجارية بين العثمانيين والأمريكيين، فإن ميناء أزمـير كـان يسـتقبل حـوالي ١٣ سفينة أمريكية في العام، وذلك خلال الحقبة الأولى مـن القـرن ١٩، وظلـت أزمير الميناء المفضل للسفن الأهلية الأمريكية في شـرق البحر المتوسط، وقد حاول الأمريكيون عبثًا، في أول محاولاتهم سنة ١٨٠٢، تعـيين قنصـل لهـم في أزمـير، ولهـذا فقـد أسـندت رعايـة المصـالح الأمريكـية هـناك إلى تاجـر بـريطاني، ثـم إلى قنصـل الدانمارك والسويد، وفي مـرحلة تالـية أسندت هذه المهمة إلى شركة الليفانت البريطانية (B.L.C) ثم أسـندت بعـد ذلـك إلى بيـت تجـاري أمـريكي يدعـى «وودامـز أنـد أوفلـي» Woodams & Offley حتى عام ١٨١١.

وأثناء الحقبة الثانية من القرن التاسع عشر لم يحرز الأمريكيون تقدمًا في علاقـاتهم الـتجارية بالعثمانـيين، وكـان ذلـك راجعًـا إلى الموقـف العدائـي البـريطاني للمصـالح الأمريكـية، اسـتمر هذا الوضع وبقيت مصالح الولايات المـتحدة بـدون حمايـة حتى عام ١٨٢٤، عندما نجحت في تعيين قنصل لها في أزمير.

في هذه الظروف تمزقت أوصال أوروبا بسبب الحروب النابليونية، ووجدت الولايات المتحدة نفسها في موقف صعب للغاية تجاه أوروبا، ووضعت نصيحة جورج واشنطن لشعبه «أن يعيش في سلام» في حالة اختبار صعب، وفي الواقع كان من المستحيل تحقيقها.

لقد تحولت الحروب الأوروبية إلى حروب اقتصادية، ووجدت الولايات المتحدة نفسها تعتصر بين الضغط الفرنسي والضغط البريطاني في هذه الحرب الاقتصادية، ومع تطور الحرب أهملت الدول المتحاربة حقوق الدول المحايدة، فحينما وضع نابليون بريطانيا تحت الحصار من أجل تقوية تأثير النظام الأوروبي الذي وضعه، انتقمت بريطانيا في المقابل بأن أصدرت أوامرها لجميع السفن الأجنبية بأن تمر أولاً على الموانئ البريطانية للتفتيش، بما في ذلك السفن الأمريكية.

كانت طبيعة المعاناة التي واجهتها الولايات المتحدة واضحة للعيان، فقد كانت محاصرة السفن الأمريكية من جانب كل من الطرفين المتحاربين مسألة مؤكدة. لقد عانت الولايات المتحدة الكثير من أثر هذه السياسة، مع أنها أكبر دولة محايدة لها تجارة واسعة، ووجد الرئيس جيفرسون نفسه يوقع في سنة ١٨٠٧ بالموافقة على سياسة تفتيش السفن The Embargo Act من أجل أن يحصل لبلاده على تسهيلات من جانب كل من الإنجليز والفرنسيين، ولكي يقيم علاقات اقتصادية طبيعية مع أوروبا والبحر المتوسط.

لقد أثبتت سياسة تفتيش السفن هذه فشلها، وبدلاً منها أعلن الأمريكيون في سنة ١٨٠٩ عن سياسة عدم التدخل Non-Intercourse

التيّ أغلقت جميع قنوات التجارة مع إنجلترا وفرنسا، ولكن المغزى الذي يحمل معنى مهمًا من هذه السياسة الأخيرة، هي أنها أتاحت الفرصة للولايات المتحدة كي تفتح مجالات جديدة للتجارة الخارجية مع دول أخرى تحترم حياد الولايات المتحدة، وهكذا سُمِحَ للأمريكيين بالاتجار مع مناطق خارج الإمبراطورية البريطانية، وخارج المناطق التي يحكمها نابليون. ولكن سياسة الولايات المتحدة الهادفة إلى معاقبة أولئك الذين لم يحترموا سياستها المحايدة قادتها إلى حرب مدمرة مع إنجلترا سنة ١٨١٢.

وبتحقيق السلام في كل من أوروبا وأمريكا، نشطت الزراعة الأمريكية لتلبية طلبات أوروبا المتزايدة من القمح والقطن والدخان، والحق أن عصر السلام كان ذا فائدة للولايات المتحدة، كما أن النظام الدولي الذي وضعه مؤتمر فيينا في سنة ١٨١٥ كان مناسبًا جدًا للظروف التي تمر بها الولايات المتحدة لتصير دولة كبرى، وبكلمات أخرى فإن التوازن الأوروبي خدم المصالح الأمريكية في أن تحقق الاستقرار والاستقلال للعالم الجديد في نصف الكرة الغربي.

كان السلام مطلبًا رئيسيًا للأمريكيين مع الإنجليز من أجل أمن الولايات المتحدة. ولهذا جاءت معاهدة ١٨١٧، أول معاهدة لنزع السلاح البحري في التاريخ الحديث، لتشبع رغبة الطرفين في تحقيق السلام، هذه الخطوة إلى جانب الاتفاق الأنجلو أمريكي سنة ١٨١٥ Anglo-American Convention الذي بمقتضاه يتبادل البلدان التمثيل القنصلي، ويدعوان إلى حرية التجارة بينهما. هاتان الخطوتان في عامي ١٨١٥، ١٨١٧ أتاحتا فرصة جديدة للولايات المتحدة كي تظهر بقوة، وهكذا فإن

السفن الأمريكية كان بوسعها أن تتاجر مع الموانئ البريطانية في الهند وجنوب شرق آسيا، وبذلك استطاعت الولايات المتحدة أن تكسب أرضًا جديدة تتعامل معها.

بدأت الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر تسعى لتحقيق الاستقلال لدول أمريكا اللاتينية، في هذه الظروف وجدت إنجلترا أنه من المناسب لمستقبل سياستها في أمريكا أن تؤيد مبدأ منرو في سنة ١٨٢٣، الذي أعلن أن القارتين الأمريكيتين لم تعودا مفتوحتين للتدخل الأوروبي، كما أن الصراع مع بريطانيا حول الأسواق أو الاحتكار في العالم الجديد «لم تعد سياسة حكيمة ولا شريفة».

وما أن وضعت الولايات المتحدة أصول سياستها الاقتصادية وعلاقاتها التجارية مع كل من أوروبا وأمريكا اللاتينية، حتى بدأت بتجديد محاولاتها السابقة التي كانت قد بدأت مع مطلع القرن التاسع عشر مع الدولة العثمانية، فمع نهاية عام ١٨٣٠ نجح الأمريكيون في عقد معاهدة مع العثمانيين، بمقتضاها تتمتع الولايات المتحدة في الدولة العثمانية بما فيها مصر ببعض الامتيازات، كما تتمتع بحق فتح قنصليات لها في جميع الموانئ العثمانية.

هذه المعاهدة - التي اعتبرها كثير من أعضاء الكونجرس إخلالاً بسياسة الحياد التي تتبعها الولايات المتحدة- كانت تنطبق على مصر باعتبارها ولاية عثمانية، وهكذا فإن عقد هذه المعاهدة يعد أول تشريع باتصال رسمي بين الولايات المتحدة ومصر، وبعد خمس سنوات فقط تمكنت الولايات المتحدة من تأسيس قنصليتها في الإسكندرية.

. وبعد التصديق على المعاهدة الأمريكية - العثمانية ، وفي عام ١٨٣١ اختارت البعثة الدبلوماسية في استانبول، ولـيس الرئيس الأمريكي، أول وكيل قنصلي للولايات المتحدة في الإسكندرية، ووقع الاختيار على تاجر بريطاني ورجل أعمال يدعى جون جليدون ليشغل هذه الوظيفة الدبلوماسية، بحكم معرفته بمصر وبإمكانياتها التجارية، فهو يقيم في مصر منذ عام ١٨١٨، وفي سنة ١٨٣٢ تبعه ابنه جورج ليكون وكيلاً قنصليًا أمريكيًا في القاهرة.

لم يكن اي من جون أو جورج جليدون سعيدًا بالمنصب الذي عين فيه بدرجة «وكيل قنصلي»، كما لم يكن أي منهما سعيدًا بمستوى التمثيل القنصلي للولايات المتحدة بالإسكندرية، ذلك أن جميع الممثلين الأجانب في الإسكندرية كانوا وقتئذ بدرجة «قنصل عام». ولهذا فقد لفت جون نظر الولايات المتحدة إلى مستقبل الإمكانيات التجارية بين مصر والولايات المتحدة في إشارة إلى أهمية رفع مستوي التمثيل القنصلي الأمريكي بمصر.

ونتيجة لتدخل كل من جون وجورج جليدون لدى الإدارة الأمريكية، ونتيجة لتغير موازين القوى في الشرق الأدنى لصالح مصر بسبب تفوق محمد علي العسكري على قوات الدولة العثمانية في حرب الشام الأولى، قررت الولايات المتحدة إعادة النظر في مستوى تمثيلها القنصلي في مصر.

فقد نجح محمد علي، الذي وصل إلى الحكم في عام ١٨٠٥، على مدى ربع قرن من الزمان، في إعادة بناء الاقتصاد المصري على أسس احتكارية، وقد مكنه هذا التفوق من تحدي السيادة العثمانية على مصر، وبذلك فقد أثبت قدرة على التحكم في الشرق الأدنى حيث توجد المصالح الأمريكية المؤسسة حديثًا في كل من اليمن وسوريا.

في سوريا كانت هناك بعثة التبشير الأمريكية، وفي اليمن كان هناك التجار الأمريكيون الذين يحتكرون حوالي ٧٥٪ من تجارة البن اليمني. وقد ساعدهم نجاحهم في جنوب غرب الجزيرة العربية على توسيع نفوذهم إلى شرقها. ففي عام ١٨٣٣ وقعوا مع سلطان مسقط معاهدة صداقة وتجارة، ولو كان محمد علي معاديًا للأمريكيين فإن بإمكانه أن يسبب لهم إزعاجًا كبيرًا، انطلاقًا من أي من قواعده في سوريا أو في الجزيرة العربية.

وفي سنة ١٨٣٣ كلف ماكلين L.Maclane (وزير الخارجية الأمريكي) أحد أعضاء البعثة الدبلوماسية الأمريكية في استانبول (هدجسون T. W. Hodgson) كلفه بأن يزور باشا مصر محمد علي لكي يقف على حقيقة إمكانية إقامة علاقات مع الدول الأجنبية دون موافقة السلطان العثماني.

- وبعد أن التقى هدجسون بالمسئولين في مصر، زار مصانع القطن والسكر بالقاهرة، وبنى سويف وملاوي والمنيا. وفي النهاية رأى أن كلاً من الولايات المتحدة ومصر تنتجان محاصيل متشابهة ولذلك فإن التجارة بينهما سوف تكون متواضعة للغاية.

وفي تقريره الثاني وصف هدجسون محمد علي بأنه حاكم مستقل من الناحية الفعلية، ولكنه لا يملك حق عقد المعاهدات مع الدول الأجنبية. ولكن أي معاهدة تكون الولايات المتحدة قد عقدتها مع السلطان تعتبر سارية المفعول على مصر، كما تسري على أي ولاية عثمانية أخرى.

وأضاف هدجسون أن تجارة مصر مع الولايات المتحدة هي تجارة غير

مباشرة، بالرغم من أنها مباشرة مع كل من النمسا وبريطانيا وفرنسا واليونان ومالطا وسردينيا وتوسكانيا والسويد وتركيا.

وفي النهاية اقترح هدجسون أنه يجب على الولايات المتحدة أن تختار لها قنصلاً بالإسكندرية من أجل حماية المصالح الأمريكية والرعايا الأمريكيين في مصر وتوابعها. إن مثل هذه الخطوة سوف تزيد من نفوذ الولايات المتحدة، كما سوف تسهل المناقشات في المستقبل بين البلدين. وقوبل تقرير هدجسون الداعي إلى إقامة العلاقات بين مصر وأمريكا بترحيب من جانب محمد علي، وخصوصًا أنه كان يطمح إلى تأسيس مثل هذه العلاقة مع دولة قوية ليس لها أطماع استعمارية كالولايات المتحدة.

وفي ذلك الوقت كان جميع الأطراف متشوقين لأن يروا آمالهم وقد تحققت بتأسيس القنصلية الأمريكية في الإسكندرية. وفي ٣ مارس ١٨٣٥ وقع الرئيس أندرو جاكسون أمرًا بمقتضاه يعين جون جليدون أول قنصل للولايات المتحدة في مصر، ومنذئذ بدأ عصر جديد في العلاقات المصرية الأمريكية.

(٥) علاقات أمريكا الثقافية والسياسية والعسكرية مع مصر في القرن ١٩:

تتجاوز العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر في القرن التاسع عشر، العلاقات الاقتصادية، وتمتد لتشمل العلاقات الثقافية وعلاقات التعاون في المجالات المختلفة، إلى جانب العلاقات السياسية والاحتكاكات المباشرة.

وفيما يختص بالعلاقات الثقافية فإنها تكاد تقتصر على بعض النشاطات التي قام بها المبشرون الأمريكيون إلى جانب إخوانهم الأوروبيين. ففي مطلع القرن التاسع عشر، وفي أيام محمد علي بالذات طمع المبشرون بمصر، ذلك

أن محمد علي كان يعمل على إدخال المدنية الغربية إلى البلاد، وكانت هذه فرصة أتاحت للمبشرين أن يأتوا إلى مصر تحت ستار العمل كأطباء أو مهندسين أو أصحاب مهارات خاصة تحتاجها البلاد، ويعملون في السر من أجل التبشير، وساعدهم على ذلك أن محمد علي كان متساهلاً بالطبع في المسائل الدينية، فلم يفرّق بين المسلم والمسيحي في المعاملة، واتضح هذا خلال فترة حكمه لسوريا من سنة ١٨٣١ وحتى ١٨٤٠.

ويبدو أن المبشرين تمتعوا بقسط من الحرية في العمل حتى جاء عباس الأول سنة ١٨٤٨ وكان قاسيًا عنيفًا في مقاومة التبشير، لخوفه من خطورته حيث تلعب السياسة دائمًا من ورائه، ولذا كرهه المبشرون كراهية شديدة.

ولما تولى الخديو سعيد باشا الحكم في مصر وكان مستضعفًا أحبه المبشرون، لأنه لم يسمح لأحد أن يمسهم بسوء. وكان يعطف عليهم بوسائل مختلفة، ومثال ذلك ما حدث في سنة ١٨٦٢ حيث وهب المبشرين البروتستنت قطعة أرض في القاهرة أسوة بالإرسالية الكاثوليكية، التي كان قد وهبها مثل هذه الأرض من قبل، ولقد تقدمت أعمال التبشير كثيرًا في أيام سعيد باشا.

ولما جاء إسماعيل إلى الحكم سنة ١٨٦٣ ضيّق على المبشرين كثيرًا ، ولذا حرصت بريطانيا أن تحمي الإرساليات البروتستانتية بخاصة سواء منها الإنجليزية أو الأمريكية أو الألمانية. وقد كانت القاهرة (إلى جانب بيروت) مركزًا بروتستانتيًا أساسيًا لتوزيع المنشورات المسيحية في مصر والعالم الإسلامي[١٨].

أما فيما يختص بالعلاقات السياسية بين الولايات المتحدة ومصر فإن

مسألة واحدة ذات بال قد شغلت السياسة الأمريكية تجاه مصر، فقد كانت هناك صداقة وطيدة تربط مصر بفرنسا في عهد كل من سعيد وإسماعيل، فمصر في نظر فرنسا كانت ميدانًا لذكرياتها ومصالحها، كما أن سعيد كان يعتمد في شؤونه المختلفة على معونة فرنسا وتوجيهاتها سواء في تنظيم الجيش أو إقامة المصانع أو إرسال البعثات العلمية، وكانت فرنسا في ذلك الوقت تعاني من تعرض بعثاتها وجنودها في المكسيك للهلاك والأمراض نظرًا لرداءة الأحوال الجوية والصحية، ولما كانت العناصر البيضاء لا تصلح لهذا الجو، فقد طلب نابليون الثالث من سعيد أن يمده بأورطة (حوالي ١٠٠٠ جندي) من الجنود السودانيين للعمل تحت إشراف القوات الفرنسية في المكسيك، وذلك دون الرجوع في ذلك الأمر الخطير إلى الباب العالي، وقد أقحمت مصر نفسها في هذا الصراع بين فرنسا والمكسيك دون أن يكون لها أدنى مصلحة فيه[١٩].

وتكتم المسؤولون في مصر مسألة إعداد الجنود وإرسالهم بحرًا من الإسكندرية، وعندما علم القنصل الأمريكي ثير W. Thyer حاول أن يقف على حقيقة الأحداث من خورشيد باشا محافظ الإسكندرية، ورغم تجاهل الأخير للأمر، فإن أحد مساعديه صرح بأنها متجهة إلى مراكش، وحينما وقف القنصل على حقيقة الأمر ، اتصل بحكومته وأخبرها بما حدث من سعيد على أنه خرق صريح لمعاهدة لندن في ١٥ يوليه ١٨٤٠، التي حددت مركز مصر السياسي تحديدًا دقيقًا. وإذا كان هذا العمل من جانب سعيد قد لقي موافقة الباب العالي، فمعنى هذا أن تركيا قد أعلنت الحرب على جمهورية المكسيك، وإلا فيعتبر سعيد خارجًا على طاعة مولاه ويجب الوقوف ضده.

هـذا وقد أثارت مسألة الأورطة السودانية إلى المكسيك دهشة الدوائر السياسية والأجنبية في مصر، الذين رأوا أنه لكي يتدخل سعيد في مسألة سياسية كمسألة المكسيك، فإن عليه أن ينال موافقة الباب العالي أولاً، وموافقة الدول المشتركة في التسوية ثانيًا، وخاصة إنجلترا والنمسا، ولما كان القنصل الأمريكي ثير W. Thyer يعلم أن دولته في سنة ١٨٤٠ لم تشترك في التسوية المذكورة فإنه اعتبر تدخل مصر في مسألة المكسيك خرقًا لمبدأ منرو (١٨٢٣) وراح القنصل الأمريكي يحتج لدى وزير الخارجية المصرية (ذو الفقار باشا) لمخالفة هذا العمل لمبدأ منرو. وحينما احتج القنصل الأمريكي على هذا العمل رد ذو الفقار بأن الوالي لم تكن لديه فكرة عن مدى خطورة الموضوع، وإن تفكيره كان منصبًا على تأدية خدمة أخوية للإمبراطور الفرنسي، ولم يسع ذو الفقار إلا أن يقدم الاعتذار عن الخطأ الذي ارتكبته الحكومة المصرية عن غير قصد وأكد أن الحكومة المصرية لم تفكر في يوم من الأيام في إساءة علاقاتها بالولايات المتحدة، وأنها حريصة على أن تحتفظ بهذه العلاقات قوية على الدوام[٢٠].

وقد اختتم القنصل الأمريكي حديثه مع وزير الخارجية المصرية بطلب إصدار بيان رسمي تتعهد فيه الحكومة المصرية بعدم إرسال مساعدات حربية أخرى مستقبلاً إلى المكسيك. وحينما وصل قنصل أمريكا الجديد تشارلز هيل Charles Hale ليحل محل زميله السابق، سعى إلى الحصول على نفس التأكيد الخاص بعدم إرسال مساعدات أخرى، بل إنه ذهب إلى حد التلويح للوالي بالتهديد قائلاً: «إذا كان في استطاعة والي مصر أن يستغنى عن بضع مئات من الجنود الملائمين للخدمة في المكسيك، فإن الولايات المتحدة لديها

تحت السلاح أكثر من ألف جندي من نفس النوع، يصلحون بصفة خاصة للعمل في مصر، وأن أمريكا على استعداد أن تعامل الوالي بالمثل»[٢١].

وبتعهد مصر رسميًا بعدم إرسال جنود إلي الأرض الأمريكية تنتهي الأزمة بين حكومتي مصر والولايات المتحدة بشأن المكسيك. وقد أورد الأمير عمر طوسون تفاصيل استعدادات تلك البعثة العسكرية إلى المكسيك في كتاب بعنوان «الأورطة السودانية في المكسيك» متابعًا تحركاتهم يومًا بيوم[٢٢].

على أن التطور السياسي والعسكري لمصر ارتبط بالعلاقات المصرية التركية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فعندما توترت العلاقات بين مصر والباب العالي في الفترة ما بين ١٨٦٨ و ١٨٧٠ توقع الخديو إسماعيل أن يؤدي هذا التوتر إلى احتمال وقوع حرب بين مصر والدولة العثمانية، ففكر في الاستعانة بخبراء من الضباط الأجانب لتدريبَ الجيش المصري وتنظيمه حتى يستطيع أن يقوم بدوره في الحرب المحتملة.

وكانت هذه الأفكار قد بدأت توضع موضع التنفيذ قبل تأزم العلاقات بين مصر وتركيا بحوالي خمس سنوات على يد البعثة الفرنسية العسكرية، وعندما تحرجت الأمور بين الخديو والباب العالي، ظهرت معارضة إنجلترا وفرنسا الصريحة لمشروع استقلال مصر، وصمم الخديو على الاستمرار في مشروع الاستقلال، فاتجه لنحو الاستعانة بخبراء من دولة ليست لها مطامع في مصر، وكانت هذه الدولة هي الولايات المتحدة. ورأى إسماعيل أنه كان من نتيجة تعاون سعيد وارتمائه في أحضان فرنسا أن منحها امتياز قناة السويس، كما أن الدول الأوروبية بصفة عامة ومنها إنجلترا كانت صاحبة أطماع في المنطقة وخاصة في مصر[٢٣].

وقد اتصل إسماعيل بالأمريكيين لإعداد الجيش المصري، وعقد معهم عقودًا فردية للعمل في الجيش، مع أن هذا كان من الناحية الرسمية مخالفًا لبنود اتفاقية لندن ١٨٤٠/١٨٤١، حيث إن نوعًا من الوصاية الدولية كان قد فرض على كل من الدولة العثمانية ومصر بمقتضاها، وكان مفروضًا على إسماعيل إلا يتصل بأية دولة إلا بعد موافقة الدول الموقعة على هذه الاتفاقية ولكنه بهذا العمل حطم تلك القيود.

ولما كانت العقود التي وقعها إسماعيل قد تمت مع الأفراد وليس مع الحكومة الأمريكية، فإن الحكومة الأمريكية لم تتخذ موقف التشجيع الرسمي لحركة التحاق الضباط الأمريكيين بالجيش المصري، ولم يزعجها أن يحدث ذلك لأن هؤلاء الضباط انضموا بصفتهم الفردية إلى الجيش المصري باعتبارهم مواطنين أمريكيين فقط، ولم يكونوا وقتئذ ضباطًا في الجيش الأمريكي. وحدث أن ذكر المستر بيردسلي Beardsly قنصل أمريكا بمصر سنة ١٨٧٥ في إحدى مكاتباته إلى وزير الخارجية الأمريكية أسماء «الضباط الأمريكيين» فاحتج وزير الخارجية الأمريكي على هذه العبارة وقال بأنه لا يوجد ضباط أمريكيين في مصر ولكنكم تقصدون الإشارة إلى بعض «المواطنين الأمريكيين» الذين قبلوا الخدمة كضباط في الجيش المصري[٢٤].

وقد شجع إسماعيل على الاتجاه نحو الأمريكيين بالذات عدم وجود أطماع لهم في مصر، وكذا استعداد الضباط أنفسهم للعمل، على أثر انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٤)، وكان أول اتصال بين الحكومة المصرية وهؤلاء الضباط قد حدث في عام ١٨٦٨، أي في الوقت الذي كانت البعثة العسكرية الفرنسية لاتزال في البلاد.

وفي عام ١٨٦٩ حضر الكابتن موط Mott إلى مصر، وعين أمينًا خديويًا ورفع إلى مرتبة فريق، ثم أبرم معه عقد لمدة خمس سنوات ، ثم أوفد إلى الولايات المتحدة ليحضر عددًا من الضباط الأمريكيين باسم الحكومة المصرية. وقد استخدم موط ضباطًا من كلا الفريقين المتحاربين (الاتحادي والائتلافي).

واستمر قدوم الضباط الأمريكيين إلي مصر والتحاقهم بالخدمة في الجيش المصري على دفعات في السنوات التالية حتى بلغ عددهم ٢٠ ضابطًا في مايو سنة ١٨٧٠، ثم ٥٠ ضابطًا في عام ١٨٧٨، واستمروا يعملون في خدمة الجيش المصري حتى سرحوا على أثر الأزمة المالية والتدخل الأجنبي (الفرنسي - الإنجليزي) في مصر عدا الجنرال ستون Stone الذي ترك الخدمة عقب الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي لمصر.

ولقد أدى الضباط الأمريكيون المأجورون خدمات لا تنكرَ لمصر، ولكن الظروف التي وجدوا عليها الجيش لم تسمح لهم بمباشرة نشاطهم كما ينبغي، فعلى الرغم من أنهم جاءوا في بعثة عسكرية لتدريب الجيش إلا أنهم لم يمسوا الأمور الجوهرية للجيش.

إلا أن الجنرال ستون كوّن هيئة أركان حرب من الضباط الذين عادوا إلى مصر من فرنسا بعد دراستهم، ومن العارفين باللغات الأجنبية، ومن الضباط الأمريكيين الذين التحقوا بخدمة الجيش المصري، وكان تعيين أمريكي في هيئة أركان حرب الجيش المصري نذيرًا بانتهاء النفوذ الفرنسي، وبدخول هؤلاء الضباط الأمريكيين هيئة أركان حرب الجيش المصري دب فيها النشاط، وظهرت فيها آثار الإصلاحات العديدة التي أدخلت في مختلف المجالات.

ولم ينس ستون أن يكون مكتبة ضخمة تحوي الكتب التي تتناول الموضوعات العسكرية المختلفة، فهي من أهم مستلزمات الجيش الحديث، وتعتبر المرجع الرئيسي لضباط الجيش، ولذا نجده يجعل قسم التاريخ الحربي من أقسام هيئة أركان حرب الجيش للإشراف على تكوين المكتبة العسكرية التي توقف الضباط على آخر التطورات في مجال التقدم العسكري والوقوف على الأخبار العسكرية للجيوش. هذا بالإضافة إلى المتحف الحربي الذي أنشأه للوقوف على تطور الأسلحة المختلفة، ومدى التقدم الذي وصل إليه الجيش المصري في مضمار التسليح، وكان يقوم بشئون المكتبة والمتحف المستر كنج King[٢٥].

وفي فترة وجود الضباط الأمريكيين بالجيش المصري كانت الأسلحة الأمريكية هي السائدة، وقد كلفت الحكومة المصرية أحد الضباط الأمريكيين بالبقاء في نيويورك لفحص الأسلحة التي تعاقدت عليها الحكومة المصرية، ولكن بعد الأزمة المالية والتدخل الأجنبي وخروج الضباط من مصر، توقفت حركة التسليح، ولكن جورج بتلر قنصل أمريكا اقترح على حكومته أن تتولى شركة الباسيفيك للملاحة Pacific Mail Steem إنشاء خط بحري بين نيويورك والإسكندرية، لتسهيل الاتصال التجاري بينهما حيث إن مصر تعتبر سوقًا حيويًا للأسلحة والآلات الأمريكية[٢٦].

وتحقيقًا للهدف الذي جاء من أجله الضباط الأمريكيون، فقد كان عليهم وضع خطة حماية البلاد خوفًا من أي اعتداءات خارجية، لذلك عنى الجنرال ستون بتحصين السواحل المصرية الشمالية المواجهة لتركيا وقام بدراسة الغزوات التي نجحت في دخول مصر، وحدد مناطق الضعف في الحدود المصرية. ووجه العناية إلى تحصين المدن الساحلية على البحر المتوسط، فهي التي يتوجه إليها العدو دائمًا. أما في البحر الأحمر فقد أبدى

الجنرال ستون اهتمامًا بمنطقة رأس محمد وتحصينها، على أن تكون على ينشأ معها اتصال سلكي ولاسلكي سريع. كما أوصى بتأسيس مدرسة تتسع لخمسين ضابط لتعليم حرب الغواصات للدفاع عن السواحل(٢٧).

ولكن البعثة العسكرية الأمريكية لم تستطع أن تقوم بالدور الملقى على عاتقها تمامًا في خدمة الجيش المصري، كما رسم لها ستون، وذلك لمقاومة الضباط القدامى للنظام الجديد ولذا لم تجد لها من وسيلة فعالة سوى القيام بأعمال الكشوف الجغرافية في قلب القارة الأفريقية، حيث منابع النيل، وفي الصحارى الشرقية لمصر.

وقد توج هذا العمل بوضع خريطة منفصلة لأفريقيا تحت إشراف الجنرال ستون، نشرت في أغسطس سنة ١٨٧٧ باسم هيئة أركان حرب الجيش المصري، وهكذا عندما اضطر الخديو إلى التخلي عن مشروع استقلاله بسبب تدخل إنجلترا وفرنسا وعدم نشوب الحرب بين مصر وتركيا، صار السودان الميدان الرئيسي لأعضاء قسم الكشوف الجغرافية بخاصة وهيئة أركان الحرب بعامة(٢٨).

الحواشي

(١) محمد محمود السروجي، سياسة الولايات المتحدة الخارجية، ص ١٩.
(٢) حسن محمد صبحي، معالم التاريخ الأمريكي، ص ١٦.
(٣) محمد رفعت، تاريخ حوض البحر المتوسط، ص ٢١١.
(٤) أحمد عبد المجيد فؤاد، أمريكا في الشرق الأوسط، ص ١.
(٥) محمد مصطفى صفوت، الجمهورية الحديثة، ص ٥٤.
(٦) محمد محمود السروجي، مرجع سابق، ص ٤٣.
(٧) محمد مصطفى صفوت، مرجع سابق، ص ٦٢.
(٨) محمد عبد المنعم الشرقاوي، الولايات المتحدة أرضًا وشعبًا ودولة، ص ١٥٧.
(٩) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، بداية الوجود الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط، ص ٣٠٥-٣٤٣.
(١٠) المرجع السابق.
(١١) نجم الدين غالب الكيب، الحرب البحرية بين نيابة طرابلس الغرب وأمريكا، ص ٣٣-٨١.
(١٢) انظر: نصوص المعاهدة في المرجع السابق، ص ٨٨-٩٧.
(١٣) انظر: السير هدجسون في: محمد فؤاد شكري، بناء دولة مصر محمد علي، ص ٢٤٩ وما بعدها.
(١٤) انظر: تقرير هدسون الثاني، في: المرجع السابق، ص ٢٦٥ وما بعدها.
(١٥) أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، ص ٣٠٤.
(١٦) محمد فؤاد شكري، مرجع سابق، ص ٣٦٦.
(١٧) هذه ترجمة لمحاضرة ألقاها المؤلف بالإنجليزية في مؤتمر «العلاقات المصرية الأمريكية في مائة وخمسين عامًا» الذي عقد بجامعة الإسكندرية في ١٧ مارس ١٩٨٥، في مناسبة مرور مائة وخمسين عامًا على قيام العلاقات المصرية الأمريكية، وإنشاء أول قنصلية أمريكية في مصر بالإسكندرية عام ١٨٣٥، كان عنوان المحاضرة:

"Why a Consulate? U.S. Foreign Economic Policy and the Establishment of the American Consulate in Alexandria, 1835".

(١٨) مصطفى خالدي وعمر فروخ، التبشير والاستعمار في العالم العربي، ص ١٢٠-١٥٠.

(١٩) محمد محمود السروجي، مرجع سابق، ص ٦٢.

(٢٠) محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، ص ٤٦.

(٢١) محمد محمود السروجي، مرجع سابق، ص ٦٥.

(٢٢) عمر طوسون، الأورطة السودانية في المكسيك.

(٢٣) محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، ص ١٠٧.

(٢٤) محمد محمود السروجي، الجيش المصري في القرن التاسع عشر.

(٢٥) المرجع السابق، ص ٣٤٩.

(٢٦) المرجع السابق، ص ٢٦٨.

(٢٧) المرجع السابق، ص ٢٤٦.

(٢٨) محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، ص ١١٤.

الفصل الحادي عشر

علاقة الولايات المتحدة بمنطقة الخليج العربي حتى الحرب العالمية الثانية

- أهمية منطقة الخليج العربي كطريق عالمي.
- تطور علاقة الولايات المتحدة بمنطقة الخليج حتى الحرب العالمية الأولى.
- تطور علاقة الولايات المتحدة بمنطقة الخليج بين الحربين العالميتين.

الفصل الحادي عشر
علاقة الولايات المتحدة بمنطقة الخليج العربي
حتى الحرب العالمية الثانية

(١) أهمية منطقة الخليج العربي كطريق عالمي:

يتمتع العراق والخليج العربي بموقع استراتيجي ممتاز بين الشرق والغرب، وقد أدركت بريطانيا ذلك منذ قرون. فالعلاقات البريطانية مع المنطقة تبدأ منذ عام ١٦١٦، عندما أرسلت شركة الهند الشرقية مراكب للتجارة مع فارس، ويعتبر هذا الحدث بداية تأسيس المصالح البريطانية في الخليج العربي. وترتب على ذلك دخول بريطانيا في صراعات مع القوى الأوروبية لحماية تلك المصالح[1].

وقد توجهت أنظار الإنجليز إلى المنطقة قبل أن تتوجه إلى الهند محط الأنظار، لضعفهم - في البداية - عن منازلة الأسطول البرتغالي، ولاعتقادهم بأهمية الشرق الأوسط لكونه ملتقى طرق التجارة العالمية ومركز تجارة الرقيق، فهم إن قبضوا عليه قبضوا على تجارة العالم كله[2].

وفي محاولات بريطانيا تأمين طريق العراق- الخليج، عقدت عدة معاهدات مع الدولة العثمانية صاحبة النفوذ الشرعي في المنطقة، بدأت بمعاهدة سنة ١٦٧٥، التي وضعت أسس الامتيازات البريطانية، التي استمرت سارية المفعول إلى أن صفيت أملاك الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى[3].

والواقع أن النظام البريطاني في الخليج لم يتبلور إلا في أوائل القرن

التاسع عشر، وقد حكم السياسة البريطانية في ذلك القرن عاملان، الأول: حماية المصالح التجارية والملاحية لبريطانيا، والثاني: تأمين خطوط الإمبراطورية التي كانت تصل ما بين بريطانيا والهند، وهي خطوط ربما كانت تتعرض للخطر إذا قامت دولة قوية أخرى بالتمركز في منطقة الخليج العربي[٤]. وقد تأكد ذلك لدى البريطانيين حينما تعرضت مصر والشام للحمْلة الفرنسية، واحتمالات تهديد تلك الحملة لمنطقة الخليج العربي. وقد دفع ذلك البريطانيين إلى تأكيد سيطرتهم على الخليج العربي[٥]، وأصبحت مسألة ضمان سلامة الطرق المؤدية إلى الهند أثمن ما في الإمبراطورية المترامية الأطراف[٦] هدفًا استراتيجيًا لبريطانيا.

ولكي تحقق بريطانيا القسم الأول من سياستها في منطقة الخليج العربي، فرضت على حكام الإمارات العربية سلسلة من الترتيبات، بدأتها سنة ١٨٢٠، بقصد وضع حد لما أسمته بأعمال القرصنة، وكفلت لكل حاكم في مقابل ذلك قسطًا من الحماية البحرية ضد منافسيه، وبذلك أصبح شيوخ الساحل معتمدين في بقائهم على السلطة البريطانية[٧].

ولتحقيق القسم الثاني من تلك السياسة، تحركت بريطانيا للعمل على مقاومة امتداد نفوذ أية دولة أخرى إلى منطقة الخليج العربي، ذلك أن مفتاح السياسة البريطانية خلال القرن التاسع عشر، في الشرق الأوسط بصفة عامة، هو إبعاد أية دولة منافسة عن الحصول على قدم لها هناك. وتأكيدًا على ذلك أصبحت أنهار العراق، وهي امتداد لمياه الخليج، ميدانًا عمليًا للدراسات الملاحية، من أجل العمل على استمرار الملاحة في الخليج عبر الفرات. ولم يقتصر ذلك النشاط على الملاحة التجارية، وإنما تعداه إلى وضع

مراكب مسلحة في مياه دجلة والفرات في نهاية سنة ١٨٣٩. وما كانت بعثة جسني مع بداية الثلاثينيات إلا تمهيدًا لمجيء تلك البواخر المسلحة لأسباب استراتيجية[٨].

وقد دخلت بريطانيا في نزاع دبلوماسي مع فرنسا وألمانيا بسبب هذه المنطقة، ونجحت في صدهم جميعًا - في أوقات مختلفة من القرن التاسع عشر وبداية العشرين - عن الخليج العربي، وذلك نتيجة السياسة التي اتبعتها بريطانيا في الإبقاء على الدولة العثمانية[٩]، ونتيجة للتسويات التي عقدتها مع تلك الدول؛ فقد خفّت حدة التنافس بين بريطانيا وفرنسا عقب الاتفاق الودي سنة ١٩٠٤، كما خفّت حدة التنافس بينها وبين الروسيا بتسوية سنة ١٩٠٧. أما ألمانيا فقد ظلت - بثقلها المادي ومشروعاتها التوسعية - تنافس بريطانيا، كذلك ظلت الدولة العثمانية - بثقلها الروحي - منافسة لبريطانيا[١٠]، إلى أن نشبت الحرب العالمية الأولى وأنهت منافستهما.

لم تكن نظرة بريطانيا إلى العراق والخليج تقتصر على كونهما طريقًا حيويًا، بل إنها كانت تنظر إلى الخليج - في بداية القرن العشرين - على أنه «بحيرة بريطانية»، وتنظر إلى العراق على أنه مجال حيوي صالح لإسكان عدد كبير من السكان الذين يفيضون عن قابلية الهند وإمكانياتها[١١].

وتطبيقًا للنهج البريطاني في الانفراد بالخليج العربي، أعلن اللورد لانسدون Lansdawne، وزير الخارجية البريطانية، سنة ١٩٠٣ في مجلس اللوردات، إن «علينا أن ننظر إلى تأسيس أية قاعدة بحرية أو ميناء مسلح على الخليج العربي من جانب أية دولة أخرى على أنه تهديد خطير للمصالح البريطانية، وعلينا والحالة هذه أن نقاومها بكل ما نملك من وسائل»[١٢].

كان ذلك التصريح موجهًا بصفة خاصة إلى روسيا، ذلك أنها كانت تسعى دائمًا للوصول إلى مياه الخليج العربي، جريًا على النهج الذي كان قد استنه بطرس الأكبر في الوصول إلى المياه الدافئة. كما كانت تسعى إلى تحقيق مصالح لها في إيران، ومنها خط سكة حديد القوقاز - الخليج، وقد خفّت حدة الأزمة بين الدولتين بتسوية سنة ١٩٠٧(١٣).

كذلك يمكن اعتبار تصريح لانسدون موجهًا إلى ألمانيا، ذلك أنه صدر بعد منح امتياز سكة حديد بغداد(١٤). ولتوضيح ذلك نذكر أن الربع الأخير للقرن التاسع عشر، تميز برجحان كفة النفوذ الألماني في الدولة العثمانية على النفوذ البريطاني، وترعرعت الصداقة بين القيصر الألماني والسلطان العثماني، وزار القيصر السلطان في عام ١٨٨٨ ثم في عام ١٨٩٨، وفي هاتين الزيارتين استطاع أن يمهد السبيل أمام الألمان للحصول على امتياز سكة حديد بغداد. مما جعل بلاد الرافدين مركزًا خطيرًا للمنافسة الألمانية - البريطانية، ذلك أن وصول ألمانيا إلى تركيا والخليج عن طريق الحصول على الامتيازات، شكّل خطرًا شديدًا على مناطق اعتبرتها بريطانيا من مناطق نفوذها الخاصة.

وبموجب اتفاق ٥ مارس ١٩٠٣ الألماني - التركي، يحق لشركة سكة حديد الأناضول، أن تقوم بمد الخط الحديدي المقترح، في اتجاه الجنوب الشرقي إلى بغداد والبصرة، وأن تنشئ له فروعًا، يصل أحدها على نقطة ما على الخليج العربي، تتحدد فيما بعد، وكان الاتجاه وقتئذ هو الوصول إلى الكويت(١٥)، وحصلت الشركة المذكورة - فضلاً عن ذلك - على حق استخراج المعادن من الأراضي المحاذية للخط المقترح بعرض عشرين كيلو

مترًا على كلا الجانبين، وعلى حق الملاحة في مياه الرافدين للأغراض التي تقتضيها شئون السكة الحديد. واستنادًا إلى نص الاتفاق قامت شركة الأناضول بتأليف شركة مساهمة تعرف باسم «شركة سكة حديد بغداد الإمبراطورية العثمانية» وهي التي تعرف عادة باسم «شركة سكة حديد بغداد».

وفي بداية الأمر، وقفت الحكومة البريطانية موقفًا متساهلاً من مشروع سكة حديد بغداد، ذلك أنها كانت تنظر إلى المشروع نظرة اقتصادية محضة، ولكنها في عام ١٩٠٣ اتخذت موقفًا حازمًا ضد أي محاولة ترمي إلى اتصال سكة حديد بغداد بالخليج العربي، وضد ازدياد النفوذ الألماني في المنطقة، غير أن ألمانيا كانت أقدر من أن تذعن، وانتهى الأمر في ميدان القتال سنة ١٩١٤[١٦].

ونظرت الدول الأخرى إلى هذا المشروع، الذي لم يتحقق قط على يدي الألمان، على أنه كان يمس مصالح استعمارية عديدة متصارعة، فبالإضافة إلى مخاوف الإنجليز، اعتبرت الروسيا ذلك المشروع مهددًا لأطماعها في شمال إيران، ورغبتها في الاستئثار بشبكة المواصلات بين بحر قزوين والخليج العربي. أما فرنسا فخشيت من تسرب النفوذ الألماني إلى ولايات الشام[١٧].

على أي حال، فإن مشروع سكة حديد بغداد، الذي كان من المقرر أن يكون الأداة الرئيسية لتحقيق فكرة الألمان في الاندفاع نحو الشرق Drang nach Osten قبل الحرب العالمية الأولى، أصبح - فيما يتعلق بخط السكة الحديد - حقيقة واقعة بعد الحرب العالمية الثانية. فقد أتمت الحكومة

العراقية الخط بين بغداد والموصل، وربطته بالخط الرئيسي الممتد بين حلب واستانبول، وهكذا أصبحت بغداد متصلة بتركيا وبالتالي بشبكة المواصلات الأوروبية[١٨].

وعلى الرغم من عدم وصول ذلك الخط إلى الكويت على ساحل الخليج- كما كان مقررًا - إلا أنه وصل إلى نقطة قريبة جدًا من مياه الخليج، حيث يمكن استخدام مصب الفرات في منطقة شط العرب في الملاحة البحرية، وبصرف النظر عن تحقيق هذا الخط أو عدم تحقيقه، فإن المهم هو دخول هذه المنطقة التي تضم العراق والخليج العربي في فكر رجال الاقتصاد والسياسة والعسكرية. ومشروع سكة حديد بغداد، يمثل ذلك الفكر من وجوهه الثلاثة، والأهم من ذلك، هو أن المنطقة أصبحت منطقة تنافس دولي للسيطرة عليها اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا، وقد انتهى ذلك التنافس مؤقتًا بتفوق المصالح البريطانية في الحرب العالمية الأولى ليعود إلى الظهور بصورة شرسة في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين حيث تلعب فيه الولايات المتحدة دورًا رئيسًا.

وبقضاء بريطانيا على منافسة الدول الكبرى لها في الخليج وفرض حمايتها على إماراته، نرى اللورد كيزون يقول بفخر واعتزاز: «في كل أقسام الخليج نرى صورة بريطانيا مسلحة بالسيف ممسكة بيد من حديد عاتق الميزان..» وخلال النصف الأول من القرن العشرين أصبح في إمكان بريطانيا أن تقول عن الخليج إنه «بحيرة خاصة» وأن المقيم السياسي البريطاني في الخليج هو «ملك الخليج غير المتوج». وإذا كانت بريطانيا قد نجحت في الحيلولة دون بقاء منافسيها في الخليج، فإنها لم تنجح في إبعاد

حليفتها الكبرى، الولايات المتحدة، عن وضع أقدامها هناك[19]. وحول هذه النقطة الأخيرة الخاصة بجهود الولايات المتحدة في النزول إلى منطقة الخليج العربي والعراق تدور الدراسة.

وبعد الحرب العالمية الأولى، كانت بريطانيا تصر في عناد على أن تبقى - بأي ثمن - الدولة المسيطرة في الخليج العربي، لاستثمار خيراته الكامنة في جوفه[20]. فقد شهدت بداية عهد تدفق البترول في هذه المنطقة ذروة الإمبراطورية البريطانية. ومنذ ذلك الوقت أصبحت السيطرة الحيوية على طريق الهند أمرًا ثانويًا، بعد أن أخلت مركز الصدارة للسياسة التي تستهدف التحكم في منابع البترول[21].

فالبترول واحد من المواد الأساسية التي تملي التوجهات السياسية في العالم، والتنافس الإنجليزي - الأمريكي حول البترول يتخطى أهميته الاقتصادية، إلى كونه أكثر أهمية للسلام العالمي. وقد كان الصراع قائمًا - من قبل - بين الدولتين حول الفحم، وذلك تقديرًا لقيمته في الرخاء الذي حل ببريطانيا قبل استخدام البترول، ومنذ اللحظة الأولى لإدراك بريطانيا للأهمية المتزايدة للبترول كوقود رخيص للسفن، بدأت في تنظيم جهودها للسيطرة على مصادره في العالم. ونجحت في ذلك إلى حد بعيد. وذلك قبل أن تتنبه الولايات المتحدة لاستغلال البترول الخارجي. وبعد أن أدركت الولايات المتحدة أن بترولها المحلي يستنزف بسرعة، انطلق الأمريكيون بحثًا عنه في الخارج، وكانت منطقة الخليج واحدة من المناطق التي التهمها الصراع البريطاني - الأمريكي بعد الحرب العالمية الأولى، وكان الأمريكيون يرون أن سيطرة بريطانيا على بترول العراق أمر يستحق الاعتبار ويدل على

بعد نظر الدبلوماسية البريطانية ورجال الأعمال البريطانيين[٢٢].

ولعبت أطراف حرب البترول دورًا حاسمًا في التوجيه التاريخي للمنطقة، ومثلوا بذلك شكلاً من أشكال الاستعمار الجديد. ويمكن القول إن هناك تشابهًا كبيرًا بين دور شركات البترول في الخليج في القرن العشرين ودور شركة الهند الشرقية في القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر الميلادية. فكما كانت شركة الهند الشرقية تحتكر التجارة والمواد الأولية آنذاك، وتسيطر على ممرات ومداخل المنطقة سواء بقواتها أو بأسطولها الخاص أو بأسطول صاحبة الجلالة البريطانية، فإن شركات البترول الآن تحتكر أيضًا البترول وتسيطر على مداخل وممرات المنطقة بقدراتها الخاصة وبقوات وأساطيل دولها[٢٣].

وكما كانت المصادمات والمنافسات بين شركة الهند الشرقية الهولندية، وشركة الهند الشرقية البريطانية، والشركة الفرنسية، وفيما بين الاستعمار البريطاني والبرتغالي والهولندي والفرنسي للسيطرة على تجارة الحرير والتوابل، واستعمار منطقة الخليج العربي، فإن هذه المنطقة قد شاهدت ولا تزال تشاهد صراعات فيما بين الاحتكارات البترولية من أجل الحصول على امتياز لأكبر مساحة ممكنة ونهب أكبر كمية ممكنة وتحقيق السيطرة على دول المنطقة[٢٤].

وفي فترة ما بين الحربين العالميتين، ازدادت أهمية الخليج العربي الاستراتيجية فإلى جانب أهمية البترول، أصبحت المنطقة مركزًا للطيران المدني والعسكري بين الشرق والغرب[٢٥] وقد أدى تطور أهمية الخليج في تلك الفترة إلى اشتداد التنافس بين بريطانيا والولايات المتحدة[٢٦]. فمنطقة

الشرق الأوسط، والخليج العربي يقع في قلبها، منطقة تشابك وتصادم المصالح الحيوية والاقتصادية للدول الكبرى، فهي موطن ما يزيد على ثلثي الاحتياطي المحقق للبترول في العالم، وهو مازال الطاقة المحركة الرئيسية للصناعة والزراعة والمواصلات، وللشركات الأمريكية فيه نصيب الأسد، وحتى الآن فإن هذا البترول هو مصدر الطاقة الرخيص في غرب أوروبا[٢٧].

ويمكن القول إن التنافس حول البترول يعد من بين الأسباب التي عمقت الصراع بين الولايات المتحدة وبريطانيا[٢٨] في منطقة الخليج، ولعل البترول هو السبب الرئيس في اندفاع الولايات المتحدة بقوة غير مسبوقة نحو فرض هيمنتها على المنطقة.

(٢) تطور علاقة الولايات المتحدة بمنطقة الخليج حتى الحرب العالمية الأولى:

- جرت أولى الاتصالات بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط في بداية القرن التاسع عشر، وخاصة في المجالين الثقافي والتجاري بشكل متواضع. وفي تلك الفترة كانت الدولة العثمانية تضم البلاد العربية تحت لوائها. وكانت العلاقات قوية بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية، والدليل على ذلك أنه حينما دخلت الولايات المتحدة في حرب مع بعض أجزاء تلك الدولة التي كانت تتمتع بشيء من الاستقلال مثل نيابة طرابلس الغرب[٢٩] وتونس والجزائر، لم يكن ذلك يعني أنها في حالة حرب مع الدولة العثمانية[٣٠].

وفي سنة ١٨٢٤ نشأت علاقات قنصلية بين الدولة العثمانية

والولايات المتحدة، وكان الباب العالي قد رحب بفكرة إنشاء علاقات سياسية وتعيين وزير مفوض أمريكي لديه. وتطورت العلاقة بين الدولتين فعقدت معاهدة بينهما في سنة ١٨٣١، سمح فيها لسفن الولايات المتحدة بالدخول إلى البحر الأسود، وحصلت بمقتضاها الولايات المتحدة على بعض الامتيازات الاقتصادية. وظلت العلاقات طيبة بين الدولتين حتى قيام الحرب العالمية الأولى التي وقفت الولايات المتحدة فيها ضد تركيا[٣١] بعد تردد.

ومع نمو الولايات المتحدة كدولة كبرى في العالم، كانت المصالح الأمريكية تنمو كذلك في منطقة الشرق الأوسط، ولكن الولايات المتحدة لم تكن مندمجة بعمق في اهتماماتها بتلك المنطقة، مثلما كانت بريطانيا مندمجة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في المنطقة. فقد اقتصر نشاط الأمريكيين على البعثات التبشيرية وبعض الاتصالات التجارية، وذلك يرجع إلى أن الدواعي الموضوعية للسياسة الأمريكية تختلف عن الدواعي الموضوعية للسياسة البريطانية[٣٢] وخاصة في الفترة التي تنتهي بالحرب العالمية الأولى.

وحينما أعلن الرئيس ويلسون مبادئه الشهيرة إبان الحرب العالمية الأولى وأهمها حق تقرير المصير، تعلقت آمال الشعوب العربية بالولايات المتحدة باعتبارها نصيرة للشعوب المتطلعة للحرية والاستقلال، وبانتهاء الحرب العالمية الأولى لم يتمكن الرئيس ويلسون من تطبيق مبادئه، بسبب موقف مجلس الشيوخ منه، وبسبب الأطماع الاستعمارية لكل من إنجلترا وفرنسا، فتزعزعت ثقة شعوب المنطقة في الولايات المتحدة[٣٣]، وبذلك يمكن القول إن الولايات المتحدة كانت حتى ذلك الوقت تمارس دورًا ثانويًا في شئون المنطقة.

وبوصول الجمهوريين إلى الحكم في الولايات المتحدة سنة ١٩٢١، جعلوا من العزلة مبدأ حزبيًا وسياسة رسمية للدولة، إبعادًا للولايات المتحدة عن الشئون العالمية التي لا تهمها بصورة مباشرة، على عكس السياسة التقليدية التي ألفها الجمهوريون في عهد كل من الرئيس جرانت وسوارد وبلين وماكنلي وروزفلت، والتي كانت تهدف إلى أن يكون للولايات المتحدة مركز مرموق في السياسة العالمية، ودور في النظام الدولي[٣٤].

وقد اتضحت أخطار تلك العزلة على الولايات المتحدة في الميدان الاقتصادي أكثر من غيره من الميادين، فالاقتصاد يشكل السياسة، وهذا درس قديم، ومصالح الدول هي التي تحرك المواقف وليست أيديولوجياتها فقط. فالخوف من المزاحمة الأجنبية والرغبة في كسب أسواق خارجية والتأثر بفكرة نظام اقتصادي مطلق، كل هذا دفع الدولة إلى الأخذ بسياسة تجارية جديدة[٣٥].

ولذلك فقد حكم العلاقات العربية - الأمريكية فيما يتصل بموضوعنا، اعتباران أساسيان:

الأول: أهمية موقع المنطقة الاستراتيجي وأثره في الصراع العالمي.

والثاني: احتواء المنطقة على موارد طبيعية هائلة، وخصوصًا البترول مصدر القوة في السلم وفي الحرب للولايات المتحدة وحلفائها، ولذا كان ضمان موارد البترول في يدها يمثل حجر الزاوية في سياستها تجاه تلك المنطقة[٣٦].

ولا غرو فقد أثبتت الدراسات الجيولوجية بعد الحرب العالمية الأولى

أن منطقة الخليج من أغنى مناطق العالم بالبترول، وكان لذلك أثر واضح في جذب الولايات المتحدة إليها، واندماج الأخيرة في شؤونها بصورة لم يسبق لها مثيل في العلاقة بين الطرفين.

ونخلص من العديد من الدراسات التي تناولت السياسة الخارجية للولايات المتحدة، إلى أن منطقة الشرق الأوسط لم تنل اهتمام الساسة الأمريكيين طوال القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى، وأن تلك المنطقة حظيت فقط ببعض الاهتمام من جانب بعض الأفراد والجماعات في المجالات التجارية والتبشيرية التي حظيت بحماية وزارة الخارجية لها(٣٧).

الواقع أن أصول المصالح الأمريكية، ترجع إلى ذلك النشاط غير الرسمي من جانب البعثات التبشيرية، التي استطاعت أن تؤسس عدة مراكز لها في منطقة الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر(٣٨)، وأن تمد ذلك النشاط إلى العراق ومنطقة الخليج العربي مع بداية القرن العشرين(٣٩) في كل من البحرين والكويت ومسقط(٤٠).

ولا شك في أن هناك صلة في معظم الأحيان بين التبشير في صوره المختلفة (من تعليم وتطبيب وخدمات أخرى) وبين التمهيد للنفوذ الأجنبي، ثم بين التبشير وبين تثبيت هذا النفوذ في المنطقة(٤١). ففي منتصف القرن التاسع عشر اتسع نفوذ المبشرين الأمريكيين في الدولة العثمانية، وكثر تدخلهم في شئونها، وكانت الدولة العثمانية قد سمحت للبعثات التبشيرية بالدخول إلى ممتلكاتها مع تقديم كافة التسهيلات والامتيازات لهم، وذلك بناء على سياسة التسامح الديني التي أعلنتها الإمبراطورية(٤٢).

وظل المبشرون الأمريكيون يتمتعون - في الدولة العثمانية - بحقوق الرعايا الأمريكيين، كما تنص معاهدة الامتيازات الأجنبية، التي تمنح الأجانب المرغوب في وجودهم في الدولة العثمانية حقوقًا واسعة، وظل المبشرون يتسلحون بهذه المعاهدة حتى سنة ١٩١٤[٤٣].

وحتى الحرب العالمية الأولى أخذت تركيا تراقب نشاط البعثات التبشيرية مراقبة دقيقة. فالأتراك كانوا يرتابون في المبشرين البروتستانت على وجه الخصوص. وحينما تشعبت مطامع الدول في شبه جزيرة العرب جعلت تركيا تحول بين المبشرين وبين تلك البلاد. على أن الحكومة التركية لم تستطع أن تتخذ سياسة علنية تجاه المبشرين لأنهم كانوا يأتون في الظاهر مجرد رعايا إنجليز أو أمريكيين أو غيرهم. وكان القناصل يدافعون عنهم باعتبارهم أجانب في الظاهر، وعلى سبيل المثال: حينما أرادت انجلترا في أغسطس ١٨٤١ أن تخرج إبراهيم باشا من سورية بالقوة وعزمت على ضرب بيروت من البحر، أرسلت الولايات المتحدة سفينة صغيرة حملت على ظهرها المبشرين إلى قبرص حماية لهم من الاضطرابات، وبعد أن انتهى ضرب بيروت، أعادت الولايات المتحدة مبشريها في أكتوبر من نفس السنة إلى حيث كانوا[٤٤].

وظل المبشرون الأمريكيون يتمتعون بتلك الميزات والتسهيلات حتى بداية القرن العشرين، فثورة تركيا الفتاة (١٩٠٨-١٩٠٩) وحروب البلقان (١٩١١-١٩١٢) والحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) والحرب التركية اليونانية (١٩١٩-١٩٢٢)، وتوزيع الانتدابات في الدول العربية، ومؤتمر لوزان (١٩٢٢-١٩٢٣)، كل ذلك أدى إلى تغيرات

سريعة، فقد ظهرت القوميات الجديدة التي وقفت ضد أعمال البعثات التبشيرية لكونها جاءت من خارج البلاد. وهكذا واجهت البعثات الأمريكية عدة صعوبات، فإما أن يحمي نشاطها أو أن تنال الحماية السياسية. والخارجية الأمريكية لم تتردد في حماية البعثات التبشيرية في الخارج، ذلك أنها كانت تنظر إلى أفرادها على أنهم مواطنون أمريكيون لهم حقوق المواطنين الأمريكيين ذاتها في داخل الولايات المتحدة من الأمن والحماية والدفاع. ولقد ظلت تلك المسألة تشغل بال الخارجية الأمريكية تجاه بعثاتها في الدولة العثمانية(٤٥).

وقد لخص لويس كاس Lewis Cass وزير الخارجية الأمريكية (١٨٥٧-١٨٦٠) تلك السياسة حينما قال: «إن هدف الولايات المتحدة ليس حماية الكاثوليكي في بلد بروتستانتي أو حماية البروتستانتي في بلد كاثوليكي أو حماية اليهودي في بلد مسيحي، وإنما هو حماية الأمريكيَ في كل البلاد(٤٦).

ومع بداية القرن العشرين أكدت الخارجية الأمريكية المعاني السابقة فأعلنت أن سياسة الولايات المتحدة هي أن تنظر إلى أفراد بعثاتها في الخارج على أنهم مواطنون أمريكيون، وذلك في البلاد التي لا توجد بينها وبين الولايات المتحدة معاهدة تنظم تلك العلاقة، وهي تمنحهم الحماية في بيوتهم التي ينزلون بها، وفي أثناء تجولهم من أجل أغراض البعثة، وتعطيهم الحماية والتسهيلات لإقامة المدارس والمستشفيات وغيرها من منشآت الخدمات العامة(٤٧). وبعد الحرب العالمية الأولى، كان للولايات المتحدة مصالح حيوية في منطقة الشرق الأوسط، ولذلك وافقت في البداية على الانتداب على

أرمينيا، ولكن بانسحابها إلى العزلة ثانية بعد خروج الرئيس ويلسون من الحكم، تركت أرمينيا للبعثات التبشيرية الأمريكية لتطوير خدمات التعليم فيها، كما تركتها للمصالح التجارية للحصول على نصيب في بترول الشرق الأوسط، وقد تم ذلك بإشراف القوات البريطانية[٤٨].

وفي سنة ١٩٢٣ وضعت معاهدة لوزان نهاية للامتيازات الأجنبية في تركيا فيما يتصل بنشاط البعثات، ولكن الولايات المتحدة استطاعت بالتفاهم مع بريطانيا أن تضمن حماية بعثاتها في المناطق الواقعة تحت انتدابها في العراق[٤٩]. وفي أبريل سنة ١٩٢٤ أعقد اتفاق بين الولايات المتحدة وفرنسا في باريس، جاء في المادة العاشرة منه «إن إشراف الدولة المنتدبة على الإرساليات الدينية في سوريا ولبنان يجب أن يقتصر على حفظ الأمن وتسيير الحكم، ثم إن نشاط هذه الإرساليات يجب ألا يلقى معارضة، كما أن رجال هذه الإرساليات يجب ألا يخضعوا لتدبير يقيدهم بسبب جنسيتهم، مادام نشاطهم مقصورًا على الحقل الديني...»[٥٠]. ويفهم من ذلك أن الولايات المتحدة تعمل على أن تضمن لبعثاتها التبشيرية ظروفًا مناسبة كي تمارس نشاطها.

ولما كان التطبيب عاملاً هامًا من عوامل التبشير، فقد أقام المبشرون مؤتمرًا عامًا في سنة ١٩٢٤ ، عقدوا جلساته في القدس واستانبول ومصر ولبنان والعراق. وقد اهتموا فيه بالتطبيب على أنه وسيلة إلى التبشير[٥١].

وعلى الرغم من أن البعثات التبشيرية لم تكن خاضعة لسيطرة الحكومات[٥٢]، إلا أنها كانت تعمل لصالح حكوماتها. فقد صحب التدخل الاقتصادي من جانب الغرب، في الشرق الأوسط، تدخلاً سياسيًا. وتأسست

المدارس في المنطقة في كل من سوريا ولبنان ومصر والعراق والكويت والبحرين، وكان من نتيجة ذلك النشاط المتزايد تأسيس ما يعرف الآن باسم الجامعة الأمريكية في بيروت والجامعة الأمريكية في القاهرة. وتقول دراسة أعدها معهد «إنتربريز» الأمريكي لبحوث السياسة عن المصالح الأمريكية في المنطقة العربية: «إن المصالح الثقافية الأمريكية في العالم العربيّ عنصر بالغ الأهمية سواء بالمدارس أو الجامعات أو الكتب أو البعثات واللقاءات، ذلك لأن هذا النشاط قديم في المنطقة بالإضافة إلى أنه يحول - في رأيهم - دون جعل المنطقة العربية منطقة تفصلها عن أمريكا غربة ذهنية وثقافية كاملة[٥٣].

وقبل الحرب العالمية الأولى وأثناءها كان اهتمام الولايات المتحدة بالعراق ضئيلاً، على الرغم من التنافس الشديد بين بريطانيا وألمانيا حول هذه المنطقة، ذلك عدا بعض النشاطات التبشيرية والتعليمية عن طريق الإرساليات، بالإضافة إلى بعض الأعمال التجارية البسيطة، وبعض المغامرات في البحث عن الآثار، وفي تلك الفترة كان اتصال الأمريكيين بالعراق اتصالاً محدودًا وفرديًا، بمعنى أن الحكومة الأمريكية لم يكن لها أي اتصال رسمي بالمنطقة.

(٣) تطور علاقة الولايات المتحدة بمنطقة الخليج بين الحربين العالميتين:

مع نهاية الحرب العالمية الأولى كانت أنشط البعثات في العراق، تلك التي أسستها الكنيسة البروتستانتية في الولايات المتحدة Reformed Church in America وكانت تمارس نشاطها في البصرة والعمارة، ثم انتقلت إلى بغداد سنة ١٩٢٠. وفي الشمال - حول الموصل - كانت هناك

هيئتان تبشيريتان الأولى تدعى الهيئة الأمريكية American Board والأخرى تدعى البرسبتاريون الشماليون Northern Presbyterians وذلك خلال القرن التاسع عشر، حتى الحرب العالمية الأولى(٥٤).

وفي سنة ١٩٢٤ ظهرت البعثة المتحدة United Mission في العراق لتمارس نشاطها كواحدة من المشروعات الملحقة بنشاط الكنيسة البروتستانتية في الولايات المتحدة، والكنيسة البروتستانتية الهولندية، والكنيسة البروتستانتية في الولايات المتحدة. وكان هدفها المعلن هو تحويل المسلمين إلى المسيحية على المذهب البروتستانتي. وكان هناك خمسة مراكز رئيسية تعمل في تعاون في الموصل ودهك والحلة وبغداد وكركوك. وأسست هذه المراكز مدارس لها في الموصل وبغداد سنة ١٩٢٤. وبعد سنة ١٩٣٣ استمر الدكتور كالفن ستود Calvin K. Staudt من الكنيسة الهولندية (الأمريكية)، استمر يديرها دون معونة رسمية، كذلك ظلت الكنيسة الهولندية (الأمريكية) تساعد البعثة المتحدة، فأقامت مستشفى لها في العمارة ومدرسة في البصرة. وكان نشاط البعثات البروتستانتية هو الغالب في العراق، ولكن الجزويت الأمريكيين استطاعوا في سنة ١٩٣٢ أن يؤسسوا معهدًا تعليميًا أطلقوا عليه اسم كلية بغداد Baghdad College(٥٥).

وفي سنة ١٩٢٥ أفضى الدكتور كالفن ستود رئيس البعثة التعليمية في العراق إلى القنصل الأمريكي هناك راندولف جون Randolph John عن آماله في وضع أساس للتعليم الابتدائي يمكن التوسع فيه إلى المرحلة الثانوية، ويمكن بعد ذلك تأسيس جامعة في بغداد تشبه جامعة بيروت (الأمريكية). وفي تقريره إلى وزارة الخارجية، عبّر راندولف عن تفاؤله بآثار التعليم

الأمريكي في العراق، وقال: «إنه لا يوجد تعليم له تأثير في العراق مثل ما للبعثة الأمريكية، وهو تأثير يشبه تأثير الجامعة الأمريكية في بيروت»[٥٦].

أما عن موقف حكومة العراق من نشاط البعثات الأمريكية، فقد وقفت الحكومة العراقية ضد فتح مدارس جديدة لتعليم المسيحية. ولكن رجال الكنيسة قرروا أن يخوضوا معركتهم دون طلب المعونة من القنصلية الأمريكية، وأوضح راندولف لواشنطون أن تلك السياسة الخاصة بالتفاوض المباشر بين المسئولين العراقيين والأمريكيين، يمكن أن تسهل عمل البعثة دون وجود عقبات، وأن البعثة لم تقم بعمل شيء لمضايقة الناس في العراق[٥٧].

ومن جهة أخرى، بيّن راندولف لرئيس الوزراء العراقي أن المنشآت الدينية في العراق ستقام على نفقة البعثة من أموال تصلها من الولايات المتحدة. وفي النهاية تساهلت الحكومة العراقية، وأبدت تقديرها لنظام التعليم في الولايات المتحدة، وطلبت وصول بعثة أمريكية تعليمية إلى البلاد لإعادة تخطيط نظام التعليم بها. وفي سنة ١٩٣٢ جاءت بعثة أمريكية بقيادة الدكتور بول منرو Paul Monroe من جامعة كولومبيا، ومساعده وليام باجلي William Bagley من جامعة كولومبيا أيضًا، وإدجار نايت Edgar Knight من جامعة نورث كاليفورنيا، وبعد دراسة شاملة لبلاد العراق، وبعد التشاور مع خبراء الزراعة ورجال الطب، وبعد دراسة العادات والتقاليد المحلية، أوصت اللجنة بضرورة الإبقاء على الوسائل التعليمية القائمة، على أن تكون أساسًا للنشاط التالي. كما أوصت بضرورة وجود مدارس في القرى الزراعية. وقد حاولت وزارة التعليم القيام بتنفيذ تلك التوصيات، ولكن العقبات المالية وقفت حائلاً دون ذلك[٥٨].

على أن نوعًا آخر من النشاط الأمريكي الذي اتصف بصفة الفردية أو الجماعية دون الصفة الرسمية، ذلك هو نشاط الأمريكيين الذين شاركوا في أعمال الحفر والتنقيب عن الآثار في أراضي العراق، وخاصة في الفترة ما بين الحربين العالميتين. فقد ساهمت الجامعات والمتاحف الأمريكية مساهمة فعالة في هذا المجال.

ففي الفترة ما بين ١٩٢٢و١٩٣٤ ساهم متحف جامعة بنسلفانيا في حفائر أور. وفي الفترة من ١٩٢٣و١٩٣٣ شارك متحف شيكاغو جامعة أكسفورد العمل في منطقة كيش بالقرب من بغداد للبحث عن المدن السومرية. وفي الفترة من ١٩٢٩و١٩٣٨ شارك المعهد الشرقي في جامعة شيكاغو في البحث عن عاصمة الآشوريين، وفي الفترة من ١٩٣٠و١٩٣٨ قام متحف جامعة بنسلفانيا إلى جانب المدرسة الأمريكية في بغداد بدراسة المواقع الأثرية القريبة من الموصل. كذلك ساهم متحف فوج Fogg وجامعة هارفارد ومتحف توليدو في عمليات مماثلة في العراق[٥٩].

أما العلاقات الرسمية بين البلدين فقد جاءت متأخرة في عام ١٩٣٤، حين أسست الولايات المتحدة مفوضية لها في بغداد وعقدت معاهدة لتسليم المجرمين مع الحكومة العراقية[٦٠]. وفي سنة ١٩٣٨ وقع الطرفان الأمريكي والعراقي اتفاقية تجارة وملاحة لتنظيم العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري. وفيما عدا ما سأهمت به الولايات المتحدة في شركة بترول العراق، كان لها استثمارات قدرها ٨٥٠ ألف دولار، وكانت الولايات المتحدة تستورد التمور، وعرق السوس، والصوف، والجلود من العراق، بينما تصدر الماكينات، والعربات، واللوريات، والبطاريات، والمقطورات إلى

العراق. ومع اقتراب الحرب العالمية الثانية كان بالعراق ١١٣ مواطنًا أمريكيًا فقط هم الذين تولوا أعمال البعثة التعليمية الأمريكية(٦١).

والواقع أن العلاقات الأمريكية بالعراق كانت متواضعة إذا ما قيست بالعلاقات البريطانية- العراقية، فالولايات المتحدة تركت بريطانيا تتولى أعمال الانتداب على العراق، وتتولى الإشراف على شئونه السياسية والاستراتيجية، بينما ركزت هي على الجوانب الثقافية والاقتصادية. وفي النهاية يمكن القول إن المصالح الأمريكية تركزت في نشاط توفرت عليه مجموعات خاصة في مجال البعثات التبشيرية والأثرية ورجال الأعمال وشركات البترول.

أما غرب الخليج العربي، فقد ظل نصفه الشمالي واحدًا من المناطق المجهولة في العالم لدى الأمريكيين حتى الحرب العالمية الأولى، اللهم إلا لرجال البعثة الهولندية الأمريكية Dutch Reformed الذين يعملون مع البعثة العربية في مركزها في الخليج العربي، في كل من البحرين والكويت ومسقط. بينما كان القنصل الأمريكي الوحيد في شبه الجزيرة العربية هو الموجود في عدن(٦٢). واستمر ذلك حتى الحرب العالمية الثانية.

فاتصال الأمريكيين بمنطقة الخليج العربي، يعود إلى القرن التاسع عشر في المجالين الثقافي والاجتماعي، ثم أخذت تتوثق صلاتهم التجارية معه تدريجيا ومن ذلك أن الولايات المتحدة عقدت معاهدة مودة وتجارة مع سلطان مسقط تمنح حق الإقامة والمرور لرعايا الولايات المتحدة في مسقط، وتسمح بإرسال الممثلين الأمريكيين التجاريين إلى هذه البلاد، ووقعت المعاهدة في سنة ١٩٣٣ في القصر السلطاني بين السيد سعيد بن سلطان

(سلطان مسقط) ومستر إدموند روبرتس E. Roberts (المفوض الأمريكي) وفي سبتمبر ١٨٣٥ ثم تبادل وثائق التصديق عليها[٦٣].

وفي المجال الثقافي والتعليمي يعتبر أقدم اتصال مؤكد بين الأمريكيين والخليج العربي هو ذلك الاتصال غير الرسمي الذي قامت به بعثة الكنيسة الهولندية في عام ١٨٩٠ مع البحرين والكويت ومسقط، وقد ساهمت هذه البعثة في علاج كثير من المرضى، وليس من المبالغة في شيء القول إن هذه البعثة هي التي مهدت الطريق، وهيأت الظروف لرجال البترول الأمريكيين الذين جاءوا فيما بعد[٦٤].

وقصة علاقة الأمريكيين بشبه الجزيرة العربية فيما بين الحربين العالميتين واحدة من الاتصالات والجهود الفردية والجماعية وجهود الشركات المتفرقة خلال العشرينيات. ولكن هذه الجهود تكاثرت ونمت خلال الثلاثينيات. أما الاتصالات الرسمية فكانت متواضعة، ونمت ببطء شديد، وعادة ما كانت هذه الاتصالات تعني الإمكانيات الاقتصادية للمصالح الأمريكية، وبصفة عامة يمكن القول إن منطقة الخليج العربي لم تحظ بمثل ذلك النشاط الثقافي والاقتصادي الواسع الذي مارسه الأمريكيون في مناطق أخرى من الشرق الأوسط إلا بعد ظهور البترول والمشاركة في استثماراته.

ففي البحرين باشرت حوالي ثمان أو تسع بعثات نشاطها التعليمي والتطبيبي. فقد أقامت البعثة الأمريكية معهدًا دينيًا تربويًا أطلق عليه اسم «البعثة العربية» ويشرف عليه «هيئة النشاط الخارجي للكنيسة الهولندية البروتستانتية في أمريكا» Board of Foreign Mission of the Dutch Reformed Church of America وهو يتكون من كنيسة ومدرسة

ومستشفى وصيدلية[٦٥]. ومنذ ذلك الوقت ظهر النفوذ الأمريكي واضحًا في البحرين[٦٦] وامتد إلى الكويت والبصرة في شمال الخليج[٦٧].

وكان مستشفى ماسون Mason Memorial Hospital بالبحرين مشغولاً بصفة مستمرة بعلاج المرضى[٦٨]. وعلى الرغم من أن نشاط البعثة كان منحصرًا في المجالات الطبية والتعليمية، إلا أنها أخذت تعلن عن استيائها من الأوضاع السياسية الجديدة التي فرضتها بريطانيا على البحرين، والتي ترتب عليها خلع الشيخ عيسى بن خليفة (١٩٢٣) وإدخال كثير من الموظفين البريطانيين في الإدارات الحكومية، ولاشك في أن هذه الإجراءات قللت من نفوذ البعثة، فقبل تدعيم السيطرة البريطانية على البحرين كان للبعثة الأمريكية روابط وثيقة مع البحرينيين، وكان كثير من أعضاء البعثة وكلاء لبعض الشركات الأمريكية، وقد كان لإنشاء المدارس الحكومية النظامية ابتداء من سنة ١٩١٩ أثر كبير في التقليل من أهمية مدارس البعثة الأمريكية، لدرجة أنه لم يعد في المدارس التابعة لها أطفال مسلمون، والقليل المتبقي بها كان من الأطفال اليهود، وكان التعليم يتم بالمجان في مدارس البعثة[٦٩].

وقد أنشأت شركة بترول البحرين في سنة ١٩٣٤ جناحًا جديدًا في المستشفى، الذي أقامته البعثة للرجال والنساء، وكان لذلك المستشفى شهرة كبيرة وخدمات واسعة في المنطقة، وكان العلاج فيها بالأجر للأثرياء[٧٠].

وفي سنة ١٩٣٥ تنامي نفوذ وتأثير البعثة الأمريكية في البحرين بدرجة كبيرة، شغلت معها المقيم السياسي البريطاني في الخليج، والوكيل السياسي البريطاني في البحرين. ففي ٢١ فبراير من نفس العام كتب الوكيل السياسي

البريطاني في البحرين (لوش Loch)، إلى المقيم السياسي في الخليج يقول: إن البعثة العربية (الأمريكية) قد عادت منذ فترة إلى تحديد اهتمامها بقطر والساحل المهادن. وقد عين دكتور شتورم H. Storm في البحرين، وكان شتورم قد دخل ظفار دون إذن من سلطان مسقط، وكان من المقرر أن يقوم شتورم بنشاط طبي وتبشيري على نطاق واسع.. ويقول الوكيل السياسي البريطاني كذلك إن دكتور دام Dame ودكتور توماس Thomas قد أمضيا وقتًا لا بأس به في قطر، حيث كان من المقرر أن يمارس أحدهم نفوذه على الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني لمصلحة شركة ستندارد كاليفورنيا للبترول California Arabian Standard Oil.

كذلك تكلم الاثنان بلهجة معادية لبريطانيا ولصالح أمريكا.. وأضاف الوكيل السياسي إنه يكاد يكون من المستحيل عمل شيء يمنع أطباء البعثة العربية (الأمريكية) من تقديم المساعدة الطبية إلى قطر والساحل المهادن، إلا إذا قدمنا بأنفسنا هذه المساعدة. ويفسر لوش أسباب حدوث ذلك بتدخل وتسرب النفوذ الأمريكي إلى قطر والساحل المهادن عن طريق تقديم الخدمات الطبية من ناحية، وإلى استحالة منع الأمريكيين من تقديم تلك الخدمات، ويرى لوش أن الحل يكمن في أن تقدم بريطانيا بنفسها تلك الخدمات إلى سكان المنطقة[٧١].

وفي مايو من نفس العام أراد الوكيل السياسي البريطاني في البحرين، لوش، أن يحد من نشاط البعثة الأمريكية الذي أخذ يمتد إلى منطقة الساحل المهادن، وذلك عن طريق تعيين مسؤول طبي في تلك المنطقة يستطيع أن يقف في وجه النشاط الأمريكي المتزايد في تلك المنطقة، والذي ينطلق من

البحرين. ولا شك أن المقيم السياسي البريطاني في الخليج قد أدرك هذه المخاطر الأمريكية على النفوذ البريطاني هناك، ولذلك نراه يؤيد وجهة نظر وكيله في البحرين، ويحث حكومة الهند على الموافقة على ذلك الاقتراح للتمكن من مكافحة النشاط الأمريكي المتزايد ومنع تسربه إلى الساحل المهادن(٧٢).

وهذا يؤكد أن النفوذ الأمريكي المتزايد في البحرين قد نما فيما بين الحربين العالميتين بصورة واضحة، لدرجة أنه كان يسعى للتسلل والانتشار في مناطق جديدة مجاورة، وأن إنجلترا تصر على حصر ذلك النفوذ وإحباط محاولات انتشاره.

وعلى الرغم من ازدياد النشاط الثقافي الأمريكي في منطقة الخليج العربي، إلا أن البعثة لم تنجح في مجالها التبشيري، بالرغم من اتباعها لطرق كثيرة كانت تتوسل بها من أجل النجاح، ومنها إقامة الصلاة قبل تقديم المرضى للعلاج، فإذا لم يحضر المريض الصلاة لا يحصل على الدواء. وكان هذا نوعًا من الضغط على المرضى لإجبارهم على اعتناق المسيحية. وباستثناء عدد قليل من القرى الشيعية، فإن البعثة لم تجد معارضة لنشاطها، فقاضي الشيعة كان صديقًا لأعضائها، وقضاة السنة لم يظهروا استياء لوجودها. ولكن الشعور الإسلامي العام قضى على كل أمل للبعثة في تحقيق أغراضها التبشيرية(٧٣).

وقد ظلت العلاقات البحرينية - الأمريكية مقصورة على الجوانب التبشيرية والاجتماعية، بالإضافة إلى بعض المبادلات التجارية، ففي سنة ١٩٣١ كانت الولايات المتحدة هي الدولة الخامسة في استيراد البضائع من

البحرين إلى أن دخلت شركات البترول الأمريكية إليها واستطاعت أن تنفرد باستثماره، وبذلك لعب البترول الدور الأساسي في التعامل بين البحرين والولايات المتحدة الأمريكية[٧٤].

أما عن العلاقات الأمريكية بالكويت، فقد نشأت في نفس الوقت الذي نشأت فيه في البحرين وكان للأمريكيين في الكويت نشاط مماثل لنشاطهم في البحرين، وقد بدا هذا النشاط واضحًا في صيف عام ١٩٠٩ عندما التقى الشيخ مبارك الصباح بالدكتور أرنوركي بينيت الأمريكي، وجرى بينهما حوار حول إمكانية السماح للبعثة الأمريكية بإنشاء مستشفى في الكويت أسوة بمثيلاتها في بلدان الخليج الأخرى، وكادت وجهات النظر تكون متفقة خلال هذه الأحاديث. وانتهت بأن دعاه الشيخ مبارك لزيارة الكويت أو الإقامة فيها ومعالجة المرضى. وتمت الزيارة في نفس العام، والواقع أنها لم تكن الزيارة الأولى التي يقوم بها أحد أفراد الإرسالية الأمريكية إلى الكويت، فقد سبقتها زيارات تمهيدية قام بها القس زويمر، والقس فريد بارني إبان الفترة من ١٩٠٠-١٩٠٣، وكلاهما من رواد الإرسالية الأمريكية في الخليج العربي[٧٥].

وفي نفس العام (١٩٠٩) أسست البعثة الأمريكية فرعًا لها في الكويت، وذلك عندما زارها الدكتور ستانلي ميلري Stanley Mylrea والدكتور بول هاريسون Paul W. Harrison[٧٦].

وفي سنة ١٩١١ سُمِحَ للإرسالية الأمريكية بشراء قطعة أرض مناسبة لبناء مستشفى تابعة لها، فوق التل الكبير الواقع غرب مدينة الكويت، وكانت الإرسالية تباشر عملها في مبنى صغير ليكون مستشفى[٧٧].

وفي سنة ١٩١٢ وصلت إليانور كالفرلي E.T.Calverly إلى الكويت بصحبة زوجها إدوين كالفرلي P. E. Calverly، وقد اعتبر حضورهما حدثًا هامًا لما ساهموا به من نشاط في خدمة البعثة الأمريكية(٧٨).

وفي مدينة الكويت تم بناء المستشفى في عام ١٩١٣، وكان أول بناء يشاد من الخرسانة المسلحة، وافتتح المستشفى في سنة ١٩١٤، وبعد سنوات قليلة افتتح مستشفى آخر للنساء والأطفال على الطراز الحديث. وفي المستشفى الأول بدأ الدكتور ميلري عمله الطبي حتى تقاعد عام ١٩٤١، وظل المستشفى يعمل حتى عام ١٩٦٧ حيث أنهت الإرسالية خدماته لانتهاء الحاجة إليه(٧٩). وبالإضافة إلى النشاط الطبي، افتتح فيما بين الحربين العالميتين عدد من المدارس للأولاد والبنات، ومراكز لبيع الكتب وحجرات للاطلاع.

وتقول بيلت Pelt، التي كانت عضوًا في البعثة الأمريكية في البحرين ثم انتقلت إلى الكويت بعد عام ١٩٢٠ : إنه في عام ١٩١٢ استطاع أعضاء البعثة الأمريكية تنظيم مشروعهم التبشيري بأن جعلوا التعليم والتطبيب في وحدة واحدة، كما استطاعوا التغلب على كثير من مظاهر العداء للمسيحية(٨٠). ولم يكن لهؤلاء الرجال والسيدات العاملين في البعثة اتصال رسمي بالولايات المتحدة، على الرغم من أن القنصل الأمريكي في بغداد كان يطوف بالخليج عادة. وفي معظم الأحوال كان أعضاء البعثة يلاقون معاملة طيبة من الموظفين الرسميين البريطانيين، الذين كانوا يقدمون لهم المساعدة أحيانًا. وقد عمت خدمات الإرسالية الأمريكية وتزايدت، واستفاد منها الناس في الكويت، وكذا البدو القادمين من خارج الحدود(٨١).

وخلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها، بدأت نخبة من الشباب

الكويتي الالتحاق بمدرسة الأطفال التي أنشأتها البعثة لتواجه بها الحاجة إلى التعليم في ذلك الوقت، ولكي يتعلموا الإنجليزية، ولكن حتى الحرب العالمية الثانية، لم يحن الوقت لتعليم البنات[٨٢].

وجدير بالذكر أن بيلت Pelt كانت عضوًا بالبعثة الأمريكية في البحرين في الفترة من ١٩١٧-١٩٢٠، ثم انتقلت إلى الكويت حيث مارست نشاطها التبشيري كمديرة لمستشفى الكويت للرجال وكذلك مستشفى النساء والأطفال. وقد استطاعت أن تكوّن علاقات طيبة ووطيدة مع الناس في الكويت. وقد أتاحت لها فرصة إقامتها الطويلة في الكويت (١٩٢٠-١٩٤٠) دراسة النواحي السياسية والثقافية والتغيرات الاجتماعية التي حدثت في الفترة ما بين الحربين العالميتين. وظلت حتى الخمسينيات عضوًا في هيئة التدريس بكلية جالودت Gallaudet College في واشنطن[٨٣].

وقد مارس أعضاء البعثة الأمريكية نشاطًا واسعًا في الكويت، لدرجة أنهم أصبحوا يعلمون كثيرًا من التفاصيل والأسرار التي تخص البلاد. وقد ذكرت إليانور كالفرلي - على سبيل المثال - أن الطائرات البريطانية لم تستطع أن تحدد مواقع الإخوان[٨٤] في الكويت، إبان النزاع بين الشيخ سالم وابن سعود، ولذلك طلبت إلى الدكتور ميلري البريطاني الجنسية ومن رجال الإرسالية الأمريكية بالكويت أن يرافق قائد إحدى الطائرات في استطلاعاته، واستطاع ميلري بالفعل أن يميز خيام الإخوان في الصحراء[٨٥].

ورغم هذا النشاط للبعثة الأمريكية، وإدراكها لكثير من الأمور في الكويت، ومساهماتها في مجال التعليم والتطبيب، فإن الميول الدينية والطباع

البدوية غلبت على الشيخ سالم حتى أنه أخذ يحد من نشاط البعثة الأمريكية في الوقت الذي زاد فيه عدد المدارس القرآنية وأكثر فيه من عقد مجالس الوعظ والإرشاد[٨٦].

وبصفة عامة يمكن القول إن التبشير لم ينجح تمامًا في سائر بلاد الشرق الأوسط[٨٧]. هذا في الوقت الذي كان فيه الأمريكيون يعتقدون أن مصالح أمريكا الثقافية في هذه المنطقة عنصر بالغ الأهمية، لأن ذلك يحول دون جعل المنطقة تعيش في غربة فكرية عن الولايات المتحدة.

أما علاقات الولايات المتحدة بالكويت في المجال الاقتصادي، فقد بدت واضحة مع ظهور البترول في الإمارة ودخول الشركات الأمريكية في منافسة مع الشركات البريطانية.

أما عن علاقة الولايات المتحدة بالمملكة العربية السعودية، وخاصة فيما يتصل بمنطقة الخليج العربي، فإن البلاد كانت أبعد ما يكون عن الأمريكيين، وعن البعثات التبشيرية على وجه الخصوص. ومع ذلك فقد استطاعت البعثات الطبية أن تقيم علاقات مع ابن سعود انطلاقًا من مراكزها على الخليج في كل من البحرين والكويت.

وفي البداية دعى ابن سعود الدكتور بول هاريسون P.W.Harrison إلى الرياض في سنة ١٩١٧ لمعالجة المرضى. ثم طلب منه أن يعود مرة أخرى بعد عامين، وفيما بين عامي ١٩٢١ ، ١٩٣٣ قام الدكتور لويس دام L. P. Dame برحلة خلال شبه الجزيرة معالجًا الملك عبد العزيز آل سعود نفسه لمدة أسبوع في عام ١٩٢٤، وفي هذه المرحلة التي استغرقت ما يزيد

على العشر سنوات، فحص الدكتور دام ٦٥٥٢ مريضًا، عالج منها ١٢٨ حالة أساسية و ٢١٤ حالة ثانوية. وفي عام ١٩٣٣ اصطحبته زوجته إلى الرياض لزيارة حرم الملك تلبية لرغبتها. وبالإضافة إلى ما سبق كانت هناك رحلة ثالثة قام بها الدكتور شتورم Harold Storm في الفترة من ١٩٣٥ إلى ١٩٣٦ قطع فيها حوالي خمسة آلاف ميل من البحرين إلى الرياض ثم إلى البحر الأحمر(٨٨).

والحق أن سماح عبد العزيز آل سعود للبعثة الطبية بالدخول إلى البلاد، لا يعني أنه مستعد للسماح لهم بدخول أراضيه وممارسة عمليات التبشير، وإنما هو أراد فقط أن يستفيد من خبراتهم في مجال الطب.

ومن الناحية الرسمية، كانت واشنطون تعطى عبد العزيز آل سعود ومملكته قليلاً من الاهتمام، إلى حين طلب ابن سعود نفسه من الخارجية الأمريكية ضرورة الاعتراف به في عام ١٩٢٨. وبعد وصول ذلك الطلب إلى الخارجية، أعد بول ألينج Paul Alling، نائب رئيس قسم الشرق الأدنى، مذكرة مطولة بهذا الشأن يزن فيها الموضوع «ما له وما عليه» Pros and Cons. ذكر فيها أن هذه المسألة معروضة للمناقشة. ولكن أهمية البلاد العربية السعودية ضئيلة من الناحية الاقتصادية، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة لم تعطها اهتمامًا من قبل. ولكنه عاد وذكر أن من العوامل المشجعة على الاعتراف بمملكة آل سعود، أن الملك استطاع السيطرة على ممتلكاته ضد حركة من أقوى الحركات الدينية (حركة الإخوان) بالإضافة إلى أفكاره المتقدمة، مما يجعل في الإمكان إقامة علاقات اقتصادية بينه وبين الولايات المتحدة. وفي النهاية ذكر بول أن بواعث الاعتراف أقوى من حجج الرفض(٨٩).

وفي ذلك الوقت مارست السفارة السعودية في القاهرة نشاطًا واسعًا من أجل حث الأمريكيين على الاعتراف بالملك عبد العزيز آل سعود، كذلك قام سان جون فيلبي، صديق الملك، بنشاط مماثل لدى أصدقائه الأمريكيين، ورأت الولايات المتحدة أن الملك يعقد اتفاقات مع كل من بريطانيا وألمانيا وفارس وتركيا، مما جعلها تعيد فتح ملفات تلك المسألة مع بداية عام ١٩٣٠. ودفعها ذلك إلى ما قدمه أمين الريحاني، صديق الملك للأمريكيين عن إمكان تحقيق تبادل تجاري، كذلك ما أورده رالف شيزبرو Ralbh Chesbrough مندوب شئون الشرق الأوسط حول ذات الموضوع[٩٠].

وعلى أثر ذلك بدأت الولايات المتحدة خطوات إيجابية، فقد طلبت من عبد العزيز آل سعود، عن طريق سفيرها في لندن شارل دوز Charles Dawes معرفة ما إذا كان الملك على استعداد للدخول معها في معاهدة صداقة وتجارة وملاحة غير مشروطة طبقًا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية. وفي نفس الوقت، طلبت منه الخارجية الأمريكية معلومات عن القوانين الحكومية الخاصة بالإدارة والقانون في الحالات المدنية والاقتصادية والجنائية والشخصية في معاملة الأجانب. وبعد عدة مراسلات اعترفت الولايات المتحدة بحكومة الحجاز ونجد في مايو ١٩٣١. وبدأت المناقشات لتوقيع اتفاقية بخصوص التمثيل السياسي والقنصلي والضيافة القضائية والتجارة والملاحة في ٧ نوفمبر ١٩٣٣[٩١].

ومثّل المملكة العربية السعودية في تلك المفاوضات الشيخ حافظ وهبة (وزير المملكة العربية السعودية في لندن) ومثّل الولايات المتحدة روبرت ورث بنجهام (السفير المفوض وفوق العادة للولايات المتحدة في لندن) ونتج

عن هذه الاتصالات عقد اتفاقية مؤقتة بين لندن في ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣، وذلك لتنظيم العلاقات الأمريكية السعودية. وأهم ما اشتملت عليه هذه الاتفاقية أن يتمتع الممثلون السياسيون لكل من الدولتين حيثما يكونون في ممتلكات الدولة الأخرى بالامتيازات والحصانات المستمدة من القانون الدولي المعترف به بصورة عامة، ويسمح للممثلين القنصليين لكل من الدولتين، بعد اعتماد براءاتهم القنصلية بالإقامة في ممتلكات الدولة الأخرى في الأماكن المسموح فيها للممثلين القنصليين بموجب القوانين المحلية، ويتمتعون بامتيازات الشرف والحصانات التي تمنح لأمثال هؤلاء الموظفين بحسب العرف الدولي العام، ولا يعاملون بصورة أقل رعاية مما يعامل به أمثالهم من موظفي أي دولة أخرى[٩٢]، وأن يعامل كل طرف رعايا الطرف الآخر «حسب مقتضيات وعادات القانون الدولي المعترف به بصورة عامة، ويتمتعون بأكبر قسط من حماية قوانين وسلطات الدولة، ولا يعاملون بصورة أقل رعاية»[٩٣]. وقد اتفق على أن تعامل كل منها معاملة الدولة الأولى بالرعاية، وذلك يسري في مجالات الضرائب على الواردات والصادرات وغير ذلك من الرسوم التي لها مساس بالتجارة والملاحة والتخزين[٩٤].

نلحظ أن هذه الاتفاقية فرضتها مقتضيات الأحوال، وذلك واضح من موعد عقدها من ناحية، ومن مضمون موادها التي حوت أمورًا عامة في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية، ويتضح ذلك في المادة الخامسة من المعاهدة التي تقول إن هذه المعاهدة «ستظل نافذة المفعول إلى أن توضع معاهدة نهائية للتجارة والملاحة موضع التنفيذ»[٩٥].

إن هذه الاتفاقية المؤقتة بين المملكة العربية السعودية والولايات

المتحدة «بخصوص التمثيل السياسي والقنصلي والصيانة القضائية والتجارة والملاحة» هي أول اتفاقية بين الحكومتين، وتعتبر بداية لمرحلة جديدة فرضتها المصالح المتبادلة. وبتوقيع هذه الاتفاقية، وما استتبعها من علاقات مع الولايات المتحدة تغيرت صورة المملكة العربية السعودية، فقد بدأت تنفتح على العالم، وتنمي مصادر ثروتها الطبيعية المتطورة، ولم يعد في إمكانها اتباع سياسة العزلة مرة أخرى[٩٦].

وبعد ذلك حدثت تطورات في المجالين الاقتصادي والسياسي، وفي عمليات التنقيب عن البترول. فحتى نشوب الحرب العالمية الثانية كانت «شركة كاليفورنيا أرابيان ستندارد أويل» (أرامكو) تتحكم في أغنى امتيازات البترول العالمية. وبعد إدماج عملياتها الخارجية مع شركة تكساس سنة ١٩٣٦، حصلت على وسائل نقل إنتاجها إلى الأسواق العالمية، وأصبح مستقبلها أكثر وضوحًا. ومع أنها لم تكن تعرف تمامًا إمكانيات البترول في المملكة العربية السعودية بادئ الأمر، إلا أنها أحست أنها امتلكت شيئًا ثمينًا ترغب في استثماره والمحافظة عليه. وأخذت تضغط على الخارجية الأمريكية لإيجاد علاقات دبلوماسية بين البلدين[٩٧].

وأدركت الحكومة الأمريكية تنامي مصالحها في هذا الجزء من العالم العربي، ورأت ضرورة إيجاد ركائز سياسية لحماية تلك المصالح، فكان إنشاء العلاقات الدبلوماسية. واختارت حكومة واشنطون قنصلها في الإسكندرية وهو المستر ليلاند موريس Leland Morris وأرسلته إلى جدة في ٢٣ يناير ١٩٣٧، بهدف التمهيد لإنشاء علاقات بين الحكومتين في المستقبل. في هذه المهمة كلف ليلاند بمقابلة رجال شركة التعدين والاطلاع على سير أعمالهم

ومعرفة مدى علاقاتهم بالحكومة بالسعودية، ولكنه لم يكن مكلفًا وقتئذ بالدخول مع حكومة الملك عبد العزيز في بحث مسألة العلاقات بين البلدين. وقد نصح ليلاند بأن التمثيل الدبلوماسي ليس مهمًا لأعمال الشركات، وربما سهل غياب ذلك التمثيل كثيرًا من مهام الشركات، وبين أن عمليات البترول تقع في الشرق، على الخليج العربي، بينما العاصمة الدبلوماسية (جدة) تقع في الغرب، ولا يوجد هناك اتصال مباشر بين العاصمة الدبلوماسية ومراكز البترول.

وأكثر من ذلك أن وزير الخارجية كوردل هول Cordel Hull (١٩٣٣-١٩٤٤) يعلم تمامًا أن علاقات الشركة بالحكومة علاقات طيبة، وإذا حدث أي تطور فإن الخارجية لن تفشل في ترتيب الخطوات التي يجب أن تتبع لمواجهة ذلك[٩٨].

- لم تهدأ المصالح الأمريكية، وذهب فرانسيس لوميس Francis Loomis، نائب مساعد وزير الخارجية وممثل شركة ستاندارد كاليفورنيا، إلى وزارة الخارجية في سنة ١٩٣٩، وبين أن مكانة الولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية مهزوز لعدم وجود وزير أمريكي في جدة، وبين أن شركته مهددة بالمنافسة الأجنبية. ولدفع الخارجية الأمريكية إلى اتخاذ موقف إيجابي بهذا الشأن، زودها لوميس بمعلومات عن المحاولات اليابانية الساعية للحصول على امتيازات بترولية في المملكة العربية السعودية، وهو ما يعرقل إيقاف تقدم الشركات الأمريكية هناك، وقال إن اليابانيين حصلوا على تأييد كاف من حكومتهم، كما أن اليابان لها وزير مقيم في جدة، واقتنعت وزارة الخارجية أن لوميس يرى أن من أهم أعمال الوزير المقيم في السعودية، أن

يمنع أي محاولة تقف في طريق منح امتياز بترولي يمكن أن يحصل الأمريكيون عليه فيما بعد(٩٩).

وفي ٢٠ مايو ١٩٣٩ شرح والاس مري Wallace Murry رئيس بعثة الشرق الأوسط موقفًا مضادًا لإقامة تمثيل دبلوماسي في السعودية. مبينًا أنه لا حاجة في الوقت الراهن إلى مثل هذه العلاقات الدبلوماسية وفي حالة تزايد المصالح الأمريكية في المستقبل يمكن لممثل الولايات المتحدة في القاهرة أو بغداد أن يتدخل ليحل أي مشكلة تتعلق بالمصالح الأمريكية في السعودية، وقد وافقه على هذا الاتجاه كل من السفير الأمريكي في القاهرة وبغداد.

ولكن لوميس عاد وأكد على موقفه بالإشارة إلى التسهيلات التي تحصل عليها بريطانيا نتيجة وجود تمثيل دبلوماسي لها في السعودية. وفي سبيل مواجهة هذه الآراء المتضاربة قررت الخارجية الأمريكية إرسال وزيرها في مصر «فيش» Judge Fish كأول وزير مفوض للولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية، فوصل إلى جدة في نهاية موسم الحج، وقدم أوراق اعتماده للملك عبد العزيز في ٤ فبراير ١٩٤٠. وكان فيش يحمل للملك عبد العزيز رسالة من الرئيس روزفلت لتوكيد العلاقات الودية بين البلدين. ولكن وزارة الخارجية الأمريكية لم تُبق مسؤولاً رسميًا في جدة بصفة مستديمة إلا في أول مايو ١٩٤٢ حينما حول جيمس موس James S. Moose البعثة الأمريكية إلى مفوضية. ولكن التمثيل الدبلوماسي بين البلدين لم يرفع إلى درجة السفارة إلا في عام ١٩٤٨(١٠٠).

وهكذا جاءت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين نتيجة مباشرة لتقدم ونمو المصالح الأمريكية في المملكة العربية السعودية، ويفسر لنا ذلك لماذا

جاءت تلك العلاقات متأخرة، وذلك حين تأكد الأمريكيون أن عنصر المغامرة لديهم قد انتفى وتأكدوا من رسوخ مصالحهم.

على أي حال، فخلال العشرينيات والثلاثينيات لم تحدث تغيرات أساسية في المصالح الأمريكية في شبه الجزيرة العربية على سواحل الخليج العربي. فالبعثة التبشيرية الأمريكية كانت لا تزال تعمل في البحرين والكويت، دون أية متاعب قد تسببها لها وزارة الخارجية، ذلك أن المبشرين يفضلون دائمًا أن يفتحوا الأبواب لأنفسهم بدون مساعدات رسمية من حكوماتهم. وحينما كانوا يحتاجون إلى أي مساعدة كانوا يلجأون إلى الوكلاء السياسيين البريطانيين، الذين يتولون إدارة الشؤون السياسية في منطقة الخليج العربي، وأحيانًا يلجأون إلى وزارة الخارجية الأمريكية وخاصة في الحالات التي لا تخص المركز الاستراتيجي لبريطانيا في المنطقة. ولاشك في أن البترول والمسائل الاقتصادية هي التي دفعت الأمريكيين إلى الدخول في المجالات الدبلوماسية في جزيرة العرب. ففي سنة ١٩٣٨ كان بالعربية السعودية ٢٧٣ من المواطنين الأمريكيين المقيمين وهم يمثلون ٦٠٪ من كل الأمريكيين الموجودين في شبه الجزيرة، وفي البحرين كان هناك حوالي ١٦٥ مواطنًا أمريكيًا أي حوالي ٣٦٪، وكلهم يعملون في مجال البترول. بينما كان بالكويت ٧ مواطنين أمريكيين مقيمين، وبصفة عامة أبقت الولايات المتحدة قيادة المسائل السياسية في المنطقة في أيدي البريطانيين ولم تنافسهم فيها[١٠١].

ومع بداية عام ١٩٣٩ بدأ المسؤولون في واشنطون يدركون بوضوح أن الأعمال الأمريكية في منطقة الخليج العربي تعني تدخلهم الضروري في

الشؤون العالمية المتصلة بالعالم العربي.

وعلى الرغم من أن دخول الأمريكيين إلى المنطقة كان في المجالين الثقافي والاقتصادي، إلا أن ذلك أحدث استياء بالغًا لدى البريطانيين، وقلقًا على الموقف الذي يمكن أن تتعرض له بريطانيا من جراء ذلك. ففي ٢٦ فبراير ١٩٣٥ أدلى اللورد لويد Lord Loyd في مجلس الشيوخ البريطاني بتصريح انتقد فيه شركة البترول الإنجليزية الإيرانية لعدم إحكام سيطرتها على بترول الخليج العربي، وهاجم الحكومة البريطانية لعدم مساندتها لها في ذلك، ودعا لويد إلى غلق الباب المفتوح أمام الولايات المتحدة والعودة إلى سياسة كيرزون ولانسدون في الخليج وهي السياسة التي تجعل الخليج بحيرة بريطانية.

ولكن وزارة الهند التي كانت مسؤولة عن الخليج - وقتئذ - رأت التسليم بالأمر الواقع للمصالح الأمريكية الناشئة، وإتاحة المنافسة الحرة لكل الدول في المجال التجاري، بينما أكدت على ضرورة وضع الاحتياطات اللازمة التي من شأنها المحافظة على استمرار المصالح البريطانية في العمل من أجل استغلال بترول المنطقة[١٠٢].

الحواشـــــي

(1) Roya Institute of International Affairs, **the Middle East**, p. 13.

(٢) جميل عبد الوهاب، **على طريق الهند**، ص ١٩.

(٣) عبد العزيز سليمان نوار، **المصالح البريطانية في أنهار العراق**، ص ٢٥.

(٤) التحكيم لتسوية النزاع، عرض الحكومة السعودية، المجلد الأول، ص ٤٩٣.

(٥) جميل عبد الوهاب، المرجع السابق، ص ٢٩-٣٣.

(٦) انظر: Hoskins, H.G., **British Routes to India**, 1928

(٧) التحكيم لتسوية النزاع، عرض الحكومة السعودية، المجلد الأول، ص٤٩٣-٤٢٤.

(٨) عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص ٤٩.

(٩) التحكيم لتسوية النزاع، المجلد الأول، ص ٤٩٤؛

R.I.I. A., **Britain and the United States**, p. 162.

(١٠) جمال زكريا قاسم، **الخليج العربي**، ١٩١٤-١٩٤٥، ص ٢٠١.

(١١) عبد الرحمن البزاز، **العراق من الاحتلال حتى الاستقلال**، ص ٨.

(١٢) أرنولد ويلسون، **الخليج العربي**، ص٢٦.

(١٣) انظر: جمال زكريا قاسم، **الخليج العربي**، ١٨٤٠-١٩١٤، ص ٣٩١-٤١٣؛ ومحمود علي الداوود، **الخليج العربي والعلاقات الدولية**، ج١، ص١٧٥-١٨٧.

(١٤) عن مشروع سكة حديد بغداد والتنافس الإنجليزي الألماني، انظر:

- جميل عبد الوهاب، **علي طريق الهند**، بغداد ١٩٣٢، ص ٦٣-١٠٠.
- جمال زكريا قاسم، **الخليج العربي**، القاهرة ١٩٦٤، ص ٤١٤-٤٣٨.
- عبد العزيز نوار، **مصر والعراق**، القاهرة ١٩٦٧، ص ١٨٥-٢٤٨.
- صلاح العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي**، القاهرة ١٩٦٥، ص ٢٢٧ وما بعدها.
- زكي صالح، **بريطانيا والعراق حتى سنة ١٩١٤**، بغداد ١٩٦٨، ص ٢٤٢-٢٥٣.
- لؤي بحري، **سكة حديد بغداد**، بغداد ١٩٦٧.

- Earle, M., **Turkey, The Great Powers and the Baghdad Railway**, New York, 1935.

(١٥) عن الكويت كنهاية لخط سكة حديد بغداد، انظر: بدر الدين عباس الخصوصي، «كاظمة الكويت، دراسة وثائقية»، في **مجلة كلية الآداب والتربية**، جامعة الكويت، العدد الثاني.

(١٦) زكي صالح، **مجمل تاريخ العراق الدولي في العهد العثماني**، ص ٧٦-٧٧.

(١٧) زكي صالح، **بريطانيا والعراق حتى سنة ١٩١٤**، ص ٢٤٢، ٢٥٣.

(١٨) حكمت سامي سليمان، **نفط العراق**، ص ٢٥.

(١٩) جان جاك بيربي، **الخليج العربي**، ص ٣٢، ٣٣.

(٢٠) المرجع السابق، ص ٢٠٤.

(٢١) المرجع السابق، ص ٣٤.

(22) **Osborne**, Sidney, **The Saar Question, A Disease Spot in Europe**, pp. 106-110; Veatch, "Oil, Great Britain and U.S.", see: **Foreign Affaris**, vol. 9, July, 1931;

وانظر: محمود أمين، «البترول والطاقة»، مجلة **عالم الفكر**، المجلد الخامس، العدد الثاني، الكويت، ١٩٧٤.

(٢٣) سيف بن علي، «البترول واتجاهات الاستراتيجية الإمبريالية في الخليج العربي»، **مجلة الطليعة**، يونيه ١٩٧١.

(٢٤) المرجع السابق.

(25) Marlowe, **The Persian Gulf, p.** 76; Harry Ellis, **Heritage of the Desert**, p. 14.

(٢٦) جورج فرج، **أسرار السياسة الدولية في الشرق الأوسط**، ص ٩.

(٢٧) عبد السميع مصطفى ، «الطاقة في الحاضر والمستقبل»، **عالم الفكر**، المجلد الخامس، العدد الثاني، ١٩٧٤.

(28) **Veatch**, "Oil, Great Britain and the U.S.", **Foreign Affairs**, vol. 9, July 1931.

(٢٩) عن الحرب بين نيابة طرابلس الغرب وأمريكا، انظر: نجم الدين غالب الكيب، **الحرب البحرية بين نيابة طرابلس الغرب وأمريكا ١٨٠١-١٨٠٥**، طرابلس، ١٩٧١.

(٣٠) محمد محمود السروجي، سياسة الولايات المتحدة الخارجية، ص ٢٨٨-٢٨٩.

(٣١) المرجع السابق، ص ٢.

(32) R.I.I.A., **Britain and the United States**, p. 163.

(٣٣) محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص ٢٨٩-٢٩٠

(٣٤) ألن نفنز، هنري ستيل، تاريخ الولايات المتحدة، ص ٤٨٧-٤٩٠.

(٣٥) المرجع السابق، ص ٤٩٠؛ أحمد سويلم العمري، النظم السياسية الحديثة للدول العربية، ص ٣٤٣-٣٤٥.

(٣٦) محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص ٢٨٧؛ هرويتز، الصراع السوفياتي الأمريكي في الشرق الأوسط، ص ٨-٩.

(٣٧)جورج لنزوسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، الجزء الثاني،ص ٣٥٢

(38) R.I.I.A. **Britain and the United States**, p. 163; Earle E.M., "American Missions in the Near East": **Foreign Affairs**, vol. 7, April, 1929, p. 338.

(٣٩) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، ص ٣٢٧.

(٤٠) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي ١٩١٤-١٩٤٥، ص ٤٨٥.

(٤١)مصطفى خالدي وعمر فروخ، التبشير والاستعمار في العالم العربي، ص ٣.

(42) Earle, **op.cit.**, p. 338.

(٤٣) مصطفى خالدي وعمر فروخ، المرجع السابق، ص ٥٤-٥٥.

(٤٤) المرجع السابق، ص ١١٦-١١٧.

(45) Earle, **op.cit.**, pp. 399-406.

(46) **Ibid.**, p. 406.

(47) **Ibid.**, p. 406.

(48) R.I.I.A., **The Middle East**, p. 35.

(49) Earle, **op.cit.**, p. 407.

(٥٠) مصطفى خالدي وعمر فروخ، المرجع السابق، ص ٥٦-٥٧.

(٥١) المرجع السابق، ص ٦٠

(52) R.I.I.A. **The Middle East**, p. 15.

(٥٣) أحمد بهاء الدين، «حقيقة المصالح الأمريكية في العالم العربي»، مجلة البترول، المجلد الثامن، العدد الثاني، ديسمبر ١٩٧٠

(54) De Novo, **American Interests and Policies in the Middle East**, p. 350.

(55) **Ibid.**, p. 351.

(56) **Ibid.**, pp. 351-352.

(57) **Ibid.**, p. 352.

(58) **Ibid.**, p. 352.

(59) **Ibid.**, p. 353.

(60) League of Nations, **Treaty Series**, No. 3942, vol. CLXX, p. 267.

(61) **Ibid.**, p. 350.

(62) **Ibid**, p. 354.

(63) Hurewitz, **Diplomacy in the Near and Middle East**, vol. I, pp. 108-109

(64) De Novo, **op.cit.**, p. 355.

(٦٥) أمين الريحاني، ملوك العرب، ج٢، ص ١٨١.

(٦٦) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي ١٩١٤-١٩٤٥، ص ٢٣٨.

(67) I.O.I, 173/3446R.

(68) De Novo, **op.cit.**, p. 356.

(٦٩) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(70) Political Agent in Bahrain to the Political Resident in the Persian Gulf, 21 Feb., 1935, No. 293/2/10, I.O.L/173/3446R.

(71) Political Resident in the Persian Gulf to India Government, 8 May, 1935, No. 887/14/226, 1.0, IOL/173/3446R.

(٧٢) جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص ٢٣٨-٢٣٩.

(73) Faroughy, Abbas, **The Bahrain Islands** 750-1951, New York, 1951, p. 41.

(٧٤) إليانور كالفولي، المرجع السابق، ص ٥؛ حافظ وهبة، جزيرة العرب، ص ٦٤.

(75) Hamilton, **Americans and Oil**, p. 181.

(76) Hamilton, Loc, cit; De Movo, op.cit., p. 365; Pelt, "The Sheikhdom of Kuwait"; **M.E. Journal**, January 1950.

(٧٧) اليانور كالفولي، المرجع السابق، ص ٦.

(78) De Novo, **op.cit.**, p. 365.

(79) Pelt, **loc.cit**.

(80) Pelt, **loc.cit**

(81) Pelt, **loc., cit.**

(82) Pelt, **loc., cit.**

(83) Pelt, **op.cit.**, Note, p. 12.

(٨٤) حركة الإخوان حركة دينية اجتاحت الجزيرة العربية بين عامي ١٩١٤-١٩٣١، ويعتبرها الكثيرون بمثابة انتفاضة وهابية جديدة، وقد ظهرت بعد استيلاء عبد العزيز بن سعود على الإحساء، وقد استفاد منها ابن سعود بادئ الأمر، ولكنهم ما لبثوا منذ عام ١٩٢٦ أن تمردوا عليه، بالإضافة إلى أنهم سببوا له متاعب كثيرة للكويت. وكانت بريطانيا تخشى على مركزها في العراق، ولذا جعلت من الكويت مركزًا للاستطلاع الجوي عليهم. انظر في ذلك: جمال زكريا قاسم، الخليج العربي ١٩١٤-١٩٤٥، ص ٨٩-١٠٥.

(٨٥) جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص ٧٩؛ وانظر: اليانور كالفولي، كنت أول طبيبة بالكويت، ص ١٧٨-١٧٩.

(٨٦) جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص ٥٠؛ انظر: عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، ص ٢٠٨-٢٠٩.

(٨٧) حافظ وهبة، جزيرة العرب، ص ١٤

(88) De Novo, **op.cit.**, pp. 356-357.

(89) **Ibid.**, pp. 360-361.

(90) **Ibid.**, pp. 361-362.

(91) **Ibid.**, p. 362.

(٩٢) انظر المادة الأولى من الاتفاقية في جريدة «أم القرى» السعودية، العدد ٤٦٨ في أول ديسمبر ١٩٣٣، أو راجع مضمونها في: خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ج١، ص ٦٨٥-٦٨٦.

(٩٣) المادة الثانية.

(٩٤) المادة الثالثة

(٩٥) المادة الخامسة.

(96) Miksall, "Monetary Problems of Saudi Arabia", **Middle East Journal**, vol. I, No. I, Januar

(97) De Novo, **op.cit.**, p. 362.

(98) **Ibid.**, pp. 363, 364.

(99) **Ibid.**, p. 364.

(100) **Ibid.**

(١٠١) خير الدين الزركلي، المرجع السابق، ص ٦٨٤.

(١٠٢) جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص ٤٨٨ و ٤٨٩.

الفصل الثاني عشر

العلاقات البريطانية - السعودية

١٩١٠-١٩١٥

- مقدمة.
- بداية العلاقات البريطانية - السعودية.
- استراتيجية عبد العزيز في مواجهة بريطانيا.
- استراتيجية بريطانيا في شبه الجزيرة العربية.
- تحول بريطانيا عن عبد العزيز.

الفصل الثاني عشر
العلاقات البريطانية - السعودية
١٩١٠-١٩١٥

(١) مقدمـــــة:

بدأ اهتمام القوى الأوروبية بسواحل شبه الجزيرة العربية مع مطلع القرن السادس عشر، حين نجح البرتغاليون في اكتشاف الطريق البحري إلى الشرق بالدوران حول أفريقية. وكانت بريطانيا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي ظل اهتمامها يتنامى بسواحل شبه الجزيرة العربية منذ بداية القرن التاسع عشر، إلى أن تفردت بالنفوذ فيها بعد الحرب العالمية الأولى.

أما قلب شبه الجزيرة العربية فقد بقي في عزلته التقليدية بعيدًا عن طموحات الدول الأوروبية، التي لم تجد من الأسباب ما يدفعها إلى اقتحام فيافيه المترامية الأطراف. هذا، بينما وجد الرحالة والمغامرون الأوروبيون من الأسباب والدوافع - خلال القرنين التاسع عشر والعشرين- ما يحفزهم على ارتياد المخاطر وتحمل المشاق، فأطلعوا العالم الخارجي على كثير من أسرار قلب شبه الجزيرة، ورسموا صورًا عديدة لأشكال الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيه، كما وضعوا لأول مرة خطوطًا مهمة على خريطة شبه الجزيرة العربية الصماء.

وهذه الدراسة تسعى إلى فهم العلاقات بين القوى المعنية بالمناطق الساحلية من شرقي شبه الجزيرة العربية من جهة، وتلك المعنية بالمناطق الداخلية منها، أي بين الدولة العثمانية وبريطانيا وعبد العزيز آل سعود. فالدولة العثمانية كانت مسئولة من الناحية القانونية عن المناطق المذكورة،

وبريطانيا كانت تتطلع إلى إزاحة النفوذ العثماني الشكلي عنها، أما عبد العزيز آل سعود فقد كان يرى أن من واجبه استرداد أرض الآباء والأجداد وإنهاء الحضور العثماني عليها، وإبعاد النفوذ البريطاني عنها.

والدراسة وهي ترتكز على هذه المحاور الثلاثة: محور الحضور العثماني، ومحور التفوق البريطاني، ومحور الطموح السعودي، إنما تمزج بينها جميعًا، لأن الحركة على أي منها ما كانت لتتم بغير التأثير المباشر في المحورين الآخرين وهو ما يشكل نمطًا جديدًا من أنماط العلاقات الدولية في المنطقة. وقد ساهمت مقدمات الحرب العالمية الأولى في تنشيط حركة هذه المحاور - في وقت واحد تقريبًا - في أطرها الرسمية والعملية. وأدت هذه الحركة إلى انتفاء حالة العزلة التي كانت قائمة في قلب شبه الجزيرة العربية، وبدأ هذا القلب يطل بكل ما فيه من زخم وقوة على المناطق الساحلية ويوجه أحداثها. عندئذ أدركت بريطانيا، التي كانت معنية بالسواحل فقط، أن عليها إعادة النظر في مواقفها السياسية السابقة، وأن علاقاتها مع عبد العزيز آل سعود صارت حتمية.

(٢) بداية العلاقات البريطانية السعودية:

لقد صار عبد العزيز آل سعود يمثل قوة جيوبوليتيكية تسعى لتثبيت وجودها داخليًا وخارجيًا، وبدأت الجغرافية السياسية لبلاده تتشكل لتجمع بين الساحل والداخل. وبينما كانت كل المؤشرات تكشف عن حالة الضعف العام التي ألمت بالدولة العثمانية، كانت قوة بريطانيا السياسية والعسكرية تفرض نفسها، لتملأ الفراغ العثماني في المنطقة، وهو الفراغ الذي تكشَّف نتيجة لانشغال الدولة بصدامات مع رعاياها، كما في البلقان،

أو مع قوى أوروبية أخرى كإيطاليا، كما في طرابلس. وبمرور الوقت، تأكد أن بريطانيا هي القوة الكبرى الوحيدة في المنطقة التي كان على عبد العزيز آل سعود أن يتعامل معها. أما عبد العزيز فقد أثبت لها أنه يمثل القوة المحلية الوحيدة التي يمكن لبريطانيا أن تتعامل معها وأن تحسب حسابها.

وكان الوصول إلى النتيجة السابقة وليد مجموعة من التطورات، كان أولها تعيين الكابتن وليام رفين شكسبير وكيلاً سياسيًا لبريطانيا في الكويت. فقد أتاحت له اهتماماته الخاصة بالصحراء والرحلات فرصة لقاء مبكر وتكوين علاقة مع الأمير عبد العزيز آل سعود، أمير الرياض. ففي عام ١٩١٠ زار عبد العزيز الكويت حيث التقى بشكسبير، وترك لديه انطباعًا جيدًا عن شخصه وطموحاته وحرصه على استرداد أملاك أسلافه من أيدي العثمانيين. وساعد على نجاح اللقاء تقارب الرجلين في العمر، وحب شكسبير للبدو والبادية. وبصفة عامة كان هذا اللقاء الأول وديًا، كما كان الحوار فيه غير رسمي[١].

وفي عام ١٩١١ بدأت ملامح تشكيل صورة جديدة من صور العلاقات الدولية، إذ سعى شكسبير إلى عبد العزيز في قلب الصحراء العربية، ونجح في رسم خرائط لمناطق لم تكن معروفة للعالم الخارجي[٢]. ويعتبر هذا اللقاء ذا أهمية خاصة فيما يتصل بنشأة العلاقات البريطانية-السعودية، لأنه لفت - ولأول مرة - أنظار الحكومة البريطانية إلى شخصية قادرة على التأثير في من حولها وفيما حولها، وليس من المستبعد أن يكون لها تأثير واضح على مستقبل السياسة البريطانية تجاه قلب شبه الجزيرة العربية.

كان اقتناع شكسبير بشخصية الأمير عبد العزيز مقدمة لاقتناعه بدوره

كحليف لبريطانيا في المستقبل. وتولدت في رأسه أفكار حول مستقبل السياسة البريطانية في شبه الجزيرة العربية. ومن ذلك أنه رأى إمكانية قيام تحالف عربي، بزعامة الأمير عبد العزيز، مستقل عن الدولة العثمانية. ولكن مثل هذه الأفكار لم ترق للمسئولين البريطانيين، ورفضوا مناقشتها.

الواقع أن أفكار شكسبير هذه لم تنشأ من فراغ، فقد استنبطها من لقائه الثاني بالأمير عبد العزيز، الذي عبَّر فيه عن أسف شديد لإهمال بريطانيا الرد على مبادرة كان قد اتخذها في عام ١٩٠٤ بشأن إقامة علاقات بينه وبينها. كما عبر في ذات اللقاء عن تطلعاته نحو طرد العثمانيين من الإحساء والقطيف واعتراف بريطانيا به حاكمًا مستقلاً على نجد وتوابعها.

ولعل شكسبير كان على صواب فيما ذهب إليه من تفاؤل حول مستقبل الأمير عبد العزيز السياسي. وهو الأمر الذي دفعه إلى أن يكتب إلى سير برسي كوكس في ٨ أبريل ١٩١١ مقدرًا الظروف الصعبة التي تعترض الأمير في حالة إقدامه على عمل عسكري ضد العثمانيين، ومؤكدًا على أن مثل هذه الخطوة العسكرية ستكون بغير ثمار ما لم تساعده بريطانيا عن طريق تحييد القوة البحرية العثمانية في الخليج، والحيلولة بينها وبين إمداد القوات العثمانية في الإحساء بما تحتاج من مؤن ومعدات. وبعبارة أخرى فإن طموحات عبد العزيز - طبقًا لهذا التصور - ما كان لها أن تتحقق بدون كسب تأييد بريطانيا المادي والمعنوي لمثل هذه المغامرة العسكرية[٣].

ولكن إقدام بريطانيا على خطوة كتلك التي يدعو إليها شكسبير كان سيحدث انقلابًا جوهريًا في السياسة البريطانية المبنية على تفادي الدخول في شئون قلب الجزيرة العربية. كما أنه سيستبدل علاقات بريطانيا الطيبة مع

الدولة العثمانية بعلاقات غير مؤكدة مع الأمير عبد العزيز، هذا إلى جانب انتفاء الدافع لدى الحكومة البريطانية للإقدام على مثل هذا الأمر الذي يسوقها إليه شكسبير[٤].

لم يكن أمام عبد العزيز في مواجهة الفتور في الموقف البريطاني تجاهه غير الاعتماد على نفسه في تحقيق مشروعاته السياسية، فاستثمر الظروف الصعبة التي كانت تواجه العثمانيين، الذين كانوا مشغولين بالحركة العربية في سوريا، وبالحرب مع إيطاليا حول طرابلس، وبحروب البلقان، وهاجم القوات العثمانية في الإحساء في مايو عام ١٩١٣، وطردهم منها دون مساعدة خارجية[٥]. وبذلك تحقق لعبد العزيز جانب من هدفه المعلن الأول، أي استرداد أملاك الآباء والأجداد.

أما بالنسبة لهدفه المعلن الثاني، أي اعتراف بريطانيا به وببلاده، فقد حالت دونه اعتبارات عديدة تتعلق أساسًا بالتطورات الإقليمية في المنطقة، بالرغم من انحسار المد العثماني عن الإحساء ووصول المد السعودي إليها، كانت بريطانيا لا تزال ترى ضرورة استمرار علاقاتها الطيبة بالدولة العثمانية، وتعطيها أولوية على غيرها من العلاقات في المنطقة. ذلك أن بريطانيا والدولة العثمانية كانتا مشغولتين منذ عام ١٩١١ بمباحثات حول تحديد مناطق نفوذ كل منهما في شرقي شبه الجزيرة العربية، وهي المباحثات التي انتهت بتوقيع اتفاق ٢٩ يوليو عام ١٩١٣، الذي نص صراحة على أن الأحساء جزء من لواء نجد العثماني[٦].

وهكذا خيبت بريطانيا آمال عبد العزيز فيها مرتين: الأولى حين رفضت التعاون معه لطرد العثمانيين من الأحساء، والثانية حين أكدت على

أن الأحساء جزء من لواء نجد العثماني.

أما العثمانيون فلم يتأثروا كثيرًا بإنجازات عبد العزيز العسكرية والسياسية التي حققها على حسابهم، قد كان وجودهم الفعلي بالمنطقة ضعيفًا ونفوذهم اسميًا، وقضايا الدولة واهتماماتها متشعبة. ولم تكن شبه الجزيرة العربية من بين المناطق ذات الأولوية في السياسة العثمانية.

(٣) استراتيجية عبد الغزيز في مواجهة بريطانيا:

كان عبد العزيز يدرك أن بريطانيا، لا الدولة العثمانية، تملك مفاتيح المستقبل في الشرق الأوسط بعامة، فعاود الاتصال بالمسئولين البريطانيين في المنطقة، وكتب إلى سير برسي كوكس، المقيم السياسي في الخليج ، في ١٣ يونيه عام ١٩١٣، أي قبيل توقيع الاتفاق البريطاني - العثماني، يعلمه رسميًا أنه استولى على أرض آبائه وأجداده في الأحساء والقطيف وملحقاتهما، ويؤكد على مشاعره الودية تجاه بريطانيا، وحرصه على إقامة علاقات قوية معها، متمنيًا «أن تكون علاقاتي معكم كالعلاقات التي كانت قائمة بينكم وبين أسلافي»(٧).

كان عبد العزيز يدرك حقيقة قوته، ويعلم أنه قد صار يمتلك مناطق ساحلية ولا يملك إمكانية الدفاع عنها، وأن بريطانيا هي القوة البحرية الوحيدة في المنطقة التي يمكن أن تجهض إنجازاته السياسية - إذا أرادت - عن طريق البحر. وكان عليه إن لم يستطع تأمين صداقتها أن يأمن من عداوتها. وجاء الرد البريطاني من خلال كوكس ليحقق شيئًا مما سعى إليه عبد العزيز.

فقد أكد كوكس، في رسالة مؤرخة في ١١ سبتمبر عام ١٩١٣، لعبد

العزيز أنه إذا تعهد بالامتناع عن كل عمل يؤدي إلى اضطراب الوضع الراهن، أو إلى خلق حالة من القلق بين الإمارات العربية المرتبطة بعلاقات تعاهدية مع بريطانيا، بما في ذلك إمارة قطر، التي اعترفت الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية باستقلالها مؤخرًا تحت حكم آل ثاني، فإن الحكومة البريطانية ستواصل المحافظة على العلاقات الودية التي كانت قائمة (مع أسلافه) في الماضي»[٨].

لاشك في أن بريطانيا وجدت نفسها في موقف حرج فور توقيعها لاتفاق يقضي بأن تكون الأحساء جزءًا من الدولة العثمانية، بينما عبد العزيز يطالبها بالاعتراف بذات المنطقة على أنها من أملاك أسلافه، ولو أنها حققت له ذلك لأساءت كثيرًا إلى علاقاتها بالدولة العثمانية، ولو أنها التزمت الصمت تجاهه لأهملت واقعًا جديدًا يجرى بالمنطقة يمكن أن يؤثر تأثيرًا سلبيًا على مصالحها فيها. وخروجًا من هذا المأزق السياسي قصرت بريطانيا ردها على عبد العزيز في نقطتين : الأولى، تتعلق باستعدادها للإبقاء على علاقات الود معه كما كانت مع أسلافه، والثانية تتعلق بحمايتها لمصالحها، في منطقة الخليج، كما حددها الاتفاق البريطاني- العثماني. وهذا يعني أن بريطانيا ليست معنية بما جرى للدولة العثمانية إلا بقدر ما تتأثر المصالح البريطانية بمثل تلك التغيرات. كما يعني أن بريطانيا تؤيد بشكل غير مباشر ما أحدثه عبد العزيز من تغيرات في المنطقة وفوق كل ذلك فقد نجحت الدبلوماسية البريطانية في إيجاد مخرج لمشكلة التعامل مع موقفين متناقضين في وقت واحد.

لم يكن موقف الحياد البريطاني - إن صح أن نعتبره كذلك - كافيًا في

نظر عبد العزيز كي يحقق له الأمن في مواجهة رد الفعل العثماني المتوقع. فراح دون تفريط في مكاسبه السياسية - يعلن ولاءه للدولة العثمانية، في محاولة من جانبه لتحييدها. وفي نفس الوقت أطلع بريطانيا على خططه بشأن تسوية علاقاته بالدولة العثمانية، وبالمفاوضات التي أجراها في هذا السبيل، ومنها الاتفاق الذي وقعه مع العثمانيين فيما بعد (في ١٥ مايو ١٩١٤). وهو الاتفاق الذي يقضي بتعيينه واليًا عثمانيًا على نجد والإحساء طيلة حياته، ويرثه فيهما أبناؤه وأحفاده من بعده، وأن يرفع العلم العثماني، وأن يقبل بوجود قوات عثمانية في بعض المناطق الساحلية من الأحساء، وألا يعقد معاهدات أو يجري اتصالات مع دول أجنبية، أو يمنحها امتيازات في الأراضي الواقعة تحت حكمه(٩).

كان عبد العزيز يهدف - فيما يهدف - إلى اختبار رد الفعل البريطاني تجاه محتوى الاتفاق المقترح عقده بينه وبين الدولة العثمانية، وخاصة فيما يتعلق بالحظر المفروض عليه بشأن إجراء اتصالات مع دول أجنبية. ولاشك في أن مثل هذا الاتفاق قد أقلق بريطانيا كثيرًا، وخاصة حينما أدرك مسئولوها أن عبد العزيز يمكن أن يكون أقوى الحكام في شبه الجزيرة العربية، وأنه الشخص الذي قد تحتاج بريطانيا إلى التعاون معه في المستقبل.

وعلى ضوء هذه التطورات الجديدة بدأت بريطانيا مراجعة سياستها في المنطقة ولم تكن - في الواقع - تسير حتى ذلك الوقت على سياسة محددة، وأن ممارساتها السياسية كانت ردود أفعال تهدف إلى حماية مصالحها(١٠). وعلى هذا النحو صارت عملية إنشاء علاقات سياسية مباشرة مع عبد العزيز تفرض نفسها على صنّاع السياسة البريطانية(١١). وهكذا أدركت

بريطانيا لأول مرة ضرورة التعامل مع الواقع الجديد في الخليج وفي قلب شبه الجزيرة العربية.

(٤) استراتيجية بريطانيا في شبه الجزيرة العربية:

وبدأت بريطانيا في تصحيح مسار سياستها نحو شبه الجزيرة العربية بصدام دبلوماسي مع الدولة العثمانية، حين احتجت وزارة الخارجية في ٩ مارس عام ١٩١٤ لدى السفارة العثمانية في لندن على مضمون الاتفاق المقترح بين الدولة العثمانية وعبد العزيز آل سعود. ونبهت لندن السفير التركي إلى أن المصالح البريطانية الواقعة تحت حكم عبد العزيز آل سعود قد حُددت في الاتفاق البريطاني العثماني طبقًا للشروط التالية:

(١) ألا يتدخل عبد العزيز في شئون إمارات الخليج حيث يتمتع البريطانيون بصلاحيات خاصة بهم.

(٢) وأن يتعاون مع بريطانيا في تطبيق الهدنة البحرية.

(٣) وأن يسمح للتجار البريطانيين بممارسة نشاطاتهم في البلاد الواقعة تحت حكمه.

(٤) وأن «تمتنع» الدولة العثمانية «عن القيام بأي نشاط بحري ضد الإحساء، بدون استشارة الحكومة البريطانية، وإعطائها الفرصة للقيام بدور الوساطة»[١٢].

ولعل هذه النقطة الأخيرة هي أهم النقاط الأربع فيما يتعلق بمستقبل الأمير عبد العزيز السياسي، فهي تضمن له شيئًا من الأمان الناتج عن انشغال البريطانيين والعثمانيين بطموحات بعضهما من ناحية، وحرص

بريطانيا على أن يكون لها يد فيما يجري من خلال الوساطة من الناحية الأخرى، وهو أمر كان عبد العزيز يعتبره الحد الأدنى للتدخل البريطاني إلى جانبه. ولكن أهم ما يمكن الخروج به من الحوار البريطاني العثماني، هو أن كلا الطرفين كان يسعى لكسب ود عبد العزيز وصداقته دون الآخر وصار الدور الذي يمكن أن يلعبه عبد العزيز هدفًا للقوتين الكبيرتين.

لقد تحقق لعبد العزيز ما كان يسعى إليه من إقحام بريطانيا طرفًا في قضية علاقاته بالدولة العثمانية، وتأكد له ذلك حين طلبت إليه بريطانيا تأخير عقد الاتفاق المقترح بينه وبين العثمانيين. ومع ذلك فلا يجب أن نعتبر ذلك دليلاً على وجود سياسة محددة الملامح تجاه أي من عبد العزيز أو الدولة العثمانية، وإنما هي مجرد مواقف مستقلة تعكس أسلوبًا تكتيكيًا في التعامل مع الأحداث، وذليل ذلك أن بريطانيا بقيت حريصة على علاقاتها بالدولة العثمانية دون التضحية بعلاقاتها الناشئة مع عبد العزيز، وهو اتجاه جديد في السياسة البريطانية نحو شبه الجزيرة العربية.

لم تكتمل صورة التوجهات البريطانية الجديدة إلا في آخر مارس ١٩١٤، وذلك حين عقدت بريطانيا والدولة العثمانية اتفاقًا آخر مكملاً لاتفاق ٢٩ يوليو من العام السابق. ويحدد اتفاق مارس مناطق النفوذ بين البلدين في جنوب غربي شبه الجزيرة العربية. وباكتمال التفاهم البريطاني- العثماني أعلنت بريطانيا عن تأييدها لتفاهم سعودي - عثماني ، وبعبارة أخرى، فإن بريطانيا علقت اتخاذ أي موقف إيجابي تجاه العثمانيين إلى أن يتم تحديد مناطق النفوذ البريطاني في شبه الجزيرة العربية

وقد فجرت سياسة لندن تجاه عبد العزيز والدولة العثمانية خلافات في

داخل الحكومة البريطانية. فبينما كانت لندن ترى أن توسع عبد العزيز نحو ساحل الخليج سيشكل منطقة فاصلة ذات فائدة بين النفوذ البريطاني في إمارات الساحل المتصالح من جهة وبين النفوذ العثماني في أقصى شمالي شبه الجزيرة العربية من الجهة الأخرى، كانت حكومة الهند تخشى ازدياد طموحات عبد العزيز في منطقة الخليج. وأدى الخلاف في الرأي بين حكومتي لندن والهند - حول السياسة التي يجب على بريطانيا أن تتبناها تجاه عبد العزيز - إلى انتكاسة الآمال التي كان يتطلع إليها عبد العزيز، فيما يتعلق بإقامة علاقات بريطانية سعودية، وتحويل الحكومة البريطانية عن ترديد النغمة التقليدية بشأن علاقات الود بينها وبين الدولة العثمانية(١٣).

الواقع أن السياسة البريطانية تجاه شبه الجزيرة العربية لم تكن قد استقرت بعد. فإلى جانب الخلاف بين وزارة الخارجية وحكومة الهند، كانت الآراء متضاربة في داخل وزارة الخارجية ذاتها. وقد سجّل أحد منتقدي هذه السياسة اعتراضه على أسلوب التعامل مع عبد العزيز آل سعود بقوله: «إني أشعر بأن السياسة التي نتبعها نحو ابن سعود تحتوى على خطر داهم لسلامة تركيا، وقد كنت شخصيًا أعارض منذ البداية اللقاءات التي جرت بينه وبين مسئولينا»(١٤).

لم يكن الأمير عبد العزيز يعلم شيئًا عما يدور وراء الكواليس في مراكز صناعة القرار في بريطانيا، ولم يكن أمامه إلا أن يؤمن علاقاته بالدولة العثمانية خاصة، حتى ينجح تمامًا في تحييدها. أما بريطانيا فكان لا يزال يعتقد في أنها لن تكون مصدر خطر على مستقبله السياسي طالما أنه لا يصطدم بها. وأدت سياسة عبد العزيز على هذا النحو إلى تقاربه مع

العثمانيين، فأتم مشروع المعاهدة السابقة الذكر معهم في ١٥ مايو عام ١٩١٤. ولكن يبدو أن عبد العزيز لم يوقع المعاهدة، وأكدت الوثائق السعودية ذلك فيما بعد[١٥].

كانت التزامات عبد العزيز بمقتضى المعاهدة السابقة تجاه الدولة العثمانية التزامات شكلية، فقد كان يعلم أن أية قيود عثمانية لن يكون بالإمكان وضعها موضع التنفيذ بسبب الظروف العامة المتدهورة التي تمر بها الدولة العثمانية[١٦]. وقد وضعت هذه المعاهدة السعودية- العثمانية موضع الاختبار الفعلي في الحرب العالمية الأولى واتضح أنها كانت مجرد عبارات بغير مضمون. فلم يقف عبد العزيز إلى جانب العثمانيين، كما لم يقف إلى جانب بريطانيا. وظل يتحين الفرص لتحقيق أهدافه دون أن يقيد نفسه بأية قيود.

وعلى ضوء هذه المتغيرات الحذرة في السياسة البريطانية تجاه شبه الجزيرة العربية، ظل شكسبير يرى ضرورة دعم عبد العزيز وتأييده في مواجهة الدولة العثمانية، لأن هذه الدولة - في تقديره - لم تعد تملك إمكانية إحكام قبضتها على شبه الجزيرة العربية. كما كان شكسبير يرى أن توحيد القبائل العربية تحت قيادة عبد العزيز وطرد القوات العثمانية من شبه الجزيرة العربية، وإعلان استقلالها سيحقق التطلعات العربية نحو الاستقلال. وكان شكسبير متأثرًا بما سمع من عدد من الشيوخ الذين كانوا يناقشون التطلعات العربية، فنقل هذه الصورة إلى حكومة الهند، مؤكدًا - من واقع خبرته- أن النتيجة الطبيعية هي انهيار نفوذ الدولة العثمانية، وظهور قوة القبائل العربية على أنقاضها[١٧].

ويبدو أن رؤية شكسبير هذه قد أحدثت ردود فعل إيجابية في الموقف البريطاني من زاوية حكومة الهند، التي كانت ترى من قبل رؤية مختلفة. وبدأت ملامح التغير تتبلور تدريجيًا، ويتضح ذلك فيما كتبه سير آرثر هرتزل، السكرتير الدائم في وزارة الهند، في ١٨ يونيو ١٩١٤، حين قال: «إذا كان للحكومة البريطانية أن تناصر ابن سعود، فلابد من التنسيق بين أهدافه وأهداف الحكومة التركية، أو على الأقل، فإنهما لا يجب أن يصطدما»[١٨].

مما سبق يتضح أن التردد الواضح في سياسة الحكومة البريطانية تجاه عبد العزيز قد حسم لصالحه، وأن عبد العزيز قد دخل - ولأول مرة - في حسابات القائمين على تصميم السياسة البريطانية وتنفيذها، بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة مؤيدة له أو معادية. ومهما يكن من أمر، فإن عبد العزيز لم ينتظر طويلاً كي تحسم بريطانيا موقفها منه بوضوح، فشكرًا للحرب العالمية الأولى التي هيأت الظروف إلى جانبه، وحسمت وبسرعة - اقتضتها ظروف الحرب - كثيرًا من الأمور التي كانت تقف حائلاً في سبيل إقامة علاقات بريطانية سعودية.

ففي سبيل مواجهة التهديد العثماني والألماني لبريطانيا في منطقة الشرق الأوسط، راحت لندن تبحث عن أصدقاء جدد في المنطقة، ولم يكن يتحقق لها ذلك إلا من خلال اتصالات مباشرة بالزعماء العرب عن طريق عناصر بريطانية واعية باهتمامات الإنسان العربي وطموحاته وعقيدته، خاصة وأن السلطان العثماني، خليفة المسلمين، قد أعلن الجهاد[١٩] بين جميع المسلمين لمواجهة الحلفاء، وذلك عندما صارت الدولة العثمانية رسميًا في

حالة حرب مع بريطانيا في نوفمبر ١٩١٤.

وأبرزت ظروف الحرب العالمية الأولى أهمية دور عبد العزيز فيما يتصل بالنشاط العسكري البريطاني في الخليج والعراق. وأبرزت بنفس القدر أهمية دور الشريف حسين بن علي، أمير الحجاز، فيما يتصل بالنشاط العسكري البريطاني المنطلق من مصر نحو فلسطين وسوريا. وعلى ضوء هذه التطورات الجديدة بما فيها من تحولات جوهرية في موقف الدولة العثمانية ضد بريطانيا، جرى تحول جوهري بريطاني نحو عبد العزيز آل سعود، وبرز دور شكسبير المناصر لعبد العزيز إلى القمة ليتناسب والمرحلة الجديدة، فاستقبلت لندن شكسبير بكل حفاوة وترحيب. فهو لم يعد كما كان في عام ١٩١١ مجرد شخص طموح يسعى لتغيير أصول السياسة البريطانية، وإنما صار الشخص الذي تنسجم أفكاره مع مقتضيات السياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى.

وفي سعيها لرسم أصول سياسة جديدة، قررت لندن إرسال شكسبير على جناح السرعة في مهمة خاصة إلى قلب شبه الجزيرة العربية، بهدف الحيلولة دون قيام نشاط معاد لبريطانيا هناك، وعليه كذلك أن يحول دون إرسال أية إمدادات من هذه المنطقة إلى القوات العثمانية أو من يناصرها. وبما أن الأمير عبد العزيز آل سعود قد اثبت أنه أقوى زعيم في قلب شبه الجزيرة العربية، كان على شكسبير أن يجرى معه حوارًا ينسجم والمصالح البريطانية، وأن يسعى إلى عقد اتفاق معه ينظم التعاون بين الطرفين[٢٠].

أما العثمانيون فقد كانوا - هم أيضًا - مدركين لأهمية دور عبد العزيز فسعوا إليه في محاولة لكسب ولائه لهم في الحرب ضد بريطانيا. ووجد عبد

العزيز نفسه مرغوبًا من الطرفين، فلم يحسم أمرًا يحدد به موقفه بدقة، وإنما آثر أن يستثمر هذه الظروف لصالحه وضد عدوه ابن الرشيد في حائل، الذي أعلن وقوفه إلى جانب العثمانيين. وفشلت محاولات العثمانيين في احتواء عبد العزيز أو حتى إجراء مصالحة بينه وبين ابن الرشيد[٢١].

وكانت بريطانيا قد أبلغت عبد العزيز بزيارة شكسبير له، وعرضت عليه بعض الضمانات لتأمين سلامته وسلامة بلاده في مواجهة أي عدوان من جانب الدولة العثمانية أو أنصارها في قلب شبه الجزيرة العربية. فرحب عبد العزيز بالعرض البريطاني، ووعد بأنه سيكون «أحد أكبر المؤيدين لبريطانيا»، وأبدى استعدادًا لمقابلة شكسبير، ولعب شيخ الكويت دورًا مهمًا في إقناع عبد العزيز بتبنى هذا الموقف، الذي يتبناه هو نفسه ومعه شيخ المحمرة[٢٢].

ولدى وصول شكسبير من لندن إلى الكويت في ٧ ديسمبر ١٩١٤، وجد رسالة عاجلة من عبد العزيز تستحثه إلى لقاء بينهما[٢٣]. كما وجد كلاً من شيخ الكويت وسير برسي كوكس مشغولين بالترتيب لاستقبال لورد هاردنج، نائب الملك في الهند، الذي كان في طريقه لزيارة الخليج بهدف تأمين تعاون شيوخها مع بريطانيا، وآثر شكسبير أن يلتقي بعبد العزيز على أن يكون معهما في استقبال لورد هاردنج[٢٤].

وفي ٣١ ديسمبر ١٩١٤ التقى شكسبير بعبد العزيز، وأظهر تعاطفه مع الأمير، وهو ما جعل عبد العزيز يرى أن وعود بريطانيا إليه في ٢ نوفمبر كانت غير محددة ولا تلزم بريطانيا تجاهه بمسئوليات واضحة. وخرج شكسبير من هذا اللقاء بالانطباع التالي: «ليس لدى عبد العزيز النية في التخلي عن موقفه (الفعلي) المحايد، مع احتفاظه لنفسه بحرية اتخاذ الموقف

الـذي يـراه مناسـبًا نحـو الأتراك، إلى أن يتمكن من عقد معاهدة مع الحكومة البـريطانية، كمـا أنـه لـن يخطو خطوة واحدة نحو تيسير مهمتنا، أو نحو تعقيد الموقـف أمـام الأتـراك في هـذه الحـرب الدائـرة حتى يحصل من بريطانيا على ضمانات أكيدة لمركزه الفعلي»[٢٥].

يفهـم مـن انطـباع شكسـبير السـابق أن الأمـير عـبد العزيـز كـان يعي التـيارات السياسـية المحـيطة به من جانب الدول الكبرى، كما أن الأمير كان يقـدر جيـدًا قـيمة الـتعاون وسلبيات التخاصم مع أي منها. وكان إلى جانب ذلـك يـدرك أهمـية دور القوى المحلية. فهي التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر عـلى أوضـاعه السياسية الجديدة. لم يكن عبد العزيز - على أي حال - ملزمًا بالانضـمام إلى أي طـرف إلا بـالقدر الـذي يضـمن له هذا الطرف الاعتراف بالمركز الجديد الذي حققه لنفسه.

وكان السيد طالب النقيب قد وصل إلى عبد العزيز حول ذلك الوقت في محاولـة لإقناعه بالوقوف إلى جانب الدولة العثمانية[٢٦]، ولكن عبد العزيز كان مقتنعًا - كما يقول فيلبي «بضرورة التحالف مع بريطانيا على أساس أن ذلـك هـو الضـمان الوحـيد لسـلامة مصـالح بـلاده وشـعبه في الحاضـر والمستقبل»[٢٧]. وبالطبع لم يكـن عبد العزيز يجهل الآثار السلبية لموقفه هذا والمتمـثلة في موقـف أتباعه من الإخوان النجديين الذين يعارضون التعامل مع غير المسلمين.

وإذا كـان عـبد العزيـز قـد حـدد لنفسـه الخـيار الأفضـل بـبعد نظـره السياسـي، فإنـه لم يقتـنع بمجـرد الوعود النظرية التي ساقها إليه شكسبير، ولم يقـع في ذلـك الفـخ القـاتل الـذي وقـع فيه - فيما بعد - الشريف حسين أمير

الحجاز. فلم يكن عبد العزيز يخسر كثيرًا إذا أبقى على ولاء شكلي للدولة العثمانية، أو حتى إذا وقف على الحياد. وإذا كان لشكسبير أن يقنعه بموقف محدد، فإن عليه أن يدفع الثمن مقدمًا، وهو الاعتراف الواضح والصريح من جانب بريطانيا باستقلال الأمير عبد العزيز وبلاده، أما إذا رفضت بريطانيا ذلك أو حاولت أن تلتف حوله، فإن اتفاق عبد العزيز مع العثمانيين لم يمض عليه أكثر من ستة شهور، وهم لا يزالون حريصين على الحصول منه على كل دعم ممكن.

وانطلاقًا من هذا الموقف التفاوضي القوى، بينما كانت رحى الحرب تدور بعنف، لم يجد شكسبير في جعبته ما يقدمه للأمير غير تلك التعليمات المبهمة التي حملها من لندن، وآثر رفع الأمر إلى سير برسي كوكس، الذي كتب بدوره إلى لندن يطلب التصريح له بالتفاوض مع الأمير عبد العزيز على ضوء المطالب التي قدمها لشكسبير. والحق أن مطالب عبد العزيز لم تكن تزيد كثيرًا على ما سبق أن عرضته بريطانيا عليه في مذكرة ٣ نوفمبر السابقة الذكر. وسعى شكسبير إلى إقناع كوكس بما رآه مناسبًا، وأكد له على أن مطالب عبد العزيز لن تشكل عبئًا على بريطانيا في الحاضر أو في المستقبل، طالما أن بريطانيا ستستفيد من استمرار قيام هذه العلاقات.

وعدد شكسبير الفوائد التي ستجنيها بريطانيا من إقامة علاقات قوية مع عبد العزيز بقوله: «إن بريطانيا ستكون الدولة الكبرى الوحيدة المتحكمة في منطقة الخليج العربي، وسيساعدها ذلك على إحكام السيطرة على تجارة السلاح بها، كما سيساعدها على مقاومة تجارة الرقيق، وعلى استخدام نفوذ عبد العزيز في التأثير على الرأي العام في شبه الجزيرة العربية، وفوق

كل ذلك ستجنى بريطانيا ثمرات اقتصادية نتيجة لتأمين طرق التجارة على أطراف شبه الجزيرة العربية وسواحلها»[٢٨].

(٥) تحول بريطانيا عن عبد العزيز:

وبينما كان عبد العزيز منتظرًا رد بريطانيا على مقترحاته لإقامة علاقات تنظم التعاون بينهما، وكان شكسبير لايزال إلى جانبه، حاول عبد العزيز أن يظهر مهاراته الحربية، التي يمكن أن تفيد منها بريطانيا، فهاجم ابن الرشيد (أمير حائل) الموالي للعثمانيين. ولسوء حظ عبد العزيز، وعلى غير ما هو مألوف في تاريخه الحربي، هزم جيشه وقتل شكسبير، في معركة جراب في ٢٤ يناير ١٩١٥.

ولاشك في أن معركة جراب كانت خسارة فادحة لعبد العزيز، فهو لم يهزم فيها فقط، وإنما خسر إلى جانب ذلك صديقًا، كان قد علق على صداقته آمالاً كبيرة. فقد كان عبد العزيز مرشحًا لزعامة الثورة العربية، وكان شكسبير يسعى لإعداده لمثل هذا الدور. وكان عبد العزيز قد أخذ المبادرة بنفسه حين كتب إلى شيوخ شبه الجزيرة العربية يستحثهم على توحيد مواقفهم من أجل المصالح العربية[٢٩].

لقد تركت معركة جراب الأمير عبد العزيز في وضع أسوأ مما كان عليه من قبل، فكانت نكسة لكل تطلعاته، أضعفت مركزه وقللت من شأنه في الداخل والخارج، ففي الداخل وعلى مدى الاثني عشر شهرًا التالية انشغل عبد العزيز باضطرابات قبيلة العجمان[٣٠] وفي الخارج كان نجاح الحملة البريطانية على العراق في احتلال البصرة قد أسقط الحاجة إلى أي

جهد عسكري من جانب عبد العزيز خاصة وأن قواته لم تكن في مواجهة مباشرة مع القوات العثمانية، وأن عدويه التقليديين (ابن الرشيد والشريف حسين) حققا بموقفيهما من طرفي الحرب العالمية الثانية التوازن المطلوب لضمان سلامة عبد العزيز من خطرهما معًا في مرحلة تالية[٣١].

ترى ماذا كان سيحدث في السنوات الأولى للحرب إذا لم يقتل شكسبير، أو لم يهزم عبد العزيز في جراب؟ إن مثل هذا السؤال البراق قد يروق لبعض الباحثين في تاريخ شبه الجزيرة العربية، ولكنه - على كل حال - لا يزيد على كونه سؤالاً فلسفيًا. وأيًا ما كانت الرؤية التي قد يخرج بها الباحثون، فقد اختار عبد العزيز لنفسه الدور الذي رآه مناسبًا.

وتؤكد أحداث الفترة التالية أن معركة جراب كانت استثناء في لعبة الحرب عند عبد العزيز، فقد استمرت عملياته العسكرية بشكل أو بآخر ضد ابن الرشيد، الذي لم يتمكن من الانضمام مباشرة إلى القوات العثمانية العاملة ضد القوات البريطانية في العراق، وبذلك يكون هذا الموقف من عبد العزيز قد خدم بريطانيا بطريق غير مباشر.

وفي يونية ١٩١٥ عقد عبد العزيز اتفاقًا مع ابن الرشيد، يضع بصورة تقريبية الحدود المقترحة بينهما، ويقيم «سلامًا لا يتزعزع وأخوة وصداقة». ويعني هذا الاتفاق أن عبد العزيز تمكن من تحييد قوة ابن الرشيد وتحجيمها، وبالتالي خلق لبريطانيا عن طريق السلام ما كانت تسعى إليه عن طريق الحرب. فقد ورد في نص الاتفاق من العبارات ما يثير الشك حول انتصار ابن الرشيد في جراب، ومن ذلك أن ابن الرشيد يعلن صراحة ما يلي: «أنا ابن الرشيد لن أتدخل في شئون ابن السعود على الإطلاق، ولن أنضم إلى

أعدائه من الأتراك، وإنني ملزم أن أتحالف مع الدولة التي يتحالف هو معها، ولا أعتزم معارضة آرائه في هذا المجال»[٣٢].

إن النص السابق - في حالة صحته - لا يمكن أن يصدر من أمير منتصر لصالح آخر منهزم. كما أن فعالية هذا الاتفاق خاضعة للمناقشة، خاصة إذا كانت تنظم العلاقات بين طرفين في مجتمع قبلي، فيه يُحترم الوعد ويوفّى به. والمتتبع لتطور الأحداث بعد ذلك في قلب شبه الجزيرة العربية، يرى أن ابن الرشيد لم يحترم هذا الاتفاق، وأنه ناصر العجمان ضد عبد العزيز.

ومهما يكن من أمر، ففي تقديرنا أن عبد العزيز لم يخسر الحرب في جراب، وأن ما قيل وما كتب حول هذه الموقعة هو تزييف بريطاني متعمد، نظرًا للصدمة التي أصابت البريطانيين نتيجة لموت شكسبير المفاجئ، ونتيجة لانهيار الخطوط العسكرية التي رسمتها بريطانيا للدور الذي كان سيلعبه عبد العزيز. وينسجم ما توصلنا إليه مع خطط بريطانيا في المرحلة التالية. فلم يصرف البريطانيون النظر نهائيًا عن الدور المنتظر لعبد العزيز، فالمعاهدة التي كان من المفروض أن يعقدها معه شكسبير قد تأجل النظر فيها لبعض الوقت. ومن جهة أخرى فإن بريطانيا لم تقطع قنوات الاتصال مع عبد العزيز نهائيًا، على العكس، فإنها عينت الكابتن جيرالد ليشمان ليخلف شكسبير في مهمته[٣٣]. ولكن ليشمان فشل في أن يحرك عبد العزيز عن موقفه الحيادي، وهكذا قررت لندن إرجاء الموضوع كلية إلى ظرف آخر قد يكون أكثر ملاءمة.

وبالرغم من كل المنعطفات التي مرت بها محاولات تأسيس تعاون بريطاني - سعودي يفضي إلى إقامة علاقات بريطانية - سعودية ، فإن

بـريطاني - سـعودي يفضـي إلى إقامـة علاقـات بريطانـية - سـعودية ، فـإن المتغيرات الإقليمية والدولية جعلت من الضروري بالنسبة لبريطانيا باعتبارها الدولـة الكـبرى الوحـيدة الـتي كـان مـن المتوقع مـع نهايـة الحرب أن تنفرد بالـنفوذ في شـبه الجزيـرة العربـية، وباعتبارها القوة البحرية الكبرى المسيطرة عـلى الخلـيج، أن لا تـتردد في عقـد معاهدة تنظم علاقاتها مع عبد العزيز آل سـعود، تحقـيقًا للسـلام والأمـن في الخلـيج(٣٤). ومـن هـذا المـنطلق صـدرت التعلـيمات إلى سـير برسـي كوكـس في ٦ فبراير ١٩١٥ كي يبدأ المناقشات مع عبد العزيز آل سعود لعقد هذه المعاهدة.

وبعـد مناقشـات طويلـة حول مسودات المعاهدة المقترحة، نجح كوكس وعـبد العزيـز في توقـيع معـاهدة دارين في ٢٦ ديسمبر ١٩١٥. وفضلاً عن أن عـبد العزيـز كـان يدقـق في الصـياغات المقترحـة لـلمعاهدة، فـإن صـعوبة الاتصـال بـين الطرفين كانت السبب الرئيسي في تأخير عقدها. وتم التصديق عليها في ١٨ يوليو ١٩١٦(٣٥).

وتـنص المـادة الأولى في معـاهدة داريـن عـلى أن «الحكومـة الـبريطانية تعـترف وتقـر بـأن نجـد والإحسـاء والقطيف والجبيل وملحقاتها... وموانيها عـلى سـاحل الخلـيج هـي ممتلكات ابن سعود وأسلافه من قبله، ولذلك فهي تعـترف هـنا بـابن سـعود حاكمًا مستقلاً كما تعترف بأولاده من بعده». وفي المـادة الثانية تعهدت بريطانيا بمساندة عبد العزيز لمواجهة أي عدوان خارجي عليه أو عـلى أراضـيه. أمـا المادة الثالثة فقد تضـمنت التزام عبد العزيز بعدم الدخـول في علاقـات خارجـية مـع أي دولـة غـير بريطانـيا. وتضـمنت المادة الـرابعة الـتزام عـبد العزيـز بعـدم التـنازل أو منح أي امتياز لأي دولة أجنبية

بـدون استشـارة الحكومـة الـبريطانية. وفي المـادة الخامسـة تعهـد عـبد العزيز بـتأمين الطـرق المؤديـة إلى الأمـاكن المقدسـة في الحجـاز. وفي المـادة السادسة تعهـد عـبد العزيـز بمـا سبق أن تعهد به أسلافه «بالامتناع عن كل اعتداء أو تدخـل في أراضي الكويت والبحرين ومشايخ قطر وساحل عُمان لأنها كلها تحـت حمايـة الحكومـة الـبريطانية، ولأنهـا ترتـبط مـع هـذه الحكومـة بعلاقات تعاهديـة، وهـي الـتي سـتقرر حـدود ممـتلكاتها فـيما بعـد». وفي النهاية اتفق الطـرفان عـلى أن يعـيدا الـنظر في هـذه المعـاهدة المؤقـتة وتحويلها إلى معاهدة دائمة.

مـن وجهـة النظر البريطانية، فإن المعاهدة المعقودة مع الأمير عبد العزيز تسـتكمل الترتيـبات الـتي عقدتهـا بريطانـيا مـع الحكـام العـرب في الخلـيج، باسـتثناء قطـر، الـتي كانـت تشكل الثغرة الوحيدة الباقية في حزام المعاهدات الـبريطانية في الخلـيج، ولم يمـض وقـت طويل حتى ملأت بريطانيا هذه الثغرة بمعاهدة مع قطر في ٣ نوفمبر ١٩١٦.

صـارت بريطانـيا مـنذ توقـيع معاهدة دارين في عام ١٩١٥ مشغولة بما يجـرى من أحداث في قلب شبه الجزيرة العربية لأول مرة، وتعتبر هذه الخطوة نقلـة كـبيرة في السياسـة الـبريطانية سـيكون لهـا معـناها الكـبير في مسـتقبل علاقاتهـا مـع الأمـير عـبد العزيـز، ولا يمكن أن نتجاهل هذا التأكيد على أن هـذه الخطوة كانت في حقيقة الأمر نقطة تحول رئيسية في السياسة البريطانية، الـتي كانـت معنـية أصـلاً بتأمين مصالحها على السواحل المحيطة بشبه الجزيرة العربية.

ومـن الجهـة الأخرى، ينظر عادة إلى المعاهدة على أنها كانت مقللة من

شأن عبد العزيز آل سعود ومركزه المرموق الذي بناه بنفسه، لأنها نظرت إليه باعتباره أحد الشيوخ قليلي الشأن، وأنها بذلك تكون خطأ جسيمًا ارتكبته بريطانيا بعلم أو بغير علم.

ويرى البعض أن مستشاري الأمير قد خدعوه، حين تركوه يوقع على المعاهدة، أو أنهم كانوا على غير دراية بما يجرى حولهم، فأوقعوه في هذا الخطأ دون علم، وفي كل الأحوال يركز أصحاب هذا الرأى على أن بريطانيا هي الرابح الوحيد[٣٦].

وأيًا ما كان الأمر، فإن هذه الآراء قد أغفلت التطورات العامة في الساحة الدولية، أو أنها تناست أن عبد العزيز كان في حاجة إلى بريطانيا بنفس القدر الذي كانت بريطانيا في حاجة إليه. ومهما كانت الكلمة التي يمكن أن تقال في تقويم هذه المعاهدة منصفة أو مجحفة لأي من الطرفين، فإنها كانت - بلا شك - مرحلة من مراحل المد البريطاني نحو شبه الجزيرة العربية، والأساس الذي بنيت عليه العلاقات البريطانية - السعودية لعشر سنوات تالية.

الحواشـــى

(1) Winstone, **Captain Shakespear** (London, 1976), p. 18.

(2) Caruthers, "Captain Shakespeare's Last Journey", **Geographical Journal**, LIX (1922), pp. 321-34, 40-18.

(3) Busch, **Britain and the Persian Gulf** (London, 1967), p. 340.

(4) Troeller, British Policy Towards Ibn Saud 1910-1962), (Ph.D. Thesis, Cambridge University, 1971), p. 66.

نشرت هذه الرسالة بدون تغيير تحت العنوان التالي:

The Birth of Saudi Arabia, Britain and the Rise of the House of Saud (London, 1976).

(٥) حول استعدادات عبد العزيز لضم الإحساء انظر:

أحمد عبد الغفور عطار، صقر الجزيرة، (بيروت ١٩٧٢)، ص ٣٩٣، ٤٠٩.

(6) Memorial of the Government of Saudi Arabia, Cairo 1955, II, p. 376 (Thereafter: Saudi Memorial).

(7) Kelly, **op.cit.**, p. 108.

(8) **Ibid**, p. 109.

(٩) جمال زكريا قاسم، الخلـيج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية، ١٩١٤- ١٩٤٥، (القاهرة، ١٩٧٣)، ص ٤، ٥

(10) Hourani, **"The Decline of the West in the Middle East"**, International Affairs; 29 (1953), pp. 22-24; Cunningham, "The Wrong Horse; a Study of Anglo Turkish Relations before the First World War", **St. Antony's Papers**, XVII (1965, pp. 56-76.

(١١) توجد دراسة كاملة حول صناعة السياسة البريطانية تجاه عبد العزيز آل سعود، من إعداد قسم الاستخبارات السياسية البريطانية التابع لوزارة الخارجية في الوثيقة التالية:

Memorandum on British Commitments to Bin Saud,

by: Political Intelligence Department, Foreign Department Office, 28 Jan. 1927, E 594/119/91, F.O. 371/12244 (P.R.O).

انظر أيضًا:

British Documents on the Origins of the War (London, 1938), X, pp. 190-4.

(12) Troeller, **op.cit.**, p. 90.

(١٣) جمال زكريا قاسم، مرجع سابق، ص ١-١٤؛ انظر أيضًا:

Kelly, **op.cit.**, p. 111; Abdullah, **The United Arab Emirates** (London 1978), pp. 170-1.

وبشأن وجهة النظر السعودية انظر: Saudi Memorial, II,pp. 384-99

(14) Saudi Memorial, II, p. 393.

(15) Memorial on British Commitments to Bin Saud, 28 Jan, 1927, **op.cit.**; Kelly, **op.cit.**, p. 110;

انظر أيضًا: أحمد عبد الغفور عطار، مرجع سابق، ص ٤٠٦-٩.

وقارن: Saudi Memorial, II, p. 391.

(16) Saudi Memorial, II, p. 391.

(17) Winstone, **op.cit.**, pp. 190-1.

(18) Memorandum 2, The Chief Political Officer (Iraq Section, Arab Bureau) to the Director (Arab Bureau) Cairo, 12 Jan, 1917, (Philby Papers) 15/4, St. Antony's College, Oxford (Thereafter: Arab Bureau Memo. (Philby Papers).

(١٩) حول المفهوم السياسي للجهاد انظر:

Khadduri, **War and Peace in the Law of Islam** (London, 1979), pp. 55-82.

(20) Winstone, **op.cit.**, pp. 193-4; Busch, British, India and the Arabs (London, 1971), p. 232.

(21) Arab Bureau Memo, (Philby Papers), **op.cit**.

(٢٢) حول نصوص المراسلات بين عبد العزيز آل سعود وشيخ الكويت انظر:
Winstone, **op.cit.**, pp. 196-7.
وحول موقف شيخ المحمرة انظر: جمال زكريا قاسم، مرجع سابق، ص ١٢.
(23) Winstone, **op.cit.**, p. 198.
(٢٤) حول زيارة لورد هاردنج للخليج ، انظر:
Hardinge, **My Indian Years** (London 1945), pp. 111-4.
(25) Arab Bureau Memo, (Philby Papers), op.cit., "Memo, on British Commitments to Bin Saud" 28 Jan. 1927, **op.cit.**
(26) Busch, Britain, India and the Arabs, p. 232; Wilson, Loyalties; Mesopotamia 1914-1917 (Oxford 1930), pp. 18-19.
(27)Arab Bureau Memo, (Philby Papers), op.cit
(28) Memo, on British commitments to Bin Saud, 28 Jan. 1027, **op.cit.**
(٢٩) جمال زكريا قاسم، مرجع سابق، ص ١٩.
(٣٠) حول نشاط العجمان المعادي لعبد العزيز انظر:
Busch, **Britain, India and the Arabs**, p. 246, note 53; American Consul (Baghdad) to the Secretary of State (Washington) 14 Feb. 1929, Cited in: Ibrahim Al-Rashid, **Documents on the History of Saudi Arabia**, (Salisbury 1976) III, pp. 16-20 (Thereafter: D.H.S.A.); Wilson, **Loyalties**, p. 31.
(31) Toynbee, "The Rise of the Wahhabi Power", **Survey of International Affairs** 1927) p. 283; Wilson, **op.cit.**, Chapter 1.
(٣٢) هذه أول مرة نرى فيها مثل هذا الاتفاق، ونصه موجود في:
Arab Bureau Memo, (Philby Papers), **op.cit.**
(33) Bray, **A Paladin of Arabia, The Biography of G.E.**

Leachman, (London, 1936), p. 259; Winstone, op.cit., pp. 215-6.

(34) Memo, on British Commitments to Bin Saud, 28 1972, **op.cit**.

(35) **Ibid**.

(٣٦) حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين (القاهرة ١٩٦٥)، ص ٢٥٧؛ جمال زكريا قاسم، مرجع سابق، ص ٢٩؛

Williams, **Ibn Saud, The Puritan King of Arabia**, (London, 1933), p. 96.

الفصل الثالث عشر

العلاقات البريطانية - السعودية

١٩١٥-١٩٢٠

- مقدمة.
- الشريف حسين في الاستراتيجية البريطانية في الحرب العالمية الأولى.
- عبد العزيز في الاستراتيجية البريطانية في الحرب العالمية الأولى.
- الجزيرة العربية في الاستراتيجية البريطانية.
- إعادة تقويم السياسة البريطانية تجاه شبه الجزيرة العربية.
- موقف بريطانيا من النزاع السعودي - الهاشمي.
- تقويم الدبلوماسية البريطانية في الشرق الأوسط.

الفصل الثالث عشر
العلاقات البريطانية - السعودية
١٩١٥-١٩٢٠

(١) مقدمـــــة:

وردت فكرة إسناد الزعامة إلى الأمير عبد العزيز آل سعود لقيادة الحركة العربية ضد الدولة العثمانية في تقارير شكسبير، التي أعدها بعد لقائه بالأمير العربي في عام ١٩١١. وتعتبر هذه الفكرة البداية الحقيقية للتغيرات اللاحقة في السياسة البريطانية تجاه شبه الجزيرة العربية من ناحية، وتجاه الدولة العثمانية من الناحية الأخرى. وفيما يتعلق بشبه الجزيرة العربية، فقد عرضنا في دراسة سابقة الإرهاصات الأولى لملامح هذا التغيير[١]. وسوف نواصل فيما يلي متابعة حالات المد والجزر في السياسة البريطانية تجاه شبه الجزيرة في إطار الظروف العامة الجديدة، التي أحاطت بمنطقة الشرق الأوسط ككل.

فيما يتعلق بالسياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية، صاحبة النفوذ الشرعي في شبه الجزيرة العربية بعامة، فقد كانت بريطانيا ترى - حتى عام ١٩١٤ - أن الدولة العثمانية لاتزال من القوة بحيث يصعب على حكومة لندن أن تتقبل مثل تلك الفكرة التي تسعى إلى انتزاع كل شبه الجزيرة العربية، فضلاً عن سوريا والعراق، من الدولة العثمانية، وتأمير عبد العزيز آل سعود عليها[٢]. وهكذا فشلت محاولة الكابتن شكسبير - السابق الإشارة إليها - ولقيت إهمالاً واستنكارًا شديدين من صناع القرار البريطانيين. وبقيت العلاقات البريطانية - العثمانية على ما كانت عليه طوال القرن التاسع عشر.

ولكن اندلاع الحرب العالمية الأولى، ودخول تركيا فيها إلى جانب ألمانيا، حفز كثيرين من صناع القرار البريطانيين إلى استدراك وجاهة الفكرة، التي سبق أن طرحها شكسبير قبل أربع سنوات، وفي ظل هذه التطورات الجديدة برز شكسبير ليجسد سياسة حكومة الهند البريطانية في شبه الجزيرة العربية، كما برز الأمير عبد العزيز آل سعود في شبه الجزيرة العربية ليساهم في تنفيذ جانب من سياسة حكومة الهند البريطانية. ولكن هزيمته في جراب، ومقتل شكسبير، أضاعا على عبد العزيز فرصة قيادة الحركة العربية، كما أضاعا على حكومة الهند فرصة التفوق على الإدارة البريطانية في القاهرة، التي كانت تابعة لوزارة الخارجية البريطانية، وكانت قد بدأت تعمل على اكتساب الشريف حسين لزعامة تلك الثورة.

(٢) الشريف حسين في الاستراتيجية البريطانية في الحرب العالمية الأولى:

وبينما هبط الأمير عبد العزيز آل سعود في نظر بريطانيا إلى مرتبة الشيوخ الضعاف، وبقي معلقًا لبعض الوقت دون إسناد دور جديد إليه، كان نجم الشريف حسين يتلألأ في نظر القاهرة، فهو حامي حمى الحرمين الشريفين، وينتسب إلى الأسرة الهاشمية للرسول محمد ﷺ، وهذان الأمران وحدهما كافيان لتمكينه من أن «يحدث في العالم الإسلامي تأثيرًا أخلاقيًا بالغًا»[٣].

وراح الساسة البريطانيون - انطلاقًا من ذلك الاعتقاد في قدرات الشريف حسين الإيجابية لخدمة السياسة البريطانية في العالم الإسلامي. وفي مواجهة الدعوة إلى الجهاد، التي أعلنتها الدولة العثمانية، لإثارة المسلمين

الخاضعين للحكم البريطاني، خاصة في مصر والهند - راحوا يوطدون علاقتهم بالحسين، واعدين إياه بتحرير الأراضي العربية الواقعة تحت الحكم العثماني، وتأميره عليها، وترشيحه ليكون خليفة عربيًا للمسلمين[٤]. وكان سير بيرسي كوكس Cox قد فكر في ترشيح الأمير عبد العزيز آل سعود لشغل هذا المنصب، ولكن عبد العزيز لم يرحب بالفكرة، ورد عليه بأن الوهابيين «لا يعترفون بأي خليفة بعد الأربعة الراشدين»[٥].

هكذا تركز التفكير حول ما يمكن أن يقوم به الشريف حسين، وما يمكن أن يقدمه الحجاز للحرب. وقد رأت وزارة الخارجية البريطانية أن الحجاز يمكن أن يقوم بدور استراتيجي في خدمة الأهداف البريطانية، فالحسين يستطيع - إذا دخل في ترتيبات مع بريطانيا - أن يحمي الوجود البريطاني من الخطر، الذي يمكن أن ينتج عن استخدام ألمانيا للساحل الشرقي للبحر الأحمر. ويستطيع كذلك أن يمنع الأتراك من استخدام سكة حديد الحجاز، التي كانت - في الواقع - فرعًا من سكة حديد بغداد. فسكة حديد الحجاز إذا وقعت في أيد معادية لبريطانيا، يمكن أن تسبب مشكلات للوجود البريطاني في عدن وشرقي أفريقية. وانطلاقًا من هذه الاعتبارات الأخلاقية والاستراتيجية معًا بدا الحسين وكأنه «الخيار الأفضل».

انتقل مركز الثقل إذن من شرقي شبه الجزيرة العربية إلى غربيها، ومن عبد العزيز آل سعود إلى الشريف حسين. ومن دائرة نفوذ وزارة الهند وحكومة الهند البريطانية إلى دائرة نفوذ وزارة الخارجية البريطانية، ومن سملا إلى القاهرة، ومن سير برسي كوكس في الخليج إلى طاقم المكتب العربي في القاهرة[٦]. وفي ظل هذه الترتيبات الجديدة، ليس من الضروري في هذه

الدراسة تضمين أي وصف تفصيلي للحركة العربية، ولكن من الضروري استكشاف بعض النقاط بغرض إيضاح أهداف السياسة البريطانية في شبه الجزيرة العربية، وذلك لتفسير المسار الذي سلكته العلاقات البريطانية - السعودية ، وما لحق بها من مد وجزر في السياسة البريطانية تجاه شبه الجزيرة العربية.

وباندلاع الحرب، بدأت ترتيبات الثورة العربية ضد تركيا تأخذ مجراها، ونشأت جمعيات سرية لتأمين حرية الولايات العربية واستقلالها، والحيلولة دون العودة إلى التبعية العثمانية، ومقاومة التدخل الأجنبي بكافة أنواعه وأشكاله[٧].وهكذا حركت الحرب الآمال العربية، ونشأت اتصالات عديدة بين قادة العرب وبريطانيا، باستثناء إمام اليمن وابن الرشيد، اللذين قررا الإبقاء على ولائهما للدولة العثمانية.

أما مباحثات الشريف حسين مع بريطانيا فقد كانت صعبة وطويلة، فقد وقف في البداية مترددًا بين وجهات النظر المتباينة، فبينما آثر ابنه الأمير فيصل الوقوف إلى جانب تركيا، فضّل ابنه الأمير عبد الله مساندة بريطانيا، ووقف القوميون السوريون مستعدين للتفاوض مع أي من الطرفين طبقًا لشروطهم. فقد وضعوا شروطهم في شكل بروتوكول، وأنابوا الشريف حسين للتفاوض مع بريطانيا طبقًا لتلك الشروط، التي تقضي بأن تعترف بالبلدان العربية الواقعة في إطار شبه الجزيرة العربية وسوريا الكبرى، باستثناء عدن، وأن تلغى الامتيازات.الممنوحة للأجانب «وأن يقام تحالف دفاعي بين بريطانيا والدولة العربية المستقلة». وفي مقابل ذلك كله كان القوميون السوريون على استعداد لمنح بريطانيا «أولوية اقتصادية»[٨].

استعاد الشريف حسين مباحثاته مع القاهرة طبقًا للشروط العربية السابقة. وفي الفترة من يوليو ١٩١٥ إلى يناير ١٩١٦ تبادل مع سير هنري مكماهون H. McMahon، المندوب السامي بالقاهرة، ثمان رسائل، عرفت باسم «مراسلات الحسين - مكماهون». وفي هذه الرسائل حاول كل من الطرفين تحديد موقفه تجاه الطرف الآخر، وتقرير الشروط التي سينضم - بناء عليها - الشريف حسين إلى الحلفاء في الحرب ضد العثمانيين وحلفائهم.

في الرسالة الأولى المؤرخة في ١٤ يوليو ١٩١٥. بحث الشريف حسين عن إمكانية كسب تأييد بريطانيا للدولة العربية المقترحة، كما حددها بروتوكول دمشق[٩]. ورد مكماهون في ٣٠ أغسطس على ذلك في عبارات غامضة وغير حاسمة، فذكر أن المفاوضات حول الحدود «تبدو سابقة لأوانها ومضيعة للوقت...» في ظل أوار الحرب الدائرة. وكان ذلك بداية دخول المفاوضات في متاهات دبلوماسية وتعديلات لفظية، بقصد تمييع بريطانيا للمسألة برمتها. ولكن الحسين أصر في البداية على ضمان النص على تعيين حدود واضحة المعالم للدولة العربية المقترحة، عندئذ استبعد مكماهون «أجزاء من سوريا تقع إلى الغرب من دمشق وحمص وحماة وحلب». ومع أن الحسين رفض الدخول في جدل مع مكماهون في ٥ نوفمبر ١٩١٥، ثم حذر في مطلع عام ١٩١٦ من أنه لن يترك مطالبه في سورية بأكملها، إلا أنه سرعان ما وقع في خطأ فادح، حين وافق - بعد ذلك - على تأجيل مناقشة مسألة الحدود إلى ما بعد الانتهاء من الحرب[١٠].

لقد أخطأ الحسين خطأه القاتل حين دخل الحرب بغير شروط محددة. ولم يكن في وضع يحسد عليه، فقد صار واضحًا أنه لن يقف إلى جانب

الأتراك. والآن تأكد أنه واقف في صف الحلفاء، وتحولت القضية العربية - في الواقع - إلى قضية سلامة شخص الحسين، فهو لا يستطيع في هذه المرحلة أن يتراجع عن مساندة بريطانيا إلى التحالف مع العثمانيين، وحين أعلن الثورة العربية ضد الأتراك في ١٠ يونية ١٩١٦، لم يكن أحد من بين القوميين العرب يعرف، على حد تعبير عزيز علي المصري «ما إذا كان الشريف حسين قد أعلن الثورة ليمنع احتلال قوة أجنبية للحجاز (بريطانيا)، أو ليتحدى سلطة السلطان (العثماني) لتحقيق الاستقلال»[١١].

ومع أن الإدارة البريطانية في القاهرة عينت عزيز علي المصري ليكون رئيسًا لأركان قوات الحسين، إلا أن عزيز كان محجمًا عن الخدمة في صفوفه، وكان مرتابًا في أمره، وحين أقنعه المسؤولون البريطانيون بالعدول عن هذا الموقف الرافض، لم تتبدد شكوكه تجاه الحسين، حتى بعد أن التقى به شخصيًا. فاستقال بعد أيام تاركًا منصبه لجعفر العسكري. وعلى ضوء هذه التطورات وصل إلى الحجاز رونالد ستورز R. Stores السكرتير الشرقي في القاهرة، وبصحبته لورانس T. E. Lawrance لتنسيق الأدوار في الحرب، وتحديد الدور الذي ستضطلع به بريطانيا في الثورة العربية مع الحسين. وبينما عاد ستورز إلى القاهرة بقي لورانس في الحجاز ليلعب دورًا غامضًا كضابط اتصال[١٢]. وقد علق فيلبي على هذه التطورات - فيما بعد - بقوله: لقد أتيح للورانس وجيش الحجاز إنجاز ما كان يمكن لشكسبير وابن سعود أن ينجزاه في ظل ظروف أخرى»[١٣].

وفي نهاية عام ١٩١٦ حق لسير جلبرت كلايتون Sir G. Clayton مدير المخابرات العسكرية في المكتب العربي بالقاهرة، والذي أشرف على

الخطة العسكرية للثورة، أن يفاخر بأن : «ثورة الشريف (حسين) قد فتتت التضامن الإسلامي... وأكدت على فشل الجهاد (العثماني)» ومن الناحية السياسية، أكد كلايتون في نشوة الإحساس بالتفوق والنصر أن الثورة العربية «تسير على سياستنا في شبه الجزيرة العربية وتكملها، وهي السياسة المتمثلة في عقد اتفاقيات مع حضرموت وعمان ومسقط والكويت وعسير وعبد العزيز ابن سعود. وقد أعطت الثورة لبريطانيا العظمى السلطة على سائر شبه الجزيرة العربية، من البحر الأحمر إلى الخليج الفارسي، كرادع لأي نشاط أو تدخل معادين»[١٤].

(٣) عبد العزيز في الاستراتيجية البريطانية في الحرب العالمية الأولى:

وعلى الجانب الآخر من شبه الجزيرة العربية، بقي دور عبد العزيز آل سعود في الحرب العالمية الأولى أقل دلالة مما كان متوقعًا. ذلك أن قدراته الحربية في معظمها كانت قد امتصت في صراعات محلية، ففي البداية كان صدامة مع قبائل العجمان، ثم مع قبائل المرة. وقد ضاعف من عدم فعالية الدور الذي اضطلع به عبد العزيز أن حكومة الهند أهملته لبعض الوقت، ولم توكل إليه أي دور إيجابي في الحرب بعد معركة جراب، وفوق ذلك كله كان نقص المال والسلاح ذا آثار سلبية معوقة لإمكانية القيام بأي نشاط محتمل. وقد شكلت هزيمة جراب خلفية عامة لم يكن من السهل محوها من ذاكرة عبد العزيز، وكان عليه إذا فكر في الدخول في مغامرة جديدة، أن يحسب حساباته جيدًا، كي لا يقع من جديد في مأساة عسكرية وسياسية ونفسية[١٥].

وبينما كانت العوامل السابقة تحيط بعبد العزيز، وتحجم نشاطه وطموحاته، كانت بريطانيا تؤكد على سياستها في شبه الجزيرة العربية، فالهند قد أهملته، بينما سارت القاهرة مشوارًا طويلاً مع غريمه الشريف حسين. وهذا الموقف جعل عبد العزيز يرتاب كثيرًا في بريطانيا، التي قد تساند الحسين في ادعاء السلطة على بعض أجزاء نجد، أو تُظهره بمظهر المتفوق على حكام آخرين في شبه الجزيرة العربية.

وتتضح مخاوف عبد العزيز حين طلب منه الشريف حسين أن ينضم إلى الثورة العربية بادئ الأمر. ويبدو أن ذلك كان بإيعاز من بريطانيا، التي كان يعنيها - وقتئذ - نجاح العرب في طرد الأتراك من شبه الجزيرة العربية بأسرع ما يمكن. عندئذ أصر عبد العزيز على الحصول مسبقًا على تعهد كتابي من الشريف حسين بأن «الشريف سيتوقف عن انتهاك حرمة أراضيه (عبد العزيز) والتدخل في شئون رعاياه» ولكن الحسين لم يحاول استرضاء عبد العزيز، وأكثر من ذلك أنه أثار حنقه الشديد. أما الحكومة البريطانية، التي كانت تدرك حقيقة العداء القديم والغيرة بين الزعيمين العربيين، فقد شعرت بأنه من الضروري «أن يعملا معًا بالتعاون معنا» لأجل القضية العربية والمصالح البريطانية[١٦].

لم تنجح بريطانيا في دفع عبد العزيز والحسين إلى العمل معًا، وإن نجحت في أن تؤمن تعاونهما معها بشكل أو بآخر. ولكن البريطانيين أصيبوا بشيء من الإحباط، حين أعلن الحسين نفسه «ملكًا على البلاد العربية»، لأن هذا الإعلان أدى إلى تعميق هوة الخلاف بين الحسين وعبد العزيز. وأدركت بريطانيا خطورة التضحية بأحد الحليفين المتنافسين، ووجدت

نفسها مضطرة لإعلان احتجاجها على إعلان «الحسين ملكًا» ، ذلك أنها - فضلاً عن حرصها على مشاعر القادة العرب الآخرين في شبه الجزيرة العربية - كانت كذلك حريصة على مراعاة مشاعر الفرنسيين وما يعنيهم من أمر سورية.

ومع أن بريطانيا سعت إلى مصالحة الحسين مراعاة لظروف الحرب، واعترفت به «ملكًا على الحجاز» وليس «ملكًا على البلاد العربية» ، فإن ذلك - على كل حال - لم يرض الحسين تمامًا، ولكن هذه التطورات جميعها «جرحت كبرياء عبد العزيز آل سعود العربي في الصميم»، وبالتالي زادت الفجوة بينهما اتساعًا، وبادل الحسين شكوك عبد العزيز بشكوك مثلها، ورأى في عبد العزيز قائدًا للوهابيين الذين كانت طموحاتهم في الحجاز مصدر خطر دائم عليه(١٧).

وفي محاولة من جانب كوكس للاستفادة من طاقات عبد العزيز وقدراته، وتوجيهها بما يتناسب والمصالح البريطانية. قرر أن يتحدث إليه مباشرة، ليخرجه من الموقف العقيم الذي اتخذه بعد جراب. فقد وجد كوكس بعد مراسلة مع عبد العزيز أن عليه أن يحمي ذلك الأمير العربي، الذي تقع بلاده في إطار مسئولية حكومة الهند، ضد اعتداء محتمل من جانب ملك عربي، تقع بلاده في إطار مسئولية القاهرة، ويوضح ذلك الموقف كيف أدت أحداث شبه الجزيرة العربية إلى دخول وزارة الهند في صدام على النفوذ مع وزارة الخارجية في شبه الجزيرة العربية، ففي ٨ أغسطس ١٩١٦ جادل كوكس حكومته في أن عليها أن تخبر عبد العزيز - بالتحديد - «أن أي تفاهم في الحاضر أو في المستقبل بيننا وبين الشريف لن يضر بشروط

البندين الأول والثاني من معاهدتنا معه (عبد العزيز) في ٢٦ ديسمبر ١٩١٥»[١٨]. وهما البندان المتعلقان باعتراف بريطانيا بعبد العزيز وبحمايته من أي عدوان «أجنبي».

وفوق ذلك، اقترح كوكس أن تعلن بريطانيا عن المعاهدة التي عقدتها في ديسمبر ١٩١٥ مع عبد العزيز، وأن تضع بنودها أمام الحسين خاصة ليقف على حجم التزام بريطانيا نحو القادة العرب الآخرين. عندئذ طمأنت وزارتا الخارجية والهند نائب الملك في الهند Viceroy، في ١٩ سبتمبر ١٩١٦، أنه بالرغم من أن فكرة «خلق دولة عربية»، أو «اتحاد بين مجموعة من الولايات العربية» لم تمت، فإن التضحية بعبد العزيز غير واردة أصلاً طبقًا لشروط المعاهدة معه.

وفي إشارة تفصيلية إلى بنود المعاهدة مع عبد العزيز، سلمت وزارتا الخارجية والهند بضرورة الالتزام بالبند الأول الخاص بالاعتراف، «لأنه لا يمكننا الإقرار بأن البند الثاني (الخاص بالحماية من عدوان أجنبي) كان ملزمًا لنا كما هو الحال ضد عرب آخرين»[١٩]. ويعني تفسير وزارتي الخارجية والهند للبند الثاني من المعاهدة أن بريطانيا لن تساعد عبد العزيز ولا يجب أن تساعده ضد الشريف حسين. وقد أكدتا على أن كلمة «أجنبي» تسرى فقط على «غير العرب». وأصرتا كذلك - ولو مؤقتًا على حجب نص المعاهدة عن الشريف حسين[٢٠].

(٤) الجزيرة العربية في الأستراتيجية البريطانية:

كان هناك اتفاق واضح بين الوزارات البريطانية المعنية على أن العداء

بين الزعيمين العربيين المتنافسين مدمر للمصالح البريطانية وقت الحرب، وأنه يجب أن يسوى في أقرب فرصة. وقد كان هذا في الواقع هو هدف مقترحات سير بيرسي كوكس.

ومهما يكن من أمر غموض الدبلوماسية البريطانية، فقد استمرت الاتصالات بين كوكس وعبد العزيز، وفيها حرص عبد العزيز على مناقشة كوكس في أسلوب التعاون المقترح بينه وبين بريطانيا. وحين التقيا في العقير، في ١١ سبتمبر ، شرح عبد العزيز موقفه بالتفصيل، وكان رد فعل كوكس إيجابيًا، فقد طمأن الأمير تمامًا بشأن القضايا التي أثارها ، والتي تتعلق بمستقبله السياسي، وبإمكانيات تأمين سلامته وسلامة بلاده.

وإذا كانت الخطوة السابقة تحسب نجاحًا لدبلوماسية كوكس في تأمين الموقف العسكري البريطاني في الخليج، فإن ذلك الموقف أصبح أكثر وضوحًا حين زار الأمير عبد العزيز الكويت، في ٢٠ نوفمبر، ليعرف دوره مع الفريق المناصر لبريطانيا، ففي الكويت «أقسم القادة الثلاثة (شيخ الكويت، وشيخ المحمرة، وعبد العزيز) على العمل معنا (بريطانيا) لتحقيق هدف مشترك. هذه التأكيدات الشفوية من الزعماء الثلاثة، حفزت كوكس إلى مقابلتها بتأكيدات شفوية مماثلة لعبد العزيز، مؤداها أن «حقوقه مصونة تمامًا في ضوء العلاقات التي أقامتها الحكومة البريطانية مع الشريف (حسين)» [٢١].

وسط هذه الوعود المتبادلة، التي تعكس جوًا من الانسجام العام في علاقات بريطانيا بهؤلاء القادة الثلاثة، أعد كوكس بمساعدة جرترود بل G. Bell حفل شرف، منح فيه عبد العزيز وسام قائد فرسان إمبراطورية

الهند من المرتبة الرابعة .K.C.I.E ثم دعى عبد العزيز لزيارة البصرة في ٢٦ نوفمبر. وهناك زار قاعدة بريطانية، وأُهْدِيَ سيفُ شرف ورسالةُ ترحيب من قائد الجيش. وكان المقابل لهذه الحفاوة أن يبعث عبد العزيز أحد أبنائه في بعثة صلح إلى الشريف حسين[٢٢].

اعتقد البريطانيون أن حفل الكويت، وزيارة عبد العزيز للبصرة، قد «وضعتا (بريطانيا) في موقف متميز». وتزايدت حماسة كوكس والهند بعامة، حول أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه عبد العزيز في الحرب، خاصة وأنه وعد بتقديم أربعة آلاف رجل مسلحين لمحاربة آل الرشيد في حائل. وكان على بريطانيا أن تساهم في هذا الجهد العسكري بأن تقدم له ثلاثة آلاف بندقية، فضلاً عن ذخائرها. هذا إلى جانب منحة مالية قدرها خمسة آلاف جنيه استرليني، لتغطية النفقات اللازمة لإعداد تلك القوات للدخول في المعركة.

واعتبر ويلسون، نائب كوكس، زيارة عبد العزيز هذه «حدثًا بالغ الأهمية يمكن أن يكون فرصة مناسبة لتوجيه السياسة (الشرقية البريطانية) توجيهًا جديدًا، كأن يكون نشاطنا في شبه الجزيرة العربية منطلقًا من البصرة بدلاً من القاهرة»[٢٣]. هكذا استعادت الهند ثقتها في عبد العزيز بعد موقعة جراب، وظهرت البصرة لتلعب دورًا جديدًا لأول مرة في توجيه السياسة البريطانية في شبه الجزيرة العربية، وبدأت مرحلة جديدة من المد في السياسة البريطانية هناك.

كان الاتفاق بين القاهرة والهند على منع الشريف حسين وعبد العزيز آل سعود من التنازع فيما بينهما بشغلهما في بعض جوانب النشاط

العسكري للحرب العالمية الأولى، يسير طبقًا لسياسة ناجحة. بيد أن علاقات بريطانيا الطيبة أو التي بدت كذلك وقتئذ مع الشريف حسين ومع العرب بعامة، وهي العلاقات التي أجهد البريطانيون أنفسهم في إقامتها، سرعان ما تهددها قراران رئيسيان في السياسة البريطانية: الأول اتفاق سايكس بيكو في مايو ١٩١٦، والثاني تصريح بلفور في ٢ نوفمبر ١٩١٧[٢٤]. فقد أزعج كلا القرارين الشريف حسين والعرب حول حقيقة نوايا السياسة البريطانية في الشرق الأوسط.

كان العرب في وضع حرج، فقد فات وقت تبديل المواقف، وصار من المحتم عليهم أن يواصلوا السير في الخط الذي بدأوه وإن كرهوا ذلك، وأدركت القاهرة هذه الحقيقة، ولذا ذهب مارك سايكس نفسه ليلتقي بالشريف حسين ويهدئ من روعه. وفي ٤ يناير من العام التالي (١٩١٨)، ذهب الدكتور هوجارث Hogarth ليؤكد على موقف الشريف حسين ويطمئنه[٢٥]. لقد كان من غير المحتمل مصالحة الشريف حسين، الذي تبددت أحلامه في إقامة دولة عربية كبرى، ذلك أن جانبًا من الأرض التي كان قد وُعِدَ، قُسمت بطريقة أخرى بين الإنجليز والفرنسيين واليهود.

أثارت تجربة السياسة البريطانية في الشرق الأوسط الشكوك حول إمكانية قيام دول عربية مستقلة، أو دولة عربية متحدة، في المنطقة الواقعة إلى الشرق من مصر، وبالتالي فلم تعد بريطانيا تشغل تفكيرها بشأن الوعود التي منحتها للشريف حسين، ولا هي على استعداد لمنح الاستقلال المباشر لأي من البلدان الطموحة إلى الاستقلال في المنطقة.

ولقد جسد سير جلبرت كلايتون تلك الأفكار البريطانية الجديدة حين

كتب قبل هذا الموعد، في ١٢ نوفمبر ١٩١٥، إلى ونجت يقول: «يبدو أن الهند قلقة من وجود دولة عربية متحدة وقوية، وهذه لا يمكن أن تظهر إلى الوجود إلا إذا كنا حمقى». ثم أضاف كلايتون «لابد أن يكون شغلنا الشاغل هو ألا نرى إمكانية قيام مثل هذه الدولة، وأن نتجنب مساعدة طرف على حساب الأطراف الأخرى»[٢٦].

إن الاستراتيجية البريطانية التي أفصح عنها كلايتون بوضوح لا تشوبه شائبة، كانت معنية - أساسًا - بالدولة العربية التي وعدتها بريطانيا للشريف حسين، ولكنها - بالرغم من ذلك - أثبتت أنها ليست استراتيجية مرحلية لخدمة هدف مؤقت، وإنما كانت استراتيجية طويلة المدى، لا تزال تمارس إلى اليوم عن طريق أطراف أخرى. لقد أثبتت بريطانيا أنها لم تكن في القرن التاسع عشر من الحماقة بحيث تقيم دولة عربية قوية، عندما وقفت ضد محمد علي، وجردته من انتصاراته، وحاصرته بالقوة داخل مصر، وذلك لنفس الأسباب التي أشار إليها كلايتون، بعد مائة عام.

وبعد عدة شهور فقط من رسالة كلايتون إلى ونجت، كتب أرثر هرتزل A. Hirtzel في فبراير ١٩١٦: «قد تكون دولة عربية قوية أخطر على الدول المسيحية من دولة عثمانية قوية، كما أن سياسة لورد كتشنر Kitchener الهادفة إلى القضاء على دولة إسلامية لمجرد إقامة دولة أخرى، تبدو لي دائمًا على أنها سياسة مدمرة»[٢٧].

الواقع أن أفكار هرتزل تتوافق مع أفكار كلايتون، وإذا كان الأول قد أشار إلى «دولة إسلامية قوية»، بينما أشار الثاني إلى «دولة عربية قوية» فإن المعنى الأول لا يختلف في أي من تفاصيله عن الآخر، لأن الدولة العربية

المعنية في هذه المنطقة بالذات هي بالضرورة دولة إسلامية، والعكس كذلك صحيح. ولكن هرتزل يبدو متطرفًا للغاية حين يشير إلى سياسة كتشنر، التي تقضي بتدمير الدولة العثمانية الإسلامية، لتقيم- طبقًا لوعوده إلى الشريف حسين - دولة عربية إسلامية، ويصف تلك السياسة بأنها مدمرة للمصالح البريطانية في الشرق.

إن هذه الأفكار التي صرح بها مسؤولون بريطانيون من بين صناع القرار في السياسة الخارجية البريطانية في الشرق الأوسط، تقدم لنا مؤشرًا سلبيًا تجاه نتائج السياسة التي سيتبعها عبد العزيز آل سعود في توحيد شبه الجزيرة، وإقامة «دولة عربية قوية»، على جانب من المساحة التي كان من المفروض أن يقيم الشريف حسين عليها دولته العربية الكبرى.

على كل حال، لم يكن قد مضى كثير من الوقت حين تكشفت خفايا السياسة البريطانية المتناقضة في الشكل والمضمون، متمثلة في اتفاق سايكس بيكو، ووعد بلفور، وتصريحات المسئولين البريطانيين في الشرق الأوسط حول احتمال قيام دولة «عربية» أو «إسلامية» قوية. ولاشك في أن هذه التطورات ساهمت إلى حد كبير في تشكيل سياسة عبد العزيز آل سعود في المنطقة.

(٥) إعادة تقويم السياسة البريطانية تجاه شبه الجزيرة العربية:

كانت السياسة البريطانية في الشرق الأوسط - إن كانت هناك سياسة أصلاً - مجالاً لنقد كثير من النقاد المستقلين، الذين وصفوها بأنها «غير واقعية». فقد لاحظ مدير المخابرات البريطانية - على سبيل المثال - وهو

يراقب عملية اتفاق سايكس - بيكو تناقضات صارخة حين قال: «يجب أن أعترف أن الأمر يبدو لي كأننا في موقف الصيادين الذين اقتسموا فروة الذئب قبل أن يصيدوه»[٢٨].

هكذا صارت السياسة البريطانية في الشرق الأوسط عرضة للنقد والتجريح من بعض العناصر البريطانية، ومن العناصر العربية جميعها. فقد ازداد التوتر بين القاهرة والحسين، وأدرك العرب أنهم قد خدعوا، ففي الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تخاطب كل أصحاب المصالح في المنطقة، وتمنح الوعود لمن تشاء، تبين أن تلك السياسة لم تدرس دراسة جيدة قبل وضعها موضع التنفيذ. لقد غلب على هذه السياسة أسلوب وزارة الخارجية، وهي بطبيعتها سياسة «تجريبية». وترتب على ذلك أن أعطت بريطانيا اهتمامًا رئيسيًا للتنافس أو التحالف البريطاني - الفرنسي، أكثر مما أعطت للنصوص المبهمة والوعود الغامضة المقدمة للعرب واليهود[٢٩].

وهكذا تدهورت العلاقات العربية - البريطانية، وأجهض الوفاق العربي - البريطاني قبل أن يولد. وراحت بريطانيا من جديد تبحث عن زعيم أو قائد عربي يمكن الاعتماد عليه، وكان الطريق ممهدًا أمامها لأن الهند كانت قد أعادت إقامة الجسور مع عبد العزيز بعد موقعة جراب، عن طريق لقاءات إيجابية للطرفين، تمت في العقير والكويت والبصرة، وكان على القاهرة، وهي تنفض يديها تمامًا من الحسين، أن تتأكد من أن عبد العزيز لا يزال حريصًا على صداقته مع بريطانيا.

وفي يونيو ١٩١٧ خططت القاهرة لبعثة رونالد ستورز إلى عبد العزيز، لتناقش معه عدة أمور تتعلق بموقف الأمير من بريطانيا وحلفائها

(الشريف حسين) في شبه الجزيرة العربية، وتتعلق - بنفس القدر - بموقفه من أعداء بريطانيا(آل الرشيد). ولم تكن الهند غائبة عن الساحة، التي تمارس فيها القاهرة نشاطًا لم يكن لها من قبل، ذلك أن عبد العزيز هو الفارس الذي قامرت عليه الهند منذ البداية، وهي لن تتركه الآن للقاهرة، دون أن تشارك في صنع التطورات الجديدة، ولو بالإشارة والتوجيه. لذلك كله لم يتردد كوكس في إرسال مذكرة من بغداد إلى القاهرة لتكون بمثابة توجيه لخطى ستورز. وكان الأمل معقودًا على زيارة ستورز هذه، ولكنه أصيب بضربة شمس قبل أن يلتقي بعبد العزيز، وعاد أدراجه إلى القاهرة[٣٠].

ظل المسؤولون البريطانيون في بغداد على اعتقادهم بأن على عبد العزيز أن يتخذ موقفًا أكثر فعالية، ونصحوا القاهرة بعدم التخلي عن محاولات الصلح. ودفع هذا الاتجاه بعض المسئولين إلى الاعتقاد بأن عبد العزيز «ابن سعود صار القائد الديني والدنيوي لجميع القبائل العربية في وسط الجزيرة العربية، عدا تلك التابعة لابن الرشيد أمير حائل... و(قبائل) العجمان (القاطنة) على حدود ميزوبوتاميا (العراق)»[٣١]. وهكذا حددت بغداد عناصر القوة الرئيسية في شبه الجزيرة العربية، وسعت إلى الإصلاح بين طرفيها الأساسيين (عبد العزيز آل سعود والشريف حسين). وعلى هذا الأساس كلف كوكس أحد ضباطه السياسيين في الخدمة المدنية الهندية، وهو سان جون فيلبي، ليقوم بزيارة كل من عبد العزيز والشريف حسين في خريف عام ١٩١٧[٣٢].

وفي الوقت الذي كان فيه فيلبي يجوب صحارى قلب شبه الجزيرة العربية متوجهًا إلى عبد العزيز ، كانت القاهرة قد أرسلت أحد موظفيها إلى

جدة في مهمة مماثلة لمهمة فيلبي، كانت بعثة فيلبي تهدف إلى ترتيب دور أكثر فعالية لعبد العزيز ضد آل الرشيد، أنصار العثمانيين في حائل. ذلك أن الترتيبات التي سبق أن أجراها كوكس مع عبد العزيز لم تقدم عونًا كافيًا للأخير يمكنه من أن يلعب دورًا أكثر إيجابية لصالح السياسة البريطانية. على كل حال، فإن هدف البعثة لا يختلف في شيء عن أهداف بَعْثتي شكسبير وكوكس السابقتين.

لم تكن مهمة فيلبي سهلة، ذلك أن الاتصالات عبر شبه الجزيرة العربية كانت صعبة، وأحيانًا كانت مستحيلة، فضلاً عن أن الأمير عبد العزيز والشريف حسين كانا يفكران بطريقتين مختلفتين، وأكثر من ذلك أن القاهرة وبغداد اختلفتا حول ما إذا كان من الضروري أن يستكمل فيلبي مهمته. هكذا واجه فيلبي قسوة البيئة، وصعوبة الاتصالات، كما واجه سياسات متنافرة على المستوى المحلي، وسياسات أخرى غير ناجحة على المستوى البريطاني، وفي ظل هذه الظروف حمل فيلبي المسئولية كاملة على عاتقه، وتصرف على طريقته، بعيدًا عن تعليمات بغداد إليه.

وجد فيلبي، في نهاية نوفمبر ، أن عبد العزيز يعاني من آثار موقف حرج، نتيجة لنقص في المال والسلاح، ونتيجة لمعارضة بعض عناصر شعبه من الإخوان، لتعامله مع بريطانيا المسيحية، ونتيجة لتحويطه بمنافسيه وأعدائه (شيخ الكويت، والعجمان، وآل الرشيد والشريف حسين) ولكي يمارس نشاطًا عسكريًا ضد آل الرشيد في حائل - أنصار الأتراك - فإنه كان يحتاج إلى خمسين ألف جنيه استرليني في الشهر، أي ما يعادل ١٠٠٠٪ من قيمة المنحة التي كان يتقاضاها من بريطانيا وقتئذ. هذا فضلاً عن مبلغ نقدي

مبدئي يعطى له وقدره ٢٠ ألف جنيه استرليني، وعدا هذه المبالغ يحتاج عبد العزيز إلى أسلحة وذخيرة كافية لتحقيق النصر.

صاغ فيلبي تقديراته السابقة لاحتياجات الأمير عبد العزيز، وبعث بها إلى كوكس، مبينًا أن حملة عبد العزيز ضد حائل تستوجب التنفيذ الفوري، وأن «شيئًا عظيمًا يمكن تحقيقه (من ورائها)»[٣٣].

وبعد أن وقف فيلبي على أوضاع عبد العزيز، رحل في التاسع من نوفمبر ١٩١٧ إلى الطائف في الحجاز، ليلتقي بزميله القادم من القاهرة (ستورز) ولكنه لم يجد أثرًا له هناك كما كان مقررًا. فآثر مواصلة الرحلة إلى جدة، التي وصلها ليلة عيد الميلاد (٣١ ديسمبر ١٩١٧)، وهناك في جدة، وفي مركز الوكالة البريطانية، وبعد عناء شهرين من السفر المتصل عبر الصحراء، استمتع فيلبي أخيرًا بقدر من الراحة والهدوء، ونعم بشيء من أسباب المدنية، ووقف على آخر أخبار الحرب الكبرى (الحرب العالمية الأولى)، فقد صار في إمكانه أن يطلع على الصحف وأن يخاطب أصدقاءه ورؤساءه. وكان من بين ما وقف عليه فيلبي، أن ستورز قد شغل منصبًا جديدًا هو: «حاكم عام القدس» وأن هوجارث في طريقه إلى جدة حول ذلك الوقت.

لم يتقرر في القاهرة أن يذهب هوجارث إلى الحجاز لمجرد الوقوف على ما توصل إليه فيلبي مع الأمير عبد العزيز، وإنما لمحاولة تهدئة الشريف حسين، بعد الصدمة التي تلقاها من بريطانيا، أثر الإعلان عن اتفاق سايكس بيكو، وتصريح بلفور، وهذا يعني أن بريطانيا لم تهمل الدور الذي تلعبه القاهرة مع الحسين، وإنما سعت للمحافظة عليه، إلى جانب الدور الرئيسي الذي يمكن أن يلعبه عبد العزيز آل سعود.

التقى فيلبي وهوجارث معًا بالشريف حسين. وكان اجتماعهما عقيمًا، لأن الشريف كان غاضبًا، ولأن ميول فيلبي الواضحة نحو عبد العزيز زادت من غضب الشريف حسين وسخطه على السياسة البريطانية، التي رآها منحازة لغيره من العناصر المحلية والقوى الدولية.

أما فيلبي نفسه فقد ضاق هو الآخر بالسياسة البريطانية، لأنه علم - عند لقائه بهوجارث - أن القاهرة لم تعد تؤيد بغداد في دعم موقف عبد العزيز ضد آل الرشيد. واعتبر ذلك انتكاسة لسياسة حكومته، التي أضاعت فرصة نادرة لتحقيق المصالح البريطانية في الشرق الأوسط، ذلك أن ميزان القوى في شبه الجزيرة العربية قد يتبدل لغير صالح حلفاء بريطانيا. ولكن القاهرة كانت تخشى - إن ناصرت عبد العزيز - أن ينتهي الأمر بتفوقه المطلق في شبه الجزيرة العربية، وبالتالي فإن الجري وراء هذا الهدف سيقود إلى الإخلال التام بميزان القوى في شبه الجزيرة العربية، وهو أمرٌ سيرهق السياسة البريطانية في متابعته وتحجيمه، وحين سئم فيلبي هذه المواقف المترددة، قرر العودة من حيث أتى، ولكن الشريف حسين منعه من عبور الحدود إلى نجد، فتوجه إلى مصر[٣٤].

عاد فيلبي من القاهرة إلى الرياض حيث التقى بعبد العزيز ثانية، ووضع أمامه صورة لما جرى في الحجاز مع الشريف، وأخرى لما جرى في القاهرة مع المسئولين هناك. وخفف عنه تلك الانطباعات غير المريحة، حين شرح له أن رحلته إلى القاهرة مكنته من مناقشة حقيقة موقف الأمير عبد العزيز في قلب شبه الجزيرة العربية، وجد عبد العزيز شيئًا من العزاء في موقف فيلبي، عوضه عن التردي الملحوظ في السياسة البريطانية، وكان هذا مقدمة ساهمت في

إقناع عبد العزيز (في أبريل ١٩١٨) بأهمية الهجوم على حائل، وعدم التراجع عن هذه الخطة.

لم يكن في إمكان فيلبي أن يطيل بعثته أكثر من ذلك، فقد قضى فيها قرابة العام. وفي نفس الوقت كان يتوق إلى تحقيق إنجازات تتعلق بطموحاته الشخصية، وقبل أن يغادر الرياض قدم لعبد العزيز قرضًا قيمته عشرين ألف جنيه استرليني، بشرط أن يبدأ عبد العزيز عملياته العسكرية ضد آل الرشيد مباشرة، ووعد الأمير بأنه سيجعل الحكومة البريطانية تعترف بوضعه الجديد. ولسوء حظ كل من عبد العزيز وفيلبي، تيقن الأخير أن الفكرة الأصلية من وراء بعثته، لم تعد تلق وقتئذ إلا تأييدًا باهتًا، في كل من القاهرة والهند[٣٥].

(٦) موقف بريطانيا من النزاع السعودي - الهاشمي:

لقد صار لدى عبد العزيز من الأسباب الوجيهة ما يجعله يرتاب في السياسة البريطانية، تمامًا كما فعل الشريف حسين، ويتضح ذلك من خطاب بعثه عبد العزيز إلى فيلبي في ٢٥ يوليو، يقول فيه : «إن الحكومة البريطانية قد صارت حكومتين: تلك الموجودة في مصر، والتي تتبع كلام الشريف حسين سواء أكان صحيحًا أم خاطئًا، وتلك الموجودة في العراق والتي تستقبل أعدائي (بأذرع مفتوحة) وتمنعني من عقابهم (العجمان وآل الرشيد)»[٣٦].

كان عبد العزيز حريصًا على ألا يلزم نفسه بأي التزام نحو الحكومة البريطانية، ويتضح ذلك حين سأل فيلبي في الرسالة السابقة أن يحدد له موقف الحكومة البريطانية تجاه أمور بعينها هي:

(١) ما إذا كانت القاهرة تستطيع أن تمنع الشريف من أي عمل عدائي ضده.

(٢) ما إذا كان بإمكان الحكومة البريطانية أن تمنع قبائل العجمان وشمر المتجولة من عبور أراضيه.

(٣) ما إذا كان في وسع بغداد أن تساعد على حل مشكلاته مع شيخ الكويت بشأن مسألة الحصار البحري.

(٤) ما إذا كانت الحكومة البريطانية مستعدة لأن تدفع له جميع نفقات العمليات العسكرية التي سيقوم بها للهجوم على حائل.

عاد فيلبي إلى بغداد في أغسطس عام ١٩١٨، والتقى بكوكس، وكرر معه النقاش حول حائل، وأهمية استيلاء عبد العزيز عليها، على أن يستولى الشريف على المدينة. وعندئذ يمكن أن يقسم قلب شبه الجزيرة العربية إلى قسمين بين الحاكمين الذين سيظلان معتمدين على بريطانيا.

وفيما يتعلق بالحدود المقترحة في قلب شبه الجزيرة العربية، رأى فيلبي أن تكون خورمة لعبد العزيز، في حين تكون منطقة عتيبة الواقعة خلف مكة من نصيب الشريف، وعلى العكس من رؤية القاهرة، رأى فيلبي أن وجود آل الرشيد في حائل سيكون عقبة في طريق السلام وتسويات ما بعد الحرب، ولكنه على كل حال وجد نفسه الوحيد الذي يؤيد هذه الخطة[٣٧].

بدأ عبد العزيز نشاطًا عسكريًا محدودًا ضد حائل في سبتمبر ١٩١٨، معتمدًا في ذلك على الوعود التي منحها إياه فيلبي، دون أن يتأكد من موافقة بغداد أو القاهرة على ذلك، وقد كان حذرًا في نشاطه، خوفًا من أن تلحق به هزيمة كالسابقة في جراب. ولكنه ما لبث أن عاد بجيشه دون أن يحقق

نصرًا على حائل، أو يستولي على عاصمة آل الرشيد، ذلك أنه تلقى أنباء مفادها أن قوات الشريف حسين شنت هجومًا على حدوده الغربية.

ولقد كانت الأخطار تهدد طموحات عبد العزيز من جهتي الشمال والغرب. وكان عليه أن يعطي الأولوية لإحدى الجبهتين، فآثر التصدي أولاً للخطر القادم من الغرب، لإجهاض طموحات الحسين، وانتقل بذلك مسرح الحرب من شمالي شبه الجزيرة إلى غربيها، وكان هذا يخرج عن إطار مهمة فيلبي.

في الواقع، لم يكن عبد العزيز معنيًا بمهمة فيلبي بقدر ما كان معنيًا بمصالحه الخاصة، بصرف النظر عن المصالح البريطانية. وقد تصادف هذا التطور مع حرص بريطانيا على العودة إلى سياستها السابقة على الحرب العالمية الأولى، وهي سياسة الجزر وتفادى الدخول في شئون قلب الجزيرة العربية لانتهاء الحرب في الميدان الأوروبي وانتصار الحلفاء، وعدم الحاجة إلى أي جهد عسكري إلى جانبها من عبد العزيز آل سعود. لقد باءت بعثة فيلبي بالفشل، فلم يستولى عبدالعزيز على حائل، ولم تتم مصالحته والشريف حسين، وكان هذان الأمران هما هدفي البعثة.

ولقد انتهت الحرب العالمية الأولى، وحقق الحلفاء أهدافهم، أما فيلبي فقد لخص موقفه في تحسر شديد على جهوده الضائعة في جملة واحدة، حين قال: «لقد انقضى عام من العمل (عبثًا) أمام عيني»[٣٨]. ولكن عبد العزيز كان لا يزال يبحث عن أسباب تحقيق أهدافه، فالحرب العالمية الأولى لم تكن تعنيه، بل كانت نهايتها بداية حقيقية لحروبه المحلية. وجاء الجزر في السياسة البريطانية ليساعده على تحقيق أهدافه الإقليمية.

هكذا لم تعد حائل، وإنما صارت القريتان الصغيرتان (خورمة وتربة) في بؤرة اهتمام عبد العزيز. فالنجديون لم يتوقفوا مطلقًا عن المطالبة بهاتين القريتين، لأنهما يقعان إلى الشرق من جبل حضن، ويعتبر الجبل فاصلاً جغرافيًا بين نجد والحجاز في هذا الموقع[٣٩]. وأثناء غياب السيادة السعودية عن نجد، حكم الحجاز هاتين القريتين، وقد أثبت الإخوان (جندَ عبد العزيز) أنهم قادرون على كسب تأييد سكان خورمة، حين تحول خالد بن لؤي، الذي كان الحسين قد عينه حاكمًا على خورمة، إلى عبد العزيز آل سعود.

آثار التطور السابق قلق الشريف حسين، وسعى إلى كسب تأييد بريطانيا له في تأمين حدوده الشرقية[٤٠]. ونظرًا لأن هذا النزاع كان ذا طبيعة عقائدية فقد آثرت بريطانيا أن تتبنى سياسة الحياد بين حليفيها المتنافسين، ولكن مثل هذا الموقف لم يخل من مخاطر أحاطت بالمصالح البريطانية. فالبريطانيون لم ينسوا تمامًا ذلك الذعر الذي أصاب العالم الإسلامي في القرن التاسع عشر، حين استولى الوهابيون على الأماكن المقدسة[٤١]. ولهذا لم تستطع بريطانيا أن تستسلم لسياسة الحياد السلبي بين حليفيها وسعت إلى حث الزعيمين كليهما على الصلح[٤٢].

لم يستجب الشريف حسين لنداء الصلح، وأصر على الحرب. أما عبد العزيز فقد نبّه بريطانيا إلى أنه لن يستطيع أن يحافظ على استمرار العلاقات الطيبة مع الحسين[٤٣] وناشدها أن تتفهم موقفه الصعب بين منافسيه[٤٤] وأن تتركه يدافع عن نفسه، أو أن تضمن له عدم اعتداء أي من منافسيه على أراضيه. وعرض عليها أن تقوم بالتحكيم بينه وبين الحسين. وسار إلى أبعد من ذلك حين قبل اقتراحًا بريطانيًا بأن يكتب رسالة ودية إلى الشريف

حسين الذي لم يكن في ظروف تؤهله لقبول الصلح[45].

كانت السياسة البريطانية - في الواقع - سياسة غير مستقرة، مذبذبة بين المد والجزر؛ فقد توصل الدبلوماسيون البريطانيون في ربيع عام ١٩١٩ إلى قرار خطير فيما يتعلق بعبد العزيز آل سعود، ذلك حين انتهوا إلى «أن سياستنا (بريطانيا) هي سياسة الحسين». فقد كانت بريطانيا لا تزال في حاجة إلى تأييد الحسين في تسويات السلام النهائية، باعتباره شخصية ذات تأثير بالغ الأهمية، تفوق ما كان يتمتع به عبد العزيز من تأثير في العالم الإسلامي، وخاصة في المناطق الخاضعة للنفوذ البريطاني بمختلف صوره. وطبقًا لتلك السياسة الجديدة طالبت بريطانيا عبد العزيز أن يترك خورمة للحسين وإلا قطعت عنه المعونة المالية[46].

كان فيلبي هو الوحيد بين الساسة البريطانيين العاملين في منطقة الشرق الأوسط الذي عارض سياسة حكومته. وحين أعطى الفرصة للتعبير عن رأيه قال في صراحة: «إن ابن سعود لن يتجاهل الأمر الموجه إليه بترك خورمة فقط، وإنما سيدافع عنها حتى النهاية لو حاول الحسين أن يحتلها». وذهب فيلبي إلى أبعد من ذلك حين تكلم بثقة عن عبد العزيز آل سعود، وقال: «إن ابن سعود سينتصر»[47]. لاشك في أن رأي فيلبي لقى شيئًا من الاهتمام، ولكنه لم يغير شيئًا من السياسة التي ارتضتها بريطانيا لمناصرة الحسين.

أما الحسين فلم يكن قانعًا بما قدمته له بريطانيا من دعم سياسي في هذا المجال، وطالبها بالتأييد الكامل، وهدد بالتنحي عن الحكم، وأثارت الضغوط الواقعة على الحكومة البريطانية من حليفيها المتنافسين الرغبة لدى بعض

المهتمين بشئون شبه الجزيرة العربية في لندن، وراحوا يراقبون تطور السياسة البريطانية في مواجهة تطور الأوضاع في المنطقة. وتقرر عقد اجتماع وزاري بين الجهات المعنية بشئون شبه الجزيرة، انتهى إلى التأكيد على الالتزام بسياسة الحياد، التي سبق أن أعلنتها الحكومة البريطانية تجاه النزاع بين نجد والحجاز، وعدم التدخل في شئون قلب شبه الجزيرة العربية. ولكن هذا الحياد لم يكن في الواقع إلا ذرًا للرماد في العيون، لأن السياسة البريطانية كانت مترددة وغير ثابتة في موقفين: الأول حين بدت مناصرة للشريف من خلال التهديد بقطع المعونة المالية عن عبد العزيز، (وكانت بريطانيا قد خفضت هذه المعونة بالفعل إلى ٥٠٪ في مرحلة سابقة)، والثاني حين مارست موقفًا سلبيًا في النهاية، تاركة قوات عبد العزيز تلتهم الحجاز[٤٨].

احتدم النزاع بين عبد العزيز والحسين، وصار من غير الممكن تجنب الصراع المباشر بينهما. ذلك أنه حين حاول الأمير عبد الله بن الحسين استرداد تربة في مايو ١٩١٩، لحقت به خسائر فادحة ونجا من موت محقق. ولاشك في أن تغير ميزان القوى بهذه الصورة لصالح عبد العزيز أفزع ممثلي بريطانيا وفرنسا المجتمعين وقتئذ في مؤتمر السلام في باريس، لقد كان في إمكان الإخوان النجديين- لو أراد لهم عبد العزيز - أن يتقدموا إلى الأراضي المقدسة، أو حتى إلى سوريا، لأن ضم كلتيهما إلى نجد كان أملاً كبيرًا لعبد العزيز ورجاله.

كذلك أفزعت انتصارات عبد العزيز ضد الحسين سكان الحجاز، خشية التقدم الوهابي إلى بلادهم، وحذرت بريطانيا عبد العزيز، أنه إذا لم ينسحب من خورمة فستقطع عنه ما بقى له من المعونة (٥٠٪) وسيفقد

المزايا التي يتمتع بها بمقتضى معاهدة ١٩١٥. وتحت هذا التهديد البريطاني، وتريثًا لاستكشاف النتائج، آثر عبد العزيز ألا يتقدم بقواته في أراضي الحجاز، لأن الظروف السياسية المحيطة به لم تكن تساعده على ممارسة نشاط عسكري جديد[٤٩].

ولقد كشفت موقعة تربة عام ١٩١٩ عن ضعف في جانب الشريف حسين، كما كشفت من قبل موقعة جراب عام ١٩١٥ عن ضعف في جانب عبد العزيز آل سعود، وفي الحالتين كانت بريطانيا تقدر الطرف الأقوى بصرف النظر عن طبيعة القضية، لأن الأقوى هو الأفضل في حال التحالف معه، ولأنه يكون الأخطر إذا أعلن العداء لها.

كانت رؤية فيلبي ثاقبة في تقدير حجم الدور الذي يمكن أن يؤديه عبد العزيز آل سعود، تمامًا كما كانت رؤية شكسبير لهذا الدور، وكما سعت بريطانيا إبان الحرب العالمية الأولى إلى استقطاب عبد العزيز عن طريق جهود شكسبير الدبلوماسية، فإنها بدأت الآن تفكر في تكليف فيلبي بنفس الدور الذي اضطلع به شكسبير، وذلك حين اختارته ليكون قناة اتصال تؤمن مصالحها في شبه الجزيرة العربية، بالتعاون مع عبد العزيز، الذي وافق على أن يعمل طبقًا لرغبات بريطانيا. فنراه يستجيب لنصائح بريطانيا ويؤجل زيارته إلى الأراضي المقدسة لأداء فريضة الحج إلى العام التالي، حتى لا تبدو الزيارة وكأنه عمل استفزازي للحسين في ظروف التوتر القائمة بينهما وقتئذ.

وجريًا على سياسة التعاون الجديدة بين عبد العزيز وبريطانيا، وجهت الحكومة البريطانية دعوة إلى الأمير فيصل بن عبد العزيز (الملك فيصل فيما

بعد) لزيارة لندن، وتمت الزيارة في سبتمبر ١٩١٩، وكان فيلبي مرشد الأمير السعودي خلالها، وحرص مجلس الوزراء البريطاني على أن يستقبل الأمير لدى وصوله إلى لندن استقبالاً رسميًا من قبل وزير الدولة لشئون المستعمرات وغيره من المهتمين بشئون الشرق الأوسط[٥٠].

كانت زيارة الأمير فيصل للندن زيارة عمل، فضلاً عن كونها زيارة مودة وصداقة. فقد حمل الأمير معه عددًا من مطالب أبيه، وتمت مناقشتها في اجتماع وزاري في ٢٤ نوفمبر. ويمكن تلخيص هذه المطالب في النقاط التالية:

(١) تحمي بريطانيا استقلال عبد العزيز آل سعود وبلاده.
(٢) تعترف بريطانيا بأن خورمة وتربة تقع في إطار أملاكه.
(٣) يلغى الحظر المفروض على زيارة النجديين إلى الأراضي المقدسة للحج.
(٤) تدفع بريطانيا لعبد العزيز إعانة مالية لإصلاح ما خربته الحرب في أراضيه.
(٥) تعين بريطانيا فيلبي ليكون وكيلاً سياسيًا دائمًا لها لدى عبد العزيز.

لم تكن بريطانيا ترغب في أكثر من مراقبة الأحداث في شبه الجزيرة العربية عن بعد، ولذلك رأت في اقتراح كيرزون، الذي يقضي بإجراء لقاء بين الحليفين المتنافسين، فرصة لاتباع إحدى صور الحياد. وبناء على ذلك وجهت الحكومة البريطانية الدعوة إلى عبد العزيز لمقابلة الشريف حسين في الحجاز، ولكن عبد العزيز أدرك أن مجرد الحضور إلى بلاط منافسة يجرح كرامته، فرفض الدعوة. ولكنه شكا سرًا إلى الكولونيل ديكسون، في ٥ فبراير، من أن تقاعس بريطانيا عن تأييده، جعله وشعبه حانقين على السياسة

البريطانية، التي حرمته من أن يجني ثمار انتصاره على الحسين، كما حرمته من أي أمل في أن يمد حدوده إلى سوريا، التي كان ينظر إليها على أنها «آخر المحطات في رحلة نجد إلى الشمال»، وهو يؤكد بذلك على عمق العلاقات بين قلب شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام.

وفي محاولة من جانب وزارة الهند لكسر الجمود الذي نتج عن رفض عبد العزيز للاقتراح البريطاني، رأت وزارة الهند أن يتم اللقاء، بين الحليفين المتنافسين، على ظهر مركب حربية بريطانية، على أساس اعتبارها منطقة محايدة. عندئذ بدأ الحسين يظهر مرونة نسبية، حين سمح للإخوان (رجال عبد العزيز) بدخول الحجاز لأداء فريضة الحج. وكانت هذه خطوة ساعدت على ترتيب لقاء بين مندوبي عبد العزيز وممثلي الحسين. وحين جرى ذلك لم تتحقق أية تسوية نهائية، ولكن تم توقيع هدنة حربية بين الطرفين[٥١].

تبلور هدف بريطانيا الأول - وقتئذ - في الإبقاء على الوضع الراهن في شبه الجزيرة العربية. فقد كانت الدبلوماسية البريطانية لا تزال تسعى لكسب تأييد الشريف حسين، وتعطيه أولوية مطلقة نظرًا لأهمية دورة في التسوية العامة للسلام في الشرق الأوسط، وبخاصة فيما يتعلق بالانتداب البريطاني المقترح على فلسطين والعراق.

(٧) تقويم الدبلوماسية البريطانية في الشرق الأوسط:

غير أن الدبلوماسية البريطانية لم تسلم من النقد الذاتي، أي نقد البريطانيين لأنفسهم، وعلى سبيل المثال في هذا المقام، فقد كتبت جرترود بل إلى لورانس في يونيه ١٩٣٠، تقول: «لا يمكنك حماية الحجاز عن طريق

دعم الحسين والتخلي عن ابن سعود». واقترحت عليه بدلاً من تلك السياسة العرجاء أن يبقي على علاقات الود مع عبد العزيز آل سعود « الذي يظهر - بكل تأكيد - استعدادًا لتقبل نصائحنا، وهو أقوى الاثنين»[٥٢]. ومع ذلك تحذر جرترود بل البريطانيين من أن مواقف عبد العزيز، الذي كان يعمل في معظم الأحوال طبقًا لرغبات بريطانيا، ستكون - في المستقبل- رهنًا بطبيعة السياسة البريطانية تجاهه، وهي تشك في أن تنجح السياسة البريطانية القائمة وقتئذ في الإبقاء على ولاء عبد العزيز لبريطانيا.

وبينما أخذ نجم عبد العزيز آل سعود يسطع في أعقاب الحرب العالمية الأولى، بدأ الحسين يواجه حقيقة موقفه المرة. وبالرغم من التصريح البريطاني - الفرنسي لعام ١٩١٨ الذي يحدد هدف حكومتي الدولتين بأنهما تسعيان «لإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطاتها من الاختيارَ الأصيل والحر للشعوب المحلية»[٥٣]. إلا أن السياسة العملية للحكومتين البريطانية والفرنسية قد ألحقت الأذى بقضية الاستقلال العربية. فقد التقى الحلفاء في فرساي ليقرروا مستقبل الأرضي العربية، ولكنهم لم يصلوا إلى اتفاق حول الموضوع وعاد الأمير فيصل بن الحسين يحمل لأبيه لطمة جديدة.

وفي ٣٠ مارس ١٩٢٠ انتخب فيصل ملكًا على سوريا وفلسطين، ولكن الحكومة الفرنسية رفضت إقرار هذه الخطوة، ولم تشأ الحكومة البريطانية أن تخسر فرنسا من أجل إرضاء فيصل. وبعد ذلك بشهر واحد فقط، وفي ٢٤ أبريل، قرر مؤتمر سان ريمو مصير الأراضي العربية التي كانت خاضعة للدولة العثمانية فوضع شمالي سوريا تحت الانتداب الفرنسي، أما

جنوبيها (فلسطين وشرق الأردن) والعراق فقد وضعت جميعًا تحت الانتداب البريطاني. وقد رفض فيصل - كما رفض القوميون العرب- هذه الترتيبات، وقامت انتفاضة عربية ضد الفرنسيين، الذين نجحوا في إخمادها في يوليو، ووجد فيصل أن من الصعب عليه البقاء في دمشق، نظرًا للموقف الأوروبي، فغادرها إلى المنفى(٥٤).

وجرى في العراق مثل ما جرى في سوريا، فقد قامت ثورة ضد الانتداب البريطاني، كلفت بريطانيا الشيء الكثير، إلى حد أن خسائرها في هذه الثورة وحدها تفوق إجمالي خسائرها في الثورة العربية. وطلبت الحكومة البريطانية من سير برسي كوكس أن يعود من فارس إلى العراق ليحل محل ويلسون في وظيفة الحاكم المدني للعراق، وذلك اعتبارًا من أكتوبر عام ١٩٢٠، وفي هذه الظروف وضح كوكس ملامح سياسته الجديدة في العراق حين قال بوضوح وصراحة: «إن الاتجاه السياسي الجديد الذي جئت لتطبيقه يقضي بتحول كامل وسريع في واجهة الإدارة القائمة (في العراق) من البريطانيين إلى العرب(٥٥).

كانت مسألة تعيين ملك على العراق قد تركت للتسوية في مرحلة تالية، ثم تبعها قرار بترشيح الأمير عبد الله بن الحسين لشغل هذا المنصب، ولكن التطورات التي ألمت بفيصل في سوريا على أيدي الفرنسيين، جعلت بريطانيا تشعر بأنها مطالبة باسترضائه وإشباع طموحاته في مكان آخر. وورد في حسابات صناع القرار البريطانيين أن بالإمكان تتويج فيصل ملكًا على العراق، الذي كان مقررًا أصلاً لعبد الله. وهذا يعني - إن جرى السعي لتنفيذه - ضرورة البحث عن مكان بديل للأخير.

وقف الشريف حسين يراقب بغضب لعبة القوى الكبرى، معارضًا مبادئ نظام الانتداب، وتأكد له أن الهدف العربي في الاستقلال والوحدة قد أخذ يخبو تدريجيًا. وأكثر من ذلك أنه عبر عن استيائه من معاملة الحلفاء له في مؤتمر السلام كحليف قليل الشأن. وأن لقب «ملك الجزيرة العربية» الذي خلعه على نفسه لم يلق تأييد أي من الدول الأوروبية. وذهبت بريطانيا في إهمالها المتعمد له إلى درجة أنها لم تحرك ساكنًا حين وأدت فرنسا نظام حكم ابنه الأمير فيصل في سوريا، بينما راحت تساند النمو الصهيوني في فلسطين وتدعمه. وتعقد الأمر كثيرًا أمام الشريف حسين، فإلى جانب شكواه من الفرنسيين والبريطانيين، صار من الصعب عليه الاحتفاظ بهيبته في العالم الإسلامي، باعتباره حاميًا للحرمين الشريفين، وأكثر من ذلك أن فشله في ردع التهديد السعودي قد ألصق به إهانة بالغة[٥٦].

لم تكن السياسة البريطانية بغير مشكلات جسيمة في الشرق الأوسط. كانت هناك الثورات ضد نظام الانتداب، وكانت هناك الحركة الوطنية في مصر لإنهاء الحماية، وبقيت مشكلات شبه الجزيرة العربية - على اتساعها - بغير حلول. كان هناك الشريف حسين، وعبد العزيز آل سعود، وآل الرشيد، والإدريس، وإمام اليمن، كل هؤلاء كان «عليهم جميعًا أن يصنعوا مستقبلهم بأنفسهم في شبه الجزيرة العربية، ولكن بقي أن ينتظروا ما إذا كانت بريطانيا تستطيع فعلاً أن تؤثر، أو ترغب في التأثير، على مستقبل كل منهم»[٥٧].

لقد كانت بريطانيا هي القوة العظمى الوحيدة، صاحبة النفوذ في شبه جزيرة العرب، فقد أبعدت فرنسا شمالاً إلى سوريا، وأنذرت إيطاليا أن تبتعد

عن البحر الأحمر، وأرغمت تركيا على إخلاء الجيوب المتبقية لها في اليمن والمدينة. وبدا المد البريطاني نحو شبه الجزيرة العربية كاسحًا لكل ما دونه.

وهكذا، بينما نجحت بريطانيا في إبعاد القوى المناوئة عن شبه الجزيرة العربية، لم تستطع تسوية الصراعات المحلية فيها، وتأكدت الحاجة لإيجاد نظام مؤثر وفعال للتوفيق بين العناصر البريطانية المؤثرة في تشكيل السياسة في الشرق الأوسط، وخلق جهاز جديد يتحمل مسئولية إدارة المنطقة، وكان ذلك بداية التفكير في إقامة مركز إدارة الشرق الأوسط التابع لوزارة المستعمرات في عام ١٩٢١[٥٨].

لقد كانت السياسة البريطانية تجاه شبه الجزيرة العربية معنية أساسًا بالمناطق الساحلية منها. ولم تهتم بريطانيا بما كان يجري في داخل قلب شبه الجزيرة، إلى أن أطل منه عبد العزيز آل سعود، وفرض نفسه على الحضور البريطاني القائم على سواحل الخليج، وبدأ ميزان القوى المحلية يهتز، واهتزت معه الثوابت التي بنيت عليها السياسة البريطانية حتى ذلك الوقت، وأعيد النظر فيها بجد فرضته مجموعة أخرى من التغيرات الإقليمية والعالمية، وقد شهدت فترة التغيرات فيما بين عامي ١٩١٠ ، و١٩٢٠ موجات من المد والجزر، عكست حالات التردد أحيانًا، والتردي أحيانًا أخرى، ثم الإقدام في النهاية على حسم المواقف. وكان إنشاء مركز إدارة الشرق الأوسط أول خطوة عملية في سبيل إنهاء حالات الجزر الناجمة عن غياب التنسيق بين مراكز صناعة القرار في سياسة بريطانيا الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وشبه الجزيرة العربية بصفة خاصة.

الحواشي

(١) انظر الفصل السابق.

(2) Winstone, **Captain Shakespear, A Portrait** (London 1976) p. 216.

وقد أكد ونستون على هذه الفكرة في جريدة The Sunday Times الصادرة في ١٠ مايو ١٩٨١.

(3) Hogarth, "Wahhabism and British Interests", **Journal of British Institute of International Affairs**, IV (1925), pp. 70-81.

(٤) حول موقف الهند من الثورة العربية، انظر:

Busch, Britain, India and the Arabs, 1814-1921, (London 1971), pp. 184-71; Troeller, "Ibn Saud and Sharif Husain, a Comparison in Their Importance in the Early Years of the First World War", **Historical Journal**, XIV (1971), pp. 627-33.

(5) Kedourie, **In the Anglo-Arab Labyrinth, The McMahon-Husayn Correspondence and its Interpretations**, 1914-1939 (Cambridge 1976), pp. 50-1.

(6) Collins, **An Arabian Diary, Sir-Gilbert Falkingham Clayton** (Berkeley, 1969) p. 23.

(٧) انظر نص قرار جمعية «العربية الفتاة» الداعي إلى الخلاص من التبعية العثمانية، في:

Antonius, **The Arabs Awaking, the Story of the Arab National Movement** (London, 1938), p. 153.

ونلاحظ هنا أن شبه الجزيرة العربية شهدت خلال القرن التاسع عشر أولى المحاولات العربية للانفصال عن الدولة العثمانية على أيدي زعماء الحركة الوهابية. ومع أن محمد علي والي مصر العثمانية حجم هذه الحركة في

القرن التاسع عشر، إلا أن الدعوة السلفية لم تنته على يديه. ومن جهة أخرى فإن محمد علي نفسه تمرد على السلطان العثماني بعد ذلك بقليل، واستمر كذلك إلى أن قهرته بريطانيا.

(8) Antonius, **op.cit.**, pp. 157-8.

(9) **Ibid.**, pp. 184-6, 414-5.

(10) **Ibid**, pp. 413-27.

(11) Khadouri, "Aziz Ali Misri and the Arab Nationalist Movement, **St. Antony's Papers**, XVII (1985), pp. 140-63; Hourani, **The Emergence of the Modern Middle East** (Oxford 1981), pp. 70-2.

(١٢) حول النقد الموجه لدور لورانس وكتاباته، انظر:

Tarver, "In Wisdom's House T. E. Lawerence in the Near East", **Journal of Contemporary History**, XIII (1978), pp. 585-606.

وانظر كذلك:

The Sunday Times, 10 May 1981.

(١٣) مقتبس في: Kedourie, **In the Anglo-Arab Labryinth**, p. 138

(14) "Memorandum on British Commitments to Bin Saud", by: Political Intelligence Department, Foreign Office, 28, Jan. 1927, E 594/119/91, F. O. 371/12244; **British Documents on the Origins of the War** (London 1938) X, pp. 190-4.

(15) "Memorandum 2", the Chief Political Officer in Charge (Iraq Section, Arab Bureau to the Director (Arab Bureau), Cairo, 12 Jan 1917 (Philby Papers) 15/4, St. Antony's College, Oxford.

(16) Admirality, **Western Arabia and the Red Sea** (Oxford 1946) P. 295; Dawn, The Amir of Mecca al Hussayn Ibn Ali and The Origin of the Arab Revolt, **Proceedings of**

the American Philosophical Society. CIV (1960), pp. 11-34, Barker, **King Husayn and the Kingdom of the Hejaz** (Cambridge 1979), pp. 97-120.

(17) Memorandum on British Commitments to Bin Saud, (F.O.), **loc.cit.**

(18) **Ibid.**

(19) Busch, **op.cit.**, p. 244.

(20) Memorandum 2, (Philby Papers) **loc.cit.**

(٢١) نقل ونستون إعجاب جرترود بل بعبد العزيز آل سعود في الكلمات التالية: «لقد قضينا يومًا رائعًا وغير عادي مع ابن سعود، الذي يعتبر أحد الشخصيات القلائل التي تترك انطباعات قوية...».

(22) Winstone, **Gertude Bell** (London 1978), p. 188.

(23) "Memorandum 2", (Philby Papers) **loc.cit.**; Wilson, **Loyalities, Mesopotamia 1914-1917** (Oxford 1931), pp. 160-205; Moroe, Philby of Arabia, (London 1973), p. 70.

(24) Klieman, **Foundations of British Policy in the Arab World: the Cairo Conference of 1921** (London 1970), Chapter 1, pp. 1-17; Antonius, **op.cit.**, Chapter 8.

(25) Klieman, **op.cit.**, pp. 141-5; Monroe, **op.cit.**, pp. 78-81.

(٢٦) مقتبس في: Kedourie, **op.cit.**, p. 120.

(٢٧) مقتبس في : المرجع السابق.

(28) "Memorandum on British Commitments to Bin Saud", (F.O) **loc.cit**.

(29) Hourani, "The Decline of the West in the Middle East –2", International Affairs", XXIX (1953), pp. 156-83.

(30) Aide Memoire for Stores Regarding the Affairs of Ibn Saud (Philby Papers) 15/4.

(31) Monroe. **op.cit.**, pp. 58-9.

(٣٢) سجل فيلبي زيارته التي استغرقت عامًا كاملاً في ثلاثة مجلدات، المجلدان الأول والثاني بعنوان: **The Heart of Arabia** (London 1922) أما المجلد الثالث فعنوانه: **Arabia of the Wahhabis** (London, 1928).

أما مهمة فيلبي فقد ناقشها عدد من الباحثين في دراسات جيدة نذكر منها:
Busch, op.cit., pp. 243-63; Monroe, **op.cit.**, pp. 58-94; Troeller, **op.cit.**, pp. 91-138; Silvertarb, The Philby Mission to Ibn Saud, 1917-18, **Journal of Contemporary History** , XIV (1979), pp. 269-86.

(33) Silvertarb, **loc.cit.**

(34) **Ibid**; Monroe, **op.cit.**, pp. 66-81.

(35) Bush, **op.cit.**, pp. 248-50.

(36) Ibn Saud to Philby, 16 Shawwal 1336 (Philby Papers) 15/2.

(37) Busch, **op.cit.**, p. 253

(٣٨) مقتبس في : Monroe, **op.cit.**, p. 92

(٣٩) الريحاني، تاريخ نجد الحديث وملحقاته، (بيروت ١٩٥٤)، الجزء الثاني، ص ٢٤٩؛ أحمد عبد الغفور عطار، مرجع سابق، ص ٤١٧

(40) Toynbee, **Survey**, 1925, p. 287.

(41) Abdul-Bari, "The Early Wahhabis and Sharifs of Makkah", **Journal of Pakestan Historical Society**, III (1955) pp. 91-104.

(42) Troeller, **op.cit.**, chapter 4.

(43) Philby, "The Triumph of the Wahhabis", **Journal of the Central Asian Society**, XIII (1926), pp. 293-319.

(44) Busch, **op.cit.**, p. 262.

(45) Philby, "The Triumph of the Wahhabis", **loc.cit.**

(46) **Ibid.**

(47) **Ibid**.

(48) **Ibid.**

(49) Ibid.

(50) CAB 23, 12/622(2), 18 Sept., 1919, Lawerence, **Lettere to Lawerence** (London 1962), pp. 39-40; Williams, **Ibn Saud, the Puritan King of Arabia** (London, 1933), pp. 120-2.

(51) Troeller, **op.cit.**, Chapter 4

(52) Bell to Lawrence, 10 July 1920, cited in : **Letters to Lawrence**, pp. 12-13

(٥٣) مقتبس في:

Edmonds, "Gertude Bell in the Near and Middle East", **Journal of the Royal Asian Society**, VLI, 1969, pp. 228-44.

(٥٤) هناك دراسات عديدة حول الدبلوماسية البريطانية - الفرنسية في الشرق الأوسط. ونحن معنيون في هذا المقام بالوقوف على مردود مأساة فيصل في سوريا على العلاقات البريطانية بالحجاز، ومما لا شك فيه أن مسألة فيصل هذه خربت علاقات بريطانيا بالحجاز، حول موقف الحجاز من نظام الانتداب، انظر:

Note from the Hejaz Delegation Concerning Mandates in Arab Nations, Despatch of U.S. Embassy, Paris, 19 May (1920, Cited in: Al-Rashid, **Documents on the History of Saudi Arabia**, 1, pp. 50-53.

وانظر أيضًا:

Memorandum to the Allied Powers on Behalf of H. M. King Husain, 10 March 1921, pp. 67-70, citted in: **Ibid**;

وانظر كذلك جودت ذكريات علي جودت (بيروت ١٩٦٧) ص ٧٣-٦

(55) Lady Bell, **The Letters of Gertrude Bell** (London 1927) II, pp. 526-30.

(56) Arsalanian, "British War-Time Pledges, 1917-18, The Aminian Case", **Journal of Contemporary History**, XIII, (1978), pp. 317-30.

(57) Busch, **op.cit.**, pp. 263-4.

(٥٨) انظر: جمال محمود حجر، «نحو تنظيم الإدارة البريطانية في الشرق الأوسط على ضوء مشروع جور لعام ١٩٢٠: دراسة تحليلية»، في كتاب المؤلف، **القوى الكبرى والشرق الأوسط** (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩).

الفصل الرابع عشر

العلاقات البريطانية - القطرية

١٩١٦-١٩٣٥

- مقدمـــة منهجية.
- الاستراتيجية البريطانية في الخليج.
- مركز قطر الدولي ومكانتها الاستراتيجية البريطانية.
- مراجعة العلاقات البريطانية - القطرية.
- المكان وأثره في تشكيل الجغرافيا السياسية لقطر.
- تقويم السياسة البريطانية تجاه قطر.

الفصل الرابع عشر
العلاقات البريطانية - القطرية
١٩١٦-١٩٣٥

(١) مقدمة منهجية:

لن نختلف حول أن الحقيقة هي المطلب الأسمى الذي يسعى إليه المؤرخون. ولكن تطور علم التاريخ ومناهج البحث فيه لم تعد تجعل من طلب الحقيقة هدفًا أسمى فحسب، وإنما صار تفسيرها مطلبًا ملحًا، وصارت عمليات التحليل والتفسير والبرهنة ضرورات منهجية، لتأمين وصول الباحث إلى نتائج صحيحة. وإذا كان صحيحًا أنه لا تاريخ بدون وثائق، فإنه لمن المؤكد أن الوثائق وحدها لا تكتب تاريخًا. ومن هنا فإن الدراسة الجيدة للتاريخ تقوم على جهد المؤرخ في التحليل والبرهنة وإقامة الدليل[١].

بهذا التحديد الصريح للهدف من هذه الدراسة، فإن منهج الباحث في إعدادها، يعتمد على التحليل التاريخ لظاهرتي الاستمرار والتغير في قطر. وبالتالي فإن هدف الباحث هنا ليس تقديم مادة جديدة يكشف فيها عن شيء من الحقائق المجردة التي لم تكشف من قبل، إذ يكفي أن يقلب المؤرخ في المادة التي بين يديه، ليرى أن تحت السطح تكمن وجهة نظر جديدة، لم يشر أحد إليها من قبل. ومن هنا تصبح الرؤية التاريخية، وليس المادة التاريخية هي الهدف[٢].

ويكاد المتأمل في الدراسات التاريخية والاجتماعية التي أعدت عن قطر يخرج بانطباع قوى مؤداه أن مرحلة ما قبل النفط لا تزيد عن كونها استمرارًا لما كان سائدًا في المنطقة من نشاط اقتصادي وأوضاع اجتماعية في

القرن التاسع عشر[٣] وبعبارة أخرى، فإن معالم التغير الاقتصادي والاجتماعي في قطر لم تظهر إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حين صار من الممكن الاستفادة من عوائد النفط بشكل مباشر، وإذا صح هذا الحكم، فلا يجب أن ينسحب على الأوضاع السياسية، كما لا يجب أن يفهم الاستمرار على أنه ببساطة جمود وثبات في أوضاع قطر الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية. فمهما كان المجتمع صغيرًا. ومهما كان نشاطه بسيطًا، لا يصح أن نحكم عليه بالثبات، أو بغياب ملامح التغير، لأن قانون التغير، يلف كل شيء في هذا الكون بإيقاعاته المطردة وتأثيراته المستمرة. وأن ما قد يبدو وكأنه ثبات، هو في الواقع استمرار، وفي الاستمرار تغير بطيء. ومن هنا فإن القول بالثبات وهم حقيقي، لأن التاريخ لم يعرف مجتمعًا بغير تغير، ولأن حياة البشر والمجتمعات، جوهر تتداخل في إطاره الأحداث، وتمتد الظواهر وتتشابك عبر علاقة الإنسان بالزمن.. الذي يحكمه قانون أساسي هو قانون التغير أو الصيرورة... ويقضي بكل حسم بأن الماضي يستحيل أن يكون حاضرًا أو مستقبلاً..»[٤].

ويعتمد التمييز بين مجتمع مستمر وآخر متغير، على مجموعة من العوامل الدافعة إلى الاستمرار أو إلى التغيير، وتتمثل هذه العوامل في قدرة الإنسان على التعامل والتفاعل مع مجمل الظروف البيئية والتاريخية والثقافية. التي تشكل حركة الإنسان وقدرته على التغيير، وتكوّن خلفيات لا غنى عنها للمؤرخ في فهم حركة التاريخ وتفسيرها، وبالتالي فليس من الضروري أن نبرز هذه الظروف على السطح في معالجة مثل هذا الموضوع، لأنها ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي من أدوات المؤرخ البحثية.

لكل ما سبق، فإن الأحكام الصادرة بشأن مجتمعات متشابهة لا يمكن أن تكون متطابقة ، لأن التشابه - وإن وجد في القشرة الخارجية لهذه المجتمعات - لا يمكن أن يلغي جوهر التفاوت الطبيعي بينها. من حيث مجمل الظروف البيئية والتاريخية والثقافية، فضلاً عن التفاوت المؤكد في قدرة الإنسان على التعامل مع تلك الظروف، ومن زاوية أخرى، فإن الأحكام التي تصدر بشأن مجتمع ما في وقت من الأوقات لا يمكن أن تنطبق على نفس المجتمع في وقت آخر. ولعل ذلك يقود إلى فهم الأسباب التي تدعو بعض المؤرخين إلى عدم التسليم بالنظريات، أو القوالب الجامدة، أو القياسات المفتعلة(٥). فنظرة المؤرخ الشاملة إلى المجتمعات عبر مساحات زمنية معينة، توقفه على حقيقة أن هذه المجتمعات قد تحولت وتغيرات مرارًا.

ويقدم التاريخ أشكالاً متنوعة من التغيرات. بعضها سريع، وبعضها بطيء، ومعظمها تغيرات إيجابية، تساهم في إقصاء مخاوفنا من احتمالات التغيير ونتائجه، بل إنها قد تدفعنا إلى الإقدام على إجراء التغيير بشكل درامي في بعض الأحيان. وليس من شك في أن التغير الذي يحدث للمجتمعات هو الذي يخلق للمؤرخ وظيفته. فلا عجب - إذن - أن يحرص المؤرخ على رصد مختلف التغيرات، وأن يسعى في تفسيرها.

وبناء على ما سبق، فإن ما قد يراه أحد الباحثين من غياب لظاهرة التغير في مجتمع ما في فترة زمنية معينة، ليس مرده ثبات هذا المجتمع، وإنما تفسيره أن المساحة الزمنية التي نظر من خلالها هذا الباحث إلى هذا المجتمع قد تكون ضيقة، بحيث لا تسمح برؤية حركة التغيير بوضوح. ودليل صحة هذا التفسير أن الباحث إذا ما وسع المساحة الزمنية التي يطل منها على

نفس المجتمع، فإنه سيتمكن من رصد حركة المجتمع الفعلية وتقييم قدرته على التغيير، وهي قدرة تتباين من مجتمع إلى آخر عبر مروره بعمليات التخلي والتحول والتكامل، وهي العمليات التي يراها علماء الاجتماع مراحل الانتقال الأساسية من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث[٦]. هذا مع التأكيد على أن التغير الذي تقصده لا يعنى التحديث، بلْ لعل العكس هو الصحيح، لأن التحديث أحد صور التغيير.

ولاشك في أن التغير الذي حدث في قطر قبل عصر البترول إنما كان من ذلك النوع البطئ الهادئ الإيقاع، ولكي نقف على هذه الحقيقة التي لا يمكن أن تقدمها الوثائق للمؤرخ، علينا بأمرين:

الأمر الأول: أن نتخلص من تأثير الواقع المعاصر الذي نعيشه، لنعايش واقع المجتمع موضوع الدراسة، من خلال المساحة الزمنية التي حددناها وفي الإطار المكاني ذاته، وهذه ناحية منهجية يملك زمامها من خبرها.

والأمر الثاني: أن نبحث حولنا في طبيعة إيقاعات التغيير في المجتمعات الأخرى في نفس المساحة الزمنية، وهذا الأمر يستحق منا بعض الدراسة.

وبداية، يمكننا القول باطمئنان شديد: إن الفترة موضوع الدراسة اتسمت بالتغيرات ذات الإيقاعات البطيئة في معظم أنحاء العالم، هذا ، مع ضرورة التأكيد على النسبية في التغير، بالقياس إلى مدى تقدم المجتمع، عند مقارنته بمجتمع آخر، ولعل المتأمل لحركة التغيير في أوروبا يستطيع أن يقف في يسر على حقيقة أنها كانت بطيئة[٧]. ولم ترتفع ترددات إيقاع هذه الحركة إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حين ظهرت أفكار جديدة، ومخترعات

جديدة، وأصبح إيقاع التغيير هو الأساس الذي طغى على إيقاع الاستمرار. من هنا كان التغيير البطيء إلى حد الثبات في قطر سمة من سمات عالم ما بين الحربين العالميتين، وكان خاضعًا في مجمله لمؤثرات خارجية، في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وبناء على ما سبق، يجب على الدارس للتغير في قطر أن يجري ذلك على ثلاثة محاور تعكس بوضوح أولويات التأثير في عملية التغيير:

المحور الأول: هو محور الحضور البريطاني في الخليج: فقد كانت بريطانيا هي الدولة الكبرى، الأولى أو الوحيدة، المسئولة عن الأمن والإدارة في الخليج في القرنين التاسع عشر والعشرين، وفهم حقيقة مركزها فيه يساعد - بغير شك - في فهم نغمة التغير السياسي في قطر.

والمحور الثاني: هو المحور الإقليمي الذي يعني بأدوار القوى الإقليمية في التأثير بشكل مباشر أحيانًا، وبشكل غير مباشر أحيانًا أخرى، على التغير السياسي في قطر.

والمحور الثالث: وهو المحور المحلي، الذي يتصل أساسًا بعلاقة القيادة بالناس، وعلاقة الناس - بتركيباتهم السكانية المختلفة – ببعضهم. وفي هذا المجال لا يمكن إنكار الدور الذي لعبه سكان قطر، إلى جانب حكامهم، في تحمل المشاق والمعاناة في مواجهة مختلف الصعوبات في مرحلة بناء الصيغة السياسية، أو النسيج السياسي، للدولة التي سوف تظهر فيما بعد.

وباختصار، إذا كان من غير المنطقي دراسة التغير في قطر بعيدًا عن فهم واضح لموقف بريطانيا في الخليج، فإن الأمر يكون كذلك بعيدًا عن فهم

واضح للأوضاع الإقليمية في الخليج، لأن ما جرى في قطر هو تغير في جزء من كل متكامل ومتفاعل. وأن أي محاولة لدراسة التغير في قطر بعيدًا عنه في الخليج، تعتبر - من وجهة النظر العلمية - فصلاً تعسفيًا بين الأجزاء المختلفة لكيان واحد.

(٢) الاستراتيجية البريطانية في الخليج:

والباحث في تاريخ الساحل العربي من الخليج يجد أنه كان يمثل في القرن التاسع عشر خط تماس بين ثلاث قوى رئيسة، فضلاً عن قوى أخرى ثانوية. أما القوى الرئيسة فهي: بريطانيا، والدولة العثمانية، والقوى العربية المحلية بما في ذلك قطر، وفي الظهير من الساحل، كانت تقف قوة رابعة هي «الدولة الوهابية/ السعودية»، بكل ما كان لها من تأثير مباشر على حركة القوى الثلاث على الساحل.

وقد أخذت بريطانيا تبني حضورها على الساحل العربي من الخليج طبقًا لخطة استراتيجية تنفذ تدريجيًا، بدأتها مع مطلع العشرينيات من القرن التاسع عشر، ونجحت في إتمامها مع مطلع العشرينيات من القرن العشرين، وقد تمثلت هذه الخطة في أن تكون بريطانيا هي الدولة الكبرى الوحيدة القابضة على حركة الملاحة في الخليج والمتحكمة في شئون سواحله، مع حرص شديد على عدم التدخل في شئون الظهير اليابس، وذلك لانتفاء حاجتها إلى ذلك في تلك المرحلة، وظل هذا التوجه قائمًا - بشكل أو بآخر حتى الحرب العالمية الأولى[٨].

واقتضى تنفيذ تلك الخطة الاستراتيجية البريطانية، أن تسعى بريطانيا إلى طرد القوى الكبرى الأخرى خارج الخليج. وتم لها ذلك في مطلع القرن

العشرين. ففي عام ١٩٠٤ وقعت اتفاقًا للسلام مع فرنسا، هو المعروف باسم «الاتفاق الودي»، وهو تسوية شاملة لمصالح الدولتين في مناطق متفرقة من العالم، منها منطقة الخليج[٩]. وفي عام ١٩٠٧ وقعت بريطانيا اتفاقًا مع روسيا، يعنى إلى حد كبير بشئون المنطقة، وبمقتضاه أبعدت روسيا عن الوصول إلى مياه الخليج. وكانت هاتان الاتفاقيتان معنيتين إلى حد كبير بتطور السياسة العالمية لبريطانيا، فقد أجهضتا تأثير التحالف الفرنسي - الروسي، الذي تشكل في عام ١٨١٩عليها، ومكنتا بريطانيا من التفرغ لمتابعة النشاط الألماني في الدولة العثمانية[١٠].

هكذا نجحت بريطانيا في دخول الحرب العالمية الأولى وإلى جانبها كل من فرنسا وروسيا، ضد ألمانيا والدولة العثمانية، ويرجع الفضل في التمكين للحضور البريطاني في الخليج إلى هذه الحرب، فقد هُزمت ألمانيا، واختفت الدولة العثمانية، وفق لصناع السياسية البريطانيين أن يعتبروا الخليج بحيرة بريطانية[١١].

وعلى المستوى الإقليمي، اقتضت الخطة الاستراتيجية البريطانية عقد مجموعة من المعاهدات المانعة، تلزم الشيوخ العرب بالمحافظة على السلام البريطاني في الخليج، وبعدم المساس بالأمن على سواحله، وبالامتناع عن إقامة علاقات مع دولة أجنبية غير بريطانيا، وقد بدأت بريطانيا هذه المجموعة من المعاهدات في عام ١٨٢٠ بالمعاهدة العامة المعروفة والموقعة من شيوخ الخليج، ثم تلتها بمجموعة من المعاهدات، فرضتها التطورات التاريخية، وكانت آخرها المعاهدة الأنجلو - قطرية في عام ١٩١٦[١٢].

وإذا كان هذه الاستراتيجية البريطانية في الخليج أن تقدم شيئًا يتعلق

بالتغير في المنطقة، بما فيها قطر، فإن ذلك يتصل بالتغير السياسي إلى حد كبير وهو التغير الذي ارتبط ارتباطًا وثيقًا بإرادة بريطانيا السياسية في الخليج، سواء أكان ذلك على المستوى المحلي، أم على مستوى العلاقات الخارجية، وتبعًا لهذه التغيرات، كان مركز بريطانيا في الخليج يتغير تأثيرًا وتأثرًا.

كانت بريطانيا مدفوعة إلى تطبيق هذه الاستراتيجية بدوافع أمنية، تتعلق بإمبراطوريتها في الهند، وتظهر هذه الدوافع قوية في عبارة لورد كيرزون، نائب الملك في الهند، الذي قال: «إذا فقدنا السيطرة على الخليج فلن نستطيع أن نحكم الهند»[١٣]. هكذا كانت الهند هي الهدف في هذه المرحلة، وليس الخليج، ويفسر ذلك هامشية العلاقات البريطانية - العربية في الخليج وأسباب قصر بريطانيا اهتمامها على الساحل العربي دون الداخل، حيث أصبح الساحل وسيلة إلى غاية، تقع خارج الإطار المكاني للمنطقة، كما يفسر بطء إيقاع التغيير في أوضاع قطر السياسية.

وعلى ذلك يمكن القول أن عنصر الاستمرار - لا عنصر التغير - هو الذي حكم الأوضاع السياسية في الخليج، طالما أن بريطانيا حددت استراتيجيتها على النحو الذي ذكرناه، وطالما أن ظروفًا أخرى لم تفرض عليها أن تغير من هذه الاستراتيجية، وطالما بقيت هي عازفة عن التدخل في الظهير العربي من الخليج، وهو الموقف الذي عبّر عنه المقيم السياسي البريطاني في الخليج في الثلاثينيات بقوله: «إننا نمسك بالباب الأمامي لهذه المشيخات، ولكننا لا نمسك بالباب الخلفي»[١٤].

كان المقيم السياسي يشير في عبارته السابقة إلى المخاطر الكامنة في ظهير الساحل العربي للخليج، متمثلة في القوة السعودية المتنامية في قلب

شبه الجزيرة العربية، والتي كان لها دور فاعل في إحداث كثير من التغيرات في الخليج بوجه عام، وفي قطر بوجه خاص.

لقد نمت الدولة السعودية الثالثة على حساب الدولة العثمانية، وأصبح لها حضور ساحلي في الأحساء منذ عام ١٩١٣، أي في نفس الوقت الذي كان فيه المد البريطاني يقنن حضوره في النصف الجنوبي من شبه الجزيرة العربية، بالوسائل الدبلوماسية مع العثمانيين. وحين اختفت الدولة العثمانية إثر هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، كان قد تأكد لبريطانيا أن الدولة السعودية الثالثة هي القوة الوحيدة البديلة للدولة العثمانية، التي يجب أن يحسب حسابها عند التعامل مع مشيخات الخليج، التي كانت بمثابة منطقة فاصلة بين الحضور البريطاني في الخليج والوجود السعودي في الظهير[١٥].

أفرزت الحركة السياسية بين المحورين، البريطاني والسعودي، في النصف الأول من القرن العشرين كثيرًا من المتغيرات في قطر وباقي إمارات الخليج، التي كانت ميدانًا رئيسًا لهذه الحركة. وقد أدت الحرب العالمية الأولى، بمقدماتها ونتائجها، إلى تغييرين أساسيين في هذا المجال:

التغيير الأول: يتمثل في انغماس بريطانيا لأول مرة في شئون قلب شبه الجزيرة العربية.

والتغيير الثاني: يتمثل في خروج ذلك القلب إلى الساحل، متفاعلاً بكل ما فيه من زخم وقوة مع كل ما كان يجري عليه من أحداث، ومؤثرًا في شئونه إلى حد كبير[١٦].

إن دلالة هذين التغييرين هي ببساطة أن قطر أصبحت في مهب رياح

التغيير القادمة من الاتجاهين، القادمة من جهة البحر بكل ما تحمل من سحب ورعد وبرق، والقادمة من جهة البر بكل ما تحمل من غبار، هذه هي الصورة الخارجية من حول قطر عندما تحمل الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثان مسئولية الحكم فيها عام ١٩١٣.

(٣) مركز قطر الدولي ومكانتها في الاستراتيجية البريطانية

أما مركز قطر الدولي فقد أخذ يتبلور نتيجة لعدة متغيرات إقليمية، أفرزها الانحسار الفعلي للحضور العثماني في الخليج، والتفوق السعودي في قلب شبه الجزيرة العربية ثم امتداده إلى الساحل، والقلق الذي انتاب بريطانيا على مركزها في المنطقة. ولعل أهم ما أنجزته هذه التطورات أنها وضعت حدًا للهامشية التي ميزت الحضور العثماني في قطر بانتهائه تمامًا. كما وضعت حدًا للهامشية التي ميزت الحضور البريطاني في قطر بتناميه إلى حد لم يبلغه من قبل.

وقد أخذت التغيرات المشار إليها مكانها على مرحلتين:

في المرحلة الأولى: انتهى الحضور العثماني رسميًا في قطر، طبقًا للاتفاق الأنجلو - عثماني لعام ١٩١٣، وهو اتفاق بدأ الطرفان مناقشته في عام ١٩١١، وأنهياها في ٢١ يوليو ١٩١٣، ولعل أهم ما أفرزه هذا الاتفاق هو التأكيد على شخصية قطر السياسية المستقلة عن البحرين، والتأكيد على أن يبقى حكم قطر وراثيًا في آل ثان[١٧]. أما الحضور الفعلي للعثمانيين ممثلاً في بقايا حاميتهم العسكرية، فقد أنهي في عام ١٩١٥ على أيدي القوات البريطانية، وبذلك فقدت الدولة العثمانية آخر موطئ قدم لها في الخليج كله.

وفي المرحلة الثانية: وضعت قطر في مدار حول بريطانيا، عن طريق الصيغة التعاهدية التي فرضتها بريطانيا على المشيخات العربية على مدى القرن التاسع عشر، وكانت قطر آخر مرحلة من مراحل تأكيد الحضور البريطاني في الخليج، حين وقعت مع بريطانيا معاهدة ٣ نوفمبر ١٩١٦[١٨].

وقد يكون من العسير على المرء أن يجد صيغة محددة لوصف وضع قطر السياسي ومركزها الدولي في ظل معاهدة ١٩١٦، وما يمكن قوله باطمئنان شديد ودون مغامرة، أن هذه المعاهدة جعلت قطر، كما سبق أن جعلت المعاهدات المماثلة الأخرى باقي إمارات الخليج العربي، تتقاسم وضعًا سياسيًا غير واضح، فلا هي مستعمرات بريطانية، ولا هي تحت الانتداب البريطاني، ولا هي محميات بالمعنى المعروف للحماية، وإنما هي تنمو في ظل الإمبراطورية البريطانية في ظروف خاصة، عرفت بالعلاقات التعاهدية، أو هي كما حددها نائب الملك في الهند في أواخر العشرينيات تنمو في ظل «حماية مزيفة... كافية لدفع الدول الأوروبية عن المنطقة.. وكافية لمواجهة الدولة الوهابية...»[١٩].

لم تدخل قطر - إذن - تحت الحماية البريطانية في عام ١٩١٦، وذلك على عكس ما يردده كثير من المؤرخين، ولدينا لإثبات وجهة نظرنا هذه دليلان:

الدليل الأول: خلو النص الإنجليزي للمعاهدة، وهو الفيصل في حال الخلاف بين النصين العربي والإنجليزي، من صيغة شاملة للحماية، وخلوه من التزام بريطانيا بالقيام بمسئوليات الدولة الحامية تجاه الكيان المحمي.

والدليل الثاني: أن المركز السياسي للشيخ عبد الله بن قاسم آل ثان، الذي حكم قطر في الفترة من ١٩١٣ إلى ١٩٤٩، كان مركزًا قلقًا، وظل كذلك- رغم فعالية هذه المعاهدة لمدة عشرين عامًا، ويتضح لنا ذلك من حرصه الدائم على أن ينال حماية حقيقية من بريطانيا، رغم وجود المعاهدة، وهو مطلب لم يتحقق قبل عام ١٩٣٥[٢٠].

ومن منطلق فكرتي الاستمرار والتغير فإن مجرد عقد هذه المعاهدة له دلالات الاستمرار والتغير في آن واحد.

أما دلالات الاستمرار فناتجة عن أن معاهدة ١٩١٦ كانت حلقة بين حلقتين في برنامج تنفيذ الاستراتيجية البريطانية في قطر، تتمثل الحلقة الأولى في اتفاق عام ١٨٦٨، الذي وقعه الشيخ محمد بن ثان عن قطر، وتتمثل الحلقة الثانية في الرسائل المتبادلة بين قطر (ممثلة في الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثان) وبريطانيا في عام ١٩٣٥، وهي المكملة للمعاهدة الأنجلو - قطرية لعام ١٩١٦، التي تشكل الحلقة الوسطى. وجميعها خيوط متصلة ومتكيفة تمامًا مع طبيعة النسيج السياسي للاستراتيجية البريطانية في المنطقة. وأما دلالات التغير فواضحة في التأكيد على الشخصية السياسية المستقلة لقطر عن البحرين، وفي الحماية الجزئية التي وعدت بها بريطانيا، وفي تقييد العلاقات الخارجية لقطر وقصرها على بريطانيا، وفي حظر التنازل والإهداء ومنح الامتيازات لأطراف غير بريطانية.

ونظرًا لما للمادتين العاشرة والحادية عشرة من المعاهدة الأنجلو - قطرية من أهمية خاصة فيما يتعلق بالتغير السياسي في قطر، فسوف أخضعها للنقد والتحليل، في محاولة لاستكشاف ما يقال من أن هناك حماية بريطانية لقطر،

هذا مع أننا لا نسعى لمقارنة هذا النوع من الحماية بالحماية البريطانية على مصر، أو الحماية الفرنسية على تونس، لما بين هذه وتلك من فروق ليس هنا موضع تناولها من جهة، ومن جهة أخرى فإن مسألة الحماية ليست هدف هذه الدراسة.

تنص المادة العاشرة من المعاهدة الأنجلو - قطرية عام ١٩١٦ على أن : «الحكومة البريطانية السامية... تتعهد بأن تحميني ورعاياي وأراضي من كل اعتداء بحري». وهذه العبارة ترجمة دقيقة للنص الإنجليزي:

"The High British Government... Undertake to protect me and my subjects and territory from all aggression by sea"(٢١)

والمتأمل في طبيعة بناء الصياغة اللفظية لهذه المادة، يجد أنها صيغت على لسان الشيخ عبد الله، بدلاً من صياغتها على لسان الحكومة البريطانية، أو وضعها - على الأقل - في صيغة إخبارية، وذلك يثير العديد من التساؤلات التي ليس لها إجابة، غير أن بريطانيا كانت تتهرب من الالتزام بحماية جزئية، ويقدر ذلك من يقف على حقيقة المصالح البريطانية في المنطقة، وهي مصالح كادت أن تقتصر على تأمين سلامة الطريق البحري.

ومن جهة أخرى، فإن صياغة هذه المادة قَصَرت الحماية على الجانب البحري من قطر، تاركة المناطق البرية الداخلية المتصلة بشبه الجزيرة العربية دون ذكر. وقد يكون لهذا القَصْر دلالته، لو أن قطر كانت جزيرة، كما هو شأن البحرين مثلاً. وتدفعنا هذه الصياغة المحددة المبنى والمعنى إلى البحث في مصدر أو مصادر الخطر الحقيقي على قطر من جهة البحر، وتحديد الطرف

أو الأطراف المتوقع أن يهاجموا قطر من جهة البحر بالذات.

ويبدو لأول وهلة أن البحث عن الأطراف البحرية التي تشكل مصادر للخطر على قطر غير موجودة. لأن جميع القوى المحلية قد قيدت في السابق بالتزامات أمام بريطانيا، تقضي بعدم ممارسة أي نشاط عدواني بحري ضد بعضها، وبالتالى فقد انتفت الحاجة عمليًا إلى مثل هذه المادة بهذه الصياغة المحددة جغرافيا، والمرتبطة بطبيعة الدور الدفاعي لبريطانيا، وبالتالي فإنها صيغت ضد عدو غير قائم أو محتمل، وأصبحت بغير ذات معنى.

والتفسير الوحيد المقبول لصياغة هذه المادة على النحو السابق يكمن في أن المعاهدة برمتها كانت ضرورة فرضتها الحرب العالمية الأولى، شأنها في ذلك شأن معاهدة دارين ١٩١٥ مع عبد العزيز آل سعود(٢٢)، فمن خلال هاتين المعاهدتين أرادت بريطانيا أن توظف الإحساء وقطر لخدمة أهدافها الاستراتيجية في الخليج، للضغط على الدولة العثمانية من جهة، وللحيلولة دون وصول ألمانيا إلى المنطقة من جهة أخرى، فإن صح ذلك، وهو كذلك إلى حد كبير، فدلالته أن المعاهدة لم تكن لحماية قطر البتة، وإنما كانت لحماية المصالح البريطانية في الخليج.

ومن جهة ثالثة، فإن قطر كانت - حتى ذلك الوقت - بغير حدود سياسية مستقرة أو متفق عليها، بحيث يمكن أن تطبق عليها الحماية المزعومة، وبالتالى فإن افتقار كلمة «أراضي» الواردة في النص إلى صيغة سياسية محددة، تجعل مسألة الحماية غير واردة فيما يتعلق بالأرض. ويقال الشيء نفسه عن الرعية، لأن الإطار السياسي للرعاية مرتبط بالإطار السياسي للبلاد، والتحديد الصريح لهذين الإطارين يبرز مسألة الهوية بكل وضوح..

ولم تكن هذه الأمور جميعًا واضحة، حتى ذلك الوقت.

وأخيرًا، فإن المعاهدة برمتها كانت شخصية، وهذا يعني ببساطة شديدة أن «الحماية المزيفة» المنصوص عليها في المادة العاشرة، لم تكن ملزمة لبريطانيا في حال تغير الحاكم، وبعبارة أخرى فإن هذه المعاهدة لم تضمن لقطر الاستقرار السياسي الذي سعى الشيخ عبد الله إلى تحقيقه، وظلت حالة القلق والتوتر سمة غالبة على الأوضاع السياسية في قطر حتى عام ١٩٣٥، حين تحقق للشيخ عبد الله ما أراد، وذلك عندما تغيرت الظروف تغيرًا جوهريًا.

أما المادة الحادية عشرة، وما يردده كثير من الباحثين، من أنها تضمن لقطر الحماية من جهة البر، فغير صحيح البتة. وهو في الحقيقة وهم، لأن هذه المادة لا تتضمن أي معنى للحماية، لا نصًا ولا روحًا، والصياغة الإنجليزية لهذه المادة كما يلي:

"They also undertake to grant me good offices, should I or my subjects be assailed by land within the territories of Qatar..."

والترجمة العربية الدقيقة لهذا النص هي كما يلي:

«تلتزم الحكومة البريطانية كذلك بأن تبذل مساعيها الحميدة إلى جانبي، في حالة إذا ما هوجمتُ أو رعاياي عن طريق البر في داخل قطر..». وتشترط المادة لبذل المساعي البريطانية الحميدة ألا يكون الشيخ أو رعاياه هم البادئون بالعدوان، وحتى في مثل هذه الحالة، فسوف تبقى كلمة «العدوان» مثار خلاف حول ما يعتبر عدوانًا وما لا يعتبر كذلك.

ولعل أول ما يلفت الانتباه في الصياغة اللفظية لهذه المادة أن عبارة good offices لا تعني الحماية، ولكنها تعني ببساطة بذل الوساطة الدبلوماسية، وصيغة الإلزام التي وردت في هذه المادة ليست ذات معنى، لأن «التعهد» ببذل الوساطة الدبلوماسية كان مشكوكًا فيه، فالقيام بمثل هذا الدور كان يتعارض ومبادئ السياسة البريطانية في تلك الفترة، وهي سياسة قامت على أساس عدم التدخل في الشئون الداخلية لقلب شبه الجزيرة العربية(٢٣).

ولم يمض وقت طويل حتى وقف الشيخ عبد الله على حقيقة أن مركزه السياسي كان لا يزال غير مستقر بعد توقيع هذه المعاهدة.

إن صانع هذه المعاهدة ومهندسها هو سير برسي كوكس، الخبير في شئون الخليج، والذي بدأ عمله بالمنطقة منذ مطلع القرن العشرين، ويبدو أنه كان حريصًا على توكيد الإنجازات التي حققها أسلافه في الخليج على مدى القرن التاسع عشر، وكان آخرها في القرن العشرين معاهدة دارين، التي وقعها هو نفسه مع عبد العزيز آل سعود في ديسمبر ١٩١٥، أي قبل عام واحد فقط من توقيع المعاهدة الأنجلو - قطرية، وكانت تهدف من بين ما تهدف إلى تقييد حركة عبد العزيز آل سعود عن العمل ضد قطر.

هكذا نجح كوكس - كما نجح أسلافه - في تحييد مختلف الأطراف في الخليج، وفي تجميد الخلافات الإقليمية التي كانت قائمة، معتمدين على قدرتهم في معالجة الأمور التي تعنى بالسلام البريطاني في الخليج، وليس بأمن إمارات الخليج أو سلامتها(٢٤).

لم تنسجم طموحات الدبلوماسية البريطانية مع طموحات الشيخ عبد

الله بن قاسم في البحث عن الاستقرار والاستمرار في قطر، فقد كانت الأولى تسعى لتأمين مصالحها، وبالتالى كان الاستقرار والاستمرار في قطر وسيلة إلى غاية، وليس غاية في حد ذاتها.

أما الشيخ عبد الله، فكان يرى أن من الممكن تحقيق الاستقرار عن طريق دفع الأخطار الخارجية القائمة والمحتملة عن بلاده بمساعدة بريطانيا، أو بالارتباط بها، أما الاستمرار، فكان يرى أن تحقيقه ممكن عن طريق الاستقرار، لأنهما توأمان، ويمكن تحقيقه كذلك عن طريق ضمان تأييد بريطانيا لابنه حمد وليًا للعهد. وطبقًا لهذا البرنامج المكون من شقي الاستقرار والاستمرار، يستطيع الشيخ عبد الله أن يحافظ على أساسيات البناء السياسي التي وضعها من قبل الشيخان محمد وقاسم آل ثان. وبالتالي كان الاستقرار والاستمرار غاية في حد ذاتهما.

لا يمكن لمؤرخ منصف أن يهمل حقيقة أساسية في هذا المجال، وهي أن عنصر القيادة في قطر، في مرحلة ما قبل النفط، كان هو وحدة عامل الربط القوي القادر على جمع شمل القطريين من أجل استكمال بناء الكيان السياسي لقطر، ولعل هذه الحقيقة تفسر لنا حرص الشيخ عبد الله الشديد على تحقيق هدفين رئيسيين لم تستطع معاهدة ١٩١٦ أن تحققهما له. أما الهدف الأول فهو الحصول على حماية حقيقية من بريطانيا لبلاده، تحقيقًا للاستقرار، وأما الهدف الثاني فهو الحصول على اعتراف وتأييد بريطاني لابنه حمد وليًا للعهد، تحقيقًا للاستمرار، لذلك فلا عجب أن نرى أن هذين الهدفين يشكلان جوهر طبيعة التطوزات السياسية في الداخل، والعلاقات مع بريطانيا في الفترة الواقعة بين عامي ١٩١٦ و ١٩٣٥.

(٤) مراجعة العلاقات البريطانية – القطرية:

لقد شهد عام ١٩٢١ بداية المحاولات لمراجعة القصور في معاهدة عام ١٩١٦. وكانت المناسبة التاريخية التي أثارت هذه القضية هي: نشاط الإخوان النجديين على أطراف الحدود مع قطر، بما كان يثيره هذا النشاط من رعب وقلق في مناطق كثيرة من أطراف شبه الجزيرة العربية حول نجد. فقد كان للإخوان دارتان قريبتان من حدود قطر، تقعان في منطقة كانت حركة القبائل فيها نشطة بين قطر وقلب شبه الجزيرة العربية. وكان التأثير الوهابي قد وصل إلى قطر في مرحلة سابقة، مما جعل القبائل القطرية عرضة للتأثر الشديد بما كان يجري على الأطراف، الأمر الذي كان يجهض محاولات البحث عن الاستقرار والاستمرار.

في هذه الظروف، طلب الشيخ عبد الله بن قاسم من المقيم السياسي أن يزوره في الدوحة في عام ١٩٢١. وعندما التقى الرجلان، طلب الشيخ عبد الله من المقيم أن يحدد بوضوح طبيعة الدور الدفاعي الذي تتحمله بريطانيا تجاه أمن قطر على ضوء المعاهدة الأنجلو - قطرية . فلم يستطع المقيم السياسي أن يقدم أكثر من مجرد الوعد باستخدام «المساعي الدبلوماسية الحميدة»، ورأى المقيم في هذا اللقاء فرصة ليؤكد للشيخ أن ما يقدمه هو بالتحديد المقصود من المادة الحادية عشرة[٢٥].

وفيما يتعلق بالأوضاع الداخلية، حرص المقيم السياسي على أن يؤكد للشيخ عبد الله أن بريطانيا حريصة على عدم التدخل في الشئون الداخلية لبلاده، وأن إمكانية تدخل بريطانيا لحمايته، قليلة جدًا، كما أن مساعدته عن طريق إمداده بالسلاح، غير واردة، وباختصار فقد أكد المقيم أن

المعاهدة لم تضمن للشيخ الحد الأدنى من الاستقرار والاستمرار. وكانت تلك أول مناسبة توضع فيها المعاهدة الأنجلو - قطرية موضع اختبار، فأثبتت فيه عدم جدواها ، وبدا الأمر وكأن المعاهدة لم تُحدث أي تغيير في وضع قطر السياسي القلق.

ولكن الموقف الشخصي لتريفور (المقيم السياسي) كان يختلف عن موقفه الرسمي، فهو يرى أن المعاهدة مجحفة بحق الشيخ عبد الله في ضمان أمنه واستقراره في بلاده، ويتضح ذلك في رسالة بعث بها إلى حكومة الهند، بعد لقائه بالشيخ عبد الله في الدوحة، قال فيها: «سيكون الموقف محزنًا إذا اختفت قطر كوحدة مستقلة»[٢٦]. إن عبارة تريفور هذه تجسد حجم الأخطار المحيطة بقطر، فقد صاغت النتائج المترتبة على هذه الأخطار مباشرة دون أي تفاصيل، وهي في نفس الوقت تؤكد على حجم الأعباء التي كانت ملقاة على كاهل القيادة السياسية في قطر ممثلة في الشيخ عبد الله بن قاسم، ومن الغريب أن تريفور - مع علمه بذلك كله - لم يفعل شيئًا لإنقاذ الموقف طيلة الفترة المتبقية له في الخدمة. ولكن هذه الغرابة تنتفي إذا علمنا أن تريفور لم يخرج عن إحدى أساسيات السياسة البريطانية في هذه المنطقة في ذلك الوقت. وهي سياسة عدم التدخل في الشئون الداخلية - قدر الإمكان - طالما أن ذلك لن يكون له مردود سلبي على طبيعة الحضور البريطاني في الخليج. وباختصار، فإن بريطانيا لم تكن راغبة في تغيير أي شيء لا يعنيها بشكل مباشر.

لم يستسلم الشيخ عبد الله بن قاسم، الذي كان يسعى إلى التغيير، لسلبية المقيم السياسي وتردده، وذهب في نوفمبر ١٩٢٢ إلى البحرين،

وهناك التقى بالوكيل السياسي، وناقشه فيما سبق أن ناقش مع المقيم السياسي في الدوحة، وهدد بترك قطر لعبد العزيز آل سعود، إذا لم تستجب بريطانيا لمطالبه الأمنية[٢٧].

يبدو من هذا التهديد أن الشيخ عبد الله كان يقف على حقيقة مخاوف بريطانيا من التأثيرات السلبية للمد الوهابي إلى منطقة الخليج العربي، خاصة وأن بريطانيا كانت تعلم أن للوهابية امتدادًا تاريخيًا يصل إلى قطر بالتحديد، وأن البيئة الثقافية مهيأة فيها لأن تكون امتدادًا لقلب شبه الجزيرة العربية، لقد كان ذلك يدور في وقت كان فيه الإخوان يكتسحون حائل ويلامسون الحضور البريطاني في مناطق الانتداب في العراق وشرق الأردن وفلسطين، ويهددونها بخطر حقيقي، ولو قدر للشيخ عبد الله أن يترك قطر للوهابيين، أو أن ينضم إلى عبد العزيز آل سعود، لأحدث ذلك تغييرًا جوهريًا في أصول السياسة والاستراتيجية البريطانية في الخليج، لأن هذه السياسة بنيت على أساس عدم تدخل عبد العزيز ورجاله في شئون منطقة الخليج. وقد نص على ذلك صراحة في بنود معاهدة دارين عام ١٩١٥ (انظر حاشية رقم٢٢).

بالطبع لم يقدم الوكيل السياسي في البحرين شيئًا للشيخ عبد الله، وبدأت مخاوف الشيخ تتزايد نتيجة لتنامي نشاط حركة الإخوان من ناحية ونتيجة القصور الواضح في المعاهدة الأنجلو - قطرية من ناحية أخرى، ومع نجاح السعوديين في استقطاب بعض العناصر القطرية ضد الشيخ عبد الله، وهو أمر أضاف إلى الموقف المعقد أصلاً تعقيدات جديدة، أدت إلى تشابك القضايا الداخلية والخارجية معًا. وأصبح نسيج قطر السياسي، الذي كان لا يزال في مرحلة التكوين، في خطر.

(٥) المكان وأثره في تشكيل الجغرافية السياسية لقطر

كانت عناصر النسيج السياسي لقطر في هذه المرحلة أربعة: الشيخ عبد الله، وشعبه، وأرضه، وبريطانيا، وكان لابد لهذه العناصر الأربعة أن تعمل معًا، وهنا تتضح مسئولية القيادة في العبور بقطر في هذه المرحلة وسط المخاطر بسلام. لقد حرص الشيخ على ألا يظهر لبريطانيا أنه فقد الثقة فيها، لأنها عامل أساسي في التوجيه التاريخي للمنطقة، ولكن علاقته التعاهدية معها حملته في الوقت نفسه مسئوليات جديدة لم يكن يألفها من قبل. والمجتمع الصغير الذي كان يحكمه، ويعرف دقائق الأمور فيه، بصفته أحد دعائم نشاطه الاقتصادي، جدت عليه التزامات فرضتها هذه المعاهدة (انظر مادة ١)، لقد صار الشيخ مطالبًا بالقبض على زمام الحكم، ويعني ذلك ببساطة، ضبط الأمن، وإحكام السيطرة على القبائل، وربطها بالأرض.

لم تكن القبائل تعرف هذه الضوابط الجديدة، ولاشك في أن تغيرًا ما قد أخذ يعرف طريقه إلى قطر في هذه المرحلة، فالقبائل لم تعرف الحدود السياسية التي كان على الشيخ أن يحترمها، كما كان على جيرانه أن يحترموها. ولكن تحقيق ذلك كان أمرًا صعبًا، لا في قطر وحدها، ولكن في معظم أرجاء شبه الجزيرة العربية. فالمجتمع القطري مجتمع قبلي صحراوي، تعود أصوله إلى قبائل شبه الجزيرة العربية، وبالتالي فإن روابطه مع باقي أنحاء شبه الجزيرة العربية قوية إلى حد كبير، لأنها روابط تقوم على الدم والعصبية، هذه الروابط أو الصلات هي من صميم التقاليد الحضارية في المجتمعات البدوية أو الصحراوية... فالبدوي ليس له كيان بعيدًا عن عشيرته أو قبيلته، ومن هنا فإن عنصر المكان، الذي كانت له أهمية قصوى لدى

الشيخ، باعتباره أحد مقومات الدولة، لم تكن له هذه الأهمية لدى البدوى طالما أنه يتحرك في إطار حماية قبيلته[٢٨]. ولعل هذه الصورة تكشف لنا عن الإرهاصات الأولى الدافعة إلى التغيير، فلم يكن مفهوم الدولة، باعتبارها إطارًا جيوبوليتيكيًا واردًا إلى ذهن البدوي، ولم يكن البدوي على استعداد لاستيعابه بدون إحداث مجموعة من التغييرات الأساسية.

كان لابد من تغيير انتماء الأفراد إلى الإطار الجيوبوليتيكي الذي كان لا يزال في مرحلة التكوين وهو الدولة، بدلاً من انتمائهم القبلي، ومع أن هذه كانت مسألة ضرورية فرضتها المتغيرات المحلية والإقليمية، إلا أنها كانت مهمة شاقة، لعنصر الزمن فيها أهمية خاصة، وهو ما لم تراعه الالتزامات التي فرضتها بريطانيا على الشيخ، وأهملته تمامًا التجربة البريطانية في رسم خطوط الحدود في الشرق الأوسط بصفة عامة. فقد كانت هذه التجربة مفتعلة في كثير من جوانبها. نقلت نماذج الحدود الأوروبية إلى المنطقة العربية، دون مراعاة للطبيعة الخاصة بهذه المنطقة[٢٩].

صحيح أن عنصر المكان مهم للغاية في نشأة الدول القومية، ولكن فكرة القومية، بمعنى الارتباط بالقوم وبالمكان معًا، لم تكن تبلورت بعد في قطر، وكان ضبط حركة المكان، وتحديد الهوية، لتحقيق الأمن الداخلي والخارجي، مهمة جديدة وثقيلة على الحاكم والمجتمع معًا، ولكن الحاكم كان مطالبًا بمواكبة موجة التغير التي لحقت بالمنطقة في ظل غياب الدولة العثمانية ونشوء الدول العربية الحديثة. لقد كان ينشد التغيير الذي يسعى لبناء الشخصية السياسية المستقلة لقطر.

لقد كانت الجغرافيا السياسية لقطر تتشكل تدريجيًا في هذه الفترة، ومع

أن عوامل التكوين الجيوبوليتيكي في شرقي شبه الجزيرة العربية واحدة تقريبًا، إلا أن علاقات المكان كانت تميز منطقة عن الأخرى[٣٠]. فتأثر قطر بوسط نجد كان شديدًا، كما أشرنا، وكان ظهور الدولة السعودية الثالثة في نجد[٣١] متغيرًا إقليميًا بالغ التأثير على توجيه التاريخ القطري، وعلى سرعة تبلور شخصية قطر السياسية.

ومن جهة أخرى، فقد ساعد الموقع الجيوبوليتيكي لشبه جزيرة قطر، وهيئتها كقبضة يد مبسوطة على صفحة الخليج، على وضعها في مهب رياح التغيير الخارجية، التي تركت هي الأخرى بصمات واضحة على سرعة تبلور شخصية قطر السياسية. وتتضح تأثيرات الموقع على النواحي السياسية في قطر إذا علمنا أن سواحلها كانت مراكز للتفاعل بين البر والبحر، البر وامتداداته إلى قلب شبه الجزيرة العربية، والبحر بامتداداته إلى الهند وشرقي أفريقيا، وتتأكد لنا حقيقة هذا التفاعل حين نعرف أن المراكز السكانية في قطر هي مراكز ساحلية بالدرجة الأولى.

وتبدو تأثيرات الموضع واضحة على صناعة التغيير السياسي في قطر لو علمنا أن بيئة قطر الداخلية هي بيئة طرد، ويتضح ذلك من وصف بلجريف لها في القرن التاسع عشر[٣٢]، ومن وصف سير أرنولد ويلسون لها في العشرينيات من القرن العشرين، ومن تأكيد أحد الباحثين الأمريكيين لذلك كله في الخمسينيات من القرن العشرين[٣٣].

هكذا دفع السطح اليابس الشحيح العطاء، والطبيعة القاسية في صحراء حقيقية، الناس دفعًا إلى البحر، الذي كان كريمًا في عطائه، فقدمت سياهه غذاء السكان على السطح القاحل، وقدم قعره أصدافًا ثمينة، كانت

مـادة للـتجارة ومصدرًا للثراء، وقدمت صفحته ميدانًا للانطلاق خارج إطار المكـان، محققـًا بذلك تواصلاً حضاريًا لا ينقطع. ولم يكن بلجريف مغاليًا حين رسـم صـورة مغايـرة للصـورة الـتي رسمهـا من قبل للبر، فقال: «إن القطريين يسـكنون الـبحر ويطـرزونه بمراكبهم»[٣٤]. هذا التوجه البحري لسكان قطر يقـدم الدلـيل عـلى ضـرورة الحاجـة إلى كسـب ود وصـداقة بريطانيا الدولة البحرية الكبرى القابضة على مياه الخليج.

ولكـن الصـورة المشرقة الـتي رسمهـا بـلجريف للقطريين في البحر، وما استـنتجناه مـن دلالـة سياسـية لهـذا التوجه، لم تكن إيجابية طول الوقت، فقد ضُـرِبَ الاقتصـاد القطري المعتمد على صيد اللؤلؤ والاتجار فيه مرتين، خلال الفترة موضوع الدراسة:

المـرة الأولى: جـاءت في أثـناء الحـرب العالمـية الأولى وفي أعقابهـا، فقد «كانـت قطـر أكثر بلد في الخليج حساسية حيال سوق اللؤلؤ العالمية». ذلك أن الاقتصـاد القطـري كـان اقتصـاد السـلعة الواحـدة (اللؤلـؤ)، وهي سلعة كمالـية، ينصـرف الـناس عـن شـرائها في أوقات الأزمات، ولاشك أن ذلك كـان له مردود سياسي، فعوائد اللؤلؤ المتواضعة كانت الرافد الأساسي لحياة الـناس في قطـر، وقـد أدى انهـيار تجارتـه إلى خفـض الـواردات، وأثرت هذه بدورهـا عـلى دخـل الحـاكم مـن العوائـد الجمركـية، التي كانت تعتبر المورد الوحيد للشيخ في إدارة شئون بلاده[٣٥].

والمـرة الثانـية: جـاءت نتيجة للأزمـة العالمـية المعـروفة باسـم الكسـاد العظـيم، في أواخر العشرينيات وبداية الثلاثينيات من القرن العشرين ونتيجة نجـاح الـيابان في إنتاج اللؤلؤ المزروع في نفس الفترة تقريبًا، وتسويقه بأسعار

أقل بكثير من أسعار اللؤلؤ الطبيعي، وقد أثر التوافق بين هذين العاملين، في هذه المرة، تأثيرًا سلبيًا على الاقتصاد القطري، وانعكست صورة ذلك كله على الناحية السياسية، ذلك أن الناس ضاقوا ذرعًا بأسباب الحياة، وأعلن كبار التجار إفلاسهم، واشتد الضغط على الشيخ عبد الله بن قاسم[٣٦].

في هذه الظروف الصعبة، كان البحر هو الحل والمخرج، فتحته كانت تكمن كنوز الذهب الأسود، التي فاضت بعطائها على وجه السطح اليابس المجدب، فغيرته، وبثت فيه الحياة، بصورة لم يألفها من قبل، وبدأ كل شيء يتغير تباعًا، مما يجعلني أقول دون تردد، إذا كان هيرودوت صادقًا فيما ذهب إليه من أن «مصر هبة النيل»، فإن قطر بالقياس، «هبة الخليج».

ولكن قبل أن يقدم البحر هذا الحل الدرامي لمعاناة المجتمع القطري، كانت هذه المعاناة ذاتها قد صقلت الناس، وهذبت نفوسهم، وساهمت في تكوين رجال على جانب كبير من الصبر والشجاعة والحكمة، فالتفوا حول الحاكم، الذي أصيب شخصيًا في تجارته وفي ماله، كما أصيب في موارد إدارته لبلاده، المحملة بأعباء إدارية جديدة في ظل معاهدة ١٩١٦، كضرورات حفظ الأمن والتأكيد على الهوية، وتغيير مفهوم الانتماء من القبيلة إلى الدولة.

ويسرت مشاركة الشيخ عبد الله لرعيته في نشاطاتها الاقتصادية تحريك الاتجاه نحو التغيير، فهو بصفته حاكمًا لمجتمع صغير، كان مسئولاً مسئولية مباشرة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية معًا. وقد جعله هذا أبًا لكل القطريين[٣٧]. وكان لطول فترة حكمه (١٩١٣-١٩٤١) التي شكلت في معظمها آخر سنوات المعاناة، معنى الاستمرار، الذي امتد بجذوره إلى ما

قبل هذه الفترة، حين كان يحكم في الدوحة في عهد أبيه، ويتولى إدارة جماركها، ويقف على حقيقة إمكانيات بلاده وقدراتها، فكان رمزًا للاستمرار.

لكن المعاهدة الأنجلو - قطرية ، التي فرضت على الشيخ عبد الله بن قاسم التزامات سياسية جديدة، في ظل أوضاع اقتصادية وأمنية متردية، كانت هي نفسها المعاهدة التي حالت بينه وبين إحكام قبضته على الخارجين، وذلك حين حالت بينه وبين ممارسة أي نشاط بحري له صفة القتال، حتى وإن كان ذلك يتعلق بممارسته للشرعية في تحقيق الأمن، الذي هو أساسًا أحد مسئولياته السياسية.

وحين تمردت بعض القوى الصغيرة على سواحل قطر، وأخذت تتقاتل فيما بينها في عام ١٩٢٢، وجد الشيخ عبد الله أن مسئولياته تحتم عليه إخضاع المتقاتلين بالقوة بحرًا، وحين استفسر من الوكيل السياسي في البحرين عن مدى علاقة ممارسته لصلاحياته بالهدنة البحرية، تأكد له أن بريطانيا تعتبر كل العمليات البحرية خرقًا للهدنة البحرية، التي التزم باحترامها في عام ١٩١٦، وبيّن الوكيل السياسي أن للشيخ عبد الله الحق في استخدام قوارب المراقبة فقط في المحافظة على الأمن، أما إذا اتسع نطاق القتال بينه وبين المتمردين من رعاياه، فإن الشيخ لا يستطيع الاعتماد على بريطانيا في حمايته بحريًا، طبقًا لنص المادة العاشرة من نفس المعاهدة، وبرر الوكيل السياسي موقف بلاده بأن ما بين الشيخ ورعاياه ليس له صفة العدوان، فضلاً عن أنه مسألة داخلية، وبريطانيا لا ترغب في التدخل في الشئون الداخلية للشيخ وبلاده[٣٨].

وتبدو هذه التناقضات بنفس القدر من الوضوح، حين اضطربت الأوضاع على أطراف قطر من ناحية البر، بسبب النشاطات السعودية في الظهير من إمارات الخليج، في عامي ١٩٢٥ ، ١٩٢٦، وقد زاد ذلك التوتر من قلق الشيخ عبد الله على حالة الأمن في بلاده، خاصة وأن عبد العزيز آل سعود قد نجح في حسم كثير من ولاءات القبائل لصالحه، وأجبرها على دفع الضريبة تعبيرًا عن ذلك الولاء، وحين استوضح الشيخ عبد الله الأمر من الوكيل السياسي، كان رده مخيبًا لكل الآمال، فقد بين أن تدخل عبد العزيز آل سعود ليس مباشرًا، وأن الالتزام البريطاني بالدفاع عن قطر مقصور على رد العدوان القادم من جهة البحر، وأن الاقتتال بين القبائل الموالية لعبد العزيز وغيره لا يقع في مجال اهتمام بريطانيا[٣٩].

ومهما يكن من أمر مخاوف الشيخ عبد الله في هذه المرحلة، فإنها أخذت تتضاءل تدريجيًا، ذلك أن بريطانيا عالجت المسألة على طريقتها، حين عقدت في العام التالي (١٩٢٧) معاهدة جدة مع الملك عبد العزيز آل سعود، وضمنتها مادة تلزم الملك بأن يُبقي على علاقات الصداقة والسلام مع قطر[٤٠].

هكذا تمت حماية قطر من جهة البر بفرض قيود نظرية على الملك عبد العزيز آل سعود، تحول دون نشوء خطر على «قطر» من أراضيه. وقد سبق لبريطانيا أن اتخذت إجراءً مماثلاً، في عام ١٩١٥ لتحقيق نفس الهدف، وذلك حين وقعت معه معاهدة دارين، التي ألزمته بعدم التدخل في شئون الإمارات العربية في الخليج بما فيها قطر، التي وصفتها المادة السادسة من المعاهدة بأنها «تحت الحماية البريطانية»[٤١] ولم يكن ذلك صحيحًا، لأن

الحماية المزعومة جاءت لأول مرة بعد ذلك بعام، وربما كانت بريطانيا واثقة من قدرتها على إتمام المعاهدة مع قطر، مما جعلها تعتبرها - مقدمًا - تحت حمايتها.

(٦) تقويم السياسة البريطانية تجاه قطر:

لقد تأكد الآن، بما لا يدع مجالاً للشك، أن المعاهدة الأنجلو - قطرية لم تكن معاهدة حماية، وقد بقيت نصوص المعاهدة عرضة لقراءات مختلفة، وظلت هذه القراءات في حد ذاتها مصدر انشغال للشيخ طوال تلك الفترة، هذا بينما بقي دفع الخطر عن بلاده معتمدًا على الموقف البريطاني من جهة، وعلى معاهدات أخرى لم يكن الشيخ طرفًا فيها من جهة ثانية. أما المعاهدة الأنجلو - قطرية فقد وظفتها بريطانيا لحماية المصالح البريطانية في الخليج.

ارتكزت بريطانيا في حماية مصالحها في مختلف أنحاء العالم على تبني سياسة توازن القوى وهي سياسة تعتمد على الدبلوماسية التي أجادت بريطانيا تطبيقها في القرن التاسع عشر[٤٢]. ووظفتها في منطقة الخليج في القرن العشرين، حين أبعدت - دون قتال - مختلف القوى الخارجية والإقليمية عن أن يكون لها يد في المنطقة. وما المعاهدات التي ورد ذكرها في هذه الدراسة على مدى القرنين التاسع عشر والعشرين إلا أدوات لترجمة هذه السياسة وتنفيذها.

لم تكن تلك المعاهدات - إذن - معاهدات حماية، كما أشيع عنها، ولم تكن تسعى لتأمين سلامة حكام إمارات الخليج وبلادهم، لأن في ذلك تقوية للقوى المحلية، وهذا الأسلوب يصطدم جوهريًا مع منطق الحضور البريطاني

في الخليج، ويصطدم - في نفس الوقت - مع سياسة توازن القوى، التي كانت تهدف إلى إضعاف كل الأطراف، وشل حركتهم أولاً بأول في البحر، حيث كان مجال نشاطهم الحيوي، وتم ذلك على مدى قرن كامل من الزمان.

لقد مكنت هذه السياسة بريطانيا من أن تدير شئون الخليج بأقل عدد من الأفراد، وبأقل تكلفة من المال. لقد كان طاقم الإدارة يتكون من المقيم السياسي، وثلاثة من الوكلاء، موجودين في الكويت والبحرين ومسقط، ويساعدهم على أداء مهامهم ست شلُوبات (مراكب) لمراقبة ما يجرى على مياه الخليج، لقد نجح هذا الفريق القليل العدد في إدارة شئون الخليج، وفي تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية لبريطانيا، وتم ذلك دون مقابل، أو على حد تعبير المقيم السياسي في عام ١٩٢٨: «لم ندفع أي مبالغ للشيوخ، ولا للقبائل، ولم نضع جنديًا واحدًا على طول الساحل العربي، لقد كانت مصاريفنا محدودة للغاية...»[٤٣]. على هذا النحو كانت المعاهدات البريطانية مع الإمارات العربية، على ضوء سياسة توازن القوى، تهدف إلى حماية المصالح البريطانية فقط.

وانطلاقًا من هذه النتيجة، فإن ضعف وسائل قطر الدفاعية، التي أقلقت الشيخ عبد الله كثيرًا، لم تكن تعنى بريطانيا إلا بالقدر الذي يصير فيه هذا الضعف عبئًا على السلام البريطاني في الخليج، وقد اتضح ذلك بجلاء في حركة تمرد الإخوان ضد الملك عبد العزيز آل سعود في أواخر العشرينيات، مما جعلهم مصدر خطر حقيقي على المصالح البريطانية في أطراف شبه الجزيرة العربية[٤٤].

لقد كان نشاط حركة الإخوان - في نظر المقيم السياسي - إخلالاً بتوازن القوى، الذي حرصت بريطانيا على تثبيته، ويفسر المقيم السياسي نمو حركة الإخوان بإرجاعه إلى ضعف الحضور البريطاني على اليابس في شبه الجزيرة العربية، حين يقول: «إننا نمسك بالباب الأمامي لهذه المشيخات، ولكننا لا نمسك بالباب الخلفي»[٤٥]. ولذلك فلا تجد بريطانيا غضاضة في تحطيم أصول سياستها التقليدية بعدم التدخل في شئون قلب شبه الجزيرة العربية، حين تطارد الإخوان بالطائرات من العراق ومن الكويت، إلى أن تم القضاء عليهم في مطلع الثلاثينيات. ومرة أخرى أمكن إبعاد الخطر عن قطر بوسائل أخرى غير معاهدة عام ١٩١٦.

لقد كان إدراك المقيم السياسي لحالة الضعف العام للحضور البريطاني في الخليج مقدمة لتدخل بريطانيا - انطلاقًا من مناطق الانتداب — في شئون قلب شبه الجزيرة العربية، كما كان - في تقديرنا - بداية لتغير جوهري في السياسة البريطانية تجاه قطر، اتضحت معالمها بعد خمس سنوات فقط، حين وجدت أن من الضروري - حماية لمصالحها - أن تعطي الشيخ عبد الله بن قاسم الحماية التي سعى إليها على مدى العشرين سنة السابقة.

وفي محاولة من جانبه للتعجيل بهذه النتيجة، وضع الشيخ عبد الله ضغوطًا سياسية على بريطانيا، ساعيًا بذلك إلى إفساد سياسة توازن القوى، التي قام عليها الحضور السياسي لبريطانيا في الخليج. وذلك حين أبلغ الوكيل السياسي في البحرين، أنه هادن الملك عبد العزيز عن طريق دفع إتاوة سنوية[٤٦]، في مقابل احتفاظه باستقلال قطر من جهة، والتغلب على محاولات الانقسام الداخلية من جهة أخرى، وبعبارة أخرى، كأنه أراد أن

يبلغ بريطانيا أن ما يفاوضها بشأنه يمكن تحقيقه بدونها.

أزعجت هذه الأخبار الإدارة البريطانية في الخليج. وفي أغسطس ١٩٣٠ زار الوكيل السياسي في البحرين الشيخ عبد الله بن قاسم في الدوحة، ووقف على حقيقة الأوضاع السياسية بها، وتأكد له صدق ما سبق أن أعلنه المقيم السياسي من ضعف الحضور البريطاني على البر، كما تأكد من أن سعي الشيخ عبد الله إلى مهادنة الملك عبد العزيز ليس إلا نتيجة للسياسة العرجاء لبريطانيا تجاهه، وأن عجز معاهدة ١٩١٦ عن تقديم الحماية اللازمة له هو الثغرة التي تهدد الحضور البريطاني في قطر. واقترح الوكيل السياسي حماية الشيخ عبد الله في الدوحة، وحذر حكومته من التباطؤ في حماية قطر من خطر الملك عبد العزيز.

أدت نصائح الوكيل السياسي إلى أن يزور المقيم السياسي الدوحة في ١٠ ديسمبر ١٩٣٠، ولاشك في أن هذه الزيارة عززت موقف الشيخ عبد الله، وأوقفته على مدى القلق الذي ينتاب البريطانيين، حيث تأكد له أن مخاوفه ومخاوف البريطانيين واحدة، لقد وقف المقيم بنفسه على طبيعة المشكلات التي تواجه قطر في الداخل وفي الخارج، ومع ذلك فلم يكن رد الفعل لديه عند مستوى حجم تلك المشكلات، فكل ما استطاع أن يفعله هو أن ينصح حكومته بوضع سفينة حربية قبالة الدوحة[٤٧]. ومع ذلك فيعتبر هذا تغييرًا في الإطار النظري لموقف بريطانيا، بدا وكأنه من أجل الشيخ، ولكنه كان - في الواقع - من أجل حماية المصالح البريطانية.

لقد كان دخول قطر إلى الثلاثينيات من هذا القرن دخولاً إلى معترك حقيقي للتغيرات الشاملة على عدة مستويات، تتعلق بالسياسة، والاقتصاد،

والعلاقات الدولية، ووسائل الاتصال بين الشرق والغرب.

فقد أخذ الحضور البريطاني في فارس يفقد كثيرًا من صلاحياته بالتدريج منذ بداية العشرينيات. وكانت بريطانيا حريصة على تعويض ذلك بمزيد من الحضور في قطر والإمارات العربية الأخرى. وقد تجسد ذلك بوضوح حين سعت بريطانيا إلى نقل خطوط رحلاتها الجوية العسكرية والمدنية من الطيران فوق الساحل الإيراني إلى الطيران فوق الساحل العربي، في الرحلة بين القاهرة وبغداد وكراتشي[48].

ومما لا علاقة به بالطيران، أن أهمية الخليج كوسيلة اتصال بحري قديمة بين الشرق والغرب، بدأت تفقد شيئًا من قيمتها لصالح وسائل الاتصال الأسرع. ومن جهة أخرى استطاع الطيران العسكري أن يقوم بالدور الذي فشل البحر فيه، وهو حماية الظهير للإمارات العربية، ويبدو أن ذلك لم يكن نتيجة مباشرة لاستخدام الأجواء العربية في الطيران، وإنما كان في نفس الوقت سببًا لها.

ومن المتغيرات ذات الدلالة، أن بريطانيا لم تستمتع طويلاً بتفردها بالنفوذ في الخليج بعد الحرب العالمية الأولى، فقد نجحت الشركات الأمريكية في مزاحمة الشركات البريطانية في البحث والتنقيب عن البترول، ونجحت في أن تقنن نشاطها في العراق والخليج العربي في العشرينيات، كما نجحت في ممارسة هذا النشاط في بداية الثلاثينيات[49]. ومع نشاط الشركات البترولية نشطت المشكلات حول الحدود، ولذلك فإن مشكلات الحدود - لا الثروة - كانت أسبق في الظهور، فلم تظهر آثار الثروة إلا في الخمسينيات.

وبينما كانت هذه التغيرات الإقليمية تأخذ مكانها[50]. كانت بريطانيا تراجع سياستها العامة، فلم تعد مسألة المواصلات، وأمن الهند، أهدافًا قائمة بذاتها يقوم الخليج على خدمتها، وإنما أصبح الخليج هدفًا استراتيجيًا تقوم الهند على حمايته، ولما كان هذا العبء يفوق قدرات حكومة الهند، فقد ساعدتها فيه الوزارات المعنية الأخرى، كوزارات الخارجية والمستعمرات والطيران والحرب، إلى جانب الأدميرالية والخزانة.

وعلى ضوء هذه التغيرات الإقليمية، رأت بريطانيا أن تسلم للشيخ عبد الله بن قاسم بما أراد من حماية، لم تضمنها معاهدة ١٩١٦، وذلك في مقابل حصولها على تسهيلات للهبوط الاضطراري للطيران البريطاني فوق أراضي قطر، وفي مقابل منح الشركة الأنجلو - فارسية امتيازًا بتروليًا في بلاده. هذا النوع من المقايضة كان يهدف في الواقع إلى حماية المصالح البريطانية الناشئة في قطر، ولكنها جعلت من منح قطر الحماية رسميًا وعمليًا، أمرًا له وجاهته[51].

لعل التغير المباشر الذي لحق بقطر - وقتئذ - هو أن البلاد أصبحت لأول مرة على استعداد لاستقبال الأجانب من المسئولين والخبراء والمهندسين والضباط المعنيين بشئون الطيران والبترول والدفاع، وهو ما لم يكن واردًا من قبل، قد سبق أن رفض الشيخ عبد الله المادة السابعة من معاهدة ١٩١٦ لأنها نصت على أن يتعهد الشيخ «بالسماح للبريطانيين بالإقامة في قطر»، واضطر سير برسي كوكس أن يستجيب لتحفظات الشيخ عبد الله حول هذه المادة ومادتين أخريين هما: المادة الثامنة، التي يتعهد فيها الشيخ باستقبال وكيل سياسي بريطاني مقيم في أراضيه، والمادة التاسعة، التي يتعهد

فيها بالسماح للبريطانيين بإقامة منشآت للبريد والبرق في أي مكان من بلاده، وأوقف العمل بهذه المواد الثلاث في رسالة مستقلة، موجهة من سير برسي كوكس إلى الشيخ عبد الله، إلى الوقت المناسب، وها هي الظروف قد هيأت الفرصة لإعادة الحياة إلى هذه المواد(٥٢).

هكذا بدأت الثلوج تذوب، وانتهى الفتور في العلاقات البريطانية- القطرية، وأصبحت الشئون القطرية موضوعًا للدراسات من جانب صنّاع السياسة البريطانيين على مختلف المستويات(٥٣). اهتمت بها وزارة المستعمرات من خلال الأدميرالية، التي كانت معنية بالبترول، واهتمت بها وزارة الخارجية، التي كانت مسئولة عن إدارة شئون الشرق الأوسط، واهتمت بها وزارة الطيران من خلال مشروع الهبوط الاضطراري عند المرور في المجال الجوي القطري، وبقيت حكومة الهند معنية بالشئون الداخلية بحكم خبرتها في المنطقة، كما بقيت فوق ذلك مصدرًا يمد الوزارات الأخرى بالكفايات الإدارية.

وأصبح موضوع امتياز البترول القطري، وموضوع الحماية البريطانية على قطر من القضايا الملحة المطروحة على مجلس الوزراء البريطاني، وصارت كثير من قضايا الدفاع والأمن والاستراتيجية موضوعات للدراسة والمناقشة في اللجنة العربية المعنية بشئون الشرق الأوسط، والمنبثقة عن لجنة الدفاع الإمبراطوري. هكذا بدأ التغير كاسحًا لكل عوامل الاستمرار التقليدية في العلاقات البريطانية - القطرية، خلال السنوات الأولى من الثلاثينيات.

وفي النصف الثاني من أبريل عام ١٩٣٥ زار المقيم السياسي قطر،

وأجرى مناقشات مع الشيخ عبد الله حول الأسس التي ستقوم عليها الحماية البريطانية لقطر. وفي ١١ مايو التالي حدد الوكيل السياسي تلك الأسس في النقاط الأربع التالية:

(١) تمنح بريطانيا الحماية لقطر في مقابل الحصول على امتياز بترولي للشركة الأنجلو - فارسية.

(٢) تعنى هذه الحماية بالهجمات الخارجية الخطيرة، التي لا يكون الشيخ سببًا في حدوثها.

(٣) يتحمل سلاح الجو البريطاني مسئولية تحقيق هذه الحماية.

(٤) تحمي قطر ضباط سلاح الجو البريطاني ومعداتهم، وتضمن أمن وسلامة المطارات والخدمات.

وفي ٢٤ مايو ١٩٣٥ اعتمد المقيم السياسي عدة رسائل[٥٤]، تتضمن التغييرات التي ستلحق بالمعاهدة الأنجلو - قطرية الموقعة في ٣ نوفمبر ١٩١٦ وتحقق ما كان يسعى إليه الشيخ عبد الله طيلة العشرين سنة السابقة.

تحتوى الرسالة الأولى على البنود الأربعة المذكورة أعلاه، والتي تم الاتفاق عليها في ١١ مايو.

وتعني الرسالة الثانية بأساليب حل النزاعات الخاصة بالرعايا البريطانيين وغير المسلمين، كما تنص على اعتراف بريطانيا بالشيخ حمد بن عبد الله وليًا للعهد.

وتحتوى الرسالة الثالثة على اعتراف حمد بمعاهدة ١٩١٦، والتي تسرى عليه بعد أن يتولى الحكم.

وتقضي الرسالة الرابعة بأن معاهدة ١٩١٦ لم تعد شخصية، وتسرى على خلفاء الشيخ عبد الله.

أما الرسالة الخامسة فتحتوى على إقرار من الشيخ عبد الله بقبوله تحويل المعاهدة إلى معاهدة وراثية.

بهذه التعديلات التي أجريت على معاهدة عام ١٩١٦ تحقق للشيخ عبد الله الاستقرار والاستمرار اللذين كان يسعى إليهما، ولقد تم ذلك من خلال التغير في الموقف البريطاني، والتغيرات الإقليمية، وإذا كانت معاهدة عام ١٩١٦ ضرورة من ضرورات الحرب العالمية الأولى من وجهة النظر البريطانية، فإن التعديلات التي أجريت عليها في عام ١٩٣٥ كانت ضرورة من ضرورات حرب البترول في الشرق الأوسط، ومهما يكن من أمر فقد مكنت هذه التعديلات الشيخ عبد الله من مواصلة العمل لإكمال النسيج السياسي لبناء الدولة، في ظل ظروف جديدة مختلفة تمامًا عما سبقها.

هكذا شهدت الفترة ما بين عامي ١٩١٦ و ١٩٣٥ مجموعة من المتغيرات السياسية، والاقتصادية التي كان لها مردود سياسي، وترجع في مجملها إلى مجموعة من المؤثرات الخارجية. تفاعلت مع المواقف الداخلية بكل ما كان لها من خلفيات محلية أو إقليمية، ولاشك في أن صياغة المعاهدة الأنجلو - قطرية لعبت دورًا رئيسًا في تشكيل تاريخ تلك الفترة.

فالخليج الذي شغل صناع السياسة البريطانيين طوال القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى، بدأ يفقد هذا الاهتمام الشامل عندما وضعت بريطانيا آخر لبنة في استراتيجيتها العامة، بتوقيع المعاهدة

الأنجلو - قطرية عام ١٩١٦[٥٥]. ولكن هذا الاهتمام المفقود، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، عاد من جديد حين تغير الدور الذي صار الخليج يؤديه من مجرد ممر مائي يؤمن وصول البريطانيين إلى إمبراطوريتهم في الشرق ويحميها في نفس الوقت، إلى مصدر التجارة والثراء.

لم يعد الخليج ميدانًا للقرصنة، كما أشاع البريطانيون، كما لم يعد سوقًا لتجارة السلاح وتصديرها إلى مناطق تقع تحت النفوذ البريطاني في آسيا، وكانت قطر بالذات نشيطة في هذا المجال، الذي يدر عليها أرباحًا كثيرة، وذلك لعدم التزامها، قبل عام ١٩١٦، بوثيقة تحول بينها وبين الاتجار في السلاح، وما يقال عن تجارة السلاح، يقال كذلك عن تجارة الرقيق، وبصفة عامة فإن هذه القضايا الثلاث (القرصنة والسلاح والرقيق) قد أقحمت المنطقة في الشئون الدولية قبل عام ١٩١٦، ولكن بعد عام ١٩٣٥ لم يعد لتلك القضايا وجود، لأن الذي اضطلع بمهمة إعادة تغيير طبيعة الاهتمام الدولي بهذه المنطقة هو البترول، ومع البترول جاءت الثروة، ومع الثروة كانت التغييرات متلاحقة.

ولا يجب أن يفهم ذلك الدور المؤثر الذي اضطلع به البترول على أنه إهمال لدور الإنسان القطري في صناعة التغيير في مناسبات سابقة، فقد استطاع ذلك الإنسان أن يكيف نفسه مع كل الظروف ويتخطى كل الأزمات، ويتضح ذلك من عبوره فوق أزمتي اللؤلؤ في العشرينيات والثلاثينيات، وهما أزمتان فُرضتا عليه لأسباب خارجية، كما أنه استطاع أن يعالج قسوة البيئة وشح عطائها، فركب البحر وغاص في أعماقه. وقد صقلته قسوة البيئة وأزمات الاقتصاد، فالتف حول قيادته التي أكدت

ارتباطه بالأرض، وانتماءه إلى الوطن، وكان ذلك استكمالاً لتشكيل نسيج الكيان السياسي للدولة، واقتضى تنفيذ هذا الأمر وإخراجه مناخًا ملائمًا من الاستقرار والاستمرار.

لقد كان الاستمرار مطلبًا قطريًا ملحًا، بينما كان التغير نتاج مؤثرات خارجية في معظمه، فرضته التطورات الإقليمية والدولية، وفي كثير من الأحيان كان الاستمرار والتغيير متلازمين، وفي هذه الحالة كان الواحد منهما يتولد عن الآخر، فيضيف إلى بناء المجتمع القطري لبنة جديدة.

الحـــــواشي

(١) انظـر: جمـال محمـود حجـر، «نحو منهج في الصياغة الببليوجرافية لحواشي البـحوث التاريخـية»، في كـتاب: عـادل حسن غنيم وجمال محمود حجر، في منهج البحث التاريخي (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩) ص ٧١-٧٢؛ وانظـر أيضـًا: مصـطفى العـبادي، «تأملات حول التاريخ والمؤرخـين»، مجلة عالم الفكر، العدد ١، المجلد ٢٠ (١٩٨٩)، ص ٢٥٣-٢٧٤.

(2) Wilson A., "A Periplus of the Persian Gulf", **Geographical Journal**, Vol, 69, No. 3 (1977), p. 236.

(٣) انظر: جهينة سلطان العيسى، **المجتمع القطري: دراسة تحليلية لملامح التغير الاجتماعي المعاصر**، (القاهرة، مطابع سجل العرب، ١٩٨٣)، ص ٥٨-٦١؛ هدى مجاهد وآخرون، **مدينة الخور: دراسة مسحية اجتماعـية** (الدوحة: مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، ١٩٨٥)، ص ٤٠-٤١؛ صلاح العقاد، **معالم التغير في دول الخليج العربـي**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٧٣)؛
Zahian, R.S., **The Creation of Qatar** (London: Croom Helm, 1979), p. 96.

(٤) عواطـف عبد الرحمن، **الدراسات المستقبلية: الإشكاليات والآفاق**، (عالم الفكر)، مجلد ١٨، عدد ٤ (١٩٨٨).

(٥) من هـذه النظريات: نظرية التحدي والاستجابة، أو الانسحاب والعودة، ونظرية الصـراع بين الطبقات، ونظرية البقاء للأصلح، انظر: هيو أتكن، **دراســة الـتاريخ وعلاقـتها بالعلوم الاجتماعية**، ترجمة محمود زايد (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٣)، ص ١٢٢.

(٦) السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي - المفاهيم والقضايا (الدوحة: دار قطري بن الفجاءة، ١٩٨٦)، ص ٢١٩.

(٧) حول حقائق التغير في أوروبا فيما بين الحربين العالميتين، انظر:

Mowat, C. I, "History Political and Diplopmatic" in: **The Twentieth Century Mind: History, Ideas & Literature in Britain**, ed. By Cox C. B. and Cyson, A. E. (Oxford, Oxford University Press 1972), vol. 2, pp. 1-17.

(8) See : Kelly, J.B, "The Legal and Historical Basis of the British Position in the Persian Gulf"; **St. Antony's Papers**, No. 4, **Middle East Affairs**, No. 1, (London, 1956), pp. 119-140; Wilson, A. **op.cit.**, pp. 256-247.

(9) See: Rolo, P. J.V. **Entente Cordiale, The Origins and Negotiation of the Anglo-French Agreements of 8 April 1904** (Glasgow: MacMillan, 1969).

(١٠) انظر: جمال محمود حجر، بريطانيا والنشاط السوفيتي في الحجاز ١٩٢٤-١٩٣٨، (الدوحة، دار الثقافة، ١٩٨٨)، ص ٢٧، ٢٨.

(11) Kelly, J.B., **loc.cit.**

(١٢) طبعت النصوص الأصلية لهذه المعاهدات في اللغتين العربية والإنجليزية للتداول بين الجهات المعنية في الحكومة البريطانية، وهي محفوظة في مكتبة المتحف البريطاني بلندن، انظر:

Selection from the Records of government of India, Foreign Department, no. XXIV, V/23/137, British Library, London.

(13) Quoted in: Yapp. M., "British Policy in the Persian Gulf', in: **The Persian Gulf States, A General Survey**, ed. by: Cottrell, A.J. (London: The Johns Hopkins University Press, 1980), p. 82.

(14) Quoted in Zahlan, R.S., "King Abd Al-Aziz's

Changing Relationship with Gulf States during the 1930's", in : State Society and Economy in Saudy Arabia, ed. by: Niblock, T. (London, Croom Helm 1982), p. 68.

(١٥) انظر: جمال محمود حجر، «المد والجزر في السياسة البريطانية تجاه شبه الجزيرة العربية: ١- ملامح التغير في العلاقات البريطانية - السعودية ، ١٩١٠-١٩١٥»، حولية مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، العدد ١ (١٩٨٩).

(١٦) المرجع السابق.

(17) Kelly, J. B., **Eastern Arabian Frontiers** (London: Faber and Faber: 1964), p. 107.

(18) Zahian R.S., **The Creation of Qatar**, pp. 60, 61.

(19) Quoted in: Zahian R.S., "King Abd Al-Aziz" Changing Relationship with Gulf State during the 1930's", op.cit., p. 59.

(٢٠) انظر دراسة المؤلف عن: «قطر والمتغيرات الإقليمية»، غير منشورة.

(٢١) حول الظروف التاريخية التي قادت إلى معاهدة دارين عام ١٩١٥، انظر: جمال محمود حجر، «المد والجزر في السياسة البريطانية تجاه شبه الجزيرة العربية: ١- ملامح التغير في العلاقات البريطانية - السعودية ١٩١٠-١٩١٥»، مرجع سابق.

(٢٢) انظر: نص المادة العاشرة من المعاهدة في صيغتها الإنجليزية في:

Airchison, C.M., A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries (Delhi, 1933), vol. 11, pp. 258-261.

(23) Zahian R.S., **The Creation of Qatar**, p. 61.

(٢٤) حول السلام البريطاني وسياسة الهند البريطانية في الخليج، انظر: عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، **السلام البريطاني في الخليج العربي**

١٨٩٩-١٩٤٧ (الـرياض: دار المـريخ، ١٩٨١)؛ جـون كـيلي، بريطانـيا والخلـيج ، ١٧٩٥-١٨٧٠، تـرجمة محمد أمين عبد الله، جزءان (سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، د.ت)؛

Busch B.C. **Britain and the Persian Gulf, 1894-1914** (London, University of California Press, 1967); Busch, B.C., **Britain and the Persian Gulf**, 1914-1921 (London: University of California Press, 1971).

(25) See: Zahian R.S., "King Abd Al-Aziz Changing Relationship with Gulf States during the 1930's", **op.cit.**, p 67; Al-Abdula, Y.I. A Study of Qatari-British Relations, 1914-1945 (Doha: Orient Publishing and Translation, 1981), pp. 36, 37.

(26) Quoted in Zahian, R.S., **The Creation of Qatar**, p. 62.

(27) **Ibid**, p. 63; Al-Abdulla, Y., **op.cit**., pp. 38, 39.

(٢٨) انظـر: محمـد غـانم الرمـيحي، **الجـذور الاجتماعية للديمقراطية في مجـتمعات الخلـيج العربـي المعاصـرة** (الكويـت، كاظمـة للنشر والتوزيع، ١٩٧٥)، ص ٨؛ فـاروق محمـد العـادلي، «الثبات والتغير في عـادات القطـريين»، **حولـية كليات الإنسانيات والعلوم الاجتماعية**، جامعة قطر، العدد ٥ (١٩٨٢)، ص ١٤، ١٥.

(٢٩) حـول نقل التجربة الأوروبية في تخطيط الحدود إلى الشرق الأوسط انظر: جمـال محمـود حجـر، «الآثـار السلبية للسياسة الغربية في شمال شبه الجزيرة العربية، قصر الأزرق وحدود نجد الجديدة»، **مجلة الدارة**، العدد ١، السنة ١١ (١٩٨٥)؛ جمـال محمـود حجـر، **القـوى الكـبرى والشـرق الأوسـط** (الإسـكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩)، الفصـل الخامس؛

Kelly, J.B., **Eastern Arabian Frontiers**; Helms,

C.M., **The Cohesion of Saudi Arabia: Evolution of Political Identity** (London: Croom Helm , 1981), Chapters 5, 6.

(٣٠) انظر: محمد رياض، «الخليج والخليجيون قبل عام ١٩٣٠: دراسة في الجغرافيا والسكان والاقتصاد»، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد ٣٦، السنة ٩، ١٩٨٣، ص ٢١٧.

(31) Helms C.M., **op.cit.**; Hagar, G.M., **Britain, Her Middle East Mandates and the Emergence of Saudi Arabia 1926-1932** (ph. D. Thesis, Keele University, England, 1981).

(٣٢) يقول بلجريف Palgrave واصفًا أرض قطر في أواخر القرن التاسع عشر إنها «أميال وأميال من التلال المنخفضة، المجدبة... التي تلفحها الشمس، حيث من النادر أن نجد شجرة واحدة تغير من الطبيعة الجافة في إطارها العام، مقتبس في: Wilson, A., **op.cit.**, p. 249.

(٣٣) يقول الباحث الأمريكي ميلاميد واصفًا الطبيعة في قطر في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين: «إن الرطوبة مرتفعة جدًا... والخضرة نادرة... وبها ثلاث مناطق لزراعة النخيل تصارع من أجل البقاء... وبسبب هذه الأرض الجدباء كان اعتماد الناس على البحر أساسيًا...». انظر:

Melamid, A., “Political Geography of Tropical Oman and Qatar”, **Geographical Review** (1953), p. 195.

(٣٤) مقتبس في: موزة سلطان الجابر، **الحياة الاجتماعية والاقتصادية في قطر** (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٦) ص ٤٦.

(٣٥) انظر: كتاب العهد، **قطر وثروتها النفطية** (الدوحة، ١٩٨٤)، ص ١٧، ٢٦، ٧١، ٧٢؛ وحول المردود السلبي للأزمة الاقتصادية العالمية

على البلدان ذات الاقتصاد البسيط، انظر: كنموذج، جمال محمود حجر، بريطانيا والأزمة المالية في الحجاز ١٩٢٩-١٩٣٢ (الدوحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣).

(٣٦) كتاب العهد، مرجع سابق، ص ٨١، ٨٢.

(٣٧) انظر: موزة سلطان الجابر، مرجع سابق، ص ٢١٢، وقارن:

Mowat, C. L., **op.cit.**, p. 2.

(38) Zahian R.S., **The Creation of Qatar**, pp. 63-64.

(39) Zahian R. S., King Abd Al-Aziz's Changing Relationship with Gulf States during the 1930's, **op.cit.**, p. 68.

(٤٠) انظر: نص المادة السادسة من معاهدة جدة ١٩٢٧.

(٤١) انظر : نص المادة السادسة من معاهدة دارين ١٩١٥.

(42) Pollard A. F., "The Balance of Power", **Journal of the British Instituts of International Affairs**, (March 1923), pp. 51-64.

(43) Quoted in Zahian, R.S., **The Creation of Qatar**, p. 68.

(٤٤) حول حركة الإخوان ونهايتها، انظر:

Habib, J., Ibn Saud's Warriors of Islam: The Ikhwan of Nejd and Their Role in the Creation of the Saudi Kingdom, 1910-1930 (Leiden 1978), Hagar, G.M. op.cit.

(٤٥) راجع: حاشية رقم ١٤ من هذه الدراسة.

(٤٦) انظر: عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر ١٩١٦-١٩٤٩ (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٧٩)، ص ٥٦، ٥٧؛

Al-Abdulla, op.cit., p. 41.

(٤٧) انظر: عبد العزيز محمد المنصور، مرجع سابق، ص ٥٧-٥٨.

(47) Rendel, Sir Goerge, "On Bushire and Bahrian", Memo. 13 July 1966m Rendel Private Papers, St., Antohny's College, Oxford University, Box VII,

File 7, Zahian R.S., **The Origins of the United Arab Emirates** (London, Macmillan 1978), pp. 92-106.

(٤٩) انظر: جمال محمود حجر، المصالح الأمريكية في العراق وغرب الخليج العربي فيما بين الحربين العالميتين (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٥).

(٥٠) انظر دراسة المؤلف حول: «قطر والمتغيرات الإقليمية» (غير منشورة).

(٥١) انظر أوراق مجلس الوزراء البريطاني بشأن مناقشات قضايا الحماية والحدود والبترول:

CAB, 6 (34), 23/78, Feb 21, 1934, P.R.O;
CAB, 7 (34), 23/78, Feb 28, 1934, P.R.O.

(٥٢) انظر: **وثائق التاريخ القطري، من الوثائق البريطانية والعثمانية** ١٨٦٨-١٩٤٩ (الدوحة: قسم الوثائق بمكتب الأمير، ١٩٧٩)، ص ٢٣، ٢٤.

(53) CAB, 6 (34), 23/78, Feb. 21, 1934, P.R.O.

(٥٤) التاريخ القطري، **مرجع سابق**، ص ٢٥-٢٧.

(55) Wilson, A., **op.cit.**, pp. 256, 257.

الفصل الخامس عشر

مشروع إعادة تنظيم الإدارة البريطانية لشئون الشرق الأوسط عام ١٩٢٠

- مقدمة.
- مقدم المشروع.
- المشروع.
- أسباب طرح المشروع.
- تقييم أداء وزارة الخارجية البريطانية في الشرق الأوسط.
- معوقات تنفيذ المشروع.
- صدى المشروع.
- خاتمة.

الفصل الخامس عشر
مشروع إعادة تنظيم الإدارة البريطانية لشئون الشرق الأوسط عام ١٩٢٠

قال أورمسبى جور Ormsby Gore في محاضرة ألقاها في أعضاء: «جمعية آسيا الوسطى» فى ١٨ فبراير سنة ١٩٢٠، فى لندن، موضوعها «تنظيم مسئوليات بريطانيا في الشرق الأوسط»(١):

«إن ما لدينا (بريطانيا) الآن هو بالفعل إمبراطورية عربية جديدة.. وأن أول ما نحتاجه فيها هو إدارة بريطانية مدنية كاملة وجديدة» (ص٩٣). و«إن رغبة العرب هي أن يُتركوا وشأنهم يعيشون على طريقتهم...» (ص ٩٠). و«لقد حاولت أن أصوغ الأفكار التي تشكلت في رأسي نتيجة خبرتي بالعمل في الشرق الأوسط»(ص٩٧).

(١) مقدمــة :

ندم العرب كثيرًا على تعاونهم مع الحلفاء ضد الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، فقد خرجوا من فلك الدولة العثمانية بإرادتهم ليجدوا أنفسهم في مدار حول الحلفاء على غير رغبتهم. وليس للندم ما يبرره، فالنتيجة واحدة، ولقد كان من المحتمل أن تصير الأمور نحو الأسوأ إذا بقي العرب على ولائهم لدولة الخلافة في الحرب العالمية الأولى. ومع أن العرب قد تحدثوا كثيرًا عن "الخديعة" و"الخيانة" و"الاستعمار" و"الصهيونية" وتباكوا كثيرًا على ما حل بهم، وأدانوا زعاماتهم التي قادتهم إلى تلك الحرب، وراحوا يكيلون التهم هذا وذاك، إلا أن أولئك الذين راحوا منهم يفتشون عما كان يدور برأس الطرف الآخر (الحلفاء) قليل.

وهـذه الدراسـة ليست محاولة جديدة لتوكيد إدانة بريطانيا لعدم وفائها بوعودهـا الـتي قطعتها عـلى نفسـها للعرب في الحرب العالمية الأولى، ولكنها أبعـد مـا تكـون عن ذلك الاتجاه التقليدي، وإنما هي محاولة لاقتحام مجال غير مطـروق بشـدة مـن الباحـثين العـرب، فهـي تسـعى صـراحة إلى قـراءة فكـر الطـرف الآخـر وقـت صـنع الأحداث، وقد كان بالضرورة فكرًا غير معلن. وبالطـبع لم تقـف الـزعامات العربـية عليه في حينه، حتى وإن وقفت عليه فلم يكـن ذلـك لـيغير من الأمر شيئًا، ولكن المسئولية التاريخية تحتم على الباحثين العرب أن يفتشـوا بحيدة كاملـة - تفرضـها أصـول البحـث العلمي- عن ما كان يجري في الماضي في رأس الطرف الآخر على ضوء وثائق العصر.

والدراسـة الـتي بـين أيدينا هي محاولة في هذا الاتجاه، فهي تُخضع رؤية أورمسـبي جـور حول الإدارة البريطانية في الشرق الأوسط للتحليل التاريخي في ضـوء الوثـائق غير المنشورة لهذه الفترة، وفي ضوء بعض الدراسات الجيدة حولهـا، ومـن هـنا فلـن تكـون الدراسة مقتصرة على فكره المعلن في محاضرته التي أشرنا إليها بادئ ذي بدء، وإنما ستتخطاها إلى جوانب أخرى ذات صلة بموضوع المحاضرة، مكملة لها، أو مصححة لبعض ما ورد فيها.

(٢) مقدم المشروع:

والمحاضـر هـو الكـابتن أورمسـبي جـور، الـذي عمـل ضـابطًا سياسـيًا Political Officer في «المكتـب العـربي» Arab Bureau في القاهـرة، إبـان الثورة العربية من منتصف عام ١٩١٦ إلى منتصف عام ١٩١٧، انتقل بعدها إلى لندن، للعمل في القسم الشرقي في مجلس الوزراء War Cabinet وكـان جـور سـكرتيرًا مسـاعدًا Assistant Secretary للجـنة الشـرق

البريطانية في الشرق الأوسط، قد قدمت من خبير في شئون المنطقة، إلى مجموعة من المهتمين بها، في مكان تهيأ أصلاً لمثل هذه المحاضرة، وفي وقت كانت المنطقة فريسة لعمليات التقسيم، والتجزئة، وإقامة الدول المصطنعة. ولكل هذا فإن المحاضرة تكتسب أهمية خاصة، فهي على كل حال تفكير بصوت عال لمسئول وخبير بريطاني، فوجئ مع نهاية الحرب العالمية الأولى بإمبراطورية عربية تمسك بريطانيا بزمامها، بعد أن أبعدت فرنسا شمالاً إلى سوريا، وأنذرت إيطاليا بالابتعاد عن البحر الأحمر، وأرغمت تركيا على إخلاء الجيوب المتبقية لها في اليمن وفي المدينة، وهو واقع تفوق بنتائجه على كل تصورات صناع السياسة البريطانية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

(٣) المشـــروع:

تناول جور الإدارة البريطانية في الشرق الأوسط، قبيل الحرب العالمية الأولى وأثناءها وبعدها، واهتم بإبراز السلبيات، واقترح أساليب العلاج، ووصف الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وعرض للموقف العسكري في بلدان الشرق الأوسط، وأعطى شيئًا من الاهتمام للعراق وفلسطين وشبه الجزيرة العربية، ولكنه أهمل الحديث عن مصر وفارس، وهو قصور غطاه جمهور الحضور بالتعقيب والمناقشة[٥].

كان جور واضحًا وصريحًا حين قال: «إن ما لدينا الآن هو بالفعل إمبراطورية عربية جديدة» (ص ٩٣). وقد أعطت هذه العبارة الحدود المكانية للمنطقة موضوع الدراسة، وهي البلدان العربية التي نجحت بريطانيا بالتعاون مع بعض العرب في إزاحة الحكم العثماني عنها، وتشمل شبه

الجزيرة العربية والعراق وفلسطين وسوريا الكبرى، وأضاف جور: «إن أول ما نحتاجه فيها هو إدارة - بريطانية مدنية British Civil Service كاملة جديدة» (ص ٩٣). أما هذه العبارة فقد وضعت الحدود الموضوعية لمشروع جور، فالمنطقة كانت قد خرجت من الحرب لتوها، وطابع الإدارة العسكرية البريطانية يمسك بها بقوة، وقد تسبب هذا في تحلق حالة من التوتر وعدم الاستقرار، في وقت كانت فيه بريطانيا حريصة على استكشاف سكان هذه «الإمبراطورية» والتهيؤ للتعاون معهم، لا تلبية لمطالبهم، ولا وفاء لوعود أعطيت لهم، ولكن للتخفف من أعباء الإدارة العسكرية.

ويعتقد جور أن البداية تكمن في إعفاء وزارة الهند .I.O وحكومة الهند G.I من كل مسئولياتهما في المنطقة المذكورة، وأن يسند الأمر بكامله إلى وزارة خاصة لها وزيرها. لكنه يعود فيدرك أن المشروع كان طموحًا، وأنه سيضيف عبئًا جديدًا على نفقات الإدارة في الإمبراطورية البَريطانية، لذلك يتخفف مرحليًا، وينصح بأن تبدأ حكومته في تنفيذ المشروع على مراحل، وتتمثل المرحلة الأولى في تكوين قسم إداري Administrative Department يتبع لوزارة الخارجية مباشرة، ويسمى «قسم الشرق الأوسط». وفي المرحلة التالية تنشأ وزارة جديدة تدعى «وزارة الشرق الأوسط»، وتنتقل إليها مسئوليات «قسم الشرق الأوسط» ويقترح جور ترشيح شخصية مثل لورد هاردنج Lord Hardinge لرئاسة قسم الشرق الأوسط، لأن رئيس هذا القسم في نظره لا يجب أن يكون في درجة أقل من درجة وكيل وزارة دائم Permanent Under-Secretary (ص ٩٤).

ويرى جور أن القسم الجديد والوزارة الجديدة من بعده لن يستطيعا

إنجاز تقدم حقيقي في إدارة "هذه الإمبراطورية العربية» بغير توظيف رجال أكفاء في مجال الإدارة المدنية، يصفهم في مواضع متفرقة من المحاضرة بأنهم رجال «لديهم رؤية وتعاطف وحماسة نحو العمل الذي يقومون به»(ص ٩٧) «ويتكلمون العربية.. وبعضهم لابد وأن يتعلم العبرية والفارسية إلى جانب العربية» (ص ٩٣). ولا يجب أن يكونوا دبلوماسيين، لأن الدبلوماسيين لا يجيدون فن الإدارة (ص ٩٤). وإنما رجال «ذوو شخصية إدارية متميزة ومعرفة كافية بشئون المنطقة»، ولديهم شخصية وخبرة في التعامل معها مثل سير برسي كوكس Sir. P. Cox وخليفته أرنولد ويلسون A. Wilson (ص ٩٣). فهذان الرجلان «وضعا تقاليد جديدة، صار من الأهمية أن تبقى كما هي، لأنها تشبه ما يجرى في الهند ونُعجب به». ويؤكد جور على «كفاءة الرجال» وليس على عددهم، وينصح بأن تكون الوظائف الممنوحة للإنجليز «محصورة في أضيق نطاق»! ويوجه الاهتمام عند الاختيار إلى «مراعاة الظروف الخاصة» لكل بلد من بلدان الشرق الأوسط. ولا ينسى جور أن يوصى بمنح هذه العناصر الإدارية المختارة «إجازات طويلة وأجورًا كبيرة (حتى يتمكنوا من مواصلة العطاء)، لأن من يفقد الحماسة لوظيفته سوف يكون مصدر خطر إذا بقى فيها»(ص ٩٥).

والشروط التي وضعها جور لاختيار رجال الإدارة لا يجب أن تؤخذ على أنها شروط عامة لترشيح من يعملون في مثل هذه الوظائف الإدارية ذات الطابع السياسي، ولكنها كانت في الواقع شروطًا وضعت خصيصًا لتتلاءم مع الأوضاع القائمة في الشرق الأوسط، وتكشف عن وعي حقيقي بطبيعة الشخصية العربية، فهو يخاطب مستمعيه: «إنكم تتعاملون مع العرب

واليهود مع أناس لن يعتبروا أنفسهم رعايا تحت أي ظرف...» وحين تملكون أمورهم، فإنكم تكونون «في حصن الإسلام، وبين أولئك الناس الذين أعطوا العالم فكرة الإسلام... ولا يجب أن نخطئ في ذلك.. فالعربي المسلم عضو في جنس عظيم حر فاتح... ولهذا فلا يجب أن يعاملوا كرعايا.. هذا الإحساس قوي لدى العرب.. وهو كامن في أعماقهم.. إنهم يرغبون في التعاون مع الإنجليز.. ولكن على أساس من المساواة المطلقة، أو الندية، وفي فلسطين على وجه الخصوص «علينا أن ندرك أن رجال الدين من اليهود والمسيحيين لا يجب أن يعاملوا بكل احترام وحسب، ولكن يجب أن يعاملوا بطريقة خاصة» (ص ٩٦).

ويبقى أن نتساءل لماذا قدم جور مشروعه هذا، ولماذا اقترح توحيد الإدارة البريطانية في نفس الوقت الذي عارض فيه فكرة توحيد العرب في كيان سياسي واحد؟ لقد كان جور يرى - كما رأى معظم أساطين صناعة السياسة البريطانية - أن قيام دولة عربية موحدة في هذه المنطقة أمر لا يجب أن يتم، لقد كانت فلسفة جور الإدارية، التي رغب في توصيلها للحكومة البريطانية، مبنية على مبدأ «وحد تسد» أما الفلسفة السياسية في عدم إجازة قيام دولة عربية موحدة في نفس الوقت، فقد كانت مبنية على مبدأ «فرق تسد»، وليس هناك تعارض بين المبدأين كما قد يبدو، ذلك لأن الأول معنى بالإدارة البريطانية، أما الثاني فمعنى بالأرض العربية وأهلها، وقد تبنى جور وغيره من الساسة البريطانيين المبدأين في وقت واحد.

(٤) أسباب طرح المشروع:

أما أسباب اقتراح جور لمشروعه فيمكن أن تُرد إلى وعي بالماضي،

وإدراك للحاضر، وتطلع إلى المستقبل، وهذا ما سنحاول تفصيله على الصفحات التالية، ولكننا نذكر هنا أن وعي جور بالماضي، كان واضحًا في إلمامه بالتاريخ العربي والإسلامي وبأثرهما في تكوين الشخصية العربية. أما إدراكه للحاضر فملموس في توصيفه لواقع البلاد العربية، وما يحيطها من أخطار خارجية متمثلة في الصراعات الدولية، وأما تطلعه للمستقبل فيُرى من خلال حرصه على توطيد أركان الوجود البريطاني في منطقة الشرق الأوسط سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا. وهكذا يمكن القول أن جور كان يتمتع بالرؤية الشاملة.

لم تكن الدوافع والأسباب التي حدت بجور أن يقدم مشروعه هذا غائبة بأي حال عن أقرانه أو رؤسائه. فالواقع السياسي الجديد بالمنطقة، ومشكلاتها الإدارية القديمة والبالية، والصراعات المحلية التي تغذيها الطبيعة القبلية، وتبعثر الإشراف البريطاني عليها، والتسابق بين هذه الإدارات حول الهيمنة على أكبر مساحة ممكنة من المنطقة، والطموح المتزايد لاستمرار مواردها الطبيعية لتغطية نفقات الإدارة والأمن بها، والخوف من مزاحمة القوى الكبرى الأخرى، كل هذا وغيره دفع البريطانيين في الميدان، وفي لندن، وفي الهند، إلى التفكير في أسلوب موحد للتعامل والتفاعل مع كل القضايا السابقة، وإنهاء روح التمزق والشتات والتنافس والصراع، وتجميع خيوط الإشراف على منطقة الشرق الأوسط كلها في قبضة يد واحدة.

ولكي لا يجب أن ننساق وراء تشابك الأحداث الدرامية في منطقة الشرق الأوسط وتشعبها، فقد يكون من المفيد هنا ألا نترك هذا المسمى «الشرق الأوسط» لمفهومه العام الدائم التغير[٦]. ولهذا فإننا سنقصر مفهوم

مسمى الشرق الأوسط في هذه الدراسة على شبه الجزيرة العربية، وكل من العراق والشام وفلسطين إلى شمالها، ومصر إلى غربها وفارس إلى شرقها، ذلك أن هذا التحديد يضم المناطق التي حرصت بريطانيا على توحيد الإشراف الإداري عليها، لأنه يحقق لها الإشراف الكامل على الملاحة في الممرين البحريين الحيويين الموصلين بين الشرق والغرب (الخليج العربي والبحر الأحمر). ولو علمنا أنه كان مطلبًا بريطانيًا استراتيجيًا لم تهمله لندن في أي وقت، لعلمنا السبب وراء حرص بريطانيا على إبعاد نفوذ جميع القوى الكبرى عن المناطق التي حددناها، لتبقى هي القوة الكبرى الوحيدة الممسكة بجميع الخيوط السياسية والاقتصادية والعسكرية فيها.

واستكمالاً لموضوع تأمين الاتصال بين الشرق والغرب، ومما له علاقة بتحديد مفهوم الشرق الأوسط هنا، نذكر ذلك المشروع الذي طالما تاقت حكومة الهند إلى تحقيقه، وهو إنشاء خط سكة حديدية يربط بين رأس الخليج العربي ورأس البحر الأحمر وصولاً إلى الساحل الشرقي للبحر المتوسط[7]. ومما له مغزى في هذا المقام أن فكرة هذا المشروع كانت من بين الاسباب التي جعلت بريطانيا حريصة - طوال فترة الحرب العالمية الأولى وبعدها - على أن تخطط لأن يكون لها ذلك الممر البري، الذي يضم العراق والشام وفلسطين وما عرف فيما بعد باسم شرق الأردن[8]. ويدخل في إطار هذا الموضوع أيضًا الاهتمام البريطاني المتزايد بالطريق الجوي بين شرقي البحر المتوسط والهند، عبورًا فوق الممر البري المذكور شمالي الجزيرة العربية، إلى الساحل الشرقي للخليج في مرحلة، ثم الساحل الغربي له في مرحلة أخرى[9].

وبهذا التصور الذي يعتمد أساسًا على ضمان سلامة المصالح البريطانية وتأمينها، فإن شبه الجزيرة العربية تقع في قلب الشرق الأوسط بمفهوم الربع الأول من القرن العشرين، فهي تشرف على الذراعين البحريين على جانبيها من جهة، وفي شمالها يقع الممر البري، وفي سمائها تعتزم بريطانيا إنشاء خطوطها الجوية، من هنا فإن سواحل شبه الجزيرة العربية - وليس قلبها - كانت مطلبًا استراتيجيًا، اقتضى تأمينه والمحافظة عليه أن يدخل في إطار ذات الإدارة البريطانية التي تشرف على فارس من جهة الشرق ومصر من جهة الغرب، وهذا ما تفتق عنه الفكرْ السياسي والاستراتيجي البريطاني في أعقاب الحرب العالمية الأولى، حين رأت جميع الأقسام المعنية بالشرق الأوسط ضرورة توحيد الإشراف الإداري على هذه المنطقة، ولكن لماذا علت صيحة التوحيد، توحيد الإدارة، في ذلك الوقت؟

يقول جور إن حكومة الهند كانت مسئولة عن منطقة الخليج العربي، وبلاد ما بين النهرين (العراق)، والمناطق المطلة على البحر الأحمر من شبه الجزيرة العربية، ومع بداية الحرب العالمية الأولى، كان التوجيه السياسي للقيادة البحرية البريطانية في البحر الأحمر يتم تحت إشراف حكومة الهند البريطانية ، ولكن بعد ذلك تم وضع حدود واضحة للفصل بين المناطق الواقعة تحت إشراف حكومة الهند والمناطق الأخرى التي دخلت في إطار مسئوليات وزارة الخارجية البريطانية (ص ٨٤)، أما وزارة المستعمرات فلم تكن معنية بأي من المناطق التي حددناها في إطار الشرق الأوسط، حتى إتمام تسويات ما بعد الحرب، وإن كانت معنية بشكل مباشر ببعض المناطق المجاورة مثل قبرص والصومال وزنجبار.

وهكذا اقتسمت حكومة الهند ووزارة الخارجية إدارة مناطق النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط، أثناء الحرب، ولكن المشاركة لم تجعل الأمر هينًا على أي من الطرفين، ذلك أن نفوذ حكومة الهند في المنطقة أخذ يتضاءل نتيجة لعجزها المالي والإداري والعسكري. وكان الحل الوحيد الممكن أمام حكومة الهند هو الانحسار عن أراض كانت تقع في إطار مسئولياتها، لتدخل في إطار مسئوليات وزارة الخارجية من خلال القاهرة. وقد ولّد مثل هذا الوضع غيرة وحقدًا شديدين في نفوس ضباط حكومة الهند، الذين تقلص نفوذهم لحساب ضباط المكتب العربي في القاهرة، وبدأ بين الطرفين صراع خفي أحيانًا، وظاهر أحيانًا أخرى، لكن الهدف الاستراتيجي لهما كان واحدًا في كل الأحوال.

ويتضح الانقسام بين حكومة الهند والمكتب العربي في موقفيهما من قطبي شبه الجزيرة العربية (عبد العزيز آل سعود في شرقيها والشريف حسين في غربيها) خلال الحرب العالمية الأولى. فبينما رشحت الهند عبد العزيز آل سعود لزعامة الثورة العربية[10] راح المكتب العربي يبحث عن زعيم آخر (الشريف حسين) للثورة ذاتها[11]، ومع أن ذلك لا يعني بأي حال أن هناك تناقضًا في الاستراتيجية البريطانية العامة تجاه الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، إلا أنه قد أظهر حكومة الهند بمظهر التبني للاتجاه الإسلامي Pan-Islamism بينما أظهر المكتب العربي بمظهر المتبني للاتجاه العربي Pan-Arabism، والاتجاهان كانا في الواقع متناقضين تمامًا من وجهة النظر الإدارية والسياسية وليس من وجهة النظر الأيديولوجية. وقد انساق كثير من الباحثين وراء هذا التناقض، للتأكيد على أن السياسة البريطانية في

الشرق الأوسط كانت تفتقر إلى نوتة موسيقية واحدة ملزمة لجميع العازفين.

وحقيقة الأمر أن فريق العمل في الشرق الأوسط كان فريقين، يعملان للوصول إلى هدف واحد، ووحدة الهدف لا تقتضي بالضرورة وحدة الصف، ولهذا فإن تصوير السباق بين الشريف حسين وعبد العزيز آل سعود بأنه كان رهانًا بريطانيًا على جوادين في سباق واحد هو تصوير خاطئ تمامًا. ولكنه في الواقع كان رهانًا على جوادين في سباقين مختلفين لتحقيق هدف واحد. وقد عبَّر سير جلبرت كلايتون، مدير المخابرات العسكرية، والذي أشرف على الخطة العسكرية للثورة العربية، عن هذه الفكرة بوضوح حين قال: إن الثورة العربية «قد فتت التضامن الإسلامي...» وأنها «تسير طبقًا لسياستنا في شبه الجزيرة العربية وتكملها»[١٢]. وهذا يعني عدم وجود تناقض بين السياسة البريطانية في شرقي الجزيرة وغربيها.

ولكن زهو كلايتون، أحد أقطاب مدرسة القاهرة التي انتصرت عن طريق استخدامها للشريف حسين، إنما جاء بالضرورة على حساب جهود حكومة الهند، التي فشلت في دعم عبد العزيز آل سعود بنفس الإمكانات المادية والتأييد المعنوي اللذين تمتع بهما الشريف حسين. وقد أثار ذلك كله حنق حكومة الهند على المكتب العربي في القاهرة، وضاعف من كراهية عبد العزيز للشريف حسين، وكان ذلك بداية لخلافات أكثر حدة بين قطبي كل مستوى من المستويين، المستوى المحلي والمستوى البريطاني[١٣] من ناحية، ومستوى الهند ومستوى القاهرة من الناحية الأخرى.

وتتضح حالة القلق لدى حكومة الهند في التعليقات التي أفصحت عنها مس جرترود بل G. Bell حين كتبت في يونيه ١٩٢٠ تعاتب لورانس

T.E. Lawrence (القاهـرة) عـلى مواقفـه السابقة وتقول: «إنك لن تحمي الحجـاز عن طريق دعم الحسين والتخلي عن ابن سعود». واقترحت عليه أن يسـاند الطرفين وأن يبقى على علاقات الود مع عبد العزيز آل سعود «الذي يُظهـر بكـل تأكـيد اسـتعدادًا لتقبل نصائحنا، والذي هو أقوى الاثنين»[١٤]. وهـنا يتضـح الانقسـام بين المسئولين في حكومة الهند التي كانت تتباكى على مـا فاتهـا، ووزارة الخارجـية الـتي حملـت شـعلة النصـر الـبريطاني مِـن خلال القاهرة.

وتتضـمن حالة الغضب لدى الهند حين يقلل فيلبي St. John Philby أحـد ضـباط حكومـة الهـند، مـن انتصـار الحسين والقاهرة بقوله: «لقد أتيح للورانـس وجـيش الحجـاز إنجـاز مـا كـان يمكـن لشكسـبير وابـن سـعود أن ينجزاه»[١٥]. هذان الموقفان من مسئولين في حكومة الهند، وذاك الموقف من مسئول في المكتب العـربي (كلايـتون) تكشـف جمـيعها عـن روح التـنافس والغـيرة بـين المسـئولين في إدارتـين بريطانيـتين تعمـلان معًا على إدارة منطقة واحدة.

ولكـن سياسـة مدرسـة القاهـرة المعلـنة أصـيبت بانتكاسة شديدة، حين اهـتزت ثقـة الحسـين بـن علـي في السياسة البريطانية، نتيجة لاتفاق سايكس بـيكو في مـايو عـام ١٩١٦، ووعـد بلفـور في نوفمبر عام ١٩١٧. ولم تفلح أي مـن محاولات الاسـترضاء في بعث الثقة من جديد في نفس الشريف حسين أو غـيره مـن القيادات العربية، ذلك أنه بالرغم من الوعود البريطانية بتكوين دولـة عربية كبرى، فإن السياسة العملية التي تبنتها وزارة الخارجية البريطانية (القاهـرة) كانـت تسـعى إلى غـير ذلـك. أو كمـا قال كلايتون في رسالة إلى

وينجت: إن الدولة العربية المقترحة «لا يمكن أن تظهر إلى الوجود إلا إذا كنا حمقى»[١٦]. ودعا كلايتون على عدم تغليب أحد الزعماء العرب على غيره، وكان صوت كلايتون أحد الأصوات المعتدلة في معركة التنافس بين مدرسة القاهرة ومدرسة الهند. وكان هدفه كسب صداقات الزعماء العرب حتى تحقق السياسة البريطانية أهدافها في كل أنحاء شبه الجزيرة العربية، وهو بذلك كان صوتًا استعماريًا بكل المعايير.

وكان آرثر هرتزل A. Hirtzel مثل كلايتون يرى «أن سياسة لورد كتشنر Lord Kitchener التي تهدف إلى القضاء على دولة إسلامية، بمجرد إقامة دولة أخرى، تبدو.. دائمًا سياسة مدمرة»[١٧]. لأنها قد تقود إلى تورط غير مأمون العواقب، وقد يُصدِّق المسئولون البريطانيون أنفسهم، بعد فترة، من كثرة الحديث حول مشروع الدولة العربية الكبرى، ولكن الخلاف مع الشريف خلق ثغرة أمام الساسة البريطانيين للتحلل تمامًا من الفكرة، وشجع هذا الموقف الجديد حكومة الهند كي تعيد تنشيط دور عبد العزيز آل سعود[١٨] من جديد في محاولة لإحداث توازن بين نفوذها ونفوذ مدرسة القاهرة. لقد نجحت جهود مدرسة القاهرة من الناحية العسكرية، ولكنها فشلت من الناحية السياسية، فقد راحت تمنح الوعود وتخلف العهود، وتقسم الأراضي، وبدت كالصياد الذي يقسم لحم الفريسة قبل صيدها، وكان ذلك يجري في ظل غياب منافسة حقيقية من جانب حكومة الهند، التي كانت تفتقر إلى امتلاك إمكانيات مالية وعسكرية مماثلة لما توافر لدى القاهرة.

(٥) تقييم أداء وزارة الخارجية البريطانية في الشرق الأوسط:

ويبقى أن نعرف لماذا فشلت وزارة الخارجية في النهاية سياسيًا رغم نجاحها عسكريًا؟ وللإجابة على هذا السؤال، علينا أن نتابع التطورات التي لحقت بوزارة الخارجية البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى بحيث جعلتها غير قادرة على التعامل والتفاعل مع الأحداث العالمية الكثيفة والمتلاحقة، إلى أن انتهى بها الأمر إلى ترك كثير من صلاحياتها لإدارات أخرى اختياريًا أو إجباريًا.

كان إنشاء المكتب العربي بالقاهرة - فيما يتعلق بنشاط وزارة الخارجية البريطانية - خطوة إيجابية خدمت الأهداف الاستراتيجية البريطانية إلى حد كبير، وكان المكتب أول شكل من أشكال تجميع خيوط الإدارة البريطانية في الشرق الأوسط في ظروف الحرب. ولكنه كان في نفس الوقت أحد أسباب تعميق الخلاف بين حكومة الهند ووزارة الخارجية، لأنه أكد على وجود سياستين، أو مدرستين في السياسة الخارجية البريطانية تجاه الشرق الأوسط، وأعنى بهما مدرسة الهند ومدرسة القاهرة. ومع أن المكتب العربي قد انفض مع نهاية الحرب في آخر عام ١٩١٨، إلا أن أعضاءه عمقوا اتجاهًا سياسيًا مخالفًا تمامًا لاتجاه حكومة الهند. ولا يعني هذا أن المكتب العربي كان على وفاق دائم مع وزارة الخارجية التي يتبع لها، وذلك راجع لاختلاف في الرؤية بين ضباط المكتب الموجودين في الموقع والمسئولين في وزارة الخارجية، التي يعنيها أمور تشمل - إلى جانب الشرق الأوسط - علاقات بريطانيا بالقوى الكبرى، وغيرها من قضايا السياسة الخارجية، مما جعل وزارة الخارجية تفرّط مضطرة في كثير من مسئولياتها للوزارات



إدارة الشرق الأوسط إليها، لقد كان جور يجهل، أو لعله أغفل، ذلك النزاع الطويل بين وزارة الخارجية من ناحية، ووزارة الهند وحكومة الهند من ناحية أخرى، حول الأخطار الخارجية التي تهدد منطقة الخليج العربي، ومن بينها طموحات الروس السياسية والاستراتيجية في فارس والخليج[٢٣]. وهو الأمر الذي يفيد أن وزارة الهند وحكومة الهند ما كانتا لتوافقان على أن تتركا لوزارة الخارجية موطئ قدم جديد في منطقة الخليج، ولو كان ذلك بقصد التصدى للروس.

أما وزارة الخارجية ذاتها، فلم تكن مهيأة لتخريج كوادر إدارية ذات كفاءة عالية، وكانت وزارة المستعمرات تفضلها في ذلك، ولكن وجهة النظر التي تدعو إلى إسناد أمر الإدارة لوزارة الخارجية، تستند إلى أن دور الحكومة البريطانية في منطقة الشرق الأوسط، هو دور توجيهي لحكومات محلية ، وهي من الناحية النظرية حكومات لبلاد مستقلة[٢٤]. ومن هنا فلا تناسبها وزارة المستعمرات، ولا تقدر عليها وزارة الهند.

فإذا أضفنا إلى ما سبق ذكره، أن تجربة وزارة الخارجية في شبه الجزيرة العربية، أثناء الحرب العالمية الأولى، كانت في نظر حكومة الهند اعتداء صارخًا على منطقة تقع في دائرة نفوذها، وأن ذلك كان بداية لمرحلة من الشكوك المتبادلة بين الطرفين، لأدركنا حجم الصعوبات التي كانت تنتظر إسناد الإدارة في الشرق الأوسط إلى وزارة الخارجية[٢٥].

صحيح أن وزارة الخارجية كانت تشرف على فارس ومصر والسودان، وأن السودان كان يجب أن يكون من مسئوليات وزارة المستعمرات، ولكن وزارة الخارجية تحملت مسئولية الإشراف عليه لارتباطه

الوثيق بمصر. وأن هذه الحالة - في نظر وزارة الهند - لا يجب أن تكون سابقة تأخذ بها وزارة الخارجية، لتطبقها في مناطق أخرى من الشرق الأوسط. وإذا كان جور يثق في إمكانيات الوزارة التي يعمل من خلالها، فلعله كان يغفل مشكلاتها الداخلية في لندن. أما إذا كان يثق في جهودها الدبلوماسية والعسكرية في المناطق الواقعة تحت إشرافها وقت الحرب، فإنه لم يكن يعلم أن السنوات القليلة التالية لخدمته في الشرق الأوسط قد حكمت على سياسة وزارة الخارجية بالفشل الذريع.

إن نجاح وزارة الخارجية فى أن تطأ أرضًا جديدة على حساب حكومة الهند في منطقة البحر الأحمر أسفرت عن نتائج سلبية للغاية. فنتيجة للتداخل الناشئ بين نفوذ وزارة الخارجية ونفوذ حكومة الهند في البحر الأحمر، كانت الإدارة البريطانية على سواحل هذا البحر شبه مستحيلة. ومن الطريف أن جور نفسه كان يعلم ذلك جيدًا. وهو يسوق لنا نموذجًا لأسلوب الاتصال بين ضابط بريطاني في جدة وآخر في القاهرة. يقول جور: إنه لأمر مضحك أن تقف على أسلوب العمل في إدارة الإمبراطورية البريطانية، فإذا كان الضابط السياسي في البحر الأحمر يتصل برئيسه في عدن، وهذا يتصل بدوره بالقسم الخارجي في حكومة الهند في سيملا، وهذا يتصل بوزارة الهند في لندن، وهذه تتصل بوزارة الخارجية، وهذه الأخيرة هي التي تتولى تبليغ الرسالة إلى القاهرة، ويسلك الرد على مثل هذه الرسالة، نفس الطريق في اتجاه معاكس. لذلك فإن إرسال برقية من جدة إلى القاهرة كان يستغرق ثمانية عشر يومًا. ولنا أن نتصور كيف كان الحال عند إرسال البريد العادي. إن صناعة القرار في مثل هذه الظروف تكون صعبة ومعقدة، وفي كثير من

الأحـوال تـتداخل الاختصاصـات، مما يجعـل الصـورة مشوشة وممسوخة أمام الحكومـة الـبريطانية في لندن. وإذا تذكرنا أن هذه الاتصالات المعقدة تتم بين طـرفين منقسـمين تمامًا حـول المصـالح والقـوة في المـنطقة، فإنـه لمن المستحيل صناعة قرار مناسب في الوقت المناسب (ص ٨٤).

كـان الخـلاف قائمًا بين وزارة الخارجية وحكومة الهند في مناطق أخرى مـن الشـرق الأوسـط أيضًا، فالأوضـاع السياسية في فارس قبل عام ١٩١٩، وعـلى عهـد مملكـة قاجـار كانت متدنية للغاية، وقد ترك هذا الوضـع «فراغًا سياسيًا» مـن وجهـة الـنظر الـبريطانية «في مـنطقة ذات أهمـية اسـتراتيجية عظيمة» لبريطانيا، لأن فارس كانت تتحكم في الخليج العربي وفي الطريق إلى الهـند، وكـان تأسـيس نفـوذ بـريطاني فـيها مطلـبًا مـلحًا، بـل هـو مطلـب اسـتراتيجي للمصـالح البريطانية العليا، فقد نتج عن مجاورة فارس لبلوخستان أن صـارت الأولى حلقة مكملة للثانية في السياسة التقليدية لكل من الحكومة الـبريطانية في لـندن H.M.G والحكومـة الـبريطانية في الهـند B.G.I، وهـي السياسـة الـتي تسـعى لـلمحافظة عـلى استمرار الحضور البريطاني في الخليج العـربي، والحـيلولة دون حـدوث حالـة مـن الفوضـى في فـارس، دون تدخل بـريطاني سـافر، لمـنع سقوط أي جزء من هذه المنطقة تحت نفوذ أو إدارة أية دولـة أجنبـية قـد تكـون معادية لـبريطانيا. وقـد تـأكدت هـذه الاستراتيجية البريطانية، التي تساهم في تنفيذها كل من حكومة الهند باعتبارها معنية بالأمر عـلى المسـتوى الإقلـيمي، ووزارة الخارجـية باعتـبارها مسـئولة عـن سـلامة الإمـبراطورية، وخاصـة حـين ظهـر البـترول في فارس، وصار من بين أهداف بريطانـيا الأساسـية ضـرورة تـأمين حقوله للمصالح البريطانية. لقد كان وراء

هـذه السياسـة شـبح الخـوف مـن الطموحـات والـتطلعات الروسـية نحـو الجنوب[٢٦].

ولكـن هـذه الـنظرات كانـت بداية لصـراع بـين الهـند ولـندن حـول أسـلوب تـأمين المصالح البريطانية. هكذا خطت السياسة البريطانية نحو هدفها عـبر خطـوات ثـلاث، الأولى تقسـيم مـناطق الـنفوذ مـع الـروس في فـارس، والثانـية خلـق مـنطقة محايدة تحول دون حدوث صدام معهم في المستقبل، أما الثالثة فهي تقوية قبضة حكومة الهند البريطانية على جنوبي فارس[٢٧].

ولكـن الـتطورات اللاحقـة في فـارس، أسـفرت عـن قـيام حكومة قوية بـزعامة رضـا خـان، في ظل مناخ عالمي جديد، ناتج عن تأثير الأفكار القومية الحديثة، الـتي بـرزت في مـنطقة الشرق الأوسـط في أعقـاب الحـرب العالمية الأولى، وقـد كشفت هذه التطورات عن خلاف جوهري بين سياسة حكومة الهـند وسياسـة وزارة الخارجـية. فبيـنما لم تسـتطع حكومة الهند أن تَستوعب المـتغيرات الجديـدة كـي توائـم نفسـها معهـا، كانـت وزارة الخارجـية تـرى ضرورة التفاعل بحرية مع مثل هذه المواقف الجديدة. صحيح أن الطرفين كانا يسـعيان لتثبيـت الـنفوذ الـبريطاني في فارس، ولكن حكومة الهند كانت تتبع أسـلوبًا تقلـيديًا عنـيفًا، كمـا جرى في محاولة لورد كيرزون Lord Curzon أحـد العمالقـة في المدرسـة التقلـيدية في السياسـة الـبريطانية - لفرض معاهدة عـلى فـارس في عـام ١٩١٩ بهدف وضعها بقوة في مدار حول الإمبراطورية الـبريطانية، ومـع أن المحاولـة كانت غير موفقة، إلا أن هدف كيرزون كان — في نفـس الوقـت - هـدف جميع المسـئولين عـن أمـن وسـلامة الإمـبراطورية البريطانية، مع اختلاف واحد هو أسلوب تحقيق الهدف[٢٨].

كانت الاستراتيجية البريطانية تسعى إلى تكوين سلسلة من الدول التي تخضع للنفوذ أو السيطرة البريطانية، تمتد من البحر المتوسط إلى جنوبي شرق آسيا، مع تطوير الاتصال بين الشرق والغرب، وفي نفس الوقت إعاقة الاتصال بين الشمال والجنوب، أو بعبارة أخرى إجهاض المخططات الروسية، وبينما تمسكت حكومة الهند بحرفية هذه السياسة، راحت وزارة الخارجية تسعى سعيها الخاص، بعد رفض الفرس التصديق على مشروع معاهدة لورد كيرزون، لتأمين المصالح البريطانية الأساسية في فارس، متمثلة في امتياز شركة البترول الأنجلو - فارسية ، وفي نفس الوقت تضع في اعتبارها النظرة العالمية الشاملة(٢٩).

لقد طرأت على منطقة الخليج بعض المتغيرات التي استلزمت ضرورة تقليص دور حكومة الهند لحساب وزارات أخرى، ومن هذه المتغيرات اكتشاف البترول واستخدام الطيران عبر هذه المنطقة، وقد قلبت هذه التطورات معايير الإدارة البريطانية رأسًا على عقب، وبدأت حكومة لندن تلعب دورًا رئيسيًا في حماية المصالح البريطانية. ويمكن القول أن لندن صارت تعمل لخدمة الهند والإمبراطورية، بعد أن كانت الهند هي التي تعمل لخدمة لندن والإمبراطورية. ومن هنا فُتح الباب على مصراعيه أمام دخول وزارات المستعمرات والخارجية والطيران والأدميرالية والخزانة، لتمارس نشاطات في منطقة تقع في دائرة حكومة الهند(٣٠). ولتغطي قصورًا سبق أن أوضحناه في أداء وزارة الخارجية.

ومهما يكن من أمر، فإن دوافع التغير في منطقة الخليج لم تكن مقصورة على فارس، وإنما شملت كل المنطقة، بما في ذلك العراق وفلسطين،

لدخولهما في إطار سلسلة الدول الخاضعة للنفوذ البريطاني، الممتدة من البحر المتوسط إلى جنوب شرق آسيا، كما أنها شملتها إلى جانب شبه الجزيرة العربية لظهور البترول فيها، ولكونها جميعًا ممرات جوية ملائمة لرحلات الطيران بين الغرب والشرق. ومن هنا تأتي وجاهة مسألة توحيد الإدارة البريطانية في هذه المناطق مجتمعة، خاصة وأنها قد تشعبت بتشعب المصالح والاهتمامات.

(٦) معوقات تنفيذ المشروع:

بعد أن فحصنا بعض نتائج التمزق الإداري البريطاني في منطقة الشرق الأوسط، وهي الحالة التي وقف عليها جور، ودفعته إلى اقتراح توحيد إدارة هذه المنطقة في قبضة يد واحدة، سنعرض فيما يلي المشكلات التي تصور جور أنها قد تعوق نجاح مثل هذا المشروع. فمنها ما يتعلق بطبيعة الإمبراطورية البريطانية بصفة عامة، ومنها ما يتعلق بالطبيعة الجغرافية والسكانية والعرقية والاقتصادية والأمنية لمنطقة الشرق الأوسط ذاتها.

فالإمبراطورية البريطانية كانت في نظر جور عبارة عن مجموعة من الجزر محاطة بالماء أو بالرمال أو بكليهما، ويعني هذا أن الوحدة الإدارية كانت دائمًا فكرة غير واردة. وهو يرى أن مصر مثلاً «كانت وستظل جزيرة» لأنها محاطة بالبحر من الجانبين الشرقي والشمالي، ومحاطة بالرمال من الجانب الغربي، وبالتالي فإنها تشكل وحدة مستقلة.

وشبه الجزيرة العربية، لا خلاف على أنها تشكل وحدة مستقلة، ولكنها تحوي في داخلها وحدات أصغر من المستبعد - نظرًا لطبيعتها القبلية - دمجها في كيان سياسي واحد.

أما العراق فله مشكلات ديموجرافية وأمنية، خاصة في منطقة التقاء أراضيه بموطن العناصر الكردية، ولأنه معبر للقوات الغازية من جهة الشرق عبر التاريخ، وقد ساعدت طبيعته الجغرافية على أن تكون أراضيه موطن جذب لسكان المناطق المجاورة. وسكان فارس دائموا التردد على العراق، نظرًا لوجود المقدسات الإسلامية الشيعية على ترابه. ولهذا كله فإنه من الضروري تعميق التواصل بينه وبين فارس بإدخالهما في إدارة واحدة[٣١] وفي نفس الوقت من الواجب تحجيم الاتصال بينه وبني سكان المناطق الشمالية الشرقية الصعبة التضاريس،«لأن ذلك لا يتفق وأمن أراضيه، على العكس من ذلك تمامًا يجب توثيق صلات العراق بالجزيرة العربية وفلسطين وسوريا عن طريق إعادة استخدام الطرق والممرات القديمة في الصحراء السورية، بأسلوب أكثر تطورًا وإيجابية. وفي مثل هذه الحالة فإن الإشارة التي ذكرناها من قبل ، حول إنشاء خط للسكك الحديدية يربط بين رأس الخليج ورأس البحر الأحمر وشقي البحر المتوسط تكون ذات مغزى، وهذه المنطقة مع كونها صحراء إلا أنها لا تعدم هطول الأمطار أو تفجر الآبار، وبذلك فإن مفهوم «الجزر» والعزلة التي أثارها جور لا تنطبق على الصحراء السورية. ولذلك فهو يدعو إلى العمل على تعميق الاتصال بينها وبين سكان المناطق المحيطة بها.

أما سوريا نفسها فهي على كل حال ليست مطلبًا بريطانيًا «وأن وجودنا بها مؤقت جدًا» (ص ٧٤-٨٧). ولكن تبقى دمشق في نظر جور هي «العاصمة الاقتصادية والثقافية والصناعية لكل الجزيرة العربية» (ص ٨٩) وهذا صحيح إلى حد كبير، ذلك أن القبائل كانت تنفذ إليها من قلب

الجزيرة عبر وادي السرحان، الذي كان بحق بوابة الجزيرة لحو الشمال، كما كـان وادي الـباطن بوابـتها نحـو وادي دجلـة والفـرات في اتجـاه الشـمال الشـرقي[٣٢]. وهكـذا لا يمكن فصل إدارة الجزيرة العربية عن كل من سوريا بمفهومها الجغرافي والعراق.

وفلسـطين ليسـت معـزولة البـتة، فهـي عـلى اتصـال بمصـر عـبر قـناة السـويس، وعـلى اتصـال بجزيـرة العـرب عـبر وادي السرحان وسكة حديد الحجـاز فضـلاً عـن اتصالها بسوريا والعراق، وهي تطل على البحر المتوسط، الذي يعد واجهتها إلى العالم الخارجي. وينبه جور إلى أن فلسطين[٣٣] لا يمكن أن تعيش بغير وادي الأردن «فهـو ضـروري لجعـل فلسـطين قويـة عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا»(ص ٨٨).

ويضـيف جـور، في موضـع آخـر، إن إدارة فلسـطين تقتضـي إحـداث إجـراءات جذريـة، قـد لا تتناسـب والطـبيعة الشـرقية الـتي تسـتلزم الـتمهل والتدرج.

أمـا الـيمن فيسـكنها «مجـتمعات تعـيش في عـزلة عـن العالم الخارجي»، وكـان نفـوذ الأتـراك العثمانـيين فـيها محـدودًا، وأن أي محاولـة لوضـع هؤلاء السكان تحت حكم أمير عربي مسألة غير واردة.

وفي نظـر جـور، فـإن أي محاولـة للتقليل من سيادة الأمراء العرب على المـناطق الواقعة تحت سلطانهم المباشر، أو تغيير تلك السيادة، أو تطويرها لن يـؤدي إلى أيـة نـتائج إيجابيـة مـن وجهـة الـنظر الـبريطانية. ذلك أن استقلال هؤلاء الأمراء وتفاعلهم مع بيئتهم ورجالهم، طوال القرون الأربعة التي كانوا

أثناءها خاضعين للحكم الشكلي للدولة العثمانية، قد عمق لديهم الحرص على ذلك الاستقلال كنجد. أما المناطق التي كان فيها الحكم العثماني قويًا إلى حد ما، فلم يكن لدى السكان «رغبة كاملة في الاستقلال أو حتى مجرد التسليم لحاكم من بينهم» (ص ٨٩) كالعراق. والبلاد التي كانت تحت الحكم العثماني ثم وقعت في قبضة الاستعمار الغربي، فلم يكن لديها مانع من العودة إلى حظيرة الحكم العثماني، كمصر. وهكذا اشتملت المنطقة الغربية على كل هذه النتائج المتفاوتة الرغبة في الاستقلال وفي طبيعته.

وقد خلص جور إلى النتيجة التالية: «إن رغبة العرب هي أن يتركوا وشأنهم ، يعيشون على طريقتهم.. ولكن هناك إحساس بالخوف من احتمال إخضاعهم لحكم أوروبي، وهذا الإحساس واضح ضد الفرنسيين في سوريا، ولو كان البريطانيون في مكانهم لتكونت نفس المشاعر العربية ضدهم» (ص ٩٠) لقد تمتع جور بقدرة على استشراف المستقبل، وهذا بالطبع ناتج عن فهم واضح للتطورات المعاصرة التي كانت تجرى في المنطقة العربية.

وبعد أن نبّه جور إلى المشكلات التي تنتظر الإدارة البريطانية في المستقبل، طرح تصوره لإمكانات استثمار موارد البلاد العربية الداخلة في إطار الإدارة المقترحة وتنميتها، فعرض لنموذجين اثنين فقط هما العراق وفلسطين، ذلك لأنهما يتشابهان في إمكانياتهما ومواردهما الطبيعية، وقدرتهما على استيعاب أعداد إضافية من السكان، وموقعهما على طرفي الممر البري بين الخليج العربي والبحر المتوسط أو البحر الأحمر أو كليهما.

ويرى جور أن أفكار حكومة الهند الخاصة بتشجيع هجرة بعض العناصر الهندية إلى العراق «يمكن أن تؤدي إلى مشكلات تفوق ما هو قائم

منها في فلسطين». ويبرر جور موقفه هذا بأن الهنود والعرب لن يختلطا لوجود تنافر جوهري بينهما، ولكن أفضل وسائل التنمية البشرية للعراق تكمن في النمو الطبيعي للسكان العرب بها، فضلاً عن نقل أعداد محدودة من العنصرين الفارسي واليهودي إليه. ومع أن جور قد اقترح إقامة عدد من المستعمرات في العراق لاستيعاب بعض اليهود، كما هو الحال في فلسطين، إلا أنه كان يستبعد إتمام مثل هذه الخطوة. ذلك لأن يهود العراق كانوا من سكان المدن الذين يعملون في مجال التجارة. وأن اليهود الذين قد يلحقون بهم لن يندمجوا فيهم، ولن يعملوا بحماس كما هو جاري في زراعة الأرض في فلسطين، قبلتهم الدينية، التي يسعون فيها لتطبيق فلسفتهم في «إقامة أمة يهودية تعمل بفلاحة الأرض، تاركة خلفها حياة المدن» (ص ٩٢).

ومع أن جور يضع في اعتباره أن تتحمل المناطق الواقعة تحت الإدارة البريطانية في الشرق الأوسط تكلفة إدارتها، ويثق في أن فلسطين يمكن أن تعطى ما يزيد عن نفقات الإدارة الفعلية، إلا أنه يبدى شيئًا من القلق تجاه العراق «الذي سيظل لعدة سنوات قادمة مجالاً لامتصاص موارد الإمبراطورية، فضلاً عن تكاليف إقامة الحدود والمحافظة عليها». وهو ينصح بألا تتدخل الحكومة البريطانية في مجال الاستثمار في العراق، تاركة الأمر للاستثمارات الخاصة، لتفادي دفع تكاليف باهظة عبثًا، ويحذر جور، بل ويعترض على أسلوب الاستثمار والإدارة الهندي[٣٤]، ويعتقد أنه سينتهي إلى الفشل (ص ٩٣).

(٧) صدى المشروع:

والآن ما هو صدى مشروع جور في السياسة البريطانية؟ الواقع أنه

ليس لدينا دليل مادي مباشر يفيد بأن المشروع قد طرح على الحكومة البريطانية بطريقة رسمية، أو أنه وضع بطريقة غير رسمية موضع دراسة وتأمل. ولكن الذي يستقرئ الأحداث التاريخية التي كانت تجرى في منطقة الشرق الأوسط اعتبارًا من عام ١٩٣٠ ، يرى بوضوح أن جور طرح مشروعه في الوقت المناسب، وأنه جاء به ليعالج مسائل تفجرت أو كادت، وأن المشروع كان في هذه الحالة علامة على الطريق أمام المسئولين في ظلمة تعقيدات الموقف في المنطقة.

فإذا نظرنا إلى خريطة الشرق الأوسط عام ١٩٢٠ لوجدنا هذه الصورة: فشلت محاولات بريطانيا وفرنسا في إيجاد حكومات مدنية تلقى تأييد الأهالي في المناطق المحررة عن الدولة العثمانية - كما ورد في التصريح البريطاني - الفرنسي في ٧ نوفمبر ١٩١٨ - أي في العراق وفلسطين وسوريا. ولم تكن القضية بالنسبة لسكان تلك البلاد قضية إدارة، وإنما كانت قضية استقلال سعوا إليه قبل الحرب العالمية الأولى، ولم يكونوا مستعدين لتبديل الاحتلال العثماني باستعمار غربي.

وحين تفتق الفكر الأوروبي عن اختراع نظام الانتداب The Mandate System الذي أقحم على عصبة الأمم، بهدف إيهام المجتمع الدولي أن الدولتين الكبيرتين (بريطانيا وفرنسا) تسعيان إلى أداء دور حضاري للنهوض بالمجتمعات المتخلفة، كي تستطيع أن تعتمد على نفسها في المستقبل - أدرك العرب أنهم على وشك الوقوع فريسة لخدعة أخرى كبرى، وحين تقرر وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ووضع العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني في أبريل سنة ١٩٢٠ طبقًا لما تم

ترتيبه في سان ريمو San Remo[٣٥] بإيطاليا، رفض القوميون العرب هذه الترتيبات المفروضة عليهم، وتفجرت الاضطرابات في كل من سوريا والعراق ضد الوجود الفرنسي والبريطاني. وتكلفت بريطانيا ثمنًا باهظًا نتيجة للثورة في العراق، يزيد عن إجمالي ما تكلفته في الثورة العربية.

اقتضت هذه التطورات المفاجئة سرعة التحرك من بريطانيا لإحداث تغيير حقيقي في إدارتها لهذه المناطق. وعلى الفور استدعى سير برسي كوكس، الذي كان قد نقل من العراق إلى فارس، ليشغل مكانه القديم في العراق في وظيفة حاكم مدني Civil Commissioner اعتبارًا من أكتوبر عام ١٩٢٠. وكانت أولى مهام كوكس هي وضع صيغة للإدارة المدنية الجديدة ورسم صورة لملامح السياسة البريطانية، ولم تكن إجراءات التغيير جوهرية، ولكنها كانت ضرورة وملحة، لإسكات الأصوات المعارضة لنظام الانتداب. يقول كوكس : «إن الاتجاه السياسي الجديد الذي جئت لتطبيقه (في العراق) ليقضي بتحويل كامل وسريع في واجهة الإدارة القائمة من البريطانيين إلى العرب»[٣٦].

وفي فلسطين كان الوضع مختلفًا، فقد لجأت الحكومة البريطانية في يوليو ١٩٢٠ إلى استبدال الإدارة العسكرية بإدارة مدنية متعاطفة مع السياسة البريطانية. وكان سير هربرت صمويل Sir H. Samuel أول حاكم مدني في وظيفة مندوب سامي High Commissioner . ولم تكن ميول صمويل بريطانية بقدر ما كانت صهيونية. فقد تبنى سياسة الإخلال بالتفوق العربي في عدد السكان في فلسطين عن طريق فتح باب الهجرة أمام اليهود، حتى تتمكن العناصر اليهودية في المستقبل من تكوين الدولة اليهودية في فلسطين.

ولقد كان ما جرى على يدي صمويل خروجًا صارخًا على جوهر نظام الانتداب وفلسفته[٣٧].

وفي فارس سقطت حكومة قاجار في عام ١٩٢٠، وقامت في طهران حكومة مركزية قوية وقومية بزعامة رضا شاه. ومنذئذ لم تعد فارس تلك المنطقة التي كانت الدول الكبرى تتصارع حولها، ولكنها صارت دولة قومية تحت حكم حاكم قوي حريص على استقلال بلاده عن كل أنواع السيطرة الأجنبية[٣٨].

وفي مصر كانت الحركة الوطنية على أشدها لإنهاء الحماية البريطانية.

أما في شبه الجزيرة العربية فقد كان الشريف حسين في الحجاز، وعبد العزيز آل سعود في نجد، وآل الرشيد في حائل، والإدريسي في عسير، والإمام في اليمن، وكان على هؤلاء جميعًا «أن يصنعوا مستقبلهم بأنفسهم». ولكنهم كانوا يراقبون الأحداث ليروا ما إذا كانت بريطانيا تستطيع فعلاً أن تتدخل لتوجيه الأحداث المؤثرة في رسم صورة هذا المستقبل[٣٩].

لقد كانت المنطقة كلها في حالة من عدم الاستقرار، وكان التغيير مطلبًا للجميع، ولم يكن في وسع بريطانيا أن تتعامل مع كل هذه المتغيرات بدون إشراف موحد يتجسد في شكل نظام مؤثر وفعال، هكذا تبرز أهمية مشروع جور الذي وضع التصور العام للتعامل مع كل تلك المتغيرات.

خاتمة:

ومن هنا بدأت الخطوات العملية لدراسة مشكلة الإدارة في الشرق الأوسط، دراسة جادة ورسمية، تحت إلحاح المتغيرات في المنطقة، وتم ذلك

على مستويات ثلاثة: في مجلس الوزراء وفي وزارة الخارجية وفي البرلمان، وانتهت المناقشات إلى ضرورة إنشاء قسم خاص للشرق الأوسط، ولكن لخلاف دار حول الوزارة التي سينتسب إليها هذا القسم، أهي وزارة المستعمرات المسئولة عن نظام الانتداب، أم أنها وزارة الخارجية المسئولة عن كل من مصر وفارس. وانتصر الرأي الأول حين قبل تشرشل منصب وزير المستعمرات، وتحمل مسئولية إقامة هذا القسم بالرغم من كل التعقيدات والملابسات المحيطة بهذه الخطوة. وفي أول مارس ١٩٢١ أنشئ قسم الشرق الأوسط Middle East Department برئاسة سير جون شاكبوره Sir John Shachburgh ليشرف على منطقة تضم الجزيرة العربية وفارس إلى شرقها ومصر إلى غربها. ولكن تأسيس قسم الشرق الأوسط والتطورات التي لحقت . هي مجال دراسات أخرى[٤٠]. وما يعنينا الآن هو أن فكرة جور قد أصبحت حقيقة واقعة بعد عام واحد. وكان وضع هذا النظام «نهاية لسنوات طويلة من المناقشات والمناقشات والغموض، كما كان بداية لسنوات طويلة من المناقشات والغموض...». لقد كان- كما وصفه الباحث الأمريكي بوش - بداية لنشاط علي بابا والأربعين حرامي في الشرق الأوسط[٤١].

الحواشي

(1) Gore O., "The Organization of British Responsibilities in the Middle East", Journal of General Asian Society, vol. VI, (1919), p. 97

سترد الإشارة إلى المادة المأخوذة عن جور في المتن مباشرة وذلك بوضع رقم الصفحة بين قوسين

(٢) انظر: خيرية قاسمية، من خفايا السياسة البريطانية في المشرق العربي خلال الحرب العالمية الأولى - المكتب العربي في القاهرة، «قراءة في الوثائق البريطانية»، مجلة دراسات تاريخية، العددان ٢٧، ٢٨، (١٩٨٤)، ص ١٦١-١٨٣.

(٣) أسس المكتب العربي بالقاهرة مجموعة من السياسيين والعسكريين البريطانيين في مصر، وهم: سير هنري مكماهون، المندوب السامي بالقاهرة، وريجنالد وينجت، الحاكم العام بالسودان، ورونالد ستورز، السكرتير الشرقي في دار المندوب السامي بالقاهرة، وجلبرت كلايتون، رئيس قلم الاستخبارات المدنية والعسكرية في مقر القيادة العامة للقوات البريطانية بالقاهرة، وغيرهم من الضباط العاملين بمصر والشرق الأوسط ممن يعملون في جهاز الاستخبارات، والمهتمين بالشئون السياسية والعسكرية والرحلات والآثار في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، ومن هؤلاء جورج هوجارث، وت.أ. لورانس، وجرترود بل، وأورمبسي جور. (انظر: خيرية قاسمية، مرجع سابق).

(٤) من بين المحاضرات والدراسات الجيدة التي قدمها «جمعية آسيا الوسطى» نقدم هذه المختارات ذات الصلة بالموضوع في بعض جوانبه:

- Chirol V., "The Downfall of the Ottoman Khilafate", vol. XI (1924).
- Philby, St. J.B., "Transjordon", vol. XI, (1924).
- Mr. Callum, D., "The Discovery and Development of the New Land Route to the East", vol. XII (1925).
- Philby, St., J.B., "The Triumph of the Wahhabis", vol. XIII (1926).
- Wahba H., "Wahhabian in Arabia, Past and Present", vol. XVI, (1929).

- Anon, "The Iraq-Nejd Frontiers", vol. XVLI (1930).
- Watt, D.C.,"The Foreign Policy of Ibn Saud", (1963).
- Belgrave Sir. C., "The Persian Gulf, Past and Present", (1969)
- Edmonds, C.J., "Gertude Bell in the Near and Middle East", (1969).

(٥) انظر تعقيب جنرال سير إدموند بارو على محاضرة جور، ص ٩٩.

(٦) انظر: عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي الحديث١٩١٧-١٩٢٢، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٤، ص ١٢ وما بعدها.

(٧) انظر: جمال محمود حجر، «الآثار السلبية السياسية الغربية في شمال شبه الجزيرة العربية»، الدارة، العدد الأول، السنة الحادية عشرة (يونيه ١٩٨٥)، ص ١٢٩ -١٤٠، وانظر أيضًا:

McCollum, "The Discovery and Development of the New Land Route to the East", Journal of the Central Asian Society, vol. XII (1925), pp. 44-67.

هذا ويضم أرشيف وزارة المستعمرات في دار السجلات البريطانية بلندن عددًا لا بأس به من الملفات حول نفس الموضوع، انظر على سبيل المثال الملفات أرقام ٢٧، ٣٩، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥١، ٥٥، ٥٦ من التصنيف. (C.O.732)

(8) Holt, A.I., "The Future of the Northern Arabian Desert", The Geographical Journal, vol. LXII (1923), pp. 259-71.

(9) See: Memorandum by Sir George Rendel, 13 July (1966, on "Bushire and Bahrein, (Rendel Private Papers), St. Antony's College, Oxford University.

(10) Winstone, H.V.F., **Captain Shakespear, A Portrait,** (London 1978), p. 216.

(11) See: Troeller, G., "Ibn Saud and Sharif Hussin, a Comparison in their Importance in the Early Years of the First World War", Historical Journal, vol. XIV (1971) pp.

627-33) Dawn C.E., "The Amir of Meccat-Husayn Ibn Ali and the Origin of the Arab Revolt", Proceedings of the American Philosophical Society, vol. CIV (1960), pp. 11-64.

مقتبس في:

(12) Kedourie, E., In the Anglo-Arab Labyrinth, the McMahron-Husayn Correspondence and its Interpretations 1914-1939, (Cambridge 1976), p. 136.

مقتبس في:

(13) Klieman, A.S., **Foundations of British Policy in the Arab World: The Cairo Conference of 1921**, (London 1970) pp. 77-103, Knightly, P. & Simpson C., **The Secret Lives of Lewrence of Arabia** (London, 1969), pp. 132-52; Lady Belt, **The Letters of Gertude Bell**, vol. II (London, 1927) p. 526; Meicher; H. "British Middle East Policy, 1917-21, TheInterdepartmentel Level", Journal of Contemporary History, vol. VIII (1973), pp. 81-101.

(14) Belt to Lawrence, 10 July 1920, Lawrance A.W. (ed.) **Letters to Lawrance**, (London 1962), pp. 12-13.

(15) Philby, St. J.B., **The Heart of Arabia**, vol. I (London 1922), p. 383.

(16) Kedourie, E., **op.cit.**, p. 120.

(17) Busch, B.C., **Britain, India and the Arabs, 1914-21.** (1971), p. 92.

(18) See: "Memorandum on British Commitments to Bin Saud, by: Political Intelligence Department, Foreign Office, 28 January 1927, E594/119/91, F.O. 371/12244.

(19) Warman, R.M., "The Erosion of Foreign Office Influence

in the Making of Foreign Policy, 1916-1918", The Historical Journal, vol. XV, I (1972) , pp. 133-59.

(20) **Ibid.**

(21) **Ibid.**

(22) **Ibid.**

(23) Memo, by: Sir G. Rendel, 13 July 1966, **boc.cit.**

(24) Memorandum by the Secretary of State for the Colonies, "General Control of British Relations with Territories in the Middle East", dated 31 January, 1931, C.P. 27 (31) C.O. 732/47.

(25) Mejcher, "British Middle East Policy, 1917-1921, the Interdepartmental Level", Journal of Contemporary History , vol. VIII (1973), pp. 81-101.

(26) Memo by: Sir G. Rendel, 13 July 1966, **boc.cit.**

انظر:

اعتمدت أساسًا في إبراز الخلاف بين سياستي حكومة الهند ووزارة الخارجية في فارس على مذكرة سير جورج راندل، التي أعدها حول هذا الموضوع عام ١٩٦٦ بعد اعتزاله الخدمة في وزارة الخارجية، وكنت قد حصلت على تصريح خاص من ورثته للاطلاع على هذه المذكرة المحفوظة ضمن أوراقه الخاصة بكلية سانت أنتوني في جامعة أكسفورد. ومع أن راندل كتب هذه المذكرة في وقت متأخر جدًا إلا أنه كان وقت صنع أحداث هذه الدراسة التي بين أيدينا «سكرتير ثان» ثم «سكرتير أول» بوزارة الخارجية في لندن، وكان يلمس عن قرب حجم الخلاف بين وزارته وحكومة الهند، وبالتالي فقد كان راندل معاصرًا لجور ويرى رؤيته لانتمائهما لجهة واحدة ومدرسة واحدة.

(27) **Ibid.**

(28) **Ibid.**

(29) **Ibid.**

(٣٠) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، السلام البريطاني في الخليج العربي، (الرياض: دار المريخ ١٩٨١)، ص ٢٠٩-١١.

(٣١) انظر تعقيب عرض البرلمان كولونيل يات Colonel C.E. Yate ص ١٠٣.

(32) See: Philby, St. J.B., "Jauf and the North Arabian Desert", the Geographical Journal, vol. LXII (1923), pp. 241-259: Dobbs, H. "A Short History of Iraq-Nejd Relations", E2316/1/91, F.O.371/12993.

(٣٣) ذكر جور أن سكان القدس موزعون كما يلي: ٣٠ ألف يهودي ، ١٥ ألف مسيحي، ١٥ ألف مسلم، وسكان بيت لحم والناصرى بالكامل مسيحيون، أما طبرية وصفد فمن اليهود على الأغلب، ويخلص جور إلى النتيجة التالية: «إن فلسطين هي البلد الوحيد في العالم الذي إذا منح استقلالاً ذاتيًا سيتحول إلى فوضى، لأن الصهاينة لهم فيها آمال وتطلعات، وبينما نجد غير اليهود يفتقرون إلى التماسك، نرى اليهود متماسكين ومنظمين للغاية.. وهم يتعاونون مع الإنجليز الذين يتحملون مسئولية الإدارة في فلسطين.. أما الإنجليز فإنهم يحاولون إحداث التوازن بين الأطراف المختلفة..» ويضيف أن إدارة فلسطين تحتاج إلى إجراء تغيرات جذرية «ولكن مثل هذه الإجراءات المفاجئة ليست محببة للشرقيين» (ص ٩٠).

(٣٤) وأسلوب الاستثمارات الهندية كان أسلوبًا بيروقراطيًا، ويرى الجنرال سير إدموند بارو General Sir Edmond Barrow الذي استمع إلى جور: أن الاستثمارات الهندية كانت ناجحة، لأن الحكومة وضعت خطة للمشروعات ثم نفذتها وتولت إدارتها بنفسها، وأضاف أنه يميل إلى الاعتقاد في أن تنمية البلاد الجديدة يجب أن تتم بطريقة بيروقراطية، لأن البيروقراطية تأتي بعائد سريع ومجز وأن تنمية الهند ذاتها تمت بهذا الأسلوب. انظر تعقيب سير إدموند بارو على المحاضرة ص ١٠٠-١٠١.

(٣٥) عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر (بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٠)، ص ٦٥٥.

(36) Lady Bell, **The Letters of Gertude Bell**, (London 1927) vol. II, pp. 526-30.

(٣٧) انظر: عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص ٦٥٧؛ عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦

حتى الحرب العالمية الثانية، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٠)، ص ٥-٦.

(38) Memo, by: Sir G. Rendel, 13 July 1966, **boc.cit.**

(39) Busch, B.C. **Britain, India and the Arabs, 1914-1921,** (London 1971), pp. 263-4.

(40) See: G. Hagar, Britain , Her Middle East Mandates, and the Emergence of Saudi-Arabia 1926-1932, (Unpublished Ph.D. Thesis, University of Keele, England 1981), pp. 58-67; Mejcher, "British Middle East Policy, 1917-1921, The Interdepartmental Levels", **Foundations of Britain Policy in the Arab World: The Cairo Conference of 1921** (London 1970); Busch, **Britain, India and The Arabs, 1914-1921,** (London 1971).

عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي، (الرياض، دار المريخ ١٩٨٠).

(41) Busch, **op.cit.**, p. 474.

كان بوش في دراسته القيمة المذكورة أعلاه أول من وصف بوعي دور تشرشل ومجموعة خبراء البريطانيين الذين اجتمعوا في باريس ١٩٢١ في فندق سميراميس بالقاهرة فيما يعرف بين المؤرخين باسم مؤتمر القاهرة، بأنه كان كدور علي بابا والأربعين حرامي.

الفصل السادس عشر

تأسيس العلاقات الدبلوماسية البريطانية - السعودية ١٩٢٩-١٩٣٠

- مقدمة.
- تأسيس الوكالة السياسية والقنصلية البريطانية في جدة.
- محاولة تأسيس أول مفوضية سعودية في لندن.
- دور فيلبي في دعم مسألة تبادل التمثيل الدبلوماسي.
- ريان وتأسيس أول مفوضية بريطانية في جدة.
- حافظ وهبة وتأسيس أول مفوضية سعودية في لندن.
- تقويم.

الفصل السادس عشر
تبادل التمثيل الدبلوماسي
البريطاني - السعودي
١٩٢٩-١٩٣٠

(١) مقدمـــــــــة:

لعل وصول الشيخ حافظ وهبة إلى لندن في ٧ نوفمبر ١٩٣٠، بصفته أول وزير مفوض سعودي بعث به الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود إلى أي مكان في العالم، إعلان بنهاية مرحلة طويلة من الاتصالات غير المنتظمة، بدأت في عام ١٩٠٣، حين سعى الأمير عبد العزيز إلى إيجاد قناة اتصال تمكنه من إدارة حوار مع بريطانيا، أقوى الدول الكبرى نفوذًا في المنطقة في ذلك الوقت.

ومنذ البداية مرت محاولات إقامة تمثيل دبلوماسي بريطاني - سعودي بعدة مراحل نستطيع أن نضع لها التصور التالي:

المـــرحلة الأولى: وتبدأ بعام ١٩٠٣م، حين بعث الأمير عبد العزيز - من الرياض - عبد الرحمن بن سلمان، أحد كبار أهل الإحساء لمقابلة المندوب البريطاني في البحرين، للتشاور حول ما يمكن أن تقدمه بريطانيا للأمير السعودي من مساعدة، إذا انتفض ضد الدولة العثمانية. وتنتهي هذه المرحلة بعام ١٩١٣، حين أطل عبد العزيز على ساحل الخليج العربي - دون مساعدة من أحد - وفرض نفسه على الحضور البريطاني في الخليج[١].

في هذه المرحلة، كانت ممتلكات الأمير عبد العزيز تقع في دائرة اهتمام

حكومة الهند البريطانية. وبالتالى كانت اتصالاته ببريطانيا تتم من خلال الوكلاء السياسيين في الكويت أو البحرين أو حتى مسقط، ولم تكن بريطانيا في هذه المرحلة تعتزم تعيين وكيل مقيم لها في الرياض، لانتفاء الحاجة إلى ذلك. وبصفة عامة، كانت الاتصالات محدودة للغاية، لأسباب تتعلق بطبيعة الاستراتيجية البريطانية في هذه المرحلة.

المرحلة الثانية: وتبدأ بعام ١٩١٤، حين نشبت الحرب العالمية الأولى، وصار من الضروري أن تقيم بريطانيا اتصالات مع مختلف الحكام العرب. وتنتهي في عام ١٩٢٥، مع نهاية الحكم الهاشمي في الحجاز، الذي كان لبريطانيا فيه تمثيل سياسي وقنصلي معتمد.

في هذه المرحلة، حدث مد واضح في رقعة البلاد التي كان يحكمها عبد العزيز بحيث صارت تلامس مناطق تقع تحت إشراف وزارة المستعمرات، وبالتالى كان عليه أن يقيم اتصالاته بهذه الوزارة، فيما يتعلق بشئون المناطق المجاورة، إلى جانب اتصالاته السابقة مع حكومة الهند، وكان ذلك كله يتم من خلال سفارات غير مقيمة[٢].

المرحلة الثالثة: وتبدأ بعام ١٩٢٦، حين استقر الحكم في الحجاز لعبد العزيز، حيث كانت توجد سفارات مقيمة لبعض الدول الكبرى في جدة، على مستوى الوكلاء السياسيين والقناصل. وتنتهي بعام ١٩٢٨، حين بدأت عملية تطوير قنوات الاتصال الدبلوماسي.

في هذه المرحلة، أصبح واقع قنوات الاتصال أكثر تعقيدًا، ذلك أن الحجاز كان يقع في دائرة اهتمام وزارة الخارجية البريطانية، وكانت هذه

ممثلة في «القنصل والوكيل السياسي» المقيم في جدة. ومع أن هذه الصفة الدبلوماسية لممثل بريطانيا لم تكن مؤكدة، فإن صلاحياته بقيت محصورة في إقليم الحجاز بعد دخوله تحت حكم عبد العزيز آل سعود. وقد أدى ذلك إلى ظهور هذه الطبيعة الشاذة لتوزيع الإشراف السياسي على شبه الجزيرة العربية بين ثلاث جهات مختلفة، هي: وزارة الهند من خلال حكومة الهند، ووزارة المستعمرات من خلال الأدميرالية، ووزارة الخارجية من خلال القاهرة، مما أدى إلى حدوث كثير من المشكلات، التي كان من الصعب إيجاد حل لها بدون تشاور كامل بين هذه الجهات الثلاث الرئيسة[٣].

وقد توضح هذه الصورة أسباب عجز الإدارة البريطانية (المسئولة عن صناعة القرار)، عن التصرف في الوقت المناسب باتخاذ القرار المناسب. فمثلاً إذا كان الملك عبد العزيز في الرياض، أو في المقاطعات الشرقية من بلاده، وأراد الاتصال ببريطانيا، يمكنه أن يفعل ذلك من خلال الوكلاء السياسيين الثلاثة في الخليج (الكويت، البحرين، مسقط)، ومنهم إلى المقيم السياسي في بوشهر، على الساحل الفارسي، ومنه إلى حكومة الهند، فوزارة الهند بلندن، ويسلك الرد عليه الاتجاه المعاكس من نفس الطريق. وإذا تصادف أن كان الملك في المناطق الشمالية، فعليه أن يقيم اتصالاته مع المعتمد السياسي في بغداد أو في القدس، وهي الإدارة البريطانية لمناطق الانتداب التابعة لوزارة المستعمرات. أما إذا كان الملك في الحجاز فإن لديه وكيلاً سياسيًا مقيمًا في جدة، يوصله بوزارة الخارجية البريطانية عن طريق القاهرة. وفي النهاية، فإن كل ما يأتي من الملك عبد العزيز يصب في لندن بعد مروره بقنوات مختلفة، فإذا تشابكت الأحداث على أطراف بلاده، وتعددت المشكلات حولها، يتضح لنا كم كانت صناعة القرار النهائي صعبة، إن لم تكن مستحيلة.

هـذه الأوضاع هي التي دفعت الملك عبد العزيز مرارًا إلى طلب توحيد قنوات اتصاله ببريطانيا، لتصبح قناة واحدة، بدلاً من ثلاث، تتبع وزارة الخارجية دون غيرها من الوزارات البريطانية الأخرى. وفي عامي ١٩٢٧ و ١٩٢٨ تكاثفت الجهود لتحريك قضية تطوير التمثيل الدبلوماسي مع بريطانيا. وقد نشط كل من فؤاد حمزة[٤]، «المسئول الفعليّ عن الشئون الخارجية للملك عبد العزيز» في ذلك الوقت، والوكيل السياسي البريطاني في جدة (ستون هيوار - بيرد»[٥]. فقد كان الرجلان متحمسين لتطوير العلاقات الدبلوماسية بين بلديهما، كما كانا قادرين على التأثير المباشر في حكومتيهما، على تفاوت محتوى كلمة «حكومة»، فضلاً عن كفاءتهما في معالجة الموضوع، مما مكنهما من الوصول إلى الغاية المطلوبة في عام١٩٢٩[٦]

ومن هنا تبدأ المرحلة الرابعة، التي نحن بصدد دراستها في هذا البحث، في عام ١٩٢٩ حين استقر الرأي بين الحكومتين البريطانية والسعودية على ضرورة تطوير التمثيل الدبلوماسي، ورفعه إلى مستوى المفوضية، وتبادله، حيث إن الملك عبد العزيز لم يكن له أي نوع من التمثيل الدبلوماسي أو القنصلي في بريطانيا قبل عام ١٩٣٠.

(٢) تأسيس الوكالة السياسية والقنصلية البريطانية في جدة:

خلال هذه المرحلة، حرص بيرد على توكيد صفته الدبلوماسية، فقد كان الممثلون البريطانيون قبله في وظيفة «قائم بأعمال الوكيل والقنصل» Acting Agent and Consul وهي درجة تقل عن درجة الوكيل والقنصل Agent Consul معًا. ولذلك يعتبر بيرد أول ممثل بريطاني في جدة يحصل على لقب «الوكيل السياسي والقنصل»، وقد غلبت على هذا اللقب الصفة السياسية[٧].

وعلى مستوى آخر، كان بيرد حريصًا على توسيع دائرة اختصاصه لتشمل كل البلاد الواقعة تحت حكم الملك عبد العزيز، ولا تقتصر على الحجاز وحده، لا لتيسير إمكانيات صناعة القرار فحسب، ولكن لإحداث تغيير جوهري في مركزه بجدة، بأسلوب هادئ يدعم مركزه، في مواجهة المسئولين البريطانيين، التابعين لوزارة المستعمرات، في مناطق الانتداب البريطاني المجاورة. ولكن الظروف السياسية العامة، فضلاً عن الاختلافات العقيمة بين وزارتي الخارجية والمستعمرات، حول تحديد الصلاحيات الخاصة بكل منهما في المنطقة، حالت دون تحقيق ذلك الطموح في حينه(٨).

وقد عوّقت ظروف بيرد الصحية السيئة قدرته على متابعة موضوع توسيع دائرة الاختصاصات، فتركه لخلفه جاكنز(٩). وساعدت الظروف العامة، التي واجهت بريطانيا في المنطقة، على سرعة إتمام الخطى، التي كان بيرد قد بدأها من قبل، فقد اشتعلت حركة تمرد الإخوان في شرقي وشمالي شبه الجزيرة العربية، مما هدد الحضور البريطاني في مناطق الانتداب، وأبرز أهمية الحاجة إلى سرعة الاتصال بالملك عبد العزيز، وإلى سرعة صناعة القرار المناسب.

وبناء على ما سبق، كُلّف القائم بأعمال القنصل البريطاني في طنجة (بوند)(١٠) بالسفر إلى جدة في مايو ١٩٢٩، لشغل منصب «الوكيل السياسي والقنصل» البريطاني لدى الملك عبد العزيز. وأوصى جورج رندل في ٧ مايو ١٩٢٩ ، بضرورة التأكيد على أن يمنح بوند الصفة السياسية، حتى يتمكن من ممارسة صلاحياته في «مملكة الحجاز ونجد وتوابعها» وهو الاسم الذي كان الملك عبد العزيز يؤثر استخدامه في المراسلات الرسمية.

وبذلك أصبح في إمكان بوند أن يناقش - بطريقة رسمية ولأول مرة- قضايا تجري خارج منطقة الحجاز[11].

هكذا استقبل الملك عبد العزيز، في ١٦ يونيه ١٩٢٩، أول ممثل دبلوماسي إلى بلاده تغطي صلاحياته كل أطراف مملكته الواسعة، ويتبع لوزارة الخارجية البريطانية مباشرة، وبذلك تخلص من ازدواجية قناة الاتصال ببريطانيا. وألقى بوند في حفل استقباله خطابًا، يفيد بأن بريطانيا قررت إخراج علاقاتها الدبلوماسية مع الملك عبد العزيز من مرحلة السكون إلى مرحلة الانطلاق[12].

هذه الدراسة - إذن - غير معنية بالدبلوماسية بمعنى فن ممارسة العلاقة بين بلدين، كما أنها غير معنية بتنظيم هيكل السلك الدبلوماسي وقواعده، وإنما هي معنية بالتطور التاريخي لقيام التمثيل الدبلوماسي وتبادله بين بلدين متفاوتين في كل شيء، في الحجم والقوة والفكر والثقافة، ... إلخ.

(٣) محاولة تأسيس أول مفوضية سعودية في لندن:

وقد شهد عام ١٩٢٩ تطورًا أكثر أهمية، فرضته تغيرات سياسية في لندن وفي المنطقة؛ ففي لندن أسفرت الانتخابات العامة عن وصول حكومة رمزي ماكدونالد James Ramsay Macdonald إلى الحكم، التي شغل فيها آرثر هندرسون A. Henderson منصبي وزير الخارجية ووزير المستعمرات. وكان لذلك أثره الحميد في التقريب بين وجهتي نظر الوزارتين، لصالح تدعيم العلاقات الدبلوماسية وقدراتها بين البلدين.

وفي المنطقة، في نفس الوقت تقريبًا، كانت الأزمة حادة بين الملك عبد

العزيز والإخوان، وقد دفعته هذه الأزمة إلى : توكيد علاقاته ببريطانيا، وتطوير قنوات الاتصال بها إلى مستوى أرفع من مستوى «الوكالة السياسية»[١٣]، وفوق ذلك، إنشاء تمثيل دبلوماسي سعودي مقيم في لندن. وتعتبر رسالة فؤاد حمزة إلى بوند، في ١٨ يونيه ١٩٢٩، أول مناسبة يفصح فيها مسئول سعودي عن رغبة الملك عبد العزيز في أن يرى وزيرًا مفوضًا أو سفيرًا لبلاده في عاصمة الإمبراطورية البريطانية[١٤].

لم ينتظر الملك عبد العزيز رد بريطانيا على رغبته في تطوير التمثيل الدبلوماسي البريطاني إلى مستوى المفوضية وتبادله، فبدأ يعد لترشيح شخص مناسب، ووقع اختياره على الشيخ حافظ وهبة، ليكون أول سفير له في لندن، وكان حافظ وهبة نفسه متحمسًا لشغل منصبه الجديد الذي رشح له. وحافظ وهبة مصري الأصل، له ماض سياسي طيب، وهو من أنشط مؤيدي حركة الجامعة الإسلامية، وله مواقف جادة في مواجهة الاستعمار الغربي لبلاد العالم الإسلامي، وضعته المخابرات البريطانية في قائمتها السوداء، لأنها وجدت فيه داعية لتجميع المسلمين ضد بريطانيا. وكان الملك عبد العزيز قد اختاره في بداية حياته السياسية مستشارًا له، وأوفده في عدد من المهام الرسمية خارج نجد، كما بعثه مندوبًا عن الحجاز ونجد إلى أوروبا في بعض المؤتمرات الدولية[١٥].

وفي حماس شديد، سافر حافظ وهبة إلى لندن في يونية ١٩٢٩، وفاجأ المسئولين في وزارة الخارجية بوجوده، فاستقبله أوليفانت، مساعد وكيل وزارة الخارجية[١٦]، بشيء من الاندهاش والحيرة، عندما علم أنه قادم ليمثل بلاده في لندن، وأنه سعيد لأن يكون أول «سفير لمملكة الحجاز - نجد في

عاصمة الإمبراطورية البريطانية». وعقب اللقاء بينهمان سجل أوليفانت في يوميات الوزارة اعتراضًا صريحًا على طموحات حافظ وهبة فكتب يقول: «على كل حال ليس من الوارد أن يكون لبريطانيا سفير في جدة». وتعني هذه العبارة أنه لن يكون للحجاز - نجد سفير في لندن. وكانت تلك هي المرة الأولى التي تذكر فيها كلمة «سفير» في الرسائل المتبادلة بين الطرفين. إن الحماس لتبادل التمثيل الدبلوماسي لدى حكومة الحجاز - نجد ، في نظر أوليفانت، كان أقوى من الحرص على اتباع التقاليد المعروفة في مثل هذه المواقف. ويفسر أوليفانت موقفه من هذه الفكرة بأن مملكة الحجاز - نجد «ليست متحضرة، ولا هي واقفة على التقاليد الدبلوماسية، ومهما يكن من أمر، فلا يجب أن نكون قاسين على الشيخ (حافظ وهبة) ولكننا نريد أن نزيل الوهم الذي لديه»[١٧].

دفع حافظ وهبة الاتهام عن نفسه وعن حكومته، وأكد أن حكومته كانت على اتصال بالوكيل السياسي البريطاني في جدة حول ذات الموضوع، في ١٨ يونيه ١٩٢٩، أي قبل تسعة أيام من لقاء وهبة بأوليفانت[١٨]. هكذا لم يكن وجود حافظ وهبة في لندن مفاجأة، ولكن المفاجأة كانت في اقتراحه بأن يكون «سفيرًا» لبلاده في لندن.

لم نعثر على ما يفيد بأن الشيخ حافظ وهبة كان يعني فعلاً كلمة «سفير» التي رددها أمام أوليفانت، كما لم نعثر على ما يفيد تصحيحه لها، إن كان يقصد غيرها، ككلمة «وزير» مثلاً. ولكننا وجدنا هذا التصحيح في حوار مسجل بين فيلبي Philby وكل من دالتون Delton (المسئول عن الشئون الشرقية في وزارة الخارجية)، وهندرسون Henderson (وزير

الخارجية). وقد بعث فيلبي بمضمون هذا الحوار إلى فؤاد حمزة في نوفمبر ، لأنه وجد من المناسب أن يصحح لكل من دالتون وهندرسون ما وقع فيه الشيخ حافظ وهبة من «خطأ» غير مقصود، حينما عرض الموضوع من قبل، واقترح تبادل «السفراء» وليس «الوزراء». وقد تحمل فيلبي مسئولية التصحيح هذه دون أن يطلب منه[١٩]. وذلك لأنه كان سيستفيد من توطيد أواصر العلاقات البريطانية- السعودية في المجال الاقتصادي.

لم يكن أوليفانت رافضًا لفكرة رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي، ولا لتبادل الممثلين ولكنه كان يبحث عن الأسلوب المناسب لتحقيق ذلك، فوجد في سير جلبرت كلايتون G. Glayton مستشارًا يعتمد عليه في هذه المسألة، لأنه كان - في نظر كثير من المسئولين - حجة في الشئون العربية. كان كلايتون يرى «أن علاقاتنا مع ابن سعود الآن، تختلف كثيرًا عن تلك التي كانت قائمة منذ سنوات قليلة مضت، وليس من المعقول أن نناقش ما إذا كان لنا أن نساعد الملك عبد العزيز ونقوي مركزه، ولكن علينا أن نفعل ذلك كلما كان ممكنًا»[٢٠]. كان كلايتون يدعو حكومته إلى تخطي كل التفاصيل وصولاً إلى إدراك أهمية دعم مركز الملك عبد العزيز وضرورته.

أثرت كلمات كلايتون، الذي كان عائدًا لتوه من زيارة للملك عبد العزيز، في توجيه قرار الحكومة البريطانية، ورأى أوليفانت أن تتصدى وزارة الخارجية بكامل ثقلها لدعم العلاقات البريطانية - السعودية ، من خلال تطوير تمثيل دبلوماسي يتناسب وهذا الهدف. ووجد أن على وزارة الخارجية أن تقنع وزارتي المستعمرات والهند بأن «الوقت أصبح مناسبًا لتحويل الوكالة البريطانية في جدة إلى بعثة دبلوماسية»[٢١].

بنى أوليفانت قراره السابق على أسس سياسية، فعبد العزيز آل سعود كان دائمًا صديقًا لبريطانيا، وظهوره كأقوى حاكم في شبه الجزيرة العربية يعد «عاملاً ذا أهمية قصوى في الشرق الإسلامي، وعلاقاتنا معه سيكون لها أثر مباشر على مركزنا في الهند وغيرها من بلاد الشرق». وأضاف أوليفانت أن شبه الجزيرة العربية تمثل موقعًا متميزًا على طريق الملاحة البحرية بين الشرق والغرب. كما أن جهود بريطانيا لإنشاء طريق جوي جديد على طول الساحل العربي للخليج، إنما تعتمد في نجاحها على حسن علاقاتها بالملك عبد العزيز، الذي تجاور بلاده مناطق الانتداب البريطاني، ومناطق النفوذ البريطاني في الخليج. وفوق ذلك كله هناك عدد كبير من المسلمين المتمتعين بالجنسية البريطانية يزورون مكة كل عام، ولا يمكن المحافظة على سلامتهم إلا من خلال القنوات الدبلوماسية. «إن تحقيق السلام والأمن على حدوده يعتمد بالدرجة الأولى على علاقة الصداقة معه ومع حكومته... لقد دعم مركزه في معظم أركان شبه الجزيرة على مدى السنوات الثلاث الماضية، ولم يعد هناك سبب وجيه واحد للتشكيك في قدراته أو في نظام حكمه». وأضاف أن الموضوع الذي يجب أن يناقش فورًا هو: «تأسيس علاقات دبلوماسية عادية، بأسرع ما يمكن لإنهاء حالة العلاقة غير الطبيعية القائمة»(٢٢).

بناء على ما سبق، طلبت وزارة الخارجية، في يوليو ١٩٢٩، إلى كل من وزارة الهند ووزارة المستعمرات أن تبدي رأيها في الموضوع(٢٣)، وذلك بعد أن أبلغت حافظ وهبة، في أواخر يونيه، أن الموضوع قيد الدراسة(٢٤). ولم تتردد وزارة الهند في مساندة وزارة الخارجية فيما ذهبت إليه، وفي ١٩

يوليو نصحت بأن «الوكالة البريطانية في جدة يجب أن تتحول إلى بعثة دبلوماسية بطريقة طبيعية ومنظمة مع الملك عبد العزيز»[٢٥]. أما وزارة المستعمرات فقد رفضت تلك الأفكار، دون إبداء الأسباب.

رأت وزارة الخارجية أن رفض وزارة المستعمرات يعني أنها ترغب في مواصلة التدخل في شئون شبه الجزيرة العربية، وخصوصًا في مسائل الحج والحجاج، وهو أمر سيؤلب المسلمين على الحكومة البريطانية، فضلاً عن عدم ارتياح الملك عبد العزيز للتعامل مع لندن إلا من خلال وزارة الخارجية. أما إذا كان رفض وزارة المستعمرات مردودًا إلى حالة عدم الاستقرار في نجد نتيجة لتمرد الإخوان، الذين تحدوا الوجود البريطاني في مناطق الانتداب بالغارات المفاجئة على مراكز القوات البريطانية، فقد رأت الخارجية أن التغلب على مثل هذه المشكلات لا يمكن أن يتم إلا من خلال قنوات الاتصال المناسبة، التي تضمن التحكم في كل الخيوط الدبلوماسية، حتى لا تصطدم اتجاهات الوزارات المختلفة ببعضها، وحتى لا تبدو السياسة البريطانية متناقضة. على كل حال، وافقت وزارة المستعمرات في أول أغسطس ١٩٢٩ على خطة وزارة الخارجية[٢٦]. وفي واقع الأمر، لم تكن مناقشة هذه المسألة متروكة للجهات الرسمية وحدها، وإنما ساهمت بعض الجهود غير الرسمية في تيسير الوصول إلى هذه النتيجة، ومنها جهود فيلبي.

(٤) دور فيلبي في دعم مسألة تبادل التمثيل الدبلوماسي:

لقد سعى فيلبي في سبيل إقامة مفوضية بريطانية في جدة، وأخرى سعودية في لندن، بالرغم من أنه كان خارج إطار العمل الرسمي في الحكومة البريطانية منذ عام ١٩٢٤، ولكن حرصه على تطوير مشروعاته الخاصة،

وتأمين رأسماله في جو من الاستقرار، وصداقته للملك عبد العزيز، كل هذا دفعه لأن يستخدم نفوذه القديم، لدى بعض أصدقائه، من بين الذين لا يزالون في الخدمة، كي يدفعوا بعملية تطوير التمثيل الدبلوماسي دفعًا. وفي نفس الوقت كان فيلبي يقدر تمامًا حالة القلق التي يعانيها الملك عبد العزيز وحكومته، وتقف على ذلك من الملك نفسه ومن مدير خارجيته (فؤاد حمزة) الذي يعد في نظره من «أكفأ الشباب العربي الناهض» خاصة وأن إهمال الحكومة البريطانية تلبية رغبة الملك - فيما سبق - أغضبه كثيرًا[٢٧].

نقل فيلبي هذه الأفكار في رسالة إلى دالتون، في ٧ نوفمبر ١٩٢٩، وأضاف أن كلاً من الملك عبد العزيز وفؤاد حمزة يلاحظ أن بريطانيا مشغولة بقضايا أخرى عن أن ترد على رسائلهما، وأن بريطانيا تتعامل معهما ببرود شديد في تسوية عديد من المشكلات المعقدة ذات الأهمية الكبرى لها، ويرجع ذلك إلى أنه ليس للملك عبد العزيز تمثيل دبلوماسي في لندن على الإطلاق، ومن الجهة الأخرى فإن التمثيل البريطاني في جدة «ضعيف للغاية، لأنه لا يتخطى درجة القنصل، وهذا يعوق عمليات التسوية في حالة وجود خلاف بين البلدين»[٢٨]. لقد أهمل فيلبي في هذه الرسالة وجود وكيل سياسي، وذكر فقط كونه قنصلاً، وربما قصد من وراء ذلك إظهار أن صفته القنصلية تطغى على صفته الدبلوماسية.

وفي الشهر نفسه، أكد فيلبي لدالتون على ما ورد في رسالته السابقة له وأوصى «أن تحقق لندن - بدون تأخير - التطوير الضروري للتمثيل البريطاني لدى ابن سعود، فليس هناك أدنى شك في صداقته ووده نحو بريطانيا، ولا يجب أن يكون هناك شك في أهميته باعتباره أعظم حاكم عربي

في أيامنا هذه... يجب أن تمثل (بريطانيا) تمثيلاً مناسبًا في بلاده، ولا نعجب لامتعاضه من مجرد وجود وكيل أو قنصل لنا في بلاده... ومن ناحيتي، فلن أضيع وقتًا حتى أقنع الحكومة البريطانية برفع وكالتها إلى مستوى المفوضية، وأن ذلك يجب أن يتبعه تعيين وزير مفوض لها في جدة في أقرب فرصة»(٢٩).

الواقع أن فيلبي كان قلقًا من احتمال تزايد نفوذ الاتحاد السوفيتي وتركيا وفرنسا لدى الملك عبد العزيز، فقد رفعت الدول الثلاث تمثيلها إلى مستوى المفوضية، وقد ينتج عن ذلك إضرار بالمصالح البريطانية بعامة، ومصالح فيلبي بصفة خاصة. ولهذا نراه حين يكتب لدالتون، يؤكد له أن مسألة التمثيل الدبلوماسي والقضايا الأخرى المعلقة بين البلدين «يجب أن تعالج بالسرعة المطلوبة، وعلى أسس معقولة، ومن المناسب لبريطانيا أن تطلب إلى ابن سعود أن يرسل وفدًا إلى لندن لمناقشة هذه القضايا وتسويتها. ويضيف فيلبي «إنني مقتنع أن مناقشة كل هذه المسائل في جو بريطانيا البارد معك (دالتون) ومع المستر هندرسون (وزير الخارجية) سيكون مناسبًا جدًا وبعيدًا عن المتناقضات المحلية هنا»(٣٠).

واضح من أوراق فيلبي الخاصة (المحفوظة في كلية سانت أنتوني بجامعة أكسفورد) أن مسألة التمثيل الدبلوماسي قد نالت اهتمامه، وأنه وجد - أثناء زيارته للندن في خريف ١٩٢٩ - كلاً من دالتون وهندرسون مستعدين لاتخاذ الموقف المناسب، فور وصول طلب الملك عبد العزيز من خلال القنوات الرسمية العادية. وكانت هذه فرصة طيبة لحافظ وهبة كي يتقدم بطلب فوري لرفع مستوى التمثيل الدبلوماسي وتبادله. ولكن وهبة كان مريضًا وملازمًا المستشفى، ولم يكن سكرتيره ذا كفاية تسمح له بعرض

الموضوع. وحين خرج من المستشفى كان دالتون وهندرسون قد سافرا إلى هولندا وسويسرا في جولة أوروبية، وحينما عادا كان وهبة قد غادر إنجلترا[٣١].

من الواضح أن الأمور الإجرائية لم تكن تسير على ما يرام، فلا وهبة كان منظمًا لبرنامج زيارته، ولا وزارة الخارجية كانت متعجلة للأمر. وحين نقل فيلبي صورة ما جرى في لندن خلال صيف وخريف عام ١٩٢٩ إلى فؤاد حمزة، طمأنه بقوله «إن دالتون أكد لي أنه ليس هناك مانعٌ لدى الحكومة (البريطانية) من إنشاء مفوضية في جدة فور إعادة عرض الموضوع، من جديد، من خلال القنوات الرسمية»، وأضاف فيلبي أنه جرى التفكير في إسناد مفوضية جدة - عند تأسيسها - إلى السفير البريطاني في القاهرة، على أن يعين هذا نائبًا عنه في جدة بدرجة وزير مفوض. ولكن مثل هذه المسألة قد تولد حساسية لدى حكومة الحجاز - نجد . وحين اعتزمت لندن أن تطلب إلى حافظ وهبة أن يستشير حكومته، كان قد غادر إنجلترا. وخلاصة القول أن فيلبي أراد أن يطمئن فؤاد حمزة على أن قضية التمثيل الدبلوماسي لم تعد مسألة مبدأ، وإنما صارت مسألة وقت[٣٢].

تطورت الأمور بسرعة خلال الخريف نتيجة لجهود كل من حافظ وهبة وفيلبي ودالتون. وطلب هندرسون إلى الخزانة Treasury سرعة تدبير المبالغ اللازمة لإجراء التطوير المطلوب[٣٣].

وصار من الممكن، في ٣ سبتمبر، أن يتحاور ممثلو البلدين من خلال القنوات الرسمية للبدء في الإجراءات التنفيذية لتعيين ممثل لكل منهما لدى الطرف الآخر[٣٤].

واكتملت في ١٣ ديسمبر جميع الخطوات الرسمية في لندن فيما عدا خطوتين: الأولى: إخطار الملك عبد العزيز بما تم التوصل إليه. والثانية: الاتصال بأحد أعضاء البعثة الدبلوماسية في الشرق لشغل الوظيفة المقترحة.

(٥) ريان وتأسيس أول مفوضية بريطانية في جدة:

أخطرت الحكومة البريطانية الملك عبد العزيز في ١٧ ديسمبر ١٩٢٩ بموافقتها على رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي، وتبادله معه. ولكن نظرًا لأن مسألة اختيار موظف دبلوماسي بدرجة وزير مفوض يقبل وأسرته الإقامة الدائمة في جدة، قد يستغرق بعض الوقت، فقد تقرر تكليف بوند، الوكيل السياسي والقنصل في جدة، بتحمل المسئولية، إلى حين تعيين الشخص المناسب لهذا المنصب الجديد. وبعد ثلاثة أيام من ذلك تحمل بوند مسئولياته كقائم بالأعمال[٣٥] Charg d'affarirs.

- إن التجارب التي خاضتها وزارة الخارجية فيما مضى، جعلتها تعتقد في صعوبة الحصول على موظف تتوافر لديه «الخبرة الكافية والاستعداد» لقبول الإقامة في شبه الجزيرة العربية. فقد واجهت الخارجية ذلك في عام ١٩٢٥[٣٦] ثم في عام ١٩٢٨[٣٧]، ولم تستطع حسم هذه المسألة إلا في عام ١٩٢٩. ففي بداية أغسطس كانت كل الدلائل تشير إلى ضرورة أن يكون شاغل هذه الوظيفة الدبلوماسية أحد الموظفين العاملين بالفعل في الشرق، لما لديهم من دراية بأمور المنطقة، وقدرة على التكيف مع ظروفها المناخية الحارة.

وقع الاختيار على سير أندرو ريان Sir Andrew Ryan، القنصل

العام بالمغرب، ليكون مندوبًا فوق العادة ووزيرًا مفوضًا في جدة Envoy Extraordinary and Minister Plenipotentiary اعتبارًا من يوم ٢٢ أبريل ١٩٣٠. ويشير ماضي ريان في مجال الخدمة الدبلوماسية والقنصلية إلى أنه من أكفأ العناصر التي يمكن أن تشغل مثل هذا المنصب، فهو ينتمي إلى مدرسة الليفانت Levant Diplomatic Service وسبق له أن عمل نائبًا للقنصل Vice Consul في استانبول سنة ١٩٠٣، ثم قنصلاً بها في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة. وإبان الحرب نقل إلى وزارة الخارجية للاستفادة من معلوماته عن الأتراك، ولكنه عاد إلى استانبول بعد الحرب في عام ١٩١٨. وفضلاً عن ذلك عمل في المغرب في المجال القنصلي عام ١٩١٢، وعين قنصلاً عامًا هناك في عام ١٩٢٤، وظل يشغل هذا المنصب إلى أن نقل إلى جدة في وظيفته الدبلوماسية الجديدة(٣٨).

أخطرت لندن حكومة الحجاز - نجد بترشيحها لريان في ١٨ يناير ١٩٣٠(٣٩)، فرحبت به ترحيبًا شديدًا في رسالة بعث بها الأمير فيصل بن عبد العزيز إلى بوند في ٢٧ يناير(٤٠). وعبر فيلبي عن سعادته لأن جهوده في هذا المجال قد كُلِّلت بالنجاح، وكتب إلى صديقه دالتون في ١٧ يناير ١٩٣٠، أي قبل أن تخطر حكومة الحجاز - نجد بيوم واحد، مقدمًا كل خبراته وتصوراته لما يجب أن تكون عليه المفوضية، وما يجب علي الوزير المفوض الجديد أن يفعله، كي يكسب ثقة الملك عبد العزيز ومساعديه. يقول فيلبي:

«إن قرار إنشاء مفوضية هنا في جدة خلق انطباعًا مريحًا، إن نفوذ هذه المفوضية وأهميتها لا يمكن أن يقاس بالكلمات، إنها واحدة من الأعمال

البسيطة التي تحقق الكثير في إظهار حسن النوايا. إن اختيار ريان اختيار موفق لما لديه من تجربة طيبة في الشرق، ولكن يؤخذ عليه أنه لا يعرف العربية، وهذا أمر خطير، ولكن لعل الميزات التي لديه تحقق التوازن المطلوب. إنني آمل أن تلح عليه (ريان) بأن المظهر العام للمفوضية في حاجة إلى تغيير جوهري بحيث يبنى على أسس جديدة، لأنه قائم الآن على كونه وكالة. إن عليه (ريان) أن يستثمر وقته في المهام الدبلوماسية الأساسية، تاركًا المسائل الأقل أهمية لمساعده، مع وضعه تحت الإشراف التام، وعليه أيضًا أن يصرف بعض الوقت في عمل اتصالات طيبة مع الأعيان من أهل البلاد، وفي تطوير العلاقات الودية والصداقات الشخصية، صحيح أن العمل القنصلي يقتضي عدم التداخل إلا فيما يتصل بالعمل، إلا أن مثل هذا الأسلوب لا يتفق والمألوف هنا، لأن المهم أن تجعل نفسك محبوبًا»[٤١].

لقد قدم فيلبي إلى ريان - دون أن يطلب منه - كامل خبرته في التعامل مع الملك عبد العزيز وحكومته. فما هي دوافعه إلى ذلك؟

في رسالته السابقة إلى دالتون يقدم فيلبي جانبًا من الرد على هذا السؤال، فهو يطلب من دالتون أن يقوم بمهمة الوساطة في أن يرسم لدى ريان صورة طيبة عنه ويقول:

«إذا أمكن أن تنبهه (ريان) إلى أنني (فيلبي) لم أعد الشخص الناكر للجميل Persona ingrata وأنه (ريان) لن يخطئ إذا استشارني، لأنني ساضع تحت تصرفه كل ما لديّ من معلومات، ولن أدخر جهدًا في مساعدته. إنني لا أسعى على الحصول على أية مكافأة أو وظيفة من وراء ذلك، فقد وضعت كل أوراقي أمامك فيما يتعلق بإظهار حسن النوايا مع

العرب، وإذا كان لي من مهمة مقدسة في حياتي فهي أن أحقق انسجامًا كاملاً بين بريطانيا وشبه الجزيرة العربية»[٤٢].

ربما كان فيلبي يطمع في أن يعود إلى الخدمة في الحكومة البريطانية كما كان حتى عام ١٩٢٤، باعتباره من أكثر البريطانيين كفاية وعلمًا بشئون شبه الجزيرة العربية، ولعله أراد أن يقول أنه أكثر الناس كفاية لتحقيق الانسجام المطلوب في العلاقات البريطانية - العربية وبالتالى فإنه يقلل من شأن ريان الذي سيكون من الضروري عليه أن يستشير فيلبي في كثير من الأمور الهامة بطريقة غير رسمية.

ولا يتردد فيلبي في أن ينتقد بوند (القائم بالأعمال) بسبب تجاهله للوزير السوفييتي (عميد الدبلوماسيين في جدة) وبسبب إقامته لناد أوروبي في مدينة إسلامية، محرّمٌ فيها الشرب والموسيقى والرقص ولعب الورق، فهو يضرب بكل ذلك عرض الحائط دون أن يستأذن لندن. وينهى فيلبي خطابه إلى دالتون بالتأكيد على أنه نصح بوند بما يكفي لإصلاح الأمر، ولكنه لم يعمل بالنصح[٤٣].

لقد انقطع فيلبي عن الكتابة إلى دالتون في الفترة من منتصف يناير إلى منتصف أبريل ١٩٣٠، وهي الفترة التي أعقبت تعيين ريان مباشرة. ولكنه حين يعود إلى الكتابة يوجه نقدًا مغلفًا لكل من بوند وريان، ويركز على جوانب القصور فيهما. ويبدو فيلبي قلقًا للغاية، إلى حد أنه كتب إلى دالتون رسالتين مستقلتين في يوم واحد. وفي إحداهما يقول «فليس لدي ما أكتبه خلال الشهرين الماضيين». لقد استشعر فيلبي الضرر والإهمال من لندن، ويتضح ذلك من هذه الرسالة التي يخاطب فيها دالتون بقوله:

«إن زوجتي كانت رشحتني - أثناء لقائها بك في مصر - لشغل إحدى الوظائف التابعة لإدارتك، ولكنني لم أطلب منها ذلك، ففكرة أن أكون وزيرًا بريطانيًا في جدة ليست مغرية لي على الإطلاق، ولست مستعدًا لقبولها إلا في حالتين: الأولى أن ترجوني لندن أن أقبلها على أنها مهمة خاصة، والثانية أن تسوى مسألة سكة حديد الحجاز بالأسلوب الذي اقترحه. أعتقد أنني أخدم المصالح البريطانية لو بقيت حرًا، لأنني سأتمكن من تقديم النصح كما كنت أفعل مع كلايتون، أنا الآن أقدم معلوماتي إليك مجانًا، ولي مطلب واحد هو أن يعاملني المسئولون البريطانيون هنا على أني حليف. أنا لم أتوقع ذلك في ظل حكومة المحافظين السابقة. إن العرب ينظرون إليَّ الآن على أنني ممثل الحكومة البريطانية أكثر من القائم الأعمال... آمل أن يكون ريان شخصًا مختلفًا عن سابقيه في التعامل معي، كما أن الصراحة معي ستكون مفيدة نظرًا لعلاقاتي الطيبة بالملك وبوزارة الخارجية»[٤٤].

هل كان فيلبي يسعى لكسر حاجز العزلة الذي فرضه عليه المسئولون البريطانيون السابقون؟ أم أنه كان يريد أن يدفع عن نفسه سوء الظن، بعدما فشل في أن يشغل وظيفة القائم بالأعمال، أو الوزير البريطاني في جدة؟ أم أنه أراد أن يهيئ ريان إلى حسن معاملته؟ أيًا كانت الإجابة على هذه الأسئلة. فإن فيلبي لا يعنينا هنا إلا بقدر ما يمكن أن ييسر أو يعقّد أعمال الوزير الجديد في جده. وعلى كل حال، فقد انتهى دوره كوسيط في مسألة تطوير التمثيل الدبلوماسي وتبادله.

ومهما يكن من أمر، فقد وصل ريان إلى جدة في ٦ مايو ١٩٣٠،

وتعكس الطريقة التي استقبل بها من المسئولين السعوديين، مشاعر الارتياح الشديد، لوصول وزير بريطاني إلى الحجاز، وقد يكون من المناسب أن نترك كلمات ريان تصف لنا استقبال المسئولين له في جدة:

«خرج المسؤولون يعبرون عن اهتمامهم وترحيبهم بوصولي. وأرسل حاكم جدة قائد الحرس لاستقبالي على ظهر السفينة Dahila ثم نزل هو نفسه لاستقبالي على الرصيف. ومع عبارات الترحيب الخاصة بي سلمني رسالة ترحيب من الملك عبد العزيز، تضمنت اعتذاره عن عدم مقابلتي لسفره الضروري (للحج) وأنه سيلقاني بعد أداء الحج، وبعد أن أديت التحية للجميع بأسلوب مناسب، توجهت إلى المفوضية في سيارة بعث بها حاكم جده... إنني لسعيد أن كل شيء يتعلق بوصولي قد سار في طريق تكوين انطباع جيد»[٤٥].

رحب الملك عبد العزيز بريان يوم وصوله تليفونيًا، وهنأه بسلامة الوصول. وفي اليوم التالي بعث ريان برسالة شكر للملك، حملها إليه حاكم جدة، عندما كان في طريقه لأداء الحج. وانتهز ريان فرصة لقائه بحاكم جدة، وتحدثا معًا عن الحج والتسهيلات التي يلقاها الحجاج، ومدى حرص الملك عبد العزيز على تقديم مزيد من التسهيلات، حرصًا منه على توطيد علاقاته ببريطانيا، التي ترعى أعدادًا كبيرة من المسلمين. وفي هذا اللقاء عبر ريان عن مدى استعداده للعمل في انسجام مع الملك عبد العزيز وحكومته[٤٦].

وفي ١٧ مايو، وبعد انتهاء موسم الحج، استقبل الملك عبد العزيز سير أندرو ريان، واحتفل به - كما هو مألوف - في القصر الأخضر بجدة[٤٧]، حيث قدم ريان أوراق اعتماده. وقد وصف ريان اللقاء في رسالة إلى هندرسون كما يلي:

«وصلت بصحبة قائد حرس جدة ومعي زملائي في سيارتين متواضعتين، وأديت لي التحية العسكرية في القصر بدون نشيد قومي، وربما كان ذلك لأن الوهابيين يكرهون الموسيقى... واستقبلني الشيخ فؤاد حمزة والشيخ حافظ وهبة، الوزير المفوض (المرشح) للندن فضلاً عن مسئولين آخرين. وبعد فترة قصيرة توجهت ومعي مستر بوند، القائم بأعمال المفوضية، والمترجم إلى حجرة الاستقبال ، حيث كان الملك في موضع متميز ينتظرنا وحوله ضباطه. وبعد أن سلم عليَّ باليد، ألقيت خطبتي التي كنت أعددتها ثم سلمتها وأوراق اعتمادي إلى جلالته. وعندما قرأ مترجم المفوضية الصيغة العربية، أجاب الملك بكلمة قرأها سكرتيره الشيخ يوسف ياسين، ثم قرأها في إنجليزية ممتازة الشيخ فؤاد حمزة. عندئذ قدمت أعضاء المفوضية، وهم مستر بوند ومستر ويكلي Wikeley ومنشي إحسان الله Munshi Ihsanullah نائب القنصل الهندي - البريطاني، والمترجم»[٤٨].

وبعد هذا اللقاء الرسمي جلس الملك وضيفه، يتجاذبان أطراف الحديث، وهما يحتسيان القهوة والليمون». وبعد تبادل هذه الأحاديث طلبت (ريان) من الوفد الانصراف ثم خطوت خطوات إلى الخلف، منحنيًا تجاه الملك، طبقًا للأسلوب الأوروبي في الإتيكيت»[٤٩].

كان ريان حريصًا على أن يصف كل شيء في اللقاء الأول بينه وبين الملك عبد العزيز، وقال في تفسير ذلك، هذه هي أول مرة تطأ فيها قدما وزير بريطاني أرض الحجاز، وهو حريص على أن يسجل كل تفاصيل هذا الموقف الجديد، ولذلك نراه يهتم بكل شيء فيصف الملك، ملبسه ومظهره والمكان الذي ينزل به. يقول ريان:

«كان الملك عبد العزيز متسامحًا كما كنت أتوقع، وكانت طريقة استقباله ودية.. وكان مظهره محترمًا في عباءته الفضفاضة والمصنوعة من خامة جيدة، وهي الزي العربي المألوف... أما غرفة الاستقبال فهي معقولة المساحة ومفروشة بالسجاد، ولكن يعيبها أنها مفروشة بأثاث فرنسي»(٥٠).

خرج ريان من القصر الأخضر مودعًا بنفس طريقة استقباله. وفي مساء ذات اليوم دعاه فؤاد حمزة إلى العشاء في وزارة الخارجية، وحضر العشاء أربعة عشر شخصًا من الأعيان، من بينهم مستر فيلبي، وحافظ وهبة الذي كان يستعد للسفر إلى لندن، ليكون أول وزير مفوض لبلاده في بلاط ملك بريطانيا العظمى(٥١).

(٦) حافظ وهبة وتأسيس أول مفوضية سعودية في لندن:

سار تأسيس أول مفوضية سعودية في لندن على قدم وساق مع تأسيس نظيرتها البريطانية في جدة، مع فارق واحد هو: أن المفوضية السعودية في لندن كانت تأسيسًا لتمثيل دبلوماسي لم يكن موجودًا في أية صورة من قبل، أما المفوضية البريطانية في جدة فكانت تطويرًا لتمثيل دبلوماسي قنصلي قائم بالفعل.

كان الملك عبد العزيز قد رشح حافظ وهبة ليكون أول وزير مفوض له في لندن، وجاء هذا الترشيح مفاجأة للبريطانيين من حيث شخص المرشح ومن حيث التوقيت. أما التوقيت فكان سابقًا لأوانه - كما عرفنا من قبل - وأما حافظ وهبة، فإن مواقفه السياسية السابقة تجاه الاستعمار بصفة عامة، والاستعمار البريطاني على وجه الخصوص، ومناصرته لحركة الجامعة

الإسلامية، ونشاطه القيادي فيها، كل ذلك كان يشكل رصيدًا ضارًا به لدى الحكومة البريطانية، التي رأته شخصًا غير مرغوب فيه كممثل دبلوماسي لبلاده في لندن. ولكن زيارته للندن في مايو ١٩٢٩ ، لحضور مؤتمر البريد الدولي[٥٢]، ثم مشاركته في نشاط جمعية آسيا الوسطى Central Asian Society في لندن بمحاضرة عن الوهابية في جزيرة العرب، حيث رأس لورد اللينبي Lord Allenby الجلسة في حضور جمع غفير من المهتمين بتاريخ شبه الجزيرة العربية والإسلام، وعدد كبير من مسلمي الهند. وكان من بين الحضور سِير بيرسي كوكس السياسي البريطاني الشهير في العراق والخليج، وجورج رندل مسئول شئون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية.

ومع أن المحاضرة كانت ذات طابع فكري وعقائدي، إلا أن الجزء الأخير منها كان ذا طابع سياسي، وقد سجل رندل في مذكرة أعدها في اليوم التالي للمحاضرة قوله:

«أن الشيخ حافظ وهبة انتهز الفرصة وأعلن - باعتباره الممثل الرسمي لابن سعود - تصريحًا رسميًا يتعلق بموضوع الخلافة، فالخليفة كان زعيم العالم الإسلامي حينما كان يشمل الوحدة القومية.. أما الآن، فإن معظم المسلمين يقعون تحت احتلال قوى أجنبية، وأن الخليفة في هذه الحالة لن يكون شيئًا أكثر من شبح، وأن ابن سعود ليست لديه النية أو الرغبة في أن يشغل منصبًا يكون فيه شبحًا»[٥٣].

إن حرص حافظ وهبة على تأكيد عدم سعي الملك عبد العزيز للخلافة الإسلامية، لأنها صارت بلا مضمون، يعني أن الملك عبد العزيز لم

يكن على استعداد لأن يتزعم الرأي العام الإسلامي المعارض لبريطانيا، وهذه بالطبع نقطة إيجابية من وجهة النظر البريطانية يمكن أن تدفع ببريطانيا إلى توثيق علاقاتها به. ولكن المهم هو أن التصريح في هذه المناسبة يصدر على لسان حافظ وهبة الداعية السابق لحركة الجامعة الإسلامية المناهضة لبريطانيا. إن حافظ وهبة على هذا النحو لم يعد عدو بريطانيا التقليدي، وبالتالى فليس هناك مانع من التعامل معه، عند تمثيله للحكومة السعودية.

تأكدت النتيجة السابقة في ٣ سبتمبر ١٩٣٩، عندما نشرت صحيفة الديلي تليجراف - نقلاً عن وكالة رويتر - أن الشيخ حافظ وهبة صرح بأن موقف الملك عبد العزيز تجاه المسألة الفلسطينية يتلخص في:

«أن فلسطين هي الأرض المقدسة للديانات الثلاث: المسيحية واليهودية والإسلام، وإنها لرغبة قوية لدى ابن سعود أن تعيش هذه العقائد الثلاث معًا في صداقة وود في الأرض المقدسة... إن الملك عبد العزيز - فيما يتعلق بجيرانه... صديق بالضرورة لبريطانيا العظمى، وأنه لن يحاول أن يخلق لها مصاعب جديدة فوق تلك التي تواجهها الآن في فلسطين أو في مكان آخر... إن الملك صديق لبريطانيا.. وهو يثق في صداقتها وفي عدالتها، وهو على يقين أنها كدولة منتدبة ستحقق فيما يجري في فلسطين، وستقيم العدالة بين (أصحاب) الديانتين، وإنه لمن السخف - على أية حال - الاعتقاد بأن الملك سيفعل كل ما تريده إنجلترا»[٥٤].

كانت تصريحات وهبة في معظمها تروق للإنجليز، وخصوصًا أنها صدرت عن رجل عُرف بتعصبه ضد سياسة بريطانيا الشرقية، فهو عضو مؤسس في جمعية «خدام الكعبة» في دلهي، وهو صاحب مؤلَّف عن الجامعة

الإسلامية، صادرته الحكومة المصرية في العشرينيات من القرن العشرين، وقد وضعته المخابرات البريطانية في قائمتها السوداء، واعتبرت جمعية «خدام الكعبة» جمعية «خطيرة»[٥٥].

ومن وجهة النظر البريطانية، فإن هذا الماضي الحافل للشيخ حافظ وهبة، حال - في بداية الأمر - دون قبوله وزيرًا مفوضًا للملك عبد العزيز في لندن. إلى أن أظهر مواقف جديدة في مؤتمر البريد الدولي، وفي جمعية آسيا الوسطى، وما تبع ذلك من تصريحات، فتحولت وزارة الخارجية عن موقف الرفض السابق، ورحبت به ليكون أول وزير سعودي مفوض في لندن. وفي نفس الوقت أخطرت بوند (القائم بالأعمال في جدة) بهذه الخطوة، ولكن الإجراءات التنفيذية تأجلت حتى مطلع العام التالي، وفي ٤ فبراير ١٩٣٠، تم ترتيب كل شيء كما أراد الملك عبد العزيز[٥٦]، الذي أظهر سعادة بالغة لدى علمه بقبول الحكومة البريطانية لشخص حافظ وهبة وزيرًا مفوضًا له في لندن[٥٧].

غادر وهبة الحجاز إلى لندن في أول يوليو ١٩٣٠، بعد أن شارك في استقبال الوزير البريطاني إلى جدة (أندرو ريان)، الذي كان قد تلقى تعليمات من لندن بمراقبة وهبة جيدًا، وإبراق كل ما يراه من ملحوظات، قد تفيد الحكومة البريطانية، عندما تبدأ في التعامل معه لدى وصوله، وقد طلب نفس الشيء من المندوب السامي بمصر، عند مرور وهبة بها[٥٨].

أفصح وهبة لريان على مائدة الغداء قبل سفره «أنه سيكون سعيدًا بتوطيد العلاقات السعودية - البريطانية». وعلم ريان أن «وهبة غير مستريح للعناصر السورية» المحيطة بالملك عبد العزيز، وخصوصًا فؤاد حمزة ويوسف

ياسين، ولكن الملك لم يكن على استعداد للتخلي عن أي من العناصر السورية في ذلك الوقت، «ربما لأن طموحاته الكبرى تهدف إلى تأمين عرش تلك البلاد (سوريا) لأحد أبنائه». وعلم ريان أيضًا أن الملك يحترم آراء حافظ وهبة، بينما يرى وهبة أن الملك ليس سهلاً[٥٩].

واصل وهبة رحلته من مصر إلى لندن في ٤ أغسطس، فوصلها في ٧ نوفمبر، واستقبله الملك جورج بعد ثلاثة أيام[٦٠] ليبدأ عمله كأول وزير مفوض للملك عبد العزيز في بريطانيا، وليكون أول وزير مفوض على الإطلاق يبعثه الملك عبد العزيز إلى أي مكان في العالم.

وبتعيين حافظ وهبة في وظيفته الدبلوماسية بلندن، صار في إمكان الملك عبد العزيز أن يخاطب وزارة الخارجية البريطانية مباشرة، سواء من خلال وزيره المفوض هناك، أو من خلال الوزير المفوض البريطاني في جدة، ولكن هل حدث ذلك فعلاً؟ وهل قامت أي من المفوضتين بالدور المرجو منها في توطيد العلاقات بين الطرفين؟ لقد حاول الطرفان، ولكن المعوقات كانت أكبر من أن تزاح عن الطريق في يسر.

(٧) تقـــــــــويم:

لم يمض شهر على ريان في جدة حتى أدرك «حجم الصعوبات التي يجرى من خلالها العمل الدبلوماسي... إن هذه الصعوبات يشعر معها الشخص المسؤول بمرارة، حين يحاول أن يؤسس تمثيلاً بريطانيًا قويًا في الحجاز... وهي تنجم عن وجود المفوضية البريطانية في جدة... فليس من اليسير الوصول إلى الملك.. وهو في الواقع المسئول عن الشؤون الخارجية،

كما أن وزارة الخارجية مقرها مكة، والقائم بالأعمال يستطيع أن يناقش المسائل المشتركة فقط، ولكنه لا يستطيع أن يصنع قرارًا.. وهو موزع الجهد بين الطائف، حيث يجب أن يمثل أمام الملك، وبين وزارة الخارجية في مكة (وبين المفوضية في جدة)» [٦١].

وتعتبر هذه المشكلات قضية أخرى، لا تعنينا هنا الآن، حيث أفردنا لها بحثًا آخر، ولكن المتتبع لتطور العلاقات بين الطرفين، يلاحظ أن الفترة التي أعقبت تبادل التمثيل الدبلوماسي، كانت من أسوأ الفترات في العلاقات البريطانية - السعودية، ولعل هذه الفترة كانت مسئولة عن تغلغل النفوذ الأمريكي إلى المملكة العربية السعودية فيما بعد.

وكانت إقامة المفوضية السعودية في لندن[٦٢] ثمرة جهود متواصلة، بدأت مع بداية العلاقات البريطانية - السعودية. ولكن إقامتها تأخرت بسبب معوقات رأت بريطانيا أنها تحول بينها وبين تدعيم علاقاتها بعبد العزيز آل سعود. ومن ناحية أخرى لم يكن لدى بريطانيا دوافع قوية لإزاحة تلك المعوقات. وكانت في حاجة دائمة لمن يذكرها بأهمية تأسيس علاقات دبلوماسية مع الملك عبد العزيز، وفي كثير من الأحيان كان هو نفسه قادرًا على تذكيرها، بالإلحاح أحيانًا، وبفرض سياسة الأمر الواقع عليها أحيانًا أخرى.

أما المفوضية البريطانية في جدة، فقد فرضت إقامتها روح التنافس بين بريطانيا وعدد من الدول الكبرى مثل الاتحاد السوفيتي وفرنسا، هذا فضلًا عن حرص الملك عبد العزيز الشديد على أن يكون لبريطانيا تمثيل بريطاني قوي في بلاده، فقد استفاد كثيرًا من التناقضات بينها وبين منافساتها في شبه

الجزيرة العربية، وساعده على ذلك مهارته الخاصة في استثمار الظروف المحيطة به جيدًا.

ولم يكن سير أندرو ريان شخصًا سهلاً، بل كان متعجرفًا في كثير من الأحيان، اصطدم بالملك عبد العزيز في أكثر من مناسبة، وأساء إلى العلاقات البريطانية - السعودية أكثر مما أفادها، ويلاحظ المتتبع لتطور العلاقات بين البلدين، أن إقامة التمثيل الدبلوماسي لم يخدم هذه العلاقات، وإن أفاد أسلوب الاتصال ويسره.

ومهما يكن من أمر، فقد كان لإقامة تمثيل دبلوماسي بين البلدين، في عام ١٩٣٠ دلالات الهيبة والاحترام في الأوساط الدولية.

الحواشـــي

(١) انظر: جمال محمود حجر، «المد والجزر في السياسة البريطانية تجاه شبه الجزيرة العربية، ١- ملامح التغيير في العلاقات البريطانية - السعودية، ١٩١٠-١٩١٥»، **مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية - جامعة قطر**، العدد ١ (١٩٨٩).

(٢) انظر: جمال محمود حجر، «المد والجزر في السياسة البريطانية تجاه شبه الجزيرة العربية، ٢ - بريطانيا بين الشريف حسين وعبد العزيز آل سعود، ١٩١٥-١٩٢٠»، في : مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية - جامعة قطر، العدد ٢ (١٩٩٠).

(٣) انظر: جمال محمود حجر، «مشروع جور لإعادة تنظيم الإدارة البريطانية في الشرق الأوسط عام ١٩٢٠»، في كتاب المؤلف: **القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين**، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩، ص ١٥٩-١٨٩.

(٤) فؤاد حمزة من أصل سوري تعلم في كلية البعثة التبشيرية في بيروت ولديه معرفة جيدة باللغة الإنجليزية فضلاً عن العربية، اتهم بالتآمر على الإدارة البريطانية في فلسطين عام ١٩٢١ ، وهرب منها إلى مصر، وفي عام ١٩٢٦ دعاه الملك عبد العزيز - بناء على توجيه من الشيخ يوسف ياسين القائم بإدارة الشئون الخارجية وقتئذ - للعمل في خدمة حكومة الحجاز - نجد . ساهم منذئذ في كل المفاوضات التي جرت بين بريطانيا والملك عبد العزيز. وفي عام ١٩٢٩ تحمل مسئولية إدارة الشئون الخارجية، ولم تحل الشكوك السياسية التي دارت حوله في الماضي من جهة بريطانيا دون التعاون معه. ويعتبر من أنجح العناصر التي أدارت الشئون الخارجية للملك عبد العزيز آل سعود، انظر:

Ryan to Warner, 15 July, 1930; High Comm. (Palestine) to C.O, 4 Sept. 1930, E5169/4191/91, F.O.371/14482.

(٥) يعتبر بيرد Stonehwer Bird من العارفين بشئون منطقة البحر المتوسط، فهو ينتمي إلى مدرسة الليفانت الدبلوماسية، وخدم في بوخارست ، وبلجراد في الفترة من ١٩١٨ إلى ١٩٢٣ ، ثم نقل إلى الرباط قائمًا بأعمال القنصل هناك، وفي عام ١٩٢٥-١٩٢٦ شغل منصب القنصل العام، وظل كذلك إلى أن نقل إلى جدة في أبريل ١٩٢٧، حيث عمل وكيلاً سياسيًا وقنصلاً حتى عام ١٩٣٠ ، حين نقل إلى الدار البيضاء ، انظر:

The Foreign Office List

(6) Jeddah Report, Dec. 1928, E489/94/91; Jeddah

Report, Jan. 1929, E 1028/94/91, F.O.371/137/28

(7) **The Foreign Office List.**

(8) Minute by Rendle, 14 May 1928, E2271/317/91, F.O.371/13008.

(٩) شغل جاكينز H.G. Jakins منصب قائم بأعمال الوكيل والقنصل في جدة في فترات ثلاث متقطعة من سبتمبر إلى نوفمبر ١٩٢٧، ومن أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٢٨، ومن مارس إلى مايو ١٩٢٩.

(١٠) ينتمي بوند W.L.Bond إلى مدرسة الليفانت الدبلوماسية، عمل نائبًا للقنصل البريطاني في كريت ١٩١٨-١٩١٩، ثم نائبًا للقنصل في استانبول في العام التالي، ثم نائبًا للقنصل كذلك في المغرب ١٩٢١-١٩٢٣، ثم في طنجة ١٩٢٣-١٩٢٥، ثم رقي إلى درجة القنصل . فالقنصل العام ١٩٢٧-١٩٢٨، وحين نقل إلى جدة في ١٣ يونيه ١٩٢٩، عين قائمًا بأعمال الوكيل السياسي والقنصل. ولكنه صار في ديسمبر ١٩٢٩ أول قائم بالأعمال لبريطانيا إلى أن تم تعيين الوزير البريطاني في جدة. انظر: **The Foreign Office List**

(11) Memo, by G. Rendel, 7 May 1929, "Appointment of Mr. Bond and Credentials for H.M. Agent at Jeddah", E2404/821/91, F.O. 371/13734.

(12) "Address delivered to Ibn Saud by Mr. Bond on 16 June 1929", Bond to Hederson, 19 June, 1929, E3456/821/91, F.O. 371/13734.

(13) Memo, By Rendel , 12 Dec. 1929, "Proposed Raising of Status of H.M. Agency at Jeddah to that of a Legation", E6497, 821/91, F.O. 371/13734.

(14) Bond to F.O., 19 June 1929; Fuad Hamza to Bond, 18 June 1929, E3459/821/91, F.O. 371/13734; Hafiz Wahba to F.O., 24 June 1829, E3252/821/91 F.O. 371/13734

(15) Extract from Eastern Mediterranean Special Intelligence Bureau, Black List Relating to Sheikh Hafiz Wahba, War Office to Foreign Office, 6 Oct. 1830, E5402/151/91,

F.O.371/14484; F.O Memo, by C.F. Warner, 28 Aug 1930 E4713/433/91, F.O. 371/14468.

(١٦) عمـل أوليفانـت L. Olihant كاتبًا في وزارة الخارجية اعتبارًا من عام ١٩٠٣، ثم رقـي إلى وظيفة القائم بأعمال السكرتير الثالث في السلك الدبلوماسي عام ١٩٠٥. ثم عمـل في استانبول وطهـران في الفـترة مـن ١٩٠٦-١٩١١، وفي عـام ١٩٢٠ عمـل مستشـارًا بوزارة الخارجية. وفي عام ١٩٢٨ عمل مساعدًا لوكيل وزارة الخارجية، وقد سـاهم في صـنع أحـداث هـذا البحث عندما كان يشغل الوظيفة الأخيرة، انظر: **The Foreign Office List**

(17) Minute by Oliphant, 27 June 1929, E3252/821/91, F.O.371/13734.

(18) E3459/821/91, F.O., 371/13734.

(19) Philby to Hmza, 12 Nov. 1929 (Philby Papers, Box 16, File 4).

(20) Minute by Opliphant , 27 June 1929, **op.cit.**

(21) **Ibid.**

(22) **Ibid.**

وانظـر: تطـور هـذه الأفكـار في المذكـرة التالـية الـتي أعدتهـا وزارة الخارجـية البريطانية:

Memo by F.O., Proposed Establishment for full Diplomatic Relations between Ibn Saud and Great Britain, 13 Nov. 1929, E5909/821/91, F.O. 971/13734

مـن المفهـوم أن كـلاً مـن هندرسـون وأوليفانـت ورانـدل قد شارك في إعداد هذه المذكرة.

Documents on British Foreign Policy (D.B.F.P.) No. 485, pp.817-818, vol. VI.

(23) F.O. to C.O., 9 July 1929, E3252/821, 91, F.O.371/13734.

(24) Minute by Oliphant , 27 June 1929,op.cit.

(25) I.O. to F.O. 19 July 1929, E3643/91, F.O. 371/13734.

(26) Minute by F.O. 1Aug. 1929, E3857/821/91, F.O. 371/13734.

(٢٧) من بين القضايا التي أهملت الحكومة البريطانية أن ترد فيها على الملك عبد العزيز، ذكر فؤاد حمزة هذه المواقف:

(أ) في يونيه ١٩٢٩ طلب حمزة رسميًا ونيابة عن الملك رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي في جدة إلى مستوى المفوضية ولم يتلق ردًا حتى نوفمبر ١٩٢٩.

(ب) في مايو ١٩٢٩ عقد مؤتمر مشترك لمناقشة قضايا الخليج ولم تفعل بريطانيا شيئًا.

(ج) في يناير ١٩٢٩ لم ترد إنجلترا على طلب الملك عبد العزيز بشأن عقد معاهدة تجارية بين بريطانيا والحجاز - نجد.

(28) Philby to Dalton, 7 Nov 1929 (Philby Papers, Box 16, File 1).

(29) **Ibid.**

(30) **Ibid.**

(31) Philby to Hamza, 12 Nov. 1929 (Philby Papers, Box 18, File 45).

(32) Ibid.

(33) Memo, by Rendel, 12 Dec. 1929, E6497/821/91, F.O. 371/13734

(34) F.O. Memo, 16 Sept. 1929, E4451/2137/91, F.O.371/13736

(35)Note by Rendel, 13 Dec. 1929; F.O. to Bond, 17 Dec. 1929 E6349/821/91; Henderson to Bond, 20 Dec. 1929, E6626/821/91, F.O. 371/13734.

(36) K16647/2735/216/1625, F.O. 371/13008.

(37) Minute by Rendel, 14 May 1928, E2271/317/91, F.O. 371/13008.

(38) **The Foreign Office List.**

(39) Bond to Hamza, 18 Jan. 1930, E874/334/91: F.O. Minute 3 Feb. 1930, E596/334/91, F.O. 371/4468.

(40) Faisal to Bond, 27 Jan. 1930, E874/334/91, F.O371/4468.

(41)Philby to Dalton, 17 Jan. 1930 (Philby Papers, Box 16, File 1).

(42) **Ibid**

(43) Philby to Dalton, 14 April 1930 (Philby Papers, Box 16, File 1).

(44) Philby to Dalton, 14 April 1930 (Philby Papers, Box 16, File 1).

تختلف هذه الرسالة في مضمونها عن سابقتها بالرغم من أنها تحمل نفس الرقم ونفس التاريخ، ولذلك أشرنا إليها بكامل تفاصيلها دون اختصار.

(45) Ryan to Henderson, 9 May 1930, E2695/334/91, F.O. 371/14488.

(46) **Ibid**.

(٤٧) لم يكن للملك عبد العزيز حتى ذلك الوقت بيت مناسب في جدة، وكان ينزل ضيفًا على الأعيان لدى وصوله إليها. وقد حصل على هذا القصر الأخضر من أحد موظفي الجمارك، الذي يقال أنه جمع مالاً وفيرًا من وظيفته.

(48) Ryan to Henderson, 18 May 1930, E3039/334/91, F.O. 371/14468.

(49) **Ibid**.

(50) **Ibid**.

(51) **Ibid**.

(52) Lord Llyod to F.O. 26 April, 1929, Memo, by Rendle, 2 May 1929 E2137/2137/91, F.O. 371/13735

(53) Memo, by Rendel, 6 July 1929, E3490/2137/91, F.O. 371/13736.

(54) **The Daily Telegraph**, 3 Sept. 1929.

(55) Extract from Eastern Mediterranean Special Intelligence Bureau, Black List Relating to Shaikh Hafiz Wahba,

War Office to F. O., 6 Oct. 1930. E. 5402/151/91, F.O. 371/14464; E4713/334/91, F.O. 371 11468.

(56) Bond to F.O. 28 Jan 1930. F O to Bond 4 Feb 1930, E523/334/91. F.O. 371/11468.

(57) Jeddah Report , Feb. 1930, E. 1955/92/91, F.O. 371/14460.

(58) F.O. to Sir P. Loraine (Cairo), 2 July 1930, E3494/334/91, F.O. 371/14468.

(59) Ryan to Henderson, 1 July 1930, Ryan to Henderson, 28 July 1930, F.O. 371/14468.

(60) F.O. Memo. 28 Aug. 1930, E4713/334/91; Loraine (Cairo) to F.O. 5 Aug. 1930 E4184/334/91, F.O. 371/14488.

(61) Ryan to Henderson 22 July 1930, E4309/4309/91, F.O. 371/14483.

(٦٢) كان أعضاء البعثة الدبلوماسية في المفوضية السعودية بلندن هم: حافظ وهبة. وزير مفوض، ومحمود أفندي رياض.. سكرتير أول، والدكتور يوسف سلامة – سكرتير ثان. انظر: فؤاد حمزة، البلاد العربية السعودية (الرياض. مكتبة النصر الحديثة، ١٩٣٦)، ص ١٢٢.

المحتوى


منتدى سور الأزبكية
www.books4all.net